بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي) : أحمد علي قائد المصباحي قسم : الدراسات العليا

الأطروحة مقدمة لنيل درجة : الدكتوراه في تخصص: لغويات

عنوان الأطروحة : ((جهود ابن حجر اللغوية في كتابه فتح الباري))

==

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فبناء على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه والتي تمت مناقشتها بتاريخ ١٧/١١/١٧ ١٤هـ. بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة، وحيث قد تم عمل اللازم؛ فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه. والله الموفق.

أعضاء اللجنة

المشرف	المناقش الداخلي	المناقش الخارجي
الاسم: د. علي بن ناصر الحارثي	الاسم: أ. د. سليمان العايد	الاسم: أ. د. محمد بن يعقوب التركستاني
التوقيع:	التوقيع:	التوقيع:

١٧/٢/١٤١٨هـ

رئيس قسم الدراسات العليا

أ.د. سليمان بن إبراهيم العايد

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا العربية

فرع اللغة



جهود ابن حجر اللغوية في كتابه فتح الباري

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة

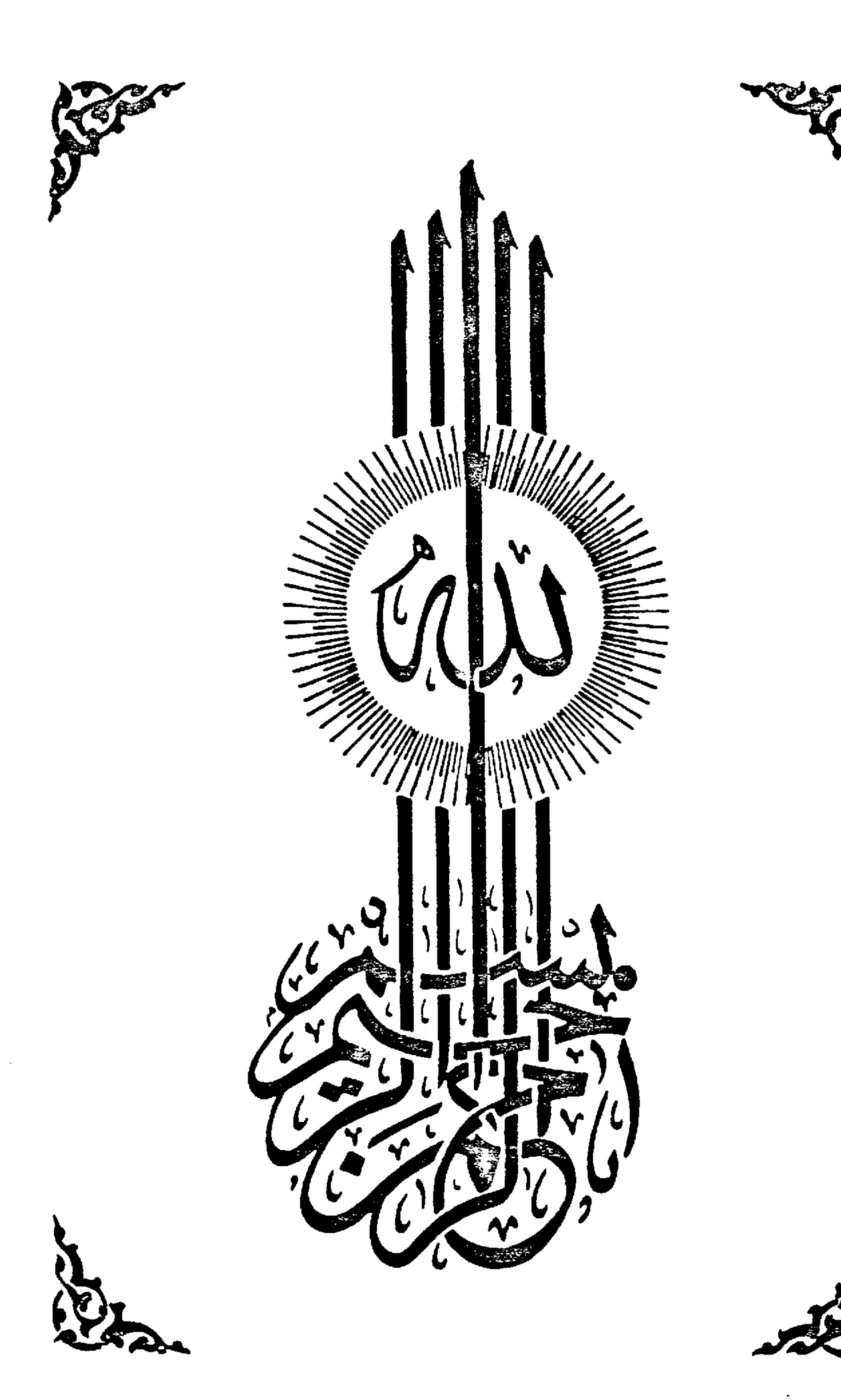
إعداد الطالب

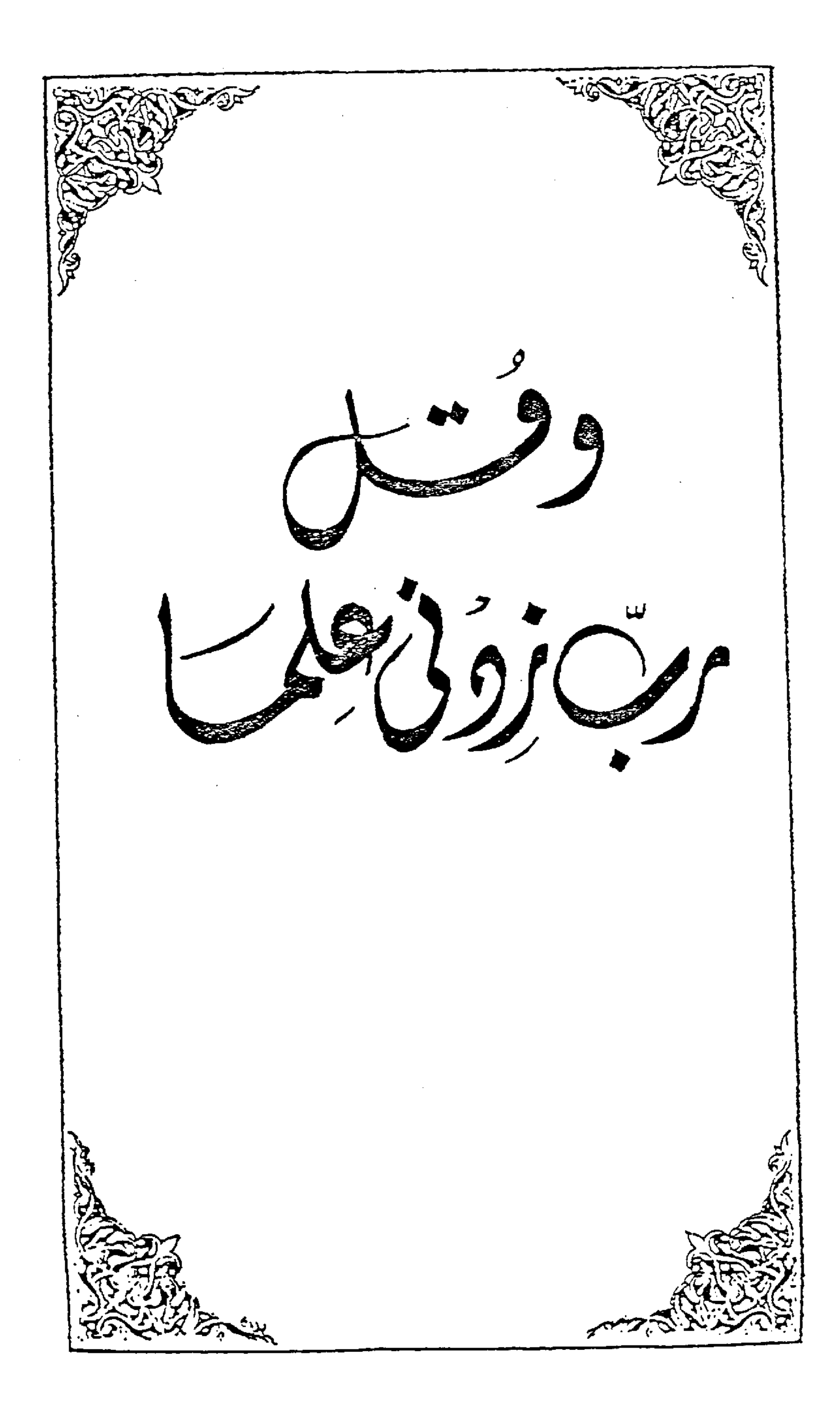
أحمد علي قائد المصباحي

إشراف

الأستاذ الدكتور/ عليان بن محمد الحازمي

١٤١٧هـ / ١٩٩٦ م


الله
بسم الله الرحمن الرحيم


وقل
رب زدني علما

كلمة شكر

بعد شكر اللّهِ سبحانه وتعالى المنعم المتفضل ، أتقدم بكلمة الشّكر هذه إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور / عليان بن محمد الحازمي المشرف على هذه الرسالة؛ الذي بذل معي الكثير من وقته وعلمه، وأفدت من خلقه الكريم، ونظره الثاقب .

وإلى القائمين على كلية اللغة العربية، ومنهم فضيلة عميدها الأستاذ الدكتور / حسن باجودة، وفضيلة رئيس قسم الدراسات العليا العربية الأستاذ الدكتور / سليمان العايد، فقد لقيتُ من شخصيهما كلّ عون ومساندة

إلى هؤلاء وغيرهم أساتذة وزملاء ممَّن مدَّ لي يدَ العون، سائلا اللَّهَ العلي القدير أن يجزيهم خير الجزاء وأن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم (يومَ لا ينفعُ مالٌ ولا بنون إلا من أتى اللَّهَ بقلبٍ سليمٍ).

المقدِّمــة

الحمدُللّه المتفرِّدِ بالجلالِ والكمالِ؛ الذي جعل العلمَ دليلاً موصلاً إلى معرفته. سبحانكَ اللّهمَّ لا علمَ لنا إلاَّ ماعلمتنا إنَّك أنتَ العليمُ الحكيمُ. أحمدُه تبارك وتعالى، وهو أهلُ الحمد والثناء، وأستهديه في كلِّ مُهمَّةٍ تُرتجى، فهو المعينُ وحدَهُ.

وأصلِّي وأسلِّمُ على سيدنا محمدٍ عبدهِ ورسوله الذي أُوتي جوامعَ الكلم فكان أفصحَ العرب بيانًا، وأعذبَهم منطقًا.

أمَّا بعد؛ فقد سخَّرَ اللَّهُ ناسًا نذروا أنفسَهم لخدمة دينه، فعكفت طائفةٌ منهم على دراسةِ كتابِ اللَّهِ وفهمهِ وتفسيرهِ، وعكفت طائفةٌ أخرى على أحاديث رسول اللَّه ـ صلَّى اللَّه عليه وسلَّم ـ تجمعها وتشرحُها وتستكنهُ جواهرَهَا. فرأى هؤلاءِ وأولئك أنَّه لا سبيل للوصول إلى مبتغاهم وبلوغ مآربهم إلاّ بالوقوف على أسرار هذه اللغة، لغة القرآن الكريم، ومعرفة دقائقها وأسرارها؛ لأنها مفتاح العلوم؛ ولذا وقد عدّوا من الشروط التي يجب أن تتوفَّرَ في المفسّر والمحدِّث أن يكونَ عالما بلغة العرب. فقد «روى البيهقيُّ في الشُّعب عن مالك قال: لا أُوتى برجل غيرِ عالم بلغةِ العرب يفسر كتابَ اللَّه إلاَّ جعلتُه نكالا»(١).

وقال مجاهد: «لا يحلُّ لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلَّم في كتاب الله إذا لم يكن عالما بلغات العرب»(٢).

وكان جلُّ السلف من علماء هذه الأمة موسوعيين في علمهم، إذ نجد الواحد منهم محدِّثا وفقيها ، ومفسِّرا وعالما بعلوم العربية، وما ذاك إلا لأنَّهم

---

(١) الإتقان في علوم القرآن: ٢/٢٢٩.

(٢) ينظر مباحث في علوم القرآن للقطان: ٣٣١.

وظفوا الأوقات الثمينة في طلب العلم وأخلصوا النية. لا يبتغون بعلمهم إلا وجه اللّهِ تعالى، فبارك اللّهُ في أوقاتهم ، وأنار بصائرَهم، وأوتوا مقدرة على الفهم والحفظ، ونفع اللّه بهم وبعلمهم عباده .

وكان من هؤلاء الحافظُ ابن حجر العسقلاني يرحمه الله. فهو المحدِّث والمفسِّرُ واللغوي، والأديب والفقيه والمؤرِّخُ.

هذا بشهادة عدد كبير من العلماء المعاصرين له، كما أنَّ مؤلَّفاتِه خيرُ شاهد على ذلك.

ولا ريب في أنَّ كتابه (فتح الباري) الذي لا هجرة بعده ـ كما قيل ـ جديرٌ بأن تصرفَ إليه عنايةُ الباحثين كلّ باحثٍ في مشربه يجد فيه بغيتَهُ، من قضايا لغوية، ونكاتٍ أدبية، وإشاراتٍ بلاغية، إلى غير ذلك من العلوم والفنون.

أسباب اختيار الموضوع:

من أسباب اختيار الموضوع أنّني قرأتُ ثناءً على ابن حجر في مجال اللغة من معاصريه فيمَّمتُ نحو فتح الباري ـ الذي ملأت شهرته الآفاق، وأثنى عليه العلماء ـ لأقف فيه على حقيقة الأمر. فوجدتُ ابنَ حجر يناقش فيه قضايا لغوية، ويضع بين يدي القارىء كلَّ ما قيل في المسألة مبديًا مقدرةً عجيبةً في استقصاء آراء العلماء واختلافاتهم، ومآخذ بعضهم على بعض، وهو أمر قلَّ وجودُ مثيل له في بعض كتب اللغة نفسها.

وهو مع ذلك لم يكن صدى لمن سبقوه فكانت له آراؤه، وترجيحاته

ومآخذه واستدراكاته(١).

فحاولْت الكشفَ عن جانبٍ لم يتعرَّض له أحدٌ من الباحثين من قبل ـ فيما أعلم ـ وهو «الجهود اللغوية عند ابن حجر في فتح الباري».

وبحث مثل هذا له أهمِّيتُهُ في كونه استقراءً لقضايا لغوية من الأحاديث النبوية الشريفة؛ وهو أمر في غاية الأهمية للآتي:

أوَّلاً: أنَّ الرسائل العلمية ظلت ـ في اعتقادي ـ مقصورة ـ في أغلبها إن لم أقل جميعها ـ على الكتب التي اختصت باللغة، إما تحقيقًا لها أو بيان جهود مؤلِّفيها فيها، أو الموازنة بينها، لدرجة أنَّ أكثرها ـ في بعض الموضوعات ـ أصبح متشابهًا وفي بعض التحقيقات مكررًا، يُضاف إلى ذلك أنَّ معظم موضوعات اللغة قد قُتِلَتْ بحثًا.

ثانيًا: أنَّ هذا المنحى من البحث يمدُّنا بشواهد كثيرة من أحاديث رسول اللهِ صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم للعديد من القضايا اللغوية. وهذه الشواهد لا نجدها في كتب اللُّغة التي اقتصر كثير منها على الاستشهاد بأبيات شعرية تتكرر، ينقلها اللاحقُ عن السابق، وفيها ممّا لا يُعرف قائله كثير .

ثالثًا: عدَّ كثير من الأحاديث النبوية الشريفة برواياتها المختلفة سجلاً موثَّقًا للغات العرب القديمة .

ومن أسباب اختيار الموضوع ـ أيضًا ـ محاولة إبراز حقيقة أنَّ علماءنا الأوائل كانوا موسوعيين، وليس من العدل والإنصاف أن نقول عنهم: فلان محدِّث، أو فقيه، أو مفسر، ونسلبه صفة الفقه بعلوم العربيَّة.

ففقه هذه اللغة كان شرطًا عندهم لكل من أراد أن يفسِّر كتاب الله، أو

---

(١) ينظر ص ٣٢٤ ـ ٣٩٢ .

يشرح سنة رسول اللّه صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم.

وهذه الأسباب جميعُها وافقت أُمنيةً عندي؛ وهي أن يكون عملي هذا ـ وكلُّ عملٍ لي ـ ذا صلة بكتاب اللّه تعالى أو بأحاديث رسول اللّه ـ صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم ـ لعلَّ اللَّهَ يكتبُ لي به أن أكون ممن علمهم ما ينفعهم ونفعهم بما علمهم.

خطة البحث:

وقد رأيتُ أن تكونَ مشتملةً على مقدَّمةٍ وتمهيدٍ وستة فصول وخاتمة .

المقدَّمة وتتضمَّن التالي:

١ـ أسباب اختيار الموضوع .

٢ـ خطة البحث.

٣ـ منهج البحث.

التمهيد: وعرضتُ فيه دراسة موجزة عن حياة الحافظ ابن حجر، وبيان مكانة كتابه فتح الباري عند العلماء.

الفصل الأول: وعقدته لدراسة مصادر ابن حجر اللغوية في فتح الباري

الفصل الثاني: وأفردته لدراسة منهجه في فتح الباري ورتبتُه على أربعة مباحث:

المبحث الأول: تناولتُ فيه دقته وسهولة عرضه.

المبحث الثاني: أوضحتُ فيه انتقاله من الإجمال إلى التفصيل في أسلوب عرضه مسائله فيه.

المبحث الثالث: عرضتُ فيه لأمانته العلمية وتحريه وتوثيق منقولاته فيه.

المبحث الرابع: درستُ فيه استيعابه جوانب الفكرة التي يعرض لها في

الكتاب.

الفصل الثالث: تناولتُ فيه مايتعلق بمجال الأصوات في درسه اللغوي في الكتاب.

ويشتمل هذا الفصل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: ما يتعلق بإشباع الصوائت.

المبحث الثاني: ما يتعلق بحذف الصوائت للتخفيف.

المبحث الثالث: ما يتعلق بالإدغام

المبحث الرابع: ما يتعلق بالإبدال.

المبحث الخامس: ما يتعلق بتحقيق الهمزة وتسهيلها.

الفصل الرابع: تناولتُ فيه ما يتعلق بمجال الأبنية في درسه اللغوي في الكتاب.

ويشتمل هذا الفصل على تمهيد و ستة مباحث:

المبحث الأول: ما يتعلق بأبنية ماضي الثلاثي.

المبحث الثاني: ما يتعلق بمضارع الثلاثي.

المبحث الثالث: ما يتعلق بأبنية المصادر.

المبحث الرابع: ما يتعلق بالاشتقاق.

المبحث الخامس: ما يتعلق بصيغ جموع التكسير.

المبحث السادس: ما يتعلق بحذف بعض أصوات الكلمة.

الفصل الخامس: تناولتُ فيه ما يتعلق بمجال الدلالات في درسه اللغوي في الكتاب.

ويشتمل هذا الفصل على ستة مباحث:

المبحث الأول: ما يتعلق بأصول دلالات الألفاظ.

المبحث الثاني: ما يتعلق بدلالات حروف المعاني.

المبحث الثالث: مايتعلق بالترادف.

المبحث الرابع: ما يتعلق بالمشترك اللفظي.

المبحث الخامس: ما يتعلق بالأضداد.

المبحث السادس: ما يتعلق بمخالفة ظاهر اللفظ معناه.

الفصل السادس: وقفتُ فيه على آرائه الخاصة به في هذه الجهود اللغوية التي وقفت عليها في الكتاب.

ويشتمل هذا الفصل على تمهيد وأربعة مباحث:

المبحث الأول: عرضتُ فيه بعض اختياراته.

المبحث الثاني: وقفتُ فيه على ترجيحاته.

المبحث الثالث: جعلتُه لبيان موقفه من السَّماع.

المبحث الرابع: عرضتُ فيه بعض مآخذه على العلماء .

ثم كانت خاتمة البحث في أظهر النتائج التي انتهيتُ إليها فيه، فالفهارس التفصيلية، ثم قائمة بأسماء المراجع، ففهرس الموضوعات

منهج البحث:

المنهج الذي اتبعتُه هو منهج وصفي فرضتْهُ طبيعةُ هذا البحث . وقد اتبعتُ في تنفيذه الخطوات التالية:

بعد الانتهاء من القراءة قمتُ بجمع المادة اللغوية، ثم عمدتُ إلى فرز المسائل اللغوية وتصنيفها كل مسألة على حدة، بعد ذلك ابتدأتُ كتابة البحث كالتالي:

أسوق بين يدي كُلِّ مسألة لغوية تناولها ابن حجر نبذةً موجزة أذكر فيها

آراء اللغويين واختلافاتهم ، ثم أتبع ذلك بإيراد نصوص ابن حجر من الفتح بين علامتي تنصيص« ....» فإن وجدتُ استطرداً لا يخدم البحث حذفته مشيراً إلى ذلك بأربع نقاط .... لبيان أنّ المحذوف أكثر من كلمة. ولأنَّ ابن حجر يستشهد بالحديث في المسائل اللغوية التي يتعرض لها فقد حرصتُ على كتابة موضع الاستشهاد؛ لتتمَّ الفائدة، وتتضح المسألة، مع ذكر رقم الحديث في الهامش ليسهلَ الرجوع إليه.

ثم أحاول بعد ذلك شرح وتوضيح أقوال ابن حجر وأذكر ما يستنتج منها، ثم أختتم كل مبحث بخلاصة ـ إن احتاج الأمر لذلك ـ أذكر فيها أهم النتائج.

وقد التزمتُ الإشارة في الهامش إلى رقم الجزء والصفحة واسم الباب من (فتح الباري) ليسهل الرجوع إليه دون تكرار ذكر اسمه؛ لأنَّ النصوصَ المنقولة عن ابن حجر جميعها من الفتح.

وخرَّجتُ من الآراء التي يذكرها ابنُ حجر ما استطعت إلى ذلك سبيلاً؛ لأنَّ العلماء الذين ينقل عنهم كثر، وكثير من مؤلَّفاتهم ماتزال مجهولة.

ففي المبحث الخاص باستيعاب ابن حجر نقلتُ بعض الأمثلة من (فتح الباري) لبيان سعة اطلاعه على أقوال العلماء ومناقشاتهم ، وفيها يتضح كثرة الآراء التي يوردها، وتخريج كُلّ الآراء الواردة في (فتح الباري) يحتاج إلى أن تقوم عليه رسائل علمية تتولى تحقيق الكتاب تحقيقًا علمياً ـ، فهو بجميع طبعاته غير محقق؛ لأن مادته لم تضبط، والنقول فيه لم تخرّج؛ وكثير من الأخطاء فيه مازالت باقية دون تصحيح، إلى غير ذلك من الأمور التي يجب أن يقوم بها المحقق .

وقد اعتمدتُ طريقة الاختيار والانتقاء من (فتح الباري) إذ لم يكن

هدفي حصر جميع ما قاله ابن حجر؛ لأنَّ في استقصاء كل الأمثلة والتطبيقات تطويلاً لا فائدة منه.

فمثلاً في الفصل الذي خصصته بمصادر ابن حجر اللغوية وجدتُ المئات من الكتب التي نقل عنها، وأفاد منها، وناقشها، وردّ عليها، فلو ذكرت كُلَّ ذلك لاحتاج الأمر إلى مجلدات، ولكنّني اكتفيتُ بذكر أبرزها.

وكنت أحاول في كل مسألة يحتاج الأمر فيها إلى إبداء رأيٍ، أو استدراك أو تنبيهٍ القيام بذلك باذلاً كُلَّ جهدي في توخي الصواب.

كما قمت بضبط الكلمات و بخاصة ما يشكل منها، والتزمتُ في الآيات القرآنية ذكر اسم السورة ورقم الآية، وكذلك عرَّفتُ تعريفا موجزًا بالأعلام غير المشهورة.

لم أخصِّص فصلا لدراسة التراكيب؛ لأنَّ دراستها في فتح الباري بطريقة مفصّلة يمكن أن تقوم بها رسالة علميَّةٌ أخرى، لكنني في الفصل الخاص بآراء ابن حجر ذكرتُ كثيرًا من آرائه في ذلك؛ لأنَّني جعلتُ الهدفَ من هذا الفصل إبراز شخصيَّةِ ابنِ حجر المستقلَّةِ، وبيان أنّ له مواقفه وآراءه الخاصة في علوم العربية بعامة، وله استدراكات على كثير من العلماء في كثير من المسائل سواء كانت في الأصوات، أو البنية، أو الدلالات، أو التراكيب أو غيرها من علوم العربية.

كما أنَّني في الفصل الخاص بمنهجه وبالتحديد في المبحث الخاص باستيعابه تكلَّمتُ عن توجيهاته الإعرابية، واستيعابه كلَّ التقديرات الممكنة في كل مسألة يتناولها.

وأحمد الله تبارك وتعالى على عونه وتوفيقه، فله الحمد والثناء الحسن.

وأختتم القول بأنَّ ما بين دفّتي هذه الرسالة هو جهد المقل، وهذا الجهد

خاضع للنقاش والأخذ والرّد. غير أنني قد بذلت كلّ جهدي في توخي الصواب، فإن كنتُ قد وفقت فذلك غايتي، ولله الحمد والفضل، وإن كانتِ الأخرى فذلك شأن البشر، وليست العصمة في القول والفعل إلاّ لمن عصمه اللّهُ من الأنبياء والرُّسُلِ على نبينا وعليهم صلواتُ اللَّهِ وسلامُهُ.

وآخر دعوانا أنِ الحمد لله ربِّ العالمين، وصلّى اللّهُ على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

التمهيد

دراسة موجزة عن حياة الحافظ ابن حجر ومكانة فتح الباري عند العلماء.

ويشتمل هذا التمهيد على ما يلي:

١- اسمه ونسبه ونسبته وكنيته ولقبه وشهرته

٢ - مولده ونشأته

٣ - طلبه العلم

٤ - شيوخه

٥ - مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

٦ - وفاته

٧ - فتح الباري: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

١- اسمه ولقبه وكنيته ونسبه ونسبته وشهرته:

هو أحمد بن عليّ بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد بن حجر(١)، الكناني القبيلة، العسقلاني الأصل، المصري مولداً ونشأة وداراً ووفاة، الشافعي مذهباً.

شيخ الإسلام إمام الحفاظ في زمانه، أمير المؤمنين في الحديث. كان يلقَّبُ شهاب الدِّين، ويكنى أبا الفضل(٢)، وكناه بهذه الكنية والده كما ذكر هو ذلك في ترجمته لوالده فقال «وأحفظ منه أنه قال كنية ولدي أحمد: أبو الفضل»(٣).

وأما نسبته فهي كما أثبتها الحافظ نفسه في ترجمته لوالده في وفيات سنة سبع وسبعين وسبعمائة هجرية حيث قال: «علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد بن حجر العسقلاني، ثم المصري الكناني»(٤).

وقال تلميذه السخاوي: « وأما نسبته: فقرأت بخط صاحب الترجمة ـ رحمه الله ـ رأيت بخط والدي أنه كنانيٌّ الأصل ـ يعني بكسر الكاف وفتح النون وبعد الألف نون ثانية ـ وكتب شيخنا مرة، الكناني القبيلة. قال: وكان

---

(١) ينظر ترجمته في الجواهر والدرر للسخاوي: ١/ ٤٦ فما بعدها، و الضو اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي: ٢/ ٣٦ ـ ٤٠، وحسن المحاضرة للسيوطي ١/ ٣٦٣ ـ ٣٦٦، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي: ٧/ ٢٧٠ ـ ٢٧٥، والبدر الطالع للشوكاني: ١/ ٨٧ ـ ٩٢ .

(٢) الجواهر والدرر ١/ ٤٧ .

(٣) إنباء الغمر ١/ ١١٧ .

(٤) المصدر السابق نفسه ١/ ١١٦ .

أصلهم من عسقلان وهي مدينة بساحل الشام من فلسطين»(١).

وأما شهرته فقد ذهب كثير ممن ترجم له إلى أنَّه اشتهر بابن حجر، لكنَّ المصادر اختلفت في اعتباره اسماً، أو لقباً، وإذا كان لقباً فهل هو لقب أحدِ أجداده فطغى على العائلة كلِّها.

قال السخاوي: « وأمّا شهرته: فهو ابن حجر بفتح الحاء المهملة والجيم بعدها راء»(٢).

وقال: « واختلف هل هو اسم أو لقب؟ فقيل: هو لقب لأحمد الأعلى في نسبه، وقيل: بل هو اسم لوالد أحمد المشار إليه »(٣).

٢ ـ مولده ونشأته:

ولد الحافظ ابن حجر في الثاني والعشرين من شعبان من سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة على شاطىء النيل بمصر(٤).

وذهب فريق آخر إلى أنّه ولد في الثاني عشر من شعبان(٥).

وأمَّا نشأته فقد نشأ يتيماً ـ كما عبر هو عن نفسه، إذ مات أبوه في رجب من سنة سبع وسبعين وسبعمائة وماتت أمه قبل ذلك، حيث قال عن والده «تركني ولم أكمل أربع سنين»(٦).

---

(١) الجواهر والدرر: ٤٨/١.

(٢، ٣) المصدر السابق: ٥٠/١.

(٤) الجواهر والدرر: ٤٩/١.

(٥) ينظرشذرات الذهب ٢٧٠/٧، والبدر الطالع للشوكاني:٨٨/١.

(٦) إنباء الغمر: ١١٧/١.

وهذا تلميذه السخاوي يحدِّثنا عن ذلك حيث يقول: «أمَّا مبدأ أمره ونشأته: فقد تقدم أنَّ أباه مات في رجب سنة سبع وسبعين وسبعمائة بعد أن كان حج وزار بيت المقدس وجاور في كل منهما، واستصحب معه ولده صاحب الترجمة، قال: وأظن أنَّ أبي أحضرني في مجاورتيه بهما للتأكد. وماتت أمه قبل ذلك وهو طفل، فنشأ ـ رضي الله عنه ـ يتيمًا في غاية العفة والصيانة والرياسة في كنف أحد أوصيائه الزكي الخروبي(١) إلى أن مات، وقد راهق، ولم يعرف له صبوة، ولم تضبط عنه زلّة، واتفق أنه لم يدخل المكتب إلا بعد إكمال خمس سنين»(٢).

وكانت نشأة الحافظ ابن حجر وسط أسرة عرفت بالعلم والمعرفة، ولاشك أنَّ الإنسان يتأثر بمن حوله من أبوين وإخوة وأقارب. فهذا والده نور الدين علي بن محمد كان من العلماء، حيث تفقه على مذهب الإمام الشافعي، ومهر في العربية والأدب، وقال الشعر فأجاد، وكان موصوفًا بالعقل والمعرفة، وله عدة دواوين(٣).

وتلك أخته أم محمد، اشتهرت بالعلم، وتأثر بها ابن حجر كثيراً، حيث قال:« وأكثرتْ من مطالعة الكتب فمهرتْ في ذلك جداً، بحيث كان يظن من يراها تقرأ من الكتاب أنها تحفظه؛ لجودة استخراجها.... وكانت بي برةً رفيقة

---

(١) هو زكي الدين أبو بكر علي بن أحمد الخروبي، أحد التجار المشهورين وكان يحفظ القرآن الكريم توفي سنة ٧٨٧ هـ ينظر الجواهر والدرر ١/ ٦١ ـ٦٣ .

(٢) المصدر السابق :١/٦٢.

(٣) المصدر السابق: ١/٥١ ـ ٥٢.

محسنة .... فلقد انتفعت بها وبآدابها مع صغر سنها»(١).

٣ ـ طلبه العلم:

قضى ابن حجر جلَّ عمره في طلب العلم وتحصيله، فبدأ ذلك بحفظ القرآن وتجويده، حيث فرغ من حفظه وهو في التاسعة من عمره، ثم جاور مكة في أثناء رحلته مع وصيه الخروبي، وكان عمره اثنتي عشرة سنة، وهناك التقى بكثير من أهل العلم وأخذ عنهم.

وبعد ذلك: « لازم أحد أوصيائه العلامة شمس الدِّين محمد بن علي بن محمد بن عيسى بن محمد بن أبي بكر بن القطان المصري، فحضر درسه في الفقه وأصوله والعربية والحساب وغيرها »(٢).

كما اشتغل بطلب ما غلب على العادة طلبه من أصل وفرع ولغة ونحوها(٣).

ولنستمع إلى تلميذه السخاوي وهو يصف اهتمام ابن حجر بالأدب فيقول: « ونظر في فنون الأدب من أثناء سنة اثنتين وتسعين ففاق فيها، حتى كان لايَسمع شعراً إلاّ ويستحضر من أين أخذه الناظمُ، وتولع بذلك ومازال يتتبعه خاطره حتى فاق فيه وساد، وطارح الأدباء، وقال الشعر الرائق والنثر الفائق، ونظم مدائح نبوية، ومقاطيع، وكتب عنه الأئمة من ذلك.

وكان ـ رحمه الله ـ عجباً في استحضار ذلك والمذاكرة به؛ بحيث رأيت النواجي(٤) وهو من علمت من جلالته في فنون الأدب ومداومته على خدمته وشيخنا صاحب الترجمة يربو عليه»(٥).

---

(١) الجواهر والدرر: ٥٨/١ ـ ٥٩.

(٢، ٣) المصدر السابق: ٦٥/١.

(٤) هو محمد بن حسن النواجي الشاعر .

(٥) المصدر السابق: ٦٦/١ ـ ٦٧.

وهكذا اشتغل الحافظ ابن حجر - يرحمه الله - في طلب العلم، حتى بلغ منزلة عالية في مختلف العلوم فأصبح رأساً في كل فن، ففي الحديث لقب بأمير المؤمنين، وفي الفقه كان علماً من أعلامه، وفي التاريخ والسير عمَّت شهرته الآفاق، وفي اللغة فاق معاصريه « وأخذ رحمه الله بهمة وافرة، سليمة باهرة، في طلب العلوم منقولها ومعقولها حتى بلغ الغاية القصوى، وصار كلامه مقبولاً عند أرباب سائر الطوائف، لايعدون مقالته لشدة ذكائه وقوة باعه حتى كان خليقًا بقول القائل:

وكان من العلوم بحيث يقضى ... له في كل علم بالجميعِ

واجتمع له من الشيوخ الذين يشار إليهم، ويعول في حل المشكلات عليهم مالم يجتمع لأحد من أهل عصره»(١).

رحلاته العلمية

وبلغ من اهتمام ابن حجر بالعلم واشتغاله به أنَّه سافر في طلبه متنقلاً من بلد إلى آخر، فهو في طلب العلم في حال إقامته وسفره، وهذا قوله في ذلك:

وإذا الديار تنكرت سافرتُ في ... طلب المعارف هاجراً لدياري

وإذا أقمتُ فمؤنسي كتبي فلا ... أنفك في الحالين من أسفاري(٢)

فرحل إلى الاسكندرية وسمع على كثير من الشيوخ هناك، ثم رحل إلى أرض الحجاز.

ورحل إلى أرض اليمن « واجتمع في زبيد ووادي الخصيب بالعلامة شيخ

---

(١) الجواهر والدرر:٧٩/١.

(٢) المصدر السابق: ٨١/١.

اللغويين بلا مدافع القاضي مجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي .... وتناول منه النصف الثاني من تصنيفه الشهير في اللغة المسمى بالقاموس المحيط لتعذر وجود باقيه حينئذ، وأذن له مع المناولة في روايته عنه»(١). ثم عاد إلى الديار المقدسة واستمع إلى جلّ العلماء وأخذ عنهم، ليرحل بعد ذلك إلى الشام للأخذ عمن بها من العلماء.

وهكذا قضى الحافظ ابن حجر حياته متنقلاً من بلد إلى آخر في طلب العلم ومجالسة العلماء ليصبح رأساً في كل علم، فهو الفقيه، واللغوي والنحوي، والأديب، والمحدِّث.

٤ ـ شيوخه:

قضى ابن حجر حياته كلَّها في طلب العلم، وطاف العديد من البلدان الإسلامية في سبيل ذلك «واجتمع له من الشيوخ الذين يشار إليهم، ويعوّل في حل المشكلات عليهم مالم يجتمع لأحد من أهل عصره؛ لأنّ كلَّ واحد منهم كان متبحراً ورأساً في فنّ اشتهر به لا يلحق فيه.

فالبلقيني(٢) في سعة الحفظ ، وكثرة الاطلاع، وابن الملقن(٣) في كثرة التصانيف، والعراقي(٤) في معرفة علم الحديث ومتعلقاته، والهيثمي(٥) في حفظ المتون واستحضارها، والمجد الشيرازي في حفظ اللغة واطلاعه عليها، والغُماري في معرفة العربية ومتعلقاتها، وكذا المحب ابن هشام كان حسن التصرف فيها لوفور ذكائه. وكان الغُماري فائقًا في حفظها، والأبناسي(٦) في

---

(١) الجواهر والدرر:١/٨٧.

(٢) هو أبو حفص عمر بن رسلان البلقيني، توفي سنة ٨٠٥ هـ ينظر الجواهر والدرر: ١/ ٦٩ .

(٣) هو عمر بن علي ينظر الجواهر والدرر:١/٧٠

(٤) زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن حسين العراقي، توفي سنة ٨٠٦هـ الجواهر والدرر ١/٦٧.

(٥) علي بن أبي بكر بن سليمان توفي سنة ٨٠٧ .ينظر الأعلام ٤/ ٢٦٦.

(٦) إبراهيم بن موسى بن أيوب توفي ٨٠٢هـ ينظر الأعلام ١/٧٥

حسن تعليمه وجودة تفهيمه، والعز ابن جماعة(١) في تفننه في علوم كثيرة بحيث إنه كان يقول: أنا أقرأ في خمسة عشر علمًا لا يعرف علماء عصري أسماءها، والتنوخي(٢) في معرفته القراءات وعلو سنده فيها، وهم مع ذلك في غاية التبجيل لصاحب الترجمة والتكريم والتحرز عن مخاطبته بغير تعظيم، بل ربما راجعوه للتفهيم»(٣).

إذًا فشيوخ ابن حجر من الكثرة بحيث يصعب الحديث عنهم جميعًا، فقد بلغوا بالسماع والإجازة والإفادة أكثر من ستمائة نفس، ذكرهم تلميذه السخاوي(٤) نقلاً عن معجم شيوخ الحافظ ابن حجر المسمى بـ«المجمع المؤسّس للمعجم المفهرس» وإيثارًا للإيجاز أعرِّف تعريفًا موجزًا بأهمِّ شيوخه في العربيَّة.

المجد الفيروز آبادي(٥)(٧٢٩- ٨١٧هـ)

هو محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم، الشيرازي، الفيروزآبادي، اللغوي. ولد سنة ٧٢٩هـ بكازرون من أعمال شيراز. أخذ اللغة والأدب عن والده، ثم ارتحل إلى عدد من البلدان في طلب العلم، والتقى بعدد كبير من العلماء الذين أخذ عنهم مختلف العلوم.

وأمَّا معرفته باللغة فهو علم من أعلامها لا يحتاج ذلك الأمر إلى دليل، ويكفيه فيها«القاموس المحيط» الذي ملأت شهرته الآفاق.

وأخذ عنه الكثير من العلماء منهم الحافظ ابن حجر، حيث اجتمع به في

---

(١) هو عز الدّين محمد بن أبي بكر، توفي سنة ٨١٩هـ ينظر الجواهر والدرر ٢١٨/١.

(٢) برهان الدّين إبراهيم بن محمد بن أحمد، توفي سنة ٨٠٠هـ.

(٣) الجواهر والدرر: ٧٩/١ ـ ٨٠.

(٤) ينظر الجواهر والدرر: ١٣٤/١ ـ ١٧٧.

(٥) ينظر ترجمته في إنباء الغمر: ٤٧/٣ ـ ٥٠، والجواهر والدرر: ٨٠/١.

زبيد، وتناول منه النصف الثاني من كتابه القاموس المحيط(١).

الغُماري(٢)(٧٢٠- ٨٠٢هـ)

هو محمد بن محمد علي بن عبد الرازق الغماري ثم المصري.

أخذ العربيّة على أبي حيان وغيره، وسمع الكثير من مشايخ مكة المكرمة.

قال عنه الحافظ ابن حجر:« وكان عارفًا باللغة العربية كثير المحفوظ للشعر لاسيّما الشواهد، قوي المشاركة في فنون الأدب تخرَّج به الفضلاء، وقد حدّثنا بالبردة سماعه من أبي حيان عن ناظمها، وأجاز لي غير مرَّة»(٣).

البدر البشتكي(٤)(٧٧٨-٨٣٠)

هو محمد بن إبراهيم بن محمد الدمشقي الأصل، البشتكي، الإمام اللغوي الأديب المشهور.

مولده ووفاته بالقاهرة، ونسبته إلى «خانقاه بشتاك» نشأ محبًا للعلم فبرع في الأدب، وقال الشعر الحسن. أفاد منه الحافظ ابن حجر في علم العروض، ذكر ذلك السخاوي فقال:« وقرأ على العلامة أحد الأفراد في معناه البدر محمدِ بن إبراهيم البشتكي مجلسًا واحدًا من مقدمة لطيفة في علم العروض، وكان السبب في ذلك ماسمعته من شيخناغير مرة قال: كنت في أول الأمر أنظم الشعر من غير تقدم اشتغال في العروض، فسألني شخص أن يقرأ عليّ مقدمة في العروض سريعة المأخذ، وأجبته لذلك. وواعدته ليوم عيَّنته له، ثم توجهت في الحال من مصر إلى القاهرة فاجتمعت بصاحبنا البدر البشتكي، وسألته عن مقدمة في ذلك سهلة التناول، فأشار إليها فأخذتها منه»(٥).

---

(١) ينظر إنباء الغمر: ٥٠/١، والجواهر والدرر: ٨٧/١.

(٢) ينظر في ترجمته إنباء الغمر: ١٢٨/٢، وبغية الوعاة: ٢٣٠/١.

(٣) ينظر إنباء الغمر: ١٢٨/٢.

(٤) ينظر أخباره في إنباء الغمر: ٣٩٢/٣، والجواهر والدرر: ٧٨/١.

(٥) الجواهر والدرر: ٧٨/١ ـ ٧٩.

المحب ابن هشام(١)(٧٤٩ـ ٧٩٩هـ)

هو محمد بن عبدالله بن يوسف بن هشام، محب الدِّين ابن العلامة جمال الدِّين ابن هشام الأنصاري، صاحب المغني. قرأ العربية على أبيه وغيره. ففي وصف السخاوي لشيوخ ابن حجر في العربية قال: « وكذا المحب ابن هشام، كان حسن التصرف فيها لوفور ذكائه»(٢).

٥ ـ مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

إنَّ من نافلة القول أن نتحدث عن مكانة الحافظ ابن حجر العلمية، فمكانته أشهر من أن يكتب عنها صفحات.

لقد نشأ محبًا للعلم، وقضى حياته كلَّها متنقلاً من بلد إلى آخر يطلب العلم ويعلِّمه، فالتقى بمئات من العلماء وأخذ عنهم، ثم التفَّ حوله مئات من العلماء تلمذوا على يديه، ونهلوا من معارفه.

حفظ ابن حجر في العقد الأول من حياته كتاب الله وفهم مايتعلق به من أحكام، ثم أخذ ينهل من فنون الأدب واللغة حتى أصبح مرجعًا فيها بين أقرانه، ونبغ في علوم الحديث حتى أصبح يلقب بأمير المؤمنين فيه، وانتهت إليه الرياسة في علم الرجال جرحًا وتعديلاً، وفي الفقه تسنم مكانة عالية. شهد له بها عدد كبير من العلماء، وكتبه بين أيدينا خير شاهد على ذلك.

وإذا كان لابدَّ من إبراز مكانة ابن حجر العلمية فإن الفقرات التالية توضح ذلك:

أوَّلاً: ثناء العلماء عليه.

---

(١) ينظر ترجمته في إنباء الغمر: ١/٥٤٠، وشذرات الذهب: ٦/٣٦١.

(٢) الجواهر والدرر: ١/٨٠.

ثانيًا: الأعمال العلمية التي قام بها.

ثالثًا:العلوم التي ظهر فيها.

رابعًا: مؤلفاته.

أوّلاً: ثناء العلماء عليه:

أثنى العلماء على الحافظ ابن حجر كثيراً، وكان هذا الثناء من شيوخه وأقرانه وتلامذته، ومعاصريه الذين هم أدرى الناس به، وقد انصبَّ هذا الثناء على شخصه وماتميّز به من صفات النبوغ والحفظ، وعلى مكانته العلمية وقدرته على الفهم والاستيعاب والنبوغ في مختلف العلوم. فقد عقد تلميذه الإمام السخاوي في كتابه: « الجواهر والدرر» بابًا كاملاً جمع فيه ثناء الأئمة على ابن حجر من شيوخ وطلبة وأقران فقال: «فأما ثناء الائمة عليه فاعلم أنَّ حصر ذلك لايستطاع، وهو في مجموعه كلمة إجماع، لكني أُثبت ماحضرني من ذلك الآن على حسب الإمكان»(١).

ولكي تتضح منزلة الحافظ ابن حجر بين الأئمة أوردُ بعض النماذج مما ذكره السخاوي في ذلك.

قال: « وبلغني عن شيخنا العلامةالنحوي أبي العباس الحنَّاوي(٢) قال: كنت أكتب الإملاء عن شيخنا العراقي فإذا جاء ابن حجر ارتج المجلس له. وعند عرض الإملاء قلَّ أن يخلو من إصلاح يقيده ابن حجر»(٣).

ومن الذين أثنوا على ابن حجر العلامة اللغوي الفيروزآبادي حيث كتب بخطه على « تعليق التعليق» لابن حجر فقال: « مخرج هذه الزهرات من الكمام، ومعير عقود هذه الكلم نَسَق النظام، ومظهر سلسال زلال الفضائل من

(١) الجواهر والدرر: ٢٠٤/١.

(٢) هو أحمد بن محمد بن إبراهيم، شهاب الدين النحوي. ينظر بغية الوعاة: ٣٥٦/١.

(٣) الجواهر والدرر: ٢١٢/١.

أشرف حجر.... قد ملك من الفضل نصاباً، واطلع في موقع في الحفظ شهاباً، وأظهر لأبلغ الثناء استئهالاً واستيجابا أتى من تسلسل أنفاسه، بنفيسه صارت لديباجة المسندات طرازاً ....»(١).

وقال فيه العلامة كمال الدين محمد بن محمد بن حسن الشُّمُنِّي في مقدمة شرحه كتاب ابن حجر المسمى« نخبة الفكر»: «الشيخ الإمام مفتي الأنام، مالك ناصية العلوم وفارس ميدانها، وحائز قصب السبق في حَلْبة رهانها، الوارد من فنون المعارف أنهاراً صافية، اللابس من محاسن الأعمال ثياباً ضافية. حافظ السنة من التحريف والتبديل المرجوع إليه في علمي التجريح والتعديل، وحيد دهره في الحفظ والإتقان فريد عصره في النباهة والعرفان ....»(٢).

ووصفه العلامة شرف الدِّين يعقوب بن جلال التّبّاني بقوله: «فشرحه على الجامع الصحيح من أحسن الشروح وضعاً، وأكثرها جمعاً. ولقد طالعته فظفرت فيه بفوائد حسنة، ووجدته أحسن في ترتيبه، وأجاد في تهذيبه، وأبرز فيه معاني لطيفة وفوائد حديثية حسنة شريفة. جمع فيه فأوعى، ودعا المعاني الأبيّة فقالت سمعاً وطوعاً. فغدوت أسير في رياض مونقة، وأغصان مورقة، ولا ينكر ذلك عليه. فإنَّه العالم النحرير والبحر الكبير....»(٣).

ويتابع السخاوي ذكر ثناء العلماء على ابن حجر فيقول: «ومنهم العلامة أديب العصر البدر البشتكي (رحمه الله وعفاعنه). فقرأتُ بخطه حيث ترجمه

---

(١) الجواهر والدرر: ٢١٦/١.

(٢) المصدر السابق: ٢١٨/١.

(٣) المصدر السابق: ٢٢٤/١.

في كتابه المسمَّى (بالمطالع البدرية لمن اشتهر بالصناعة الشعرية) ووصفه بالشيخ الإمام العلامة المحدِّث الحافظ أوحد زمانه وسيد أقرانه ذي التصانيف المفيدة، والفضائل العديدة، والحافظة المفرطة المجيدة، الذي ابتسمت تصانيفه عن شنب الإجادة، وقضت له صفاته الحسنى بالزيادة، الفقيه المحدِّث الشاعر الناظم الناثر الأديب المنشيء أبو الفضل الملقب بشهاب الدِّين»(١).

وقال مؤرخ الديار المصرية الشيخ تقي الدِّين المقريزي:« وله شعر أعذب من الماء الزلال، وأعجب من السحر، إلاّ أنه حلال»(٢).

ووصفه العلامة فقيه الشام التقي أبو بكر بن قاضي شهبة بقوله: « وهو إمام الأدباء في زمانه» إلى أن قال: «وله معجم كبير فيه فوائد. ورحل إليه الطلبة من الآفاق. وبالجملة فهو إمام زمانه، وحافظ وقته وأوانه. وعنده من الذكاء والفطنة وصفاء القريحة ما تحيّر فيه الأبصارُ»(٣).

ويتابع السخاوي ذكر أوصاف العلماء لابن حجر فيقول: «ومنهم تلميذه الأمير الفاضل تَغْري برْمش الفقيه نائب القلعة. قرأت بخطه على بعض مصنفات صاحب الترجمة بعد أن ساق مناماً رآه وقال: يعني به شيخنا الإمام العالم العلامة الحافظ الفقيه شيخ الإسلام قاضي القضاة بقية المجتهدين شهاب الدّين أدام الله أيامه وأعز أحكامه. فهو إمام دهره وحافظ عصره، بل أظن أنّ مصر ما أخرجت مثله حافظًا متقنًا ولا فقيهًا شاعرًا كاملاً مفتيا».

---

(١) الجواهر والدرر: ١/٢٢٥.
(٢) المصدر السابق: ١/٢٣٩.
(٣) المصدر السابق: ١/٢٤٣.

ثم يقول «وقد جمع الله له التفسير والفقه والحديث، والشعر والأدب، والمال والعز والجاه والشرف، وطول العمر وعلو الرتب، وصحة العقل والنقل؛ وحسن التأ ليف مع الإيجاز، والتحقيق والترتيب، والسعد في التصنيف. وصنف كتباً لم يسبق إليها»(١).

وهذا العالم برهان الدين البقاعي يصفه بقوله: «شيخ الإسلام وطراز الأنام علم الأئمة الأعلام، شهاب المهتدين من أتباع كل إمام، حافظ العصر، وأستاذ الدهر، سلطان العلماء، وملك الفقهاء، الذي إن سلك بحر التفسير كان الترجمان، والآتي من فرائد فوائده بعقود الجُمان، أو ركب متن الحديث كان أحمد الزمان »، إلى أن يقول «أو تيمّم كلام العرب على اختلاف أنواعه فسيبويه والمبرد، وإن عرض العروض أو الأدب على انشعاب أنحائه فالخليل بن أحمد. متى تحدّث المتفننون بشيء من العلم كان مالك قياده»(٢).

ثانياً: الأعمال العلمية التي قام بها:

إنَّ مكانة الحافظ ابن حجر العلمية مكنته من التصدير للإقراء والتدريس والإملاء والإفتاء، والقضاء وتولي مشيخة عدد من المدارس والخطابة في عدد من الجوامع.

---

(١) الجواهر والدرر: ٢٤٤/١.

(٢) المصدر السابق: ٢٥٨/١ ـ ٢٥٩.

أ ـ التدريس:

درّس في مدارس عديدة مواضيع متنوعة، فدرَّس الفقه، والتفسير وعلم الوعظ والإرشاد وعلم الحديث(١).

ب ـ الإملاء:

وهو أسلوب من أساليب التعليم، ويعد من أعلى مراتب الرواية والسماع وكانت تعقد له المجالس ويملي فيها الشيخ من حفظه، وإذا أملى من مصنفات غيره فيجب أن يكون قد تملك حق روايتها بالسماع أو بالإجازة.

ولأهمية الإملاء كان لايتصدى له إلا المحدِّث البارع.

والمجالس أنواع: منها مجلس الحديث، ومجلس التدريس، ومجلس المناظرة، ومجلس الأدب والفقه والفتوى وغير ذلك.

وشرع الحافظ ابن حجر بالإملاء في سنة ٨٠٨هـ حتى توفي سنة ٨٥٢هـ فأملى مايزيد عن ألف مجلس(٢).

جـ ـ القضاء:

عرض القضاء على الحافظ ابن حجر، ولم يوافق عليه في بداية الأمر، وهذا دأب أهل الورع إلاَّ أن يُكرهوا عليه.

ثم وافق الحافظ بعد ذلك على هذا المنصب، فقد ولي القضاء بالديار المصرية عدّة مرات(٣).

---

(١) ينظر الضوء اللامع للسخاوي ٢/ ٣٨ ـ ٣٩ .

(٢) ينظر حسن المحاضرة: ١/ ٣٦٤

(٣) ينظر حسن المحاضرة ٢/ ١٧٤ ، والضوء اللامع: ٢/٣٨.

ثالثًا: العلوم التي نبغ فيها:

سبق الحديث عند الكلام عن نشأته وطلبه العلم عن نبوغ الحافظ ابن حجر، وتقدّمه في العلوم بعامة، فكانت له الصدارة في علوم الحديث حتى لقب بأمير المؤمنين فيه، وكانت له اليد الطولى في الفقه وأصوله، والعربيَّة والتفسير، واشتغل بفنون الأدب والتاريخ. ولا أظن أني ـ هنا ـ بحاجة إلى إثبات علو مكانته في علم الحديث، فالنهار لايحتاج إلى دليل.

وكذلك الحال بالنسبة للفقه والتفسير والتاريخ، فمؤلفاته شاهدة، وكتبت عنه في ذلك دراسات علمية عديدة.

وإن نظرنا إلى الأدب فقد شهد له بذلك علماء عصره(١)، ودواوينه بين أيدينا ناطقة بذلك، ومؤلفاته في هذا الفن كثيرة(٢).

وأمَّا في مجال اللغة فإني لأرجو أن يكون هذا البحث المتواضع ـ الذيَ بذلت فيه كلَّ جهدي متوخيًا الصواب ـ شاهداً على مكانة الحافظ ابن حجر اللغوية.

رابعًا: مصنفاته:

يعد ابن حجر من العلماء الأفذاذ الذين أثروا المكتبة بكنوز ثمينة في مختلف مجالات العلوم، حتى أصبح حصر جميع آثاره يطول، فقد اكتفى بعض الذين ترجموا له بقولهم إنها تزيد عن مائة وخمسين مصنفًا(٣) وذكر بعضهم أكثر من ٢٧٠ عنوانًا(٤). ومصنفات ابن حجر من حيث مادتها تعالج

---

(١) ينظر ص ٢٦ ـ٢٩ .

(٢) ينظر ٣٢ ـ ٣٦ .

(٣) الضوء اللامع: ٣٨/٢.

(٤) ينظر ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته للدكتور شاكر محمود : ٢٥٨/١.

موضوعات متعددة متنوعة. أما من حيث سعتها فمنها مايقع في مجلدات عدّة، ومنها المختصر. ومن حيث إضافتها وابتكارها فمنها المبتكر ومنها الشروح ومنها التخريجات ومنها الكتب التي قام بترتيبها وتهذيبها. وإلى جانب الكتب الأدبية ، نظم الشعر وله ثلاثة دواوين.

وقد نالت مصنفاته ماتستحق من الذيوع والشهرة، فأقبل الناس على قراءتها والإفادة منها في حياته .

إن هذا الذيوع والانتشار لمصنفاته وبشكل لم يسبق له مثيل أبرز دليل على مكانته العلمية. وإنَّ طلبها الذي كان على مستوى الأمراء والملوك يدعم ذلك ويؤيده ولم يكن ذلك عبثًا ولا اعتباطًا إنما يستندون دون ريب على قيمتها العلمية، فكان شيوخه وهم من خيرة العلماء، يعتمدون على بعض مصنفاته(١).
ولكثرة مصنفات الحافظ ابن حجر وتنوعها فإنَّ في استقصائها والحديث عنها إطالة وتكرارًا لجهد قام به الدكتور «شاكر محمود عبدالمنعم » حيث استوفى هذا الجانب في كتابه المسمّى «ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ومنهجه وموارده في كتابه الإصابة».

فقد قدم لنا دراسة متكاملة عن مصنفات الحافظ ابن حجر من حيث توثيق نسبتها ووصفها، والإلمام بها من كل ناحية. حيث تحدَّث عن المصنفات التي ثبتت نسبتها إليه ثبوتًا لاشك فيه، والبالغ عددها٢٨٢ مصنفًا(٢) هذا إلى

---

(١) ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته للدكتور شاكر محمود: ١/٢٦٢.

(٢) المصدر السابق: ١/٢٨٢ ـ٦٨٧.

جانب ٣٨ كتاباً نسبتها بعض المصادر إليه، وحاول الباحث شاكر محمود توثيق نسبتها إليه(١).

ومادامت مصنفات ابن حجر قد أفردت بدراسة خاصة، من حيث توثيق نسبتها ووصفها، فإنَّني ـ هنا ـ أكتفي بذكر بعضها بأسمائها دون التعليق عليها.

فمن مصنفاته في علوم اللغة والأدب:

١ـ تقريب الغريب الواقع في البخاري(٢).

٢ـ «مسامر الساهر ومساهر السامر» هو تذكرته الأدبية التي تقع في أربعين مجلداً.

٣ـ غراس الأساس(٣)

وينقل أمين الخولي في تعريفه أساس البلاغة جزءا من مقدمة ابن حجر في الغراس فيقول: «فابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ الذي جمع المجازات الواردة في أساس البلاغة، في كتاب خاص بها سماه : (غراس الأساس) يقول: فرأيت أنّ المهم منه ما تميز عن الكتب المصنفة في اللغة من

---

(١) ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته للدكتور شاكر محمود: ١/٦٦٧ فما بعدها.

(٢) ينظر شذرات الذهب ٧/ ٢٧٢ .

(٣) نشرته مكتبة وهبة في القاهرة سنة ١٤١١هـ، بتحقيق الدكتور توفيق محمد شاهين.

تبيين الحقيقة من المجاز، والتمكن من اجتناب الإسهاب وارتكاب الإيجاز»(١).

٤ ـ قذي العين من نعيب غراب البين (٢)

يعدّ هذا المصنف من كتب النقد الأدبي، ففيه يردُّ ابن حجر على الأخطاء التي وقع فيها العيني في نظمه لسيرة الملك المؤيد، حيث أشار إلى ما وقع فيه العيني من فساد الوزن والتراكيب وغير ذلك(٣).

٥ـ الدرر المضيئة من فوائد الاسكندرية

رحل ابن حجر إلى الاسكندرية «فجمع ما استفاده من هذه الرحلة في جزء سماه: الدررالمضيئة من فوائد الاسكندرية ذكر فيه مسموعه فيها وما وقع له من النظم والمراسلات»(٤)

٦ـ جلب حلب

«يعتبر هذا المصنف في مجال الأدب، جمع فيه نوادر وفوائد علقها في

---

(١) ينظر التعريف الذي كتبه أمين الخولي على أساس البلاغة للزمخشري بتحقيق الأستاذ عبد الرحيم محمود.

(٢) ينظر كشف الظنون: ٢/ ٩٩٠.

(٣) كشف الظنون: ٢/١٣١٦ ـ ١٣١٧.

(٤) ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته: ٦١٢/١.

مذكرته عند رحلته إلى حلب وتقع في أربعة أجزاء»(١).

٧ـ عين القواعد

وهو مختصر قواعد الإعراب لابن هشام إلاّ أنَّ هناك شكا في نسبته لابن حجر ولذلك وضعه الدكتور شاكر محمود ضمن الكتب المنسوبة إلى ابن حجر(٢).

٨ـ نزهة النواظر المسموعة في الملح والنوادر.

٩ـ مقدمة في العروض.

١٠ـ السهل المنيع في شواهد البديع.

١١ـ المنتخب من كتب الأدب .

١٢ـ ديوان شعركبير.

١٣ـ ديوان شعر صغير.

ومن مصنفاته في علوم القرآن:

١ـ أسباب نزول القرآن .

---

(١) ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته: ٦١٢/١.

(٢) المصدر السابق: ٦٧١/١.

٢ـ الإتقان في جمع أحاديث فضائل القرآن.

٣ـ تجريد التفسير من صحيح البخاري.

وفي أصول الحديث:

١ـ نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر(ط).

٢ـ رسالة في مصطلحات أهل الحديث.

٣ـ النكت على الألفية للعراقي.

ومن مصنفاته في شرح الحديث:

١ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري(ط).

٢ـ النكت على تنقيح الزركشي على البخاري.

٣ـ شرح الترمذي.

ومن مصنفاته في متن الحديث:

١ـ التذكرة الحديثية.

٢ـ ثنائيات الموطأ.

٣ـ المؤتمن في جمع السنن.

وفي طرق الحديث:

١ـ طرق حديث (القضاة ثلاثة).

٢ـ طرق حديث الإفك.

٣ـ طرق حديث (الأعمال بالنيات).

٤ـ طرق حديث (من كذب عليّ متعمدًا).

٥ـ طرق حديث (الصادق المصدوق).

ومن مصنفاته في التعقيبات والاعتراضات:

١ـ انتقاض الاعتراض.

٢ـ القول المسددفي الذب عن مسند أحمد(ط).

٣ـ التعليق على المستدرك للحاكم.

ومن مصنفاته في تخريج الحديث:

١ـ تخريج الأذكار الواردة عن رسول الله صلّى الله عليه وسلم(ط).

٢ـ الدراية في تلخيص تخريج أحاديث الهداية.

٣ـ هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة.

٤ـ تخريج الأربعين النووية بالأسانيد العليّة .

ومن مصنفاته في كتب الزوائد:

١ـ المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية(ط).

٢ـ زوائد الأدب المفرد للبخاري على الستة.

٣ـ زيادات بعض الموطآت على بعض.

ومن مصنفاته في كتب الترتيب:

١ـ ترتيب غرائب شعبة لابن مندة.

ومن مصنفاته في الفقه

١ـ بلوغ المرام من أدلة الأحكام.

٢ـ شرح الروضة.

٣ـ كشف الستر عن حكم الصلاة بعد الوتر.

٤ـ المتع بحكم المتمتع(ط).

٥ـ المجمع العام في آداب الشراب والطعام.

ومن مصنفاته في الأجوبة:

١ـ الأجوبة المشرقة عن الأسئلة المفرقة.

٢ـ الأسئلة الفائقة بالأجوبة اللائقة.

٣ـ الأجوبة الواردة عن الأسئلة الوافدة.

ومن مصنفاته في علم الرجال:

١ـ الإصابة في تمييز الصحابة(ط).

٢ـ تعريف أهل (أولى) التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس(ط).

٣ـ لسان الميزان(ط).

٤ـ تهذيب التهذيب(ط).

٥ـ تقريب التهذيب (ط).

٦ـ تعجيل المنفعة برجال الأئمة الأربعة (ط).

٧ـ تبصير المنتبه بتحرير المشتبه (ط).

٨ ـ نزهة الألباب في الألقاب (ط).

ومن مصنفاته في المناقب والسير:

١ـ الأنوار في معرفة خصائص المختار.

٢ ـ الإيناس بمناقب العباس.

٣ ـ توالي التأسيس بمعالي ابن إدريس(ط).

ومن مصنفاته في التاريخ:

١ـ ماورد من الرواية في البداية والنهاية.

٢ ـ النبأ الأنبه في بناء الكعبة.

٣ ـ الإعلام بمن ولي مصر في الإسلام.

ومن مصنفاته في التراجم:

١ ـ الزهر النضر في حال الخضر (ط).

٢ ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة(ط).

٣ـ إنباء الغُمر بأنْباء العُمر(ط).

٤ ـ رفع الأصر عن قضاة مصر(ط).

٥ ـ تعريف الفئة في معرفة من عاش مائة.

٦ ـ كتاب المعمرين.

٧ ـ الإعلام بمن سمِّي محمداً قبل الإسلام.

ومن مصنفاته في المعاجم والمشيخات

١ ـ تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة المسمَّى بالمعجم المفهرس.

ومن مصنفاته في الفهارس:

١ ـ فهرست مرويات القاضي جلال الدِّين البلقيني بالإجازة.

٦ ـ وفاته:

بعد أن قضى جلَّ عمره في البحث والتأليف حتى وصل إلى مكانة علمية رفيعة، وأصبحت مؤلفاته تعدُّ بالمئات، ابتدأ به المرض في ذي القعدة من سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة (٨٥٢هـ) واستمر معه ذلك إلى أن وافاه أجله بعد صلاة العشاء الآخرة من ليلة السبت المسفرة عن اليوم الثامن والعشرين من ذي الحجة الحرام من السنة نفسها، وقد صُلِّى عليه قبيل صلاة الظهر من يوم السبت بالرميلة خارج القاهرة وكانت جنازته مشهودة، لم يكن بعد جنازة ابن تيمية أحفل منها. وكان ممن حمل نعشه العلماء والأعيان والقضاة وجمع كبير من عامة الناس، حتى قيل: إنه حضر في الجنازة أكثر من خمسين ألف إنسان، ونقل نعشه إلى القرافة الصغرى فدفن فيها بالقرب من تربة الإمام الشافعي رحمهما الله تعالى وقد صلِّي عليه صلاة الغائب بغالب البلاد

الإسلامية، منها مكة المكرمة وبيت المقدس وحلب وغيرها(١).

(١) ينظر الضوء اللامع ٢/٤٠، وشذرات الذهب ٧/٢٧٥.

٧ ـ فتح الباري: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

يعدّ فتح الباري أجلَّ مصنفات الحافظ ابن حجر. وكيف لا يكون كذلك والحافظ ابن حجر ابتدأ تأليفه من سنة سبع عشرة وثمانمائة وانتهى منه في أواخر شعبان سنة اثنتين واربعين وثمانمائة فمكث في تأليفه ربع قرن من الزمان.

وهذا يدلُّ على اعتنائه بهذا الكتاب وكمال التحري والتمحيص ولذلك كانت الفرحة عند الانتهاء من تأليفه، حيث أقيم حفل كبير حضره جمع كبير من العلماء والقضاة والفضلاء(١).

والحديث بالتفصيل عن مكانة الفتح العلمية وثناء العلماء عليه أمر يطول لكثرة مامدح به ، ولذلك أكتفي هنا بالإشارة إلى ذلك إجمالاً:

أحاط ابن حجر في الفتح بأحاديث الصحيح واختلاف ألفاظها، وشرحها بأسلوب بديع، وردّ أوهام شراح البخاري، وضبط الأسماء المشكلة بالحروف وبحث في الخلافيات الفقهية، وشرح اللغويات بأسلوب سهل واضح، وإذا كثر الخلاف في اللفظة الواحدة استوعب الآراء، وأدلى برأيه، وتحدَّث في تفسير القرآن فأطال القول وبين إعجاز كتاب الله ووجوه القراءات القرآنية، وتكلَّم عن الأماكن بأسلوب دقيق وكان يعود في كل علم يتحدَّث فيه إلى مصادره الأصلية.

وحسبي أن أشير ـ هنا ـ إلى بعض ماقاله العلماء من ثناء على الفتح للتدليل على مكانته العلمية:

يقول العلامة شرف الدِّين يعقوب بن جلال التِّباني في وصف الفتح: «فشرحه على الجامع الصحيح من أحسن الشروح وضعًا، وأكثرها جمعًا. ولقد

---

(١) ينظر فتح الباري: ١٣/٥٥٦، والجواهر والدرر هامش: ١/٣٢٥.

طالعته فظفرت فيه بفوائد حسنة، ووجدته أحسن في ترتيبه، وأجاد في تهذيبه، وأبرز فيه معاني لطيفة»(١).

ويقول العلامة فقيه الشام أبو بكر بن قاضي شهبة: «وتصدّى للتصنيف فصنَّف الكثير ومصنفاته تزيد عن المائة. من أجلِّها شرحه على البخاري لم يصنف مثله على منواله»(٢).

وقال العلامة أبو الفضل ابن الشِّحنة «وألَّف في فنون الحديث كتباً عجيبة أعظمها شرح البخاري، وعندي أنَّه لم يشرح البخاري أحد قبله.

فإنه أتى فيه بالعجائب والغرائب، أوضحه غاية الإيضاح وأجاب عن غالب الاعتراضات، ووجه كثيراً ممّا عجز غيره عن توجيهه»(٣).

وقال العلامة صلاح الدِّين الأسيوطي في مدح ابن حجر ومؤلفه الفتح:

كم للبخاري من شرح وليس كما   قدجاء شرحك في فضل وتتميمِ(٤).

وخلاصة القول: فقد تكلم في فضل فتح الباري خلق كثير، وأفاد منه جمع غفير، ولايزال إلى اليوم مرجعًا مهمًا لدى العلماء وطلاب العلم؛ ولذلك ظهرت له طبعات كثيرة لكثرة الطَّلب عليه.

---

(١) الجواهر والدرر: ٢٢٤/١.

(٢) المصدر السابق: ٢٤٣/١.

(٣) المصدر السابق: ٢٦١/١.

(٤) فتح الباري: ٥٥٨/١٣.

الفصل الأول

مصادر ابن حجر اللغوية في فتح الباري

ليس من السَّهلِ الإلمامُ بالمصادر؛ التي استفاد منها ابنُ حجر؛ وذلك؛ لاعتمادهِ على كثرة النَّقلِ والاستشهادِ من عددٍ كبيرٍ من المصنَّفاتِ؛ تمتدُّ حتى منتصفِ القرن التاسع (٨٥٢هـ). فقد أطَّلعَ على تراثٍ ضخمٍ من المعارف الإسلاميَّةِ، والعربيَّةِ التي خلَّفها الأسلافُ على مدى عدَّةِ قرون.

ولم تقتصر مصادرُهُ اللُّغَوِيَّةُ على الكتب المختصَّةِ باللغة، بل تعدى ذلك إلى كتبِ الغريب، والتفسير، والحديث، والأصول، فيخيّلُ لمن يقرأُ (فتح الباري) أنَّهُ لم يغادر كتابًا أُلِّفَ إلا اطَّلَعَ عليه وأفاد منه.

وكان من أسباب كثرَةِ مصادره، وتنوُّعِهَا رغبتُه في وضع المصنَّفاتِ الكبيرة، واشتغالُه بالتَّأليفِ منذ الصغرِ، وهمَّتُه في تلقي العلم من مصادره مع دقّته في الرواية، وأمانته العلميّةِ في عزو الأقوال إلى أصحابِها.

والكتب التي ذكرها ابنُ حجر متعدِّدةٌ، والعلماء الذين سمَّاهم كُثْرٌ. فقد بلغ عددُ الكتب التي صرَّح بأسمائها في فتح الباري – في مختلف العلوم – ألفًا وأربعمائة وثلاثين كتابًا(١) أفاد منها، وناقش كثيرًا من الآراءِ الواردةِ فيها. عدا نقوله الكثيرة التي لم يصرِّح فيها بأسماءِ كتبٍ بعينِها، بل اكتفى بذكر أسماء مؤلِّفيها، أو بالتَّعميمِ في النقول؛ كقوله: قال أهلُ اللغة، أو قِيل....إلخ .

وقد تنوَّعتْ طرقُ إفادةِ ابنِ حجر من هذه المصادر؛ فهو–حينًا– يذكر اسمَ الكتاب الذي نقل عنه، ويختصر اسمه – تارةً – اعتمادًا على شهرته،

(١) ينظر معجم المصنفات الواردة في فتح الباري.

ويهملُ ذكرَه في بعض المواضع مكتفيًا بذكرِ مؤلِّفه.

هذا إلى جانب مناقشته كثيرًا من الآراء؛ التي يردُّ بعضَها، أو يرجِّح رأيًا على آخر منها، ويرتضي ما يراه صوابًا. وهو في مناقشته تلك الآراء يعتمدُ على الحجَّةِ والرواية الصحيحة؛ وهذا سيتَّضحُ ـ إن شاء اللَّهُ ـ في الفصل الخاصِّ بآرائه.

إذًا فالمصادر اللغويَّةُ التي اعتمد عليها ابنُ حجر كثيرةٌ ومختلفة ، وفيما يلي أذكر المصادر التي عوَّل عليها كثيرًا مرتبةً حسب تاريخ وفاة مؤلِّفيها:

١ ـ كتاب «العين» للخليلِ بنِ أحمد الفراهيدي الأزدي، المتوفى سنة ١٧٥هـ:

يُعَدُّ الخليل بنُ أحمد الرائدَ الأوَّلَ لعلوم العربيَّة؛ الذي عوَّلَ عليه علماءُ اللغة فيما بعد، وتأثَّروا بآرائه ونقلوا عنه.

وكتاب (العين) كان ولايزالُ مصدراً من المصادر المهمَّةِ عند علماءِ اللغة قديمًا وحديثًا. وقد اعتمد عليه الحافظُ ابنُ حجر كثيرًا في شرح المفرداتِ اللُّغَويَّةِ، وسلك في نقله عنه طرقًا شتى؛ منها:

قوله: «وفي العين».

ومنها: التَّصريحُ بنسبته إلى الخليل كقوله: «قال الخليلُ في العين».

ومنها قوله: «قال صاحب العين».

ولستُ هنا في مُقَامِ حصر جميع نقولِ ابن حجر عن كتاب «العين» وإنما أكتفي بذكر هذه النماذج:

جاء في الحديث(١): «خطبنا ابنُ عبَّاس في يوم رَدْغ».

ذكر ابنُ حجر روايةً أخرى للحديث هي: «رَزْغ» ثم قال: «وفي العين: الرَّدْغةُ الوحل والرَّزْغَةُ أشدُّ منها»(٢).

---

(١) رقمه: ٦١٦.

(٢) ١١٧/٢، باب الكلام في الأذان، وينظر العين رزغ ٤/ ٣٨٢، و ردغ ٤/ ٣٩١

وفي تفسير قول اللّهِ تعالى: (فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا القَانِعَ وَالمُعْتَرَّ)(١) قال ابنُ حجر: « وقال الخليلُ في العين: القنوع المتذلِّلُ للمسألة، قَنَعَ إليه : مال وخَضَعَ ؛ وهو السائل. والمُعْتَرُّ الذي يعترضُ ولا يسألُ. ويُقالُ : قَنِعَ – بكسر النون – إذا رضي ، وقَنَعَ – بفتحها – إذا سألَ »(٢).

ويُلحظُ أنّ ابنَ حجر في نقله عن «العين» يستخدم كثيرًا عبارة «حكاه صاحبُ العين» أو «قال صاحبُ العين». مثال ذلك: « وتفسيرُ التَّهَجُّدِ بالسهرِ معروفٌ في اللغة؛ وهو من الأضداد. يُقالُ: تهجَّد إذا سهر، وتهجَّد إذا نام.... حكاه أبو عبيدة، وصاحبُ العين»(٣).

وقال: «والرُّصغ ـ بسكون الصَّادِ المهملة بعدها معجمةٌ – قال صاحبُ العين: هو لغةٌ في الرُّسْغ؛ وهو مَفْصِل ما بين الكف والساعد»(٤) .

ويكتفي ـ حينا ـ بقوله: «قال الخليل» مثال ذلك: جاء في الحديث(٥): «فإنِّي سمعتُ دَفَّ نعليك في الجنة»

قال: «وقال الخليلُ: دَفَّ الطائرُ إذا حرَّك جناحيه وهو قائمٌ على رجليه»(٦).

---

(١) سورة الحج، الآية: ٣٦.

(٢) ٦٢٧/٣، باب ركوب البدن، وينظرالعين قنع ١/ ١٩٣ « قَنِع يقنع قَناعة : أي رضي بالقسم فهو قَنِع .... والمعترُّ المعترض له من غير طلب »

(٣) ٥/٣ ـ ٦، باب التهجد بالليل.

(٤) ٨٧/٣، باب استعانة اليد في الصلاة إذا كان من أمر الصلاة، وينظر العين رصغ ٤/ ٣٧٢

(٥) رقمه: ١١٤٩.

(٦) ٤٢/٣، باب فضل الطهور بالليل والنهار.

٢ -الكتاب لسيبويهِ (ت ١٨٥هـ):

لم يفتِ ابنَ حجر ـ وهو الحريصُ على تتبُّعِ كتب اللُّغة والإفادة منها ـ أن يستفيدَ من سيبويهِ، ويرجعَ إلى الكتاب، ويجعلَه أحدَ مصادره لكثير من القضايا(١)، والمعضلات.

فقد ذكر أنَّ القرطبيَّ يفسِّرُ الزَّعْمَ بالقول الذي لا يُوثقُ به، ثُمَّ عَقَّبَ قائلاً: «وفيه نظر؛ لأنَّ الزَّعْمَ يُطلق على القول المحقَّق أيضًا» ثم يستشهد على ذلك بقوله: «وأكثر سيبويهِ من قوله: زعم الخليلُ في مَقَام الاحتجاج»(٢).

إنَّ مصداق ما أشار إليه ابنُ حجر من إطلاقِ سيبويهِ كلمةَ «زعم الخليلُ» في مَقَام القول المحقَّق؛ هو كثرةُ مجيء تلك العبارة، وأشباهِها في «الكتاب» ولا يَقْصِدُ سيبويهِ منها التشكيكَ في كلام شيخهِ الخليل.

وهذه النُّقولُ تدلُّ على أنَّ ابنَ حجر قد وقف على كتاب سيبويه وأفاد منه.

وجاء في الحديث(٣): «أيُّ العملِ أحبُّ إلى اللّٰهِ؟ قال: الصلاةُ على وقتها . قال: ثُمَّ أيٌّ؟».

يقول ابنُ حجر في شرحه للحديث: « قوله: (ثُمَّ أيٌّ) قيل: الصوابُ أنَّه

---

(١) ينظر على سبيل المثال: فتح الباري: ٣٩/١، ١٨٣، ١٤/٢، ٥٨، ٩٦، ٤٧٠، ٣٧٨/٣، ٤٧٨، ٥٥٣، ٤٩٦/٤، ٣٦٦/٥، ٤٣١، ١٣٢/٦، ٣٥٣، ٥٤١، ٦٣٤/٧، ٢٦١/١٠ ـ ٢٦٢، ٥٦٧، ٢٢٣/١١، ٥٣٠، ٥٧٠، ١٤/١٢.

(٢) ١٨٣/١، باب ما جاء في العلم.

(٣) رقمه: ٥٢٧.

غير منون؛ لأنَّهُ غير موقوفٍ عليه في الكلام، والسائلُ ينتظر الجوابَ، والتنوينُ لا يوقفُ عليه .... وقد نص سيبويهِ(١) على أنَّها تُعرب ولكنَّها تُبنى إذا أُضيفتْ»(٢).

وجاء في الحديث(٣): «لبَّيْك اللَّهمَّ لبَّيك».

قال ابنُ حجر: «قوله: (لبَّيْك) هو لفظٌ مثنًّى عند سيبويهِ ومن تَبِعَه»(٤).

ويقول : «قوله: «باب من لم يستلمِ الرُّكنين اليمانيين». أي: دون الرُّكنين الشاميين. واليماني؛ بتخفيف الياء على المشهور؛ لأنَّ الألفَ عوضٌ عن ياء النَّسب، فلو شدَّدتَ لكان جمعًا بين العوض والمعوَّض. وجوَّز سيبويهِ التشديدَ وقال: إنَّ الألفَ زائدةٌ»(٥).

ويقدِّم ابنُ حجر مبحثًا كاملاً عن (ايم اللَّهِ) اجتزىءُ منه «قولَه: (باب قول النَّبي ـ صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم ـ وايم الله) بكسر الهمزةِ وبفتحِها والميم مضمومة .... وعند سيبويه(٦) ومن وافقه أنَّهُ اسمُ مفردٌ»(٧).

---

(١) ينظر الكتاب: ٢/٣٩٨.

(٢) ٢/١٤، باب فضل الصلاة لوقتها.

(٣) رقمه: ١٥٤٩.

(٤) ٣/٤٧٨، باب التلبية، وينظر الكتاب: ١/٣٥١ ـ ٣٥٣.

(٥) ٣/٥٥٣، وينظر الكتاب: ٣/٣٣٨.

(٦) ينظر الكتاب: ٣/٥٠٢ ـ ٥٠٤.

(٧) ١١/٥٣٠.

٣ - كتاب «معاني القرآن» للفراء (ت٢٠٧هـ):

أفاد ابنُ حجر منه كثيراً، وصرَّح بقراء ته إياه.

وكعادة ابنِ حجر يصرِّحُ باسم الكتابِ حيناً، ويكتفي بذكر اسم مؤلِّفه في بعض الأحيانِ؛ فمن ذلك: قال : «قال يحيى الفرَّاء في المعاني: يُقال أَقْبَرَه جعله مقْبوراً وقَبَرَه: دفنه»(١).

وقال: «قال يحيى الفرَّاء في المعاني في سورة نوح: قوله فِجَاجاً واحدُها فَجٌ؛ وهي: الطُّرقُ الواسعةُ»(٢).

ويستدركُ ابنُ حجر على قول الإمامِ البخاري: «وقال بعضُهم: الحبوبُ التي تُؤْكَلُ كلُّها فَوم» فيقول: «هذا حكاه الفرَّاءُ في معاني القرآن »(٣).

وفي باب السُّعوط بالقُسْطِ الهندي قال البخاري: «وهو الكُستُ؛ مثل: الكافور والقافور، ومثل: كُشِطَتْ وقُشِطَتْ: نُزعت. وقرأ عبدالله: قشطت».

فعلَّقَ ابنُ حجر على كلام البخاري بقوله: «وقد وجدتُ سلفَ البخاريِّ في هذا: فقرأتُ في كتاب معاني القرآنِ للفرَّاء في قوله تعالى: (وَإِذَا السَّمَاءُ كُشِطَتْ)(٤) قال يعني: نُزِعتْ، وفي قراء ة عبداللَّهِ: (قُشِطَتْ) بالقاف والمعنى

---

(١) ٣٠١/٣، باب ما جاء في قبر النبي صلى الله عليه وسلم، وينظر معاني القرآن للفراء: ٢٣٧/٣.

(٢) ٤٤٤/٣، باب قول الله تعالى (يأتوك رجالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق) ، وينظر معاني للقرآن للفراء: ١٨٨/٣.

(٣) ١٢/٨، وينظر معاني القرآن للفراء: ٤١/١.

(٤) سورة التكوير، الآية: ١١.

واحدٌ. والعربُ تقول: الكافور والقافور، والقشط والكشط، وإذا تقارب الحرفانِ في المخرج تعاقبا في المخرج(١). هكذا رأيتُه في نسخةٍ جيِّدةٍ»(٢).

هذا النص وغيرُه من النصوص الكثيرة تدلُّ على أنَّ معاني القرآن للفرَّاء من مصادر ابنِ حجر المهمَّةِ . فقد وقف على الكتاب، وأفاد منه، وتتبَّع مَن نقلوا عنه؛ أمثال البخاري، وغيره.

وكعادته يكتفي ـ أحيانًا ـ بذكر اسم المؤلِّفِ دون الكتاب؛ فمن ذلك:

في تفسيره لقولِ اللَّه تعالى: (قَالَ فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الحَيَاةِ أن تقولَ لا مِسَاسَ)(٣) قال: «قال الفرَّاءُ(٤): قوله (لا مِساس) أي: لا أُمَسُّ ولا أَمَسُّ. والمرادُ أنَّ موسى أَمَرَهم أن لا يؤاكِلُوه ولا يخالِطُوه . وقُرِىء: (لا مَسَاس) بفتح الميم؛ وهي لغةٌ فاشيةٌ»(٥).

وفي تفسيره لقولِ اللَّه تعالى: (لكنَّا هو اللَّهُ ربِّي ولا أُشْرِكُ بربِّي أَحَدًا)(٦).

---

(١) في معاني الفراء: ٢٤١/٣ « إذا تقارب الحرفان في المخرج تعاقبا في اللغات» فلعل اطلاع ابن حجر كان على غير النسخة التي بين أيدينا من كتاب المعاني للفراء.

(٢) ١٥٦/١٠، باب السعوط بالقسط الهندي، وينظر معاني القرآن للفراء: ٢٤١/٣.

(٣) سورة طه، الآية: ٩٧.

(٤) في معاني القرآن للفراء: ١٩٠/٢« قوله : فإن لك في الحياة أن تقول لا مِساسَ أي: لا أُمَسُّ ولا أَمَسُّ، أوَّل ذلك أن موسى أمرهم ألا يؤاكلوه ولا يخالطوه ولا يبايعوه. وتقرأ (لا مَسَاسَ) وهي لغة فاشية» .

(٥) ٤٩١/٦، باب (واذكر في الكتاب موسى إنه كان مُخْلصًا وكان رسولا نبيا).

(٦) سورة الكهف، الآية: ٣٨.

قال: «وقال الفرّاء(١): تَرْكُ الألفِ من (أنا) كثيرٌ في الكلام ثُمَّ أُدغمت نون (أنا) في نون (لكنْ) .... قال: ومن العربِ مَنْ يُشبعُ ألف (أنا) فجاءتِ القراءةُ على تلك اللُّغةِ»(٢).

(١) ينظر معاني القرآن للفراء : ٢/ ١٤٤

(٢) ٨/٢٦١، باب (وكان الإنسان أكثر شيء جدلا).

٤ - كتاب «مجاز القرآن» لأبي عبيدةَ : معمَّرِ بنِ المثنى البصري (ت ٢١١هـ):

أفاد ابنُ حجر من كتاب «المجاز » لأبي عبيدةَ، وعوَّلَ عليه في تفسير الغريب، وأشار إلى أنَّ تفسيرَ البخاري لكثير من الألفاظ الغريبة مأخوذٌ منه. فمن ذلك:

في تفسير ابنِ حجر قول اللّه تعالى: (وَمِنَ اللَّيلِ فَتَهَجَّدْ به نافلَةً لَكَ)(١).

قال: «وفي المجاز لأبي عبيدة(٢): قوله: (فتَهَجَّدْ بِهِ) أي: اسهر بصلاةٍ. وتفسيرُ التَّهَجُّدِ بالسَّهرِ معروفٌ في اللُّغةِ؛ وهو من الأضدادِ. يُقالُ: تَهَجَّدَ إذا سَهِرَ، وتَهَجَّدَ إذا نام»(٣).

وفي تفسيره قول اللّهِ سبحانه وتعالى (إنَّ ناشِئَةَ اللَّيلِ هِي أَشَدُّ وَطْئًا وَأَقْوَمُ قِيلاً)(٤) قال: «وفي المجاز لأبي عبيدةَ(٥): ناشئةُ الليل: آناء اللَّيلِ ناشِئَةٌ بعد ناشِئَةٍ»(٦).

---

(١) سورة الإسراء، الآية: ٧٩.

(٢) ينظر مجاز القرآن لأبي عبيدة: ٣٨٩/١.

(٣) ٥/٣، باب التهجد بالليل.

(٤) سورة المزّمل، الآية: ٦.

(٥) ينظر مجاز القرآن لأبي عبيدة: ٢٧٣/٢.

(٦) ٢٩/٣، باب قيام النبي صلى الله عليه وسلم من نومه.

ويشير إلى أنَّ قولَ الإمام البخاري: «باب من يُقَدَّمُ في اللَّحْدِ. وسُمِّي اللَّحد؛ لأنَّهُ في ناحيةٍ وكلُّ جائرٍ ملحد. (مُلْتَحَدًا)(١): مَعْدِلاً» مأخوذٌ من كتاب المجاز فيقول: «قوله (مُلْتَحَدًا: مَعْدِلاً) هو قول أبي عبيدة(٢) ابنِ المثنى في كتاب المجاز»(٣).

وفي تفسير ابنِ حجر قول اللّهِ تعالى: (وَأَذِّنْ في النَّاسِ بالحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالاً وَعَلى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ)(٤) قال: «وقال أبو عبيدةَ في المجاز(٥): فَجٌّ عميقٌ؛ أي: بعيدُ القَعْرِ. وهذا تفسيرُ العميق. يُقالُ: بئرٌ عميقةُ القَعْرِ؛ أي: بعيدةُ القعرِ»(٦).

ويفسر الإمامُ البخاريُّ قولَ اللّهِ تعالى (وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ)(٧) بقوله: «يعني كالوا لهم أو وزنوا لهم». فيستدركُ ابنُ حجر على ذلك قوله: « هو تفسيرُ أبي عبيدةَ(٨) في المجاز »(٩).

---

(١) من الآية ٢٧ من سورة الكهف (واتل ما أوحي إليك من كتاب ربك لا مبدل كلماته ولن تجد من دونه ملتحدا)

(٢) ينظر مجاز القرآن لأبي عبيدة: ٣٨٩/١.

(٣) ٢٥٢/٣.

(٤) سورة الحج، الآية: ٢٧.

(٥) ينظر مجاز القرآن لأبي عبيدة: ٤٩/٢.

(٦) ٤٤٤/٣، باب قول الله تعالى (يأتوك رجالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق ليشهدوا منافع لهم).

(٧) سورة المطففين، الآية:٣.

(٨) ينظر كتاب المجاز لأبي عبيدة: ٢٨٩/٢.

(٩) ٤٠٤/٤، باب الكيل على البائع والمعطي.

وينقل أحيانًا عن كتابِ المجاز دون التَّصريحِ باسمه مكتفيًا بذكر اسم مؤلِّفه؛ وذلك كقوله في تفسير قوله تعالى: (قَالَ فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لا مِسَاسَ)(١) «وقال أبو عبيدةَ (٢) في تفسير قوله تعالى: (لا مِسَاسَ): إذا كُسِرَتِ الميمُ جاز النَّصبُ والرَّفعُ والجرُّ بالتنوين. وجاءتْ هنا منفيَّةً فَفُتِحتْ بغير تنوينٍ، قال النابغةُ(٣):

فأَصْبَحَ مِن ذاك كالسامريِّ إذا قالَ مُوسى له لا مساسَ

قال: والمُماسَّةُ والمخالطةُ واحدٌ، قال: ومنهم مَن جَعَلَها اسمًا فكسر آخرَها بغير تنوينٍ»(٤).

---

(١) سورة طه، الآية: ٩٧.

(٢) ينظر المجاز لأبي عبيدة: ٢/٢٦ ـ ٢٧.

(٣) ينظر شعر النابغة الجعدي: ٨٣.

(٤) ٦/٤٩١، باب (واذكر في الكتاب موسى إنه كان مُخْلَصًا وكان رسولا نبيًّا) [سورة مريم، الآية:٥١].

٦ - كتاب «تهذيبِ اللُّغة» لأبي منصور محمد بنِ أحمد الأزهريِّ (ت ٣٧٠هـ):

اعتمدَ ابنُ حجر كثيراً على «تهذيب اللغة» في شرح الغريبِ من الألفاظ، فمن ذلك:

قال ابنُ حجر: «قوله: (باب من بدأ بالحِلاب، أو الطِّيبِ عند الغُسل) مطابقةُ هذه الترجمة لحديث(١) الباب أَشكلَ أمرُها قديماً وحديثاً على جماعةٍ من الأئمَّةِ.

فمنهم مَن نسبَ البخاريَّ فيها إلى الوهم.

ومنهم مَن ضبط لفظ (الحِلاب) على غير المعروف في الرواية؛ لتتَّجِهَ المطابقة.

ومنهم من تكلَّفَ لها توجيهًا من غير تغيير».

ثم يتوسَّع في إيرادِ آراءِ العلماء في ذلك ويقسِّمُهم طوائفَ؛ فيقول: «وأمَّا الطائفةُ الثانيةُ فأوَّلُهم الأزهريُّ، قال في التهذيبِ(٢): الحِلابُ في هذا الحديث ضبطه جماعةٌ بالمهملة واللام الخفيفة؛ أي: ما يُحلبُ فيه كالمحلَبِ فصحَّفوه، وإنَّما هو الجُلَّابُ - بضمِّ الجيم وتشديد اللام - وهو ماءُ الورد، فارسيٌّ معرَّبُ.

---

(١) في الحديث رقم ٢٥٨ «كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا اغتسل من الجنابة دعا بشيء نحو الحلاب فأخذ بكفه فبدأ بِشقٍّ رأسهِ الأيمن».

(٢) في تهذيب اللغة (جلب) ٩٣/١١ «عن عائشة أنها قالت: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا اغتسل من الجنابة دعا بشيء نحو الجُلاب .... قلتُ: أراه أراد بالجلاب ماء الورد وهو فارسي معرب، والورد يقال له : جُلْ واب ».

وقد أنكرَ جماعةٌ على الأزهريِّ هذا من جهة أنَّ المعروفَ في الرواية بالمهملة والتخفيفِ ومن جهة المعنى أيضًا»(١).

وفي شرح ابن حجر حديث(٢) الرسول- صلَّى اللَّهُ عليه وسلم ـ «من آتاه اللّهُ مالاً فلم يُؤدِّ زكاتَه مُثِّل له يومَ القيامة شجاعًا أقرعَ» . قال: «والمرادُ بالشُّجاع ـ وهو بضمِّ المعجمة ثم جيم – الحيَّةُ الذكرُ، وقيل: الذي يقوم على ذنبه ويواثب الفارس.... وفي تهذيب الأزهري(٣): سُمِّيَ أقرع؛ لأنَّهُ يقري السُّمَّ ويجمعُهُ في رأسه حتى تتمعَّطَ فروةُ رأسِه»(٤).

وجاء في الحديث(٥): «ضحك اللَّهُ الليلةَ ـ أو عَجِبَ ـ من فَعالِكما».

قال ابنُ حجر: « وفي التهذيب(٦): الفَعَال ـ بالفتح ـ فِعْلُ الواحد في الخير خاصَّةً. يُقالُ: هو كريم الفَعَال ـ بفتح الفاء ـ وقد يُسْتَعملُ في الشرِّ. والفِعال ـ بالكسر ـ إذا كان الفعلُ بين اثنين. يعني أنَّهُ مصدر فاعَلَ؛ مثل: قاتل قِتالاً»(٧).

---

(١) ١/٤٤٠.

(٢) رقمه: ١٤٠٣.

(٣) في التهذيب (قرع) ١/٢٣١ « وسمي أقرع لأنه يقري السُّمَّ ويجمعه في رأسه ».

(٤) ٣/٣١٧، باب إثم مانع الزكاة.

(٥) رقمه: ٣٧٩٨.

(٦) في التهذيب ٢/٤٠٤ (فعل): «وروى أبو العباس عن ابن الأعرابي أنه قال: الفَعَال: فعل الواحد خاصة في الخير و الشر، يقال: فلان كريم الفَعال، وفلان لئيم الفَعال. قال: والفِعال ـ بكسر الفاء ـ إذا كان الفعل بين اثنين. قلتُ: وهذا الذي قاله ابن الأعرابي هو الصواب».

(٧) ٧/١٥٠، باب قول الله عزَّ وجل (ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة) الحشر: ٩.

وفي الحديث(١): «إنَّ اللّهَ يُحبُّ فلانًا فأحبُّوه، فيحبُّه أهلُ السماء، ثم يُوضعُ له القبولُ في أهل الأرض».

ذكرابن حجر تفسيراتٍ كثيرةً لـ«القَبول» ثم قال: «وفي التهذيب(٢): عليه قَبول؛ إذا كانتِ العينُ تقبله. والقَبو ل من الريح الصَّبَا؛ لأنَّها تستقبلُ الدَّبورَ»(٣).

وينقل كثيرًا عن «التهذيب» مكتفيًا بذكر اسم مؤلِّفه؛ مثال ذلك:

جاء في الحديث(٤): «لو يعلمُ أحدُهم أنَّهُ يجدُ عَرْقًا سمينًا أو مِرماتَين(٥) حسنتين لشهدَ العشاءَ».

ذكر ابنُ حجر تفسيراتٍ كثيرةً للعَرق ثم قال: «وقال الأزهريُّ: العَرْقُ واحدُ العُراقِ؛ وهو العظام التي يُؤْخَذُ منها هَبْرُ اللحمِ، ويبقى عليها لحمٌ رقيقٌ فتُكسرُ وتُطبخ، ويُؤكلُ ما على العظام من لحم»(٦).

---

(١) رقمه: ٦٦٤٠.

(٢) في التهذيب (قبل) : ٩/١٦٦« ويقال عليه قبول، ذلك إذا كانت العين تقبله».

(٣) ١٠/٤٧٧، باب المقة من الله تعالى.

(٤) رقمه: ٦٤٤.

(٥) هما ما بين ظلفي الشاة.

(٦) ٢/١٥٢، باب وجوب صلاة الجماعة، وفي التهذب: (عرق) ١/٢٢٤«العَرْق جمعه: عُراق، وهيَ العظام التي اعترق منها هبر اللحم وبقي عليها لحوم رقيقة طيبة فتكسر وتطبخ، ويؤخذ إهالتها من طفاحتها ويؤكل ما على العظام من عوّذ اللحم الرقيق .... يقال : عرقت العظم وتعرّقته واعترقته إذا أخذت اللحم عنه ».

٧ـ كتاب «الصحاح» لإسماعيل بن حمّاد الجوهريِّ (ت٤٠٠هـ):

كان للصحاحِ منزلةٌ رفيعةٌ عند العلماء.

وابنُ حجر كغيره استفادَ من صحاح الجوهري، حيثُ تردَّدَ اسمُه في «فتح الباري» كثيراً، من ذلك:

يقول ابنُ حجر: «قوله: (على حمار) هو اسمُ جنسٍ يشملُ الذكرَ والأُنثى، كقولك: بعير. وقد شذَّ حمارة في الأنثى حكاه في الصحاح»(١).

وفي تفسير ابن حجر النُّخامة قال: «والنُّخامة - بالضَّم - هي النُّخاعةُ، كذا في المجمل والصحاح»(٢).

وفي شرحه لميقات أهل نجد «قرن المنازل» قال: «هو بفتح القاف وسكون الرَّاء بعدها نون. وضبطَه صاحبُ الصحاح(٣) بفتح الرَّاء وغلَّطُوه»(٤).

---

(١) ٢٠٦/١، باب متى يصح سماع الصغير ، رقم الحديث: ٧٦، وينظر الصحاح (حمر) ٦٣٦/٢.

(٢) ٤٢١/١، باب البزاق والمخاط ونحوه في الثوب، وينظر الصحاح: (نخم) ٢٠٤٠/٥.

(٣) ينظر الصحاح (قرن) ٢١٨١/٦.

(٤) ٤٥١/٣، باب مهل أهل مكة للحج والعمرة ، رقم الحديث: ١٥٢٤.

٨ – كتاب «الجامع» للقزاز(١):

يُعدُّ كتابُ «الجامع» في اللغة من أهمِّ كتب القزاز. يقول القفطيُّ «ما علمتُ أنَّ أحداً سبقَ إلى تأليف مثلِ هذا الكتابِ، ولا اهتدى أحدٌ من أهل هذه الصنعة إلى تقريب البعيد، وتسهيلِ المأخذ، وجمع المفرَّق على مثل هذا المنهاج»(٢).

وقد أفاد ابنُ حجر من كتاب «الجامع» للقزاز، وسلك في نقلهِ عنه منهجَه المعتادَ وهو ذكر الكتاب دون مؤلِّفهِ؛ كقوله: «وفي الجامع» أو ذكر الكتاب ومؤلِّفه؛ كقوله: «وحكى القزَّازُ في الجامع» أو «وقال صاحبُ الجامع». واحياناً يكتفي بذكر المؤلِّف فقط مثل: «قال القزَّازُ» و«وغَفَلَ القزَّازُ» والأمثلة الآتية تبيِّنُ لنا ذلك:

جاء في حديث(٣) عائشةَ رضي اللَّه عنها: «فعاتبني أبو بكر وقال ما شاءَ اللَّهُ أن يقولَ، وجعل يطعَنُني بيده».

قال ابنُ حجر: «قوله: (يطعُنني) هو بضم العين، وكذا في جميع ما هو حسيٌّ. وأما المعنويُّ فيقال: (يطعَنُ) بالفتح؛ هذا المشهور فيهما. وحكِيَ فيهما الفتحُ معًا(٤) .... والضمُّ فيهما حكاه صاحب الجامع»(٥).

---

(١) هو أبو عبدالله محمد بن جعفر القيرواني، المتوفى سنة ٤١٢ هـ . كان الغالب عليه علم النحو واللغة ، ينظر أخباره في إنباه الرواة: ٣/٨٤ ـ ٨٧، وبغية الوعاة: ١/٧١، والأعلام: ٦/٧١ ـ٧٢.

(٢) إنباه الرواة: ٣/٨٧.

(٣) رقمه: ٣٣٤.

(٤) في اللسان (طعن) ٤/٢٦٧٦ « قال الليث: والعين من يطعُن مضمومة. قال: وبعضهم يقول: يطعُنُ بالرمح، ويطعَنُ بالقول ففرّق بينهما».

(٥) ١/٥١٧، كتاب التيمم.

وفي ضبطِ ابنِ حجر كلمة «الشُّح» قال: «وقال صاحبُ المحكم : الشُّحُّ: مثلَّثُ الشِّين، والضمُّ أعلى، وقال صاحبُ الجامع: كأنَّ الفتحَ في المصدر، والضمَّ في الاسم»(١).

وجاء في الحديث(٢): «فلا تتبايعوا حتى يبدوَ صلاحُ الثَّمَرِ، كالمشورة يشير بها لكثرة خصومتهم».

قال ابن حجر: «قوله: (كالمشُوْرة) بضم المعجمة وسكون الواو، وسكون المعجمة وفتح الواو: لغتان. فعلى الأوَّلِ فهي: فَعُولة، وعلى الثاني: مَفْعَلة.

وزعم الحريريُّ(٣) أنَّ الإسكانَ من لحن العامة. وليس كذلك فقد أثبتها الجامعُ، والصِّحاحُ(٤) والمحكمُ، وغيرُهم»(٥).

وقال : «قوله: (كان يوم بُعاث) بضم الموحَّدةِ وتخفيف المهملة وآخره مثلثة .... وحكى القزَّازُ في (الجامع) أنَّه يُقالُ بفتح أوَّله أيضًا.... وهو مكانٌ(٦) .... على ميلين من المدينة كانت به وقعةٌ بين الأوس والخزرج»(٧).

وينقلُ ابنُ حجر عن القزَّازِ كثيرًا دون ذكر اسم الكتاب؛ فمن ذلك قوله: «والرَّهْطُ: عدد من الرجال من ثلاثة إلى عشرة. قال القزَّازُ: وربّما جاوزوا

---

(١) ٣/٣٣٥، باب فضل صدقة الشحيح الصحيح، رقم حديث الباب: ١٤١٩.

(٢) رقمه: ٢١٩٣.

(٣) قال الحريري في درة الغواص ٢٧: « ويقولون المشْورة مباركة، فيبنونها على مَفْعلة والصواب أن يقال فيها المشورة على وزن مثوبة ومعونة ».

(٤) في الصحاح (شور) ٢/٧٠٥ «والمَشْوَرَةُ: الشُّورى، وكذلك المَشُورَة بضم الشين».

(٥) ٤/٤٦٢، باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها.

(٦) ينظر معجم البلدان: ١/٤٥١.

(٧) ٧/١٣٨، باب مناقب الأنصار، رقم الحديث: ٣٧٧٧.

ذلك قليلاً (١)، ولا واحدَ له من لفظهِ»(٢).

وقوله : «وقال القزَّازُ: الخُوار بالمعجمة والجُؤار بمعنى واحد(٣) في البقر»(٤).

(١) في الصحاح (رهط) ١١٢٨/٣ « والرهط: ما دون العشرة من الرجال ولا تكون فيهم امرأة» ، وفي اللسان (رهط) ١٧٥٣/٣ «وقيل: الرهط من الرجال ما دون العشرة، وقيل: إلى الأربعين، ولا تكون فيهم امرأة».

(٢) ١/١٠٠، باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة.

(٣) في الصحاح (جأر) ٦٠٧/٢ « الجؤار مثل الخوار. يقال: جأر الثور يجأر ؛ أي: صاح».

(٤) ٣/٣٨٠، باب زكاة البقر .

٩ -كتاب «المحكم» لعليٍّ بن أحمد، وقيل: ابن إسماعيل المعروف بابن سيده(١) (ت٤٥٨ هـ):

يعدُّ كتاب «المحكم» مصدرًا مهمًّا من المصادرالتي عاد إليها ابنُ حجَر كثيرًا في تفسير بعض المفردات اللُّغويَّةِ. وكعادته في الاستفادة من مصادرِه نجده يستخدم عباراتٍ؛ مثل: «وفي المحكم» ، «وقال في المحكم»، «وقال صاحب المحكم» «ونقل صاحب المحكم».

والنماذج الآتيةُ تُبَيِّنُ ذلك:

في تفسير ابنِ حجر كلمة: «غلام» قال: «والغلام هو المتَرَعْرِعُ .... وقال في المحكم(٢): من لدن الفِطام إلى سَبْعِ سنين»(٣).

وفي تفسيره لكلمة: «الثرى» قال: «قوله: (يأكلَ الثرى) بالمثلَّثةِ؛ أيَ: يَلْعَقُ الترابَ النَّديَّ. وفي المحكم الثرى: التراب، وقِيل: الترابُ الذي إذا بُلَّ لم يصرْ طينًا لازبًا»(٤).

وفي باب الوضوء من النوم قال ابنُ حجر: «وفي العين والمحكم: النُّعَاس: النوم»(٥).

---

(١) ينظر ترجمته في إنباه الرواة: ٢/٢٢٥ ـ ٢٢٧، وبغية الوعاة: ٢/١٤٣.

(٢) جاء في المحكم (غلم) ٥/٣١٦: «والغلام الطارّ الشارب وقيل: هو من حين يولد إلى أن يشيب». لم يذكر صاحب المحكم تحديدا للسن كما أشار إلى ذلك ابن حجر .

(٣) ١/٣٠٢، باب الاستنجاء بالماء ، رقم حديث الباب: ١٥٠.

(٤) ١/٣٣٤، باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان . رقم الحديث: ١٧٣.

(٥) ١/٣٧٥، و جاء في المحكم (نعس) ١/٣٠٨ «النعاس النوم، وقيل: مقاربته».

وجاء في الحديث(١): «ولاتَلْبس ثوبًا مصبوغًا إلا ثوبَ عَصْبٍ».

قال ابنُ حجر: «قوله: (ثوب عَصْبٍ) بفتح العين وسكون الصاد المهملتين. قال في المحكم: هو ضرب من بُرُودِ اليمن، يُعصبُ غزْلُه؛ أي: يُجْمَع ثمَّ يُصبغُ ثم يُنسجُ»(٢).

وفي باب: إذا بكى الإمامُ في الصلاة قال: «قوله (سمعتُ نَشيجَ عُمَرَ). النَّشيجُ – بفتح النون وكسر المعجمة وآخره جيم – قال ابنُ فارس(٣): نَشَجَ الباكي يَنْشِجُ نَشيجًا إذا غَصَّ بالبكاء في حلقه من غير انتحاب .... وفي المحكم: هو أشدُّ من البكاء»(٤).

وفي تفسير ابن حجر للفج قال: «وقد نقل صاحبُ المحكم: أنَّ الفجَّ الطريقُ الواسعُ في الجبل»(٥).

وفي تفسيره للحديث(٦): «وهي المدينة تنفي الناسَ كما ينفي الكيرُ خَبَثَ الحديد» قال : «قوله (كما ينفي الكِيرُ) بكسر الكاف وسكون

---

(١) رقمه: ٣١٣.

(٢) ١/٤٩٣، باب الطيب للمرأة عند غسلها من المحيض. وفي المحكم (عصب) ١/٢٨٠ «والعصب: ضرب من برود اليمن ، يعصب غزله، أي: يدرج ثم يصبغ ثم يحاك».

(٣) قال ابن فارس في مقاييس اللغة (نشج) ٥/٤٢٩ « ونشج الباكي: غصَّ بالبكاء في حلقه من غير انتحاب».

(٤) ٢/٢٤٢.

(٥) ٣/٤٤٤، باب قول الله تعالى (يأتوك رجالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق ليشهدوا منافع لهم) [الحج: ٢٧.]

(٦) رقمه: ١٨٧١.

التحتانية. وفيه لغةٌ أخرى: كور بضمٍّ الكاف. والمشهورُ بين الناس أنَّه: الزِّق الذي يُنْفَخُ فيه.... وقال صاحبُ المحكم: الكيرُ: الزِّق الذي يَنْفُخُ فيه الحداد»(١).

(١) ٤/١٠٥، باب فضل المدينة وأنها تنفي الناس .

١٠ - كتاب «مشارق الأنوار» للقاضي عياض(١):

يعدُّ كتاب: «مشارق الأنوار على صِحاحِ الآثار» من المصادر التي عاد إليها ابنُ حجر كثيراً في شرحه غريبٍ من الألفاظ وضبطِها.

وكعادة ابن حجر ـ في عزو النصوصِ إلى أصحابها - يستخدمُ العباراتِ: «في المشارق»، و«قال في المشارق»، و«قال عياضُ في المشارق»، و«قال صاحبُ المشارق»، ويكتفي في بعض المواضع بقوله: «قال عياضُ».

وهذه أمثلةٌ على ذلك:

جاء في الحديث: «كان النَّبي صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم يُعجبُهُ التَّيمُّنُ في تنعلِّه وترجلِّه».

قال ابنُ حجر: «قال في المشارق: رجَّلَ شعره إذا مشَطَهُ بماءٍ أو دهنٍ ليلينَ»(٢).

وفي الحديث(٣): «كانَ يَسيرُ العَنَقَ».

قال: «قوله:(العَنَق) بفتح المهملة والنُّون؛ وهو السير الذي بين الإبطاء والإسراع. قال في (المشارق): هو سيرٌ سهلٌ في سرعة»(٤).

---

(١) هو أبو الفضل القاضي عياض بن موسى بن عياض، العلامة اليحصبي البستي ينظر أخباره في شذرات الذهب: ١٣٨/٤ـ ١٣٩، ووفيات الأعيان: ٤٨٣/٣.

(٢) ٣٢٤/١، باب التيمن في الوضوء والغسل ، رقم الحديث: ١٦٨، وينظر مشارق الأنوار: ٢٨٢/١.

(٣) رقمه: ١٦٦٦.

(٤) ٦٠٥/٣، باب السير إذا دفع من عرفة، وينظر مشارق الأنوار: ٩٢/٢.

وفي شرح ابنِ حجر كلمة «عبقريّ» يستشهدُ بما جاء في «المشارق» فيقول: «قال في (المشارق): العَبْقَرِيُّ النافذ الماضي الذي لاشيءَ يفوقُهُ»(١).

وفي الحديث(٢): «أذَّنَ ابنُ عمرَ في ليلةٍ باردةٍ بِضَجنانَ».

قال ابنُ حجر: «قوله: (بضَجْنانَ) هوبفتح الضاد المعجمة وبالجيم بعدها نون على وزن «فعلان» غير مصروفٍ... وقال صاحبُ المشارق ومَنْ تَبِعَهُ: هو جبلٌ على بَريدٍ من مكةَ»(٣).

وقال: «قوله: (أقبلَ حتى يخطُرَ) بضم الطاء. قال عياض: كذا سمعناه من أكثر الرُّواةِ، وضبطناه عن المتقنِين بالكسر؛ وهو الوجه(٤)؛ ومعناه: يوسوس. وأصلُه من خَطَرَ البعيرُ بذنبه إذا حرَّكه فضرب به فَخِذَيْهِ. وأمَّا بالضمِّ فمن المرور؛ أي: يدنو منه فيمرُّ بينَه وبين قلبه فَيَشْغَلُهُ»(٥).

---

(١) ٥٧/٧، باب مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وينظر مشارق الأنوار: ٦٤/٢، والصحاح عبقر: ٧٣٤/٢ ـ ٧٣٥.

(٢) رقمه: ٦٣٢.

(٣) ١٣٢/٢، باب الأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة. وينظر مشارق الأنوار: ٦٣/٢. وفي معجمَ البلدان: ٤٥٣/٣: « وقيل ضجنان جبيل على بريد من مكة».

(٤) في اللسان (خطر) ١١٩٥/٢ ـ ١١٩٦« وقد خَطَرَ بباله وعليه يَخْطِرُ ويَخْطُرُ ، بالضم، الأخيرة عن ابن جني خطوراً إذا ذكره بعد نسيان .... وفي الحديث حتى يخطِرَ الشيطان بين المرء وقلبه».

(٥) ١٠٢/٢، باب فضل التأذين ، رقم الحديث: ٦٠٨، وينظر مشارق الأنوار: ٢٣٤/١.

وفي تفسير ابنِ حجر الخسوف والكسوف قال: «والمشهور في استعمال الفقهاء أنَّ الكسوفَ للشمس والخسوفَ للقمر(١).... وحكى عياضٌ عن بعضهم عكسَه وغَلَّطَهُ؛ لثبوته بالخاء في القرآن»(٢).

---

(١) ذهب أصحاب المعاجم إلى أن الكسوف يطلق على الشمس والقمر، لكن الأجود فيه أن يقال للقمر خسف، ينظر على سبيل المثال كسف في الصحاح: ٤/١٤٢١، واللسان ٥/٣٨٧٧.

(٢) ٢/٦٢٢، باب هل يقول كسفت الشمس أوخسفت وقول لله تعالى (وخسف القمر) القيامة: ٨. وينظر مشارق الأنوار : ١/٢٤٧.

١١ - كتاب «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» لابن مالك (ت٦٧٢هـ):

ذكر ابنُ حجر كثيراً من آراء ابن مالك، فنقل عن كتبه المختلفة بعضَ القضايا، والمسائل اللُّغوية، لكنَّ المصدرَ الرئيس الذي اعتمد عليه هو كتاب: «شواهدالتَّوضيح والتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح» لأنَّ هذا الكتابَ يُعالج القضايا اللُّغويةَ والنحوية - التي تُعدُّ من المشكلات - في صحيح البخاري.

ولذا نجد الحافظَ ابنَ حجر يُعوِّلُ عليه كثيراً في كتابه « فتح الباري» بل أستطيع القولَ: إنَّ كتاب «شواهد التَّوضيح » هو برُمّته في «فتح الباري».

فكان ابنُ حجر - يرحمه اللَّهُ - ينقل عنه ـ أحيانًا ـ مباحثَ بأكملها.

وهذه أمثلة تقفنا على ذلك:

جاء في الحديث(١): «فلمَّا قدمتْ أمُّ عطيَّةَ سألتُها: أسمعتِ النَّبيَّ - صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم - قالتْ: بأبي نعم، وكانت لا تذكرُه إلاَّ قالتْ: بأبي».

ذكر ابنُ حجر الرِّواياتِ المختلفةَ لكلمة «بأبي» وهي:

سلامة الهمزة وسلامة الياء «بأبي».

إبدال الهمزة ياءً وسلامة الياء «بيبي».

سلامة الهمزة وإبدال الياء ألفا «بأبا»

إبدال الهمزة ياء، والياء ألفًا «بيبا».

---

(١) رقمه: ٣٢٤.

ثم قال: «وقد ذكر ابنُ مالك هذه الأربعةَ في شواهد التوضيح»(١).

وجاء في الحديث(٢): «فلمَّا انصرفوا أحرموا كلُّهم إلا أبو قتادةَ لم يُحرمْ».

ذكر ابنُ حجر روايةً أخرى للحديث بالنَّصبِ «إلا أبا قتادة» ثم نقل مبحثًا من «شواهد التوضيح» اختصر منه قليلاً فقال: «قال ابنُ مالك في (التوضيح)(٣): حقُّ المستثنى بإلاَّ من كلام تام موجب أن يُنصبَ، مفرداً كان، أو مكملاً معناه بما بعده.

فالمفرد نحو قوله تعالى:(الأَخِلاَّءُ يَوْمَئذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عدُوٌّ إلاَّ المتَّقِين)(٤)

والمكمل؛ نحو: (إنَّا لَمُنَجُّوهُم أَجْمَعِينَ إلاَّ امرأَتَهُ قَدَّرْنا إنَّها لَمنَ الغابِرينَ) (٥) ولا يعرفُ أكثرُ البصريين في هذا النَّوع إلاَّ النَّصبَ. وقد أغْفَلُوا ورودَه مرفوعًا بالابتداء مع ثبوتِ الخبر ومع حذفه.

فمن أمثلةِ الثابتِ الخبر قولُ أبي قتادة «أحرموا كُلُّهم إلا أبو قتادة لم يُحرمْ» فـ«إلاَّ» بمعنى: «لكن»، و«أبو قتادة» مبتدأ، و«لم يُحرم» خبره.

ونظيرُه من كتاب الله تعالى: (ولا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أحدٌ إلاَّ امرَأَتُكَ إنَّه مُصيبُها ما أَصَابَهُمْ)(٦) فإنَّهُ لايصحُّ أن يجعلَ (امْرَأَتُكَ) بدلا من (أَحَدٌ) لأنَّها لم تَسرْ

---

(١) ١/٥٠٥، باب شهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين، ويعتزلن المصلى، وينظر شواهد التوضيح: ٢٠١.

(٢) رقمه: ١٨٢٤.

(٣) ينظر شواهد التوضيح: ٤١ ـ ٤٢.

(٤) سورة الزخرف، الآية: ٦٧.

(٥) سورة الحجر، الآيتان: ٥٩، ٦٠.

(٦) سورة هود الآية: ٨١. قرأ بالرفع ابن كثير وأبو عمرو بن العلاء . ينظر الحجة لابن خالويه: ١٩٠، والإقناع لابن الباذش: ٢/٦٦٦، وهذه القراء ة هي التي استشهد بها ابنُ مالك.

معهم فيتضمَّنُها ضميرُ المخاطبين.

وتكلَّفَ بعضُهم بأنَّهُ وإن لم يَسرْ بها شعرتْ بالعذاب فتبعتْهم ثمَّ التفتتْ فهَلَكَتْ.

قال: وهذا على تقدير صحَّتِه لا يوجبُ دخولَها في المخاطبين»(١).

وينقل ابنُ حجر كثيرًا من «شواهد التَّوضيح» مكتفيًا بذكر اسم مؤلِّفِه فقط؛ فمن ذلك:

جاء في الحديث(٢): «فرُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٍ في الآخرة». قال ابنُ حجر: «قوله: (فربَّ كاسيةٍ) استدلَّ به ابنُ مالك(٣) على أنَّ ربَّ – في الغالب – للتَّكثير؛ لأنَّ هذا الوصفَ – في الغالب – للنِّساء؛ وهنَّ أكثرُ أهل النارِ، انتهى.

وهذا يدلُّ لورودِها في التَّكثيرِ لا لأكثريَّتِها فيه»(٤).

وفي الحديث(٥): «كم اعتمرَ رسولُ اللَّهِ – صلّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ – قال: أربعًا».

ذكر ابنُ حجر روايةً أخرى للحديث «أرْبَعٌ» ثم اختصرَ مبحثًا من كلام ابنِ مالكٍ في «شواهد التوضيح» دونَ ذكر اسم الكتاب؛ فقال: «قال ابنُ مالك(٦): الأكثرُ في جواب الاستفهامِ مطابقةُ اللَّفظِ والمعنى، وقد يُكتفى بالمعنى.

---

(١) ٣٦/٤، باب لا يشير المحرم إلى الصيد لكي يصطاده الحلال.

(٢) رقمه: ١١٥.

(٣) ينظر شواهد التوضيح: ١٠٤.

(٤) ٢٥٤/١، باب العلم والعظة بالليل.

(٥) رقمه: ١٧٧٥.

(٦) ينظر شواهد التوضيح: ٣٧ ـ ٣٩.

فمنَ الأوَّلِ قولُه تعالى: (قَالَ هِيَ عَصَايَ) في جواب (وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يا مُوسَى)(١).

ومن الثاني: قوله عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: (أربعين) في جواب قولهم: (كم يلبث) فأضمرَ: (يَلْبَث) ونصبَ به (أربعين) ولو قَصَدَ تكميلَ المطابقةِ لقال: أربعون؛ لأنَّ الاسم المستَفْهَمَ به في موضع الرَّفعِ» ، ثم يعلِّق ابنُ حجر على ذلك بقوله: «فظهرَ بهذا أنَّ النَّصبَ والرَّفعَ جائزان في مثل قوله: (أربعٌ) إلاَّ أنَّ النَّصبَ أقيسُ، وأكثرُ نظائرَ»(٢).

---

(١) سورة طه، الآيتان: ١٧، ١٨.

(٢) ٣/٧٠٣، باب كم اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم.

١٢ - «القاموس المحيط» للفيروز آبادي (محمد بن يعقوب، مجد الدين الشيرازي، ت٨١٧هـ):

يعدُّ كتاب «القاموس المحيط» من الكتب التي سكنت ذاكرةَ الحافظ ابنِ حجر، ولا غرابةَ في ذلك، فمؤلِّفُ الكتابِ أحد شيوخه في اللغة، وأذنَ له في روايتِه عنه. يقول السَّخاويُّ عن ابن حجر: «واجتمعَ في زبيدٍ ووادي الخَصيبِ بالعلاَّمةِ شيخِ اللُّغويين بلا مدافع القاضي مجد الدِّين أبي طاهر محمد بنِ يعقوب الفيروز آبادي .... وتناول منه النِّصفَ الثاني من تصنيفه الشهير في اللغة المسمَّى بـ«القاموس المحيط» لتعذُّرِ وجود باقيه حينئذٍ، وأذِنَ له مع المناولة في روايتِه عنه»(١).

ونجد الحافظَ ابنَ حجر يؤكِّدُ على قوَّةِ علاقتِه بشيخِهِ الفيروز آبادي وإفادتِه من القاموس في مواضعَ كثيرةٍ من «الفتح» حيثُ يحرص - غالبًا - في نقلِه عنه أن يسبقَ ذلك بكلمة «شيخنا»؛ من ذلك:

جاء في الحديث(٢): «لما ثَقُل النَّبيُّ - صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم - واشتدَّ به وجعُهُ».

قال ابنُ حجر: «قوله: (لَمَّا ثَقُلَ) أي: في المرض؛ وهو بضمِّ القاف بوزن: صَغُرَ قاله في الصِّحاح(٣).

وفي القاموس(٤) لشيخنا: ثَقِلَ كفَرِحَ فهو ثاقلٌ وثقيلٌ: اشتدَّ مرضُهُ»(٥).

---

(١) الجواهر والدرر: ٨٧/١.

(٢) رقمه: ١٩٨.

(٣) ينظر الصحاح (ثقل) ١٦٤٧/٤.

(٤) ينظر القاموس المحيط: (ثقل) ١٢٥٧ .

(٥) ٣٦٢/١، باب الغسل والوضوء في المخضب.

وجاء في الحديث(١): «قال: ابغني أحجاراً أَسْتَنفِض بها» .

قال ابنُ حجر: «قوله: (أستنفِضْ) بفاء مكسورة وضاد معجمة مجزومٌ؛ لأنَّهُ جوابُ الأمر. ويجوزُ الرَّفعُ على الاستئناف. قال القزَّازُ: قوله: أستنفض أستفعل من النَّفضِ وهو أن تهزَّ الشيءَ ليطيرَ غبارُه، قال: وهذا موضع: استَنْظِف؛ أي: بتقديم الظاء المشالة على الفاء، ولكن كذا روي. انتهى».

ثم عقَّبَ ابنُ حجر على القزَّاز مستشهداً بما جاء في القاموس بقوله: «والذي وقع في الرِّوايةِ صوابٌ، ففي القاموس: اسْتَنْفَضَهُ: استخرجه، وبالحجر استنجى»(٢).

وينقل عن صاحبِ القاموس وجود لغةٍ أخرى في «دعوت» فيقول: «وقال صاحبُ القاموس(٣): دَعَيْتُ لغةٌ في دعوتُ»(٤).

---

(١) رقمه: ١٥٥.

(٢) ١/١٠٨، باب الاستنجاء بالحجارة، وينظر القاموس المحيط: (نفض) ٨٤٥.

(٣) ينظر القاموس المحيط: ١٦٥٥.

(٤) ١/٥٠١، باب إقبال المحيض وإدباره.

وبعد أنْ عَرفنا المصادرَالتي عوَّلَ عليها ابنُ حجر كثيراً، والتي نستطيعُ أن نطلقَ عليها المصادرَ اللُّغوية الرئيسةَ في «فتح الباري» هنالك مصادرُ أُخرَ عاد إليها، ونقلَ عنها بعض القضايا اللُّغوية، وأفاد منها وناقشَها، وردَّ على بعض ماجاء فيها. لكنَّها تأتي في المرتبةِ الثَّانيةِ من حيثُ اعتمادُ ابنِ حجر عليها، وإفادتُه منها.

وعلى هذا نستطيع أن نسمِّيَها مصادرَ الفتحِ الثانويَّةَ. وهي كثيرةٌ؛ لأنَّ ابنَ حجر واسعُ الاطلاع على أقوالِ العلماء ومصنَّفاتهم، فلا يكادُ يغادر كتابًا في اللُّغة دون أن يُشيرَ إليه، وينقلَ عنه المسألةَ والمسألتين والثلاث إلخ، ويناقشه في بعض القضايا، و يستدرك عليه.

و حصرُ المصادر اللُّغويَّةِ الثَّانويَّة في «الفتح» يؤَدِّي إلى الإطالة الشديدةِ؛ ولذا أكتفي بذكر أهمِّها:

١ -كتاب «الفصيح» لثعلب (أبي العباس أحمد بن يحيى، ت٢٩١هـ):

أفاد ابنُ حجر من الفصيح ونقل عنه بعضَ القضايا اللغوية، وسلك في ذلك منهجه المتَّبَعَ في توثيق نقوله: يذكر الكتابَ حينا، ويكتفي أحيانًا بذكر مؤلِّفه، فمن ذلك:

جاء في الحديث(١): «هريقوا عليّ من سَبْعِ قربٍ».

ذكر ابنُ حجر روايةً أخرى: «أُهْريقوا» بزيادة الهمزة وسكون الهاء، ثم قال: «وجزم ثعلبٌ في الفصيح(٢) بأنَّ (أُهريقه) بفتح الهاء. واللَّهُ أعْلَمُ»(٣).

وفي باب: «هل يقولُ: كسفتِ الشمسُ أو خسفت».

قال ابنُ حجر: «والمشهورُ في استعمال الفقهاء أنَّ الكسوفَ للشَّمس والخسوفَ للقمر، واختاره ثعلبٌ»(٤).

وفي باب: «الصِّراطُ جسرُ جهنَّم» قال ابنُ حجر: «قوله: «فتَخْطِفَ النَّاسَ بأعمالهم» بكسر الطاء وبفتحها. قال ثعلب في الفصيح (٥): خطِف بالكسر في

---

(١) رقمه: ١٩٨.

(٢) في الفصيح: ٢٦٦ «وهَرقتُ الماء فأنا أُهَريقه، بفتح الهاء وضم الألف».

(٣) ١/٣٦٢، باب الغسل والوضوء في المخضب.

(٤) ٢/٦٢٢، وينظر الفصيح: ٣٢١.

(٥) ينظر الفصيح: ٢٦٤.

الماضي وبالفتح في المضارع. وحكى القزَّازُ عكْسَهَ. والكسر في المضارع أفصح»(١).

(١) ٤٦٢/١١، رقم الحديث: ٦٥٧٣ . ذهب ابن حجر إلى أنَّ الكسر في المضارع أفصح؛ وهذا خلاف ما ذكره الجوهري في الصحاح (خطف) ١٣٥٢/٤ «وقد خطِفه بالكسر يخطَفُه خطفا وهي اللغة الجيدة. وفيه لغة أخرى حكاها الأخفش خَطَف بالفتح يخطِفُ ، وهي قليلة رديئة لا تكاد تعرف. وقد قرأ بها يونس في قوله تعالى (يخطِفُ أبصارهم) »[الصافات: ١٠].

ونستغرب كيف يصف الجوهري هذه اللغة بالرداءة وقد قرىء بها في كتاب الله ، ونقلت عن أئمة اللغة، فقد جاء في اللسان (خطف) ١٢٠٠/٢ «التهذيب قال: خطِفَ يخطَف وخطَفَ يخطِفُ لغتان».

٢ - «جامع البيان في تفسير القرآن» لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ):

يعدُّ كتاب: «جامع البيان في تفسير القرآن» للطبري مصدرًا من مصادر ابنِ حجر اللُّغويَّةِ. فقد صرَّح باطِّلاعه عليه فقال: «ثم وجدتُ له شاهدًا من حديث ابنِ عباس عند الطبريِّ في التفسير»(١)، وقال: «ورأيتُهُ في نسخة صحيحةٍ من تفسير الطبري»(٢).

كما أنَّ ابنَ حجر كان ينقل عن تفسير الطبري بعضَ القضايا اللُّغويَّةِ دون ذكر اسم الكتاب، وذلك منهجٌ سار عليه في جميع مصادره، فمن ذلك: مافي باب قول اللَّهِ تعالى: (وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ)(٣).

قال : «وقد قيل: في القراءة المشهورة حذفٌ، تقديره: وتجعلون شكرَ رِزْقِكُم . وقال الطبريُّ: المعنى: وتجعلون الرِّزقَ الذي وجبَ عليكم به الشكرُ تكذيبَكُم به. وقِيلَ :بلِ الرِّزقُ بمعنى الشكرِ في لغة أَزْدِ شنوءة نقله الطبريُّ»(٤).

وما في باب: «الكيل على البائع والمعطي».

قال ابنُ حجر: «قوله: (قول اللَّهِ عزَّ وجلَّ: (وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ)(٥) يعني: كالوا لهم، أو وزنُوا لهم) وهو تفسير أبي عبيدةَ(٦) في

---

(١) ١٨٦/١، باب ما يذكر في المناولة، رقم حديث الباب: ٦٤.

(٢) ٤٨١/٥، باب قول الله عزّ وجل (يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان) المائدة: ١٠٦.

(٣) الواقعة ، الآية: ٨٢.

(٤) ٦٠٧/٢ قال الطبري في جامع البيان ٢٧/ ٢٠٧ « وقد ذكر عن الهيثم بن عدي: أن من لغة أزد شنوءة: ما رزق فلان : بمعنى ما شكر».

(٥) سورة المطففين ٣. (٦) ينظر مجاز القرآن لأبي عبيدة: ٢٨٩/٢.

(المجاز) وبه جزم الفرَّاءُ(١)، وغيره. وخالفَهم عيسى بنُ عمر فكان يقف على (كالوا) وعلى (وزنوا) ثم يقولُ: هم. وزيَّفَهُ الطبريُّ»(٢).

وقال: «قال الطبري: السور ـ بغير همز ـ الصَّنيعُ من الطَّعَامِ الذي يُدعى إليه، وقيل: الطَّعَامُ مطلقًا.... وبالهمز: بقيَّةُ الشَّيءِ»(٣).

---

(١) ينظر معاني القرآن للفراء: ٢/٢٤٥ ـ ٢٤٦.

(٢) ٤/٤٠٤ قال الطبري في جامع البيان: ٣٠/ ٩١ « وكان عيسى بن عمر فيما ذكر عنه يجعلهما حرفين ويقف على كالوا وعلى وزنوا، ثم يبتدىء : هم يخسرون. فمن وجَّه الكلام إلى هذا المعنى، جعل هم في موضع رفع، وجعل كالوا و وزنوا مكتفيين بأنفسهما. والصواب عندي: الوقف على هم لأن كالوا و وزنوا لو كانا مكتفيين وكانت هم كلاماً مستأنف، كانت كتابة كالوا و وزنوا بألف فاصلة بينها وبين هم مع كل واحد منهما »

(٣) ٦/٢١٣، باب من تكلم بالفارسية والرطانة.

٣ -كتاب «مطالع الأنوار على صحاح الآثار» لابن قُرقُول(١):

جاء في الحديث(٢): «ثم أُدخلتُ الجنَّةَ فإذا فيها حبائلُ اللؤلؤ».

قال ابن حجر: «وقال صاحبُ المطالع في الحبائل: قِيل: هي القلائدُ والعقود، أو هي من حبال الرَّمْلِ؛ أي: فيها اللؤْلؤُ مثل حبال الرَّمْلِ جمع حبل، وهو ما استطالَ من الرَّمْلِ»(٣).

وفي باب «الخَوْخَة والممرّ في المسجد» قال: «الخَوْخَةُ بابٌ صغير قد يكون بمصراع وقد لا يكون. وإنَّما أصلُها فتحٌ في حائط(٤)، قاله ابنُ قُرقُول»(٥).

وجاء في الحديث(٦): «ولم يَزَلْ يأكلُ حتى يتبيَّن له رُؤْيَتُهُما».

قال ابن حجر: « قوله: (رؤيتهما) كذا لأبي ذرٍّ»

---

(١) هو أبو إسحاق: إبراهيم بن يوسف الوهراني المعروف بابن قُرقول، تلمذ في الحديث على عدد من علماء الأندلس. كانت وفاته بفاس سنة ٥٦٩هـ .

من أشهر مصنفاته كتاب «مطالع الأنوار على صحاح الآثار في شرح غريب البخاري ومسلم والموطأ» ينظر الأعلام : ١/ ٨١ ـ ٨٢، و إتحاف القاري: ٥٢، ومعجم المصنفات الواردة في فتح الباري: ٣٨٩.

(٢) رقمه: ٣٤٩.

(٣) ١/٥٥٣، باب كيف فرضت الصلوات في الإسراء.

(٤) في الصحاح (خوخ) ١/٤٢٠ «والخَوْخَةُ أيضا: كُوَّةٌ في الجدار تؤدي الضوء» وفي اللسان (خوخ) ٢/١٢٨٤ « هي باب صغير كالنافذة الكبيرة تكون بين بيتين ينصب عليها باب».

(٥) ١/٦٦٥.

(٦) رقمه: ١٩١٧.

ثم ذكر رواية أخرى «رِئْيُهمَا» بكسر أوَّله وسكون الهمزة وضم التحتانية ثم قال: « قال صاحبُ المطالع: ضُبِطتْ هذه اللفظةُ على ثلاثة أوجهٍ ثالثها بفتح الرَّاء وقد تكسر بعدها همزة ثم تحتانية مشدّدة»(١).

(١) ٤/١٥٩، باب قول الله تعالى (وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل) البقرة: ١٨٧.

٤ -كتاب «المخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح» لابن التِّين(١):

من الملاحظ أنَّ اسمَ ابن التِّين تردَّدَ في «الفتح» كثيرًا، وكذلك شرحه لصحيح البخاري المسمَّى بـ«المخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح» وذلك لكثرة استدراك ابنِ حجر عليه، وبيان أوهامِهِ وأخطائِه في كثير من المسائل اللُّغويةِ؛ وهذا ماجعلني أضع شرح ابنِ التِّين في المصادر الثانوية.

قال ابنُ حجر: «قوله: (من باب كان وِجاه المنبر) بكسر واو (وجاه) ويجوزُ ضمُّها؛ أي: مواجهه. ووقع في شرح ابنِ التين أنَّ معناه مستدبرُ القبلة. وهو وهمٌ، وكأنَّهُ ظنَّ أنَّ البابَ المذكورَ كان مقابلَ ظهر المنبر؛ وليس الأمرُ كذلك»(٢).

وجاء في الحديث(٣): «كنَّا مع النَّبي -صلّى اللَّهُ عليه وسلَّم - أربعَ عشرةَ مائةً، والحديبيةُ بئرٌ فنزحناها فلم نترك قَطرةً».

قال ابنُ حجر: «قوله: (فنزحناها) كذا للأكثر. ووقع في شرح ابنِ التِّين:

---

(١) هو أبو محمد: عبدالواحد بن التين الصفاقسي المغربي المالكي، محدث وراوية، ومفسر، وفقيه متبحر، توفي بصفاقس سنة ٦١١هـ.

له عدة مصنفات؛ منها: شرحه لصحيح البخاري المسمّى « المخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح»، ينظر وإتحاف القاري بمعرفة جهود العلماء على صحيح البخاري: ١٩١.

(٢) ٢/٥٨٣، باب الاستسقاء في المسجد الجامع، رقم الحديث: ١٠١٣.

(٣) رقمه: ٤١٥٠.

(فنزفناها) بالفاء بدل الحاء المهملة، وقال: النَّزْفُ والنَّزْحُ واحدٌ(١)؛ وهو: أخذ الماء شيئًا بعد شيءٍ إلى أن لا يبقى منه شيءٌ»(٢).

وجاء في الحديث(٣): «فإنَّهُ لا يأتي عليكم زمانٌ إلاَّ والذي بَعْدَهُ أشرُّ منه».

ذكر ابنُ حجر روايةً أخرى في «أشر» ثم قال: «وعلى الأوَّلِ شرح ابنُ التِّين فقال: كذا وقع أَشَرُّ بوزن (أَفْعَل) وقد قال في (الصِّحاح)(٤) فلانٌ شَرٌّ من فلانٍ، ولا يُقالُ: أَشَرُّ إلاَّ في لغةٍ رديئةٍ»(٥).

ويغلبُ على نقول ابنِ حجر عن ابنِ التِّين الاكتفاء بعبارةِ: «قال ابنُ التِّين» أو «حكى ابنُ التِّين» وغير ذلك من العبارات؛ التي لم يصرِّح فيها باسمِ الكتابِ المنقولِ عنه؛ لأنَّ الذِّهنَ ينصرفُ مباشرةً إلى شرح ابنِ التِّين على صحيحِ البخاري؛ إذ إنَّ ابنَ حجر في شرحه ألفاظِ الحديث النَّبويِّ الشَّريفِ يُشيرُ إلى أنَّ لابن التِّين تفسيراتٍ ورواياتٍ أُخر لتلك الأحاديث، فلا يحتاجُ الأمرُ بعد ذلك إلى التَّصريح باسم الكتاب.

ففي شرح ابنِ حجر قول البخاري: «باب الوضوء من النَّوم ومن لم يَرَ من النَّعسة والنَّعستين، أو الخَفْقَةِ وضوءًا» قال: «والخَفْقَةُ بفتح المعجمة وإسكان الفاء بعدها قاف. قال ابنُ التين: هي النَّعسة، وإنَّما كرَّرَ لاختلافِ اللَّفظِ. كذا قال».

---

(١) في الصحاح (نزف) ٤/١٤٣٠ « نزفت ماء البئر نزْفا: نزحته كلَّه» وفي (نزح) ١/٤١٠ «نزحت البئر نزحا:استقيت ماء ها كلَّه».

(٢) ٧/٥٠٦، باب غزوة الحديبية.

(٣) رقمه: ٧٠٦٨.

(٤) ينظر الصحاح (شرر) ٢/٦٩٥.

(٥) ١٣/٢٣، باب لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه.

ثُمَّ استدركَ عليه فقال: «والظاهر أنَّه من الخاصِّ بعد العام. قال أهلُ اللُّغةِ(١): خَفَقَ رأسُهُ إذا حرَّكَه وهو ناعسٌ»(٢).

وقال: «قوله: (أجزأت) أي: كَفَتْ. وحكى ابنُ التِّين روايةً أخرى (جزت) بغير ألف»(٣).

---

(١) في الصحاح (خفق) ١٤٦٩/٤ «وخفق الرجل، أي: حرك رأسه وهو ناعس».

(٢) ٣٧٥/١.

(٣) ٢٩٥/٢، باب القراءة في الفجر، رقم الحديث: ٧٧٢.

ومجملُ القولِ إنَّ مصادرَ ابنِ حجر كثيرةٌ، ومتنوِّعةٌ؛ فهي تشمل:

١ - كتب اللُّغة　　　　٢ - كتب غريب القرآن والحديث

٣ - كتب التفسير　　　　٤ - كتب شرح الحديث

ولم يكنِ ابنُ حجر مجرَّدَ ناقلٍ من هذه المصادر، بل كان يناقشُ ويردُّ، ويقارعُ الحجَّةَ بالحجَّةِ، ولاسيَّمَا حين يعودُ إلى كتب شرح الحديث ينقلُ عنها قضايا لُغويّة، ثمَّ يُعلِّقُ عليها مؤيِّدًا رأيَهُ بما جاء في كُتب اللُّغويين.

كما أنَّه سار في إفادته من المصادر على منهجٍ ثابت تمثَّلَ في حرصه على عزو النُّصوص إلى أصحابها؛ وذلك إمَّا بذكر الكتاب، أو مؤلفه، أو بذكر الكتاب والمؤلف معًا.

الفصل الثاني

منهجه

ويشتمل هذا الفصل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: دقته وسهولة عرضه.

المبحث الثاني: الانتقال من الإجمال إلى التفصيل.

المبحث الثالث: أمانته العلمية وتحريه.

المبحث الرابع: استيعابه.

المبحث الأول: دقته وسهولة عرضه

إنَّ معظم كتب ابن حجر تُعدُّ مثالاً أعلى لفن التأليف، فعقليته منظمة مرتبة، تنفر من الحشو واللغو، وتسير في عرض الآراء بطريقة منهجية منظمة حتى تنجلي الفكرة وتتمّ الفائدة.

وهذا المنهج الواضح ليس بغريب عليه؛ فهو محدِّثٌ، وأصوليٌّ، وفقيه. وغير خاف مدى حرص المحدثين والفقهاء على ترتيب موضوعاتهم، وتيسير قراء تها.

ومن مظاهر الدقة والسهولة في العرض عند ابن حجر:

١ - تحديد الموضوع، وتعيينُ خطته في الدراسة، والنَّص على الهدف الذي قصدَ إليه من وراء تأليفه:

ودليل ذلك مافعله في «هدي الساري» وهي مقدمة «فتح الباري» وتقع في مجلد ضخم بيَّن فيها منهجه، ومغزاه من تأليف كتابه «فتح الباري»،كما وضع فيها بحوثا عديدة حول « الجامع الصحيح»؛ فقال :«وقد استخرتُ اللّه تعالى في أنْ أضمَّ إليه نُبذًا شارحةً لفوائده، موضحةً لمقاصده، كاشفةً عن مغزاه في تقييد أوابده واقتناص شوارده، وأقدِّمُ بين يَديْ ذلك كلِّه مُقدَّمَةً - في تبيين قواعده، وتزيين فوائده - جامعةً وجيزةً دون الإسهابِ وفوق القصور، سهلة المأخذ، تفتحُ المستغلِق وتذلِّلُ الصِّعاب، وتشرح الصدورَ. وينحصر القولُ فيها - إن شاء اللّهُ تعالى - في عشرة فصول»(١).

وبعد تسميته للفصول العشرة التي عرض لها في المقدَّمة يقول: «فإذا تحرَّرتْ هذه الفصولُ وتقرّرتْ هذه الأصولُ افتتحتُ شرح الكتاب مستعيناً بالفتاح الوهاب، فأسوق - إن شاء اللّهُ - الباب وحديثه أوَّلاً، ثم أذكر وجه المناسبة بينهما

---

(١) هدي الساري :٥.

إن كانت خفيَّةً ثم أستخرجُ ـ ثانيًا ـ ما يتعلق به غرضٌ صحيحٌ في ذلك الحديث: من الفوائد المتنيَّة، والإسناديَّة: من تتمات وزيادات، وكشف غامض، وتصريح مدلِّس بسماع، ومتابعة سامع من شيخ اختلط قبل ذلك، منتزعًا كلَّ ذلك من أمهات المسانيد والجوامع، والمستخرجات، والأجزاء والفوائد، بشرط الصحة، أو الحسن فيما أورده من ذلك.

وثالثًا :أصل ما انقطع من معلَّقاتِه وموقوفاتِه، وهناك تلتئمُ زوائدُ الفوائد، وتنتظمُ شواردُ الفرائد.

ورابعًا :أضبِطُ مايُشكلُ من جميع ماتقدَّم: أسماء وأوصافًا مع إيضاح معاني الألفاظ اللغوية والتنبيه على النُّكت البيانيَّة، ونحو ذلك»(١).

وبإلقاء نظرة على الفصل الخامس من الفصول العشرة؛ التي أوردها ابن حجر في مقدَّمته نجده قد جمع الألفاظ الغريبة الواردة في «الجامع الصحيح» وقام بشرحها شرحًا وافيًا يمكن معها أن يُعدَّهذا الفصل معجمًا لغويًا قائمًا بذاته، وبخاصة أنَّه ضمَّ عددًا كبيرًامن الألفاظ .

وقد سلك في سبيل تحقيق هذا الهدفِ طريقًا سهلاً واضحًا، شرحه بقوله: « الفصل الخامس: في سياق مافي الكتاب من الألفاظ الغريبة على ترتيب الحروف مشروحًا. وقد ذكرتُ كثيرًا منه على ظاهر لفظه غير مراعٍ لأصل مادَّته، تيسيرًا للكشف، ونبهت على بعض ذلك كما ستراه، وأوردتُ فيه كثيرًا وإن كان مذكورًا في الأصل؛ لتتمَّ الفائدة في موضع واحد»(٢).

وكان اعتماده ـ في شرح الألفاظ ـ على الترتيب الهجائي المتعارف عليه اليوم. وقسم ذلك فصولا: مبتدئًا بالهمزة ثم الحرف الذي يليها في الترتيب؛ مثل

---

(١) هدي الساري مقدمة فتح الباري : ٦ .

(٢) هدي الساري :٧٧ .

قوله: «فصل أب» وفيه يشرح كل كلمة مبدوءة بالهمزة ثم الباء ومايثلثهما، ثم ينتقل إلى الفصل الذي يليه؛ وهو «فصل أت» وفيه يشرح كلَّ كلمة مبدوءة بهمزة ثم تاء إلى أن ينتهي من حرف الهمزة، ثم ينتقل إلى حرف الباء، ويبدؤه بـ« فصل ب أ » وهكذا حتى ينتهي من جميع حروف الهجاء.

٢- نزوعه إلى تجنُّبِ التكلُّفِ والتأويل بدون دليل:

يميل ابن حجر إلى الوضوح في عرض مادته، ويبتعد عن مداخلة الكلام والتعسف والتكلُّفِ في التأويل بدون دليل واضح، وسند قوي؛ فهو يحاول الوصول إلى مبتغاه بأيسر عبارة وأوضح لفظ.

ولذا نجده يأخذ على كثير من العلماء مبالغتهم في التأويل، وتكلُّفَهم في التخريج؛ ممَّا يؤدي بهم إلى تنزيل الأمر القريب اليسير منزلة البعيد العسير؛ فقد جاء في الحديث(١) «ثمَّ أخذَ غَرْفَةً أُخرى فغسل بها رجلَهُ» .

قال ابن حجر:« تنبيه: ذكر ابن التين أنَّه رواه بلفظ (فعلَّ بها رجلَه) بالعين المهملة واللام المشددة، قال: فلعلَّه جعل الرجلين بمنزلة العضو الواحدِ فَعدَّ الغَسْلةَ الثانية تكريرًا؛ لأنَّ العلَّ هو الشربُ الثاني انتهى. وهو تكلف ظاهر؛ والحق أنَّها تصحيف»(٢).

وكان يأخذ على كثير من العلماء وقوعهم في التكلُّف والتأويل بدون رواية صحيحة تسندِ قولهم؛ فقد جاء في الحديث(٣) « لا يخرجُهُ إلاَّ إيمانٌ بي وتصديقٌ برُسُلي » قال ابن حجر: « قوله:(وتصديق برسلي) ذكره الكرماني(٤) بلفظ(أو تصديق) ثم استشكله وتكلّفَ الجواب عنه: والصواب أسهل من ذلك؛

---

(١) رقمه: ١٤٠ .

(٢) ١/ ٢٩١ ، باب غسل الوجه باليدين من غرفَة واحدة .

(٣) رقمه : ٣٦

(٤) ينظر ترجمته في: ٣٩٠

لأنَّه لم يثبت في شيء من الروايات بلفظ(أو). وقوله (بي) فيه عدول عن ضمير الغيبة إلى ضمير المتكلِّم»(١) .

ويصف قراءة الكسائي للآية الكريمة: (قَالَ بلْ فعلَه كَبِيرُهُمْ هذا فَاسْألوهُمْ إِن كانوا ينطِقُونَ) (٢) بالتكلف؛ إذ المعنى أقرب ممَّا ذهب إليه؛ فقال: «وعن الكسائي أنَّه كانَ يقفُ عند قوله(بَلْ فَعَلَهُ) أيْ: فعله من فعله كائنًا من كان، ثم يبتدىء(كَبِيرُهُمْ هذا) و(هذا) خبرٌ مستقل، ثم يقول(فَاسْألوهُمْ) إلى آخره. ولايخفى تكلُّفه»(٣).

ومع دقة ابن حجر وسهولة عرضه نجده يتَّصف بالتواضع فلا يدّعي أنَّ رأيه أفضلُ الآراء، ولذا نراه يعيب على من يُعْجبُ برأيِه، ويصرُّ عليه ويدعي أنَّه هو الصحيح وماعداه خطأ ممَّا يدفعه إلى الإبهام في القول، والتكلُّف في العبارات.

فقد جاء في الحديث(٤) :« أَلْحقوا الفرائضَ بأَهْلها، فما بقي فهو لأَوْلى رجل ذكر» تحدث ابن حجرعن (أَوْلَى) الواردة في الحديث فقال في تفسيرها: « أفعل تفضيل من الوَلْي ـ بسكون اللام ـ وهو القرب(٥)؛ أي: لمن يكونُ أقرب في النَّسب إلى المورِّث»(٦) ثم أورد آراء مطولة للعلماء في الحديث عن(ذكر) هل هي صفة لـ(أوْلى) أو لـ(رجل) فقال: « وقيل:إنَّه وصفٌ لـ(أَوْلَى) لا لرجل، قاله السهيلي، وأطال في تقريره، وتبجَّح به(٧) فقال: هذا الحديث أصل الفرائض وفيه إشتكال

---

(١)١/١١٦، باب الجهاد من الإيمان .

(٢) سورة الأنبياء:٦٣ .

(٣) ٦/٤٥١ باب قول الله تعالى (واتخذ الله إبراهيم خليلا) .

(٤) رقمه : ٦٧٣٢ .

(٥) ينظر اللسان (ولى) ٦/٤٩٢١ .

(٦) ١٢/١٣ ، باب ميراث الولد من أبيه وأمه .

(٧) بَجَح بالشيء : فرح به ، وتبجَّح به فَخَر به وتباهى . ينظر الصحاح (بجح) ١/٣٥٣ ، واللسان (بجح) ١/٢١٠ .

وقد تلقاه الناس أو أكثرهم على وجه لا تصح إضافته إلى من أوتي جوامع الكلم، واختصر له الكلام اختصاراً فقالوا: هو نعت لرجل، وهذا لايصحُّ؛ لعدم الفائدة؛ لأنَّه لا يتصور أن يكون الرجل إلاَّ ذكراً» ثم تابع في إيراد كلام السهيلي وختمه بقوله: « انتهى كلامه. ولا يخلو من استغلاق»(١) .

٣- ضبط المفردات اللغوية:

حرص ابن حجر حرصاً شديداً على ضبط المفردات اللغوية الغريبة المشكلة وقام بإيضاح معانيها؛ وقد عبَّر عن ذلك بقوله: «ورابعًا: أضبِطُ مايُشكلُ من جميع ماتقدم أسماء وأوصافًا مع إيضاح معاني الألفاظ اللغوية، والتنبيه على النكت البيانيَّة، ونحو ذلك»(٢).

وقد سلك في سبيل تحقيق ذلك الهدف:

أ- الضبط بالنص على الحركة والميزان معًا مع ذكر كلمات مشهورة مماثلة في الوزن:

فمن أمثلة ذلك: قال ابن حجر: « قوله: (وقال عُمَرُ لنشوانَ إلخ) أي: لإنسان نشوان؛ وهو بفتح النون، وسكون المعجمة كسكران وزنًا ومعنى»(٣).

وقال:« قوله: (باب إذا اختلفوافي الطريق المِيتاء) بكسر الميم وسكون التحتانية بعدها مثناة ومد بوزن (مِفْعال) من الإتيان والميم زائدة»(٤).

---

(١) ١٢/١٥.

(٢) هدي الساري مقدمة فتح الباري :٦ .

(٣) ٤/٢٣٧ ،باب صوم الصبيان .

(٤) ٥/ ١٤١ وجاء في اللسان (أتى) ١/٢٣» والمِيتاء : الطريق العامر.... وهو مِفْعال من الإتيان والميم زائدة» .

ب - الاكتفاء - أحيانًا - في ضبطه للألفاظ بالنَّص على حركاتها دون ذكر وزنها :

و من ذلك قوله في ضبط الغرفة: « بضم المعجمة وسكون الراء؛ أي: المكان المرتفع في البيت»(١).

وقوله:« الثُّدِيُّ - بضمٍّ المثلثة وكسر الدال المهملة وتشديد الياء التحتانية - جمع ثَدْيٍ - بفتح أوَّله وإسكان ثانيه والتخفيف - وهو مذكر عند معظم أهل اللُّغة، وحُكي أنَّه مؤنَّثٌ؛ والمشهور أنَّهُ يُطلق في الرجل والمرأة(٢)، وقيل يختصُّ بالمرأة؛ وهذا الحديث يردُّه» (٣).

ولنستمع إليه في ضبط « حُدَيَّاة» قال: « بضمٍّ الحاء وفتح الدال المهملتين، وتشديد الياء التحتانية: تصغير(حِدَأة) بالهمز بوزن عنبة، ويجوز فتح أوَّله؛ وهي الطائر المعروف المأذونُ في قتله في الحلِّ والحرم» (٤).

وقال:« قوله: (وقال ابن عباس:لَتُزَخْرِفُنَّها) بفتح اللاَّم؛ وهي لام القسم وضم المثناة وفتح الزاي وسكون الخاء المعجمة وكسر الراء وضم الفاء وتشديد النون؛ وهي نون التأكيد. والزخرفة: الزينة» (٥).

وبعد إيراد هذه الأمثلة أستطيع أنْ أقول: إنَّه لم يغادر لفظة بحاجة إلى ضبط إلاَّ ضبطها بعبارات لاتحتمل اللبس.

---

(١) ١٣٩/٥.

(٢) في اللسان (ثدي) ٤٧٤/١ « وفي المحكم وغيره : الثُّدي : معروف ، يذكر ويؤنَّث ، وهو للمرأة والرجل أيضا ».

(٣) ٩٣/١ ، باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال ، جاء في الحديث رقم ٢٣ :« بينا أنا نائم رأيت الناس يعرضون عليّ وعليهم قمصٌ، منها ما يبلغ الثُّديَّ» .

(٤) ٦٣٦/١ ، باب نوم المرأة في المسجد ، رقم الحديث : ٤٣٩ .

(٥) ٦٤٣/١ ، باب بنيان المساجد .

جـ - التنبيه على الكلمات التي سُمع فيها أكثر من بناء، مع الإشارة إلى المشهور منها :

وذلك بذكر البناء المشهور أولاً ثم الإشارة إلى ماعداه من الأبنية بقوله: ويجوز، أو وفيه لغة أخرى، أو لغات أُخر، وحُكي كذا، أو كقوله - مثلاً - بالفتح وقد يضمّ ،إلى غير ذلك من العبارات.

وهذا الأمر يعود إلى معرفته الأبنية واللغات المختلفة، الكثيرة والقليلة المشهورة وغير المشهورة؛ وهو دليل على تمكنه من هذه اللغة ورسوخ قدمه فيها.

ومن أمثلة ذلك قوله: « واللُّقطة الشيء الذي يلتقط؛ وهو بضمِّ الَّلام وفتح القاف على المشهور عند أهل اللغة والمحدِّثين.... وفيها لغتان أيضًا (لُقاطة) بضمِّ اللاَّم، و(لَقطة) بفتحها » (١).

ومن ذلك قوله: « دجاجة بالفتح ، ويجوز الكسر»(٢) .

وقوله: « وعاشوراء بالمد - على المشهور- وحكى فيه القصر»(٣) ومن ذلك: «قوله: (باب الإيمان يَأرِزُ) بفتح أوَّله وسكون الهمزة وكسر الراء، وقد تضم بعدها زاي .... ومعناه: ينضمّ ويجتمع» (٤).

وقوله: « والإثْمِد - بكسر الهمزة والميم بينهما ثاء مثلّثة ساكنة، وحُكي فيه ضمُّ الهمزة - حجر معروف أسود يضرب إلى الحمرة يكون في بلاد الحجاز

---

(١) ٩٤/٥ .

(٢) ٤٢٧/٢، باب فضل الجمعة ، رقم الحديث : ٨٨١ .

(٣) ٢٨٨/٤ ، باب صيام يوم عاشوراء .

(٤) ١١١/٤ .

وأجوده يُؤْتى به من أصبهان، واختُلِف هل هو اسم الحجر الذي يتخذ منه الكحل، أو نفس الكحل» (١).

وفي الحديث(٢) « وهوغلامٌ شابٌّ ثقِفٌ».

قال: «قوله: (ثَقِفٌ) بفتح المثلثة وكسر القاف، ويجوز إسكانها وفتحها وبعدها فاء: الحاذق» (٣).

وقال: « قوله(بالمعراج) كذا للأكثر.... وهو بكسر الميم، وحُكي ضمُّها؛ من عرَج - بفتح الراء - يعرُج - بضمّها- إذا صعد» (٤) .

وقال: « قوله: (نَقَهت) بفتح القاف، وقد تكسر؛ والأوَّلُ أشهر (٥).

والناقِهُ - بكسر القاف - الذي أفاق من مرضه ولم تتكامل صحته »(٦) .

ومن ذلك قوله: « المفاتح: جمع مِفتح - بكسر الميم - الآلة التي يُفتح بها مثل مِنجل ومناجل؛ وهي لغة قليلة في الآلة؛ والمشهور: مفتاح - بإثبات الألف - وجمعه: مفاتيح بإثبات الياء» (٧) .

أمَّا إذا استوى البناءان من حيث شهرة اللغتين فإنَّ ابن حجر يشير إلى ذلك

---

(١) ١٠/١٦٧، باب الإثمد والكحل من الرمد فيه عن أمّ عطية ، رقم الحديث :٥٧٠٦ .

(٢) رقمه : ٣٩٠٥ .

(٣) ٧/٢٧٩ ، باب هجرة النّبي صلّى الله عليه وسلم وأصحابه إلى المدينة .

(٤) ٧/٢٤٢ .

(٥) من الدِّقة التي يمتاز بها ابن حجر أنَّه لا يكتفي بذكر الأبنية المختلفة للكلمة الواحدة بل يفاضل بينها من حيث الشهرة ، والقلَّة والكثرة ، وهو مالم يهتمّ به كثير من أصحاب المعاجم ، فهم - غالبًا - يكتفون بالإشارة إلى فتح القاف وكسرها في (نقه) ينظر الصحاح (نقه) ٦/٢٢٥٣ ، واللسان : ٦/٤٥٣٢ .

(٦) ٨/٣٢٠ .

(٧) ٨/١٤١ ، باب (وعنده مفاتحُ الغيبُ لايعلمها إلاَّ هو) .

- أثناء ضبطه للألفاظ - بعبارات منها قوله: « وأصل الحج في اللغة: القصد .... وفي الشرع: القصد إلى البيت الحرام بأعمال مخصوصة؛ وهو بفتح المهملة وبكسرها لغتان» (١) .

لم يقل كعادته في المفاضلة بين البناء ين: بفتح المهملة ويجوز الكسر، أو الفتح أشهر،أو وقد تكسر، وإنّما ذكر أن الفتح والكسر لغتان؛ أي: هما بمنزلة واحدة في الشهرة والفصاحة.

ومن ذلك: « قوله (يَبُسون) بفتح أوَّله وضمِّ الموحدة وبكسرها من بَسّ يَبِسُّ.... والبسُّ: سوق الإبل تقول: بَسْ بَسْ عند السوق» (٢) .

و قوله: « ويرفُثِ - بالضمِّ والكسر - ويجوز في ماضيه التثليث؛ والمراد بالرفث - هنا - وهو بفتخ الراء والفاء ثم المثلثة: الكلام الفاحش» (٣) .

خلاصة القول : لقد كان ابن حجر دقيقًا جداً في ضبطه الألفاظ، يشير إلى البناء المشهور أوَّلاً ثم يذكر الأبنية الأخر بعبارات توحي بأنَّها تقلّ في شهرتهاعن سابقتها. فإن كان في اللفظ الواحد بناءان أو أكثر على درجة واحدة من الشهرة والفصاحة، فالعبارة عنده تتغير كمافي ضبطه كلمة الحج وغيرها .

د - ذكر وزن الكلمة المراد ضبطها مع التمثيل - أحيانًا- بالكلمات المشهورة المماثلة في الوزن:

فمن أمثلة ذلك قوله : « وابياضّتْ :وزنه (افعالّ) بتشديد اللام مثل :احمارّ وابهارّ ؛ أي : صفتْ . وقيل : إنَّما يقال ذلك في كل لون بين لونين (٤) .

---

(١) ٣/٤٤٢ ، باب وجوب الحج .

(٢) ٤/١١٠ ، باب من رغب عن المدينة ، رقم الحديث : ١٨٧٥ .

(٣) ٤/١٢٦ ، باب فضل الصوم ، رقم الحديث : ١٨٩٤ .

(٤) في اللسان (بيض) ١/٣٩٧ « يقال : ابيضَّ وابياضَّ واحمرَّ واحمارَّ » فلم يشر إلى ما ذكره ابن حجر من أنَّ (ابياضَّ) يقال في كلِّ لون بين لونين .

فأما الخالص من البياض ـ مثلاً ـ فإنَّما يقال له:ابيضّ» (١) .

ومن ذلك: «قوله: (إذا اشتد) أصله: اشتدد بوزن (افتعل) من الشدة ثم أُدغمت إحدى الدالين في الأخرى» (٢).

وقال: «قوله: (أسيف) بوزن (فعيل) وهو بمعنى:(فاعل) من الأسف؛ وهو شدَّة الحزن؛ والمراد أنه رقيق القلب» (٣).

وجاء في الحديث (٤) « فجاء الخبر في أوَّلِ النَّهار» ذكر ابن حجر رواية أخرى له؛ وهي: الصريخ بدل الخبر ثم قال في ضبط الكلمة: «بالخاء المعجمة؛ وهو(فعيل) بمعنى (فاعل) أي: صرخ بالإعلام بما وقع منهم» (٥).

وقال:« وأمَّا الرؤيا فهي ما يراه الشخص في منامه؛ وهي بوزن (فُعْلى) وقد تسهّل الهمزة» (٦) .

---

(١) ٨١/٢ ، باب الأذان بعد ذهاب الوقت ، رقم الحديث :٥٩٥ .

(٢) ٢٠/٢ ، باب الإبراد بالظهر في شدّة الحر ، رقم الحديث :٥٣٣ .

(٣) ١٧٩/٢، باب حدِّ المريض أن يشهد الجماعة ، رقم الحديث ٦٦٤ .

(٤) رقمه : ٢٣٣ .

(٥) ٤٠٥/١ ، باب أبوال الإبل والدواب والغنم ومرابضها .

(٦) ٣٦٩/١٢ ، باب أول ما بدىء به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصالحة ، رقم الحديث : ٦٩٨٢ .

المبحث الثاني: الانتقال من الإجمال إلى التَّفصيل

المنهجُ المتبعُ عند ابن حجر في معالجة القضايا اللغوية، وتفسير الألفاظ الغريبة يتمثَّلُ في عرض الرأي الإجمالي، ثم ينتقل إلى التَّفصيل؛ بذكر آراء العلماء، ومناقشاتهم، واستشهادهم ، وكثيراً ما تكون له آراء يبديها، وترجيحاتٌ يذكرها، وتفسيراتٌ يرتضيها(١)؛ ويبدأ - غالبًا - تعقيباتِه على آراء العلماء بقوله: «قلتُ» ويختتم القضيةَ اللغويةَ بتنبيهٍ حين يجد المسألةَ بحاجةٍ إلى زيادة إيضاحٍ في جانبٍ من جوانبها؛ وهذه بعض الأمثلة على ذلك:

قال ابن حجر:« والعاجُ هو نابُ الفيل» هذا هو المعنى الإجمالي، أو الرأي الذي يرتضيه ثم يدخل بعد ذلك إلى آراء العلماء واختلافاتهم فيقول: «قال ابنُ سيده: لايُسمَّى غيرُه عاجًا، وقال القزاز: أنكر الخليلُ أن يُسمَّى غيرُ ناب الفيل عاجًا، وقال ابن فارس والجوهري(٢): والعاج عظم الفيل، فلم يخصِّصاه بالنَّاب، وقال الخطابي(٣) - تبعًا لابن قتيبة - العاج الذَبْل؛ وهو ظهر السُلَحْفاة البحريَّة. وفيه نظر؛ ففي الصحاح(٤): (المسَك: السِّوار من عاج أوذَبْلٍ) فغاير بينهما، لكن قال القالي: العرب تُسمِّي كل عظم عاجًا»(٥).

وفي استدراكاته وتعقيباته يبدأ ذلك - غالبًا- بقوله: « قلتُ». ففي شرحه للحديث(٦): « إذا قلتَ لصاحبكَ يوم الجمعة: أنصتْ - والإمام يخطبُ فقد لغوْتَ» قال: « قوله: (فقد لغوت) قال الأخفش: اللغو الكلام الذي لا أصلَ له من الباطل

(١) ينظر ص: ٣٢٤ - ٣٩٢ .

(٢) ينظر الصحاح (عوج) ٣٣٢/١.

(٣) ينظر ترجمته ص: ٣٧١ .

(٤) المصدر السابق (مسك) ١٦٠٨/٤.

(٥) ٤٠٩/١، باب ما يقع من النجاسات في السمن والماء.

(٦) رقمه: ٩٣٤.

وشبِهه، وقال ابنُ عرفة(١): اللغو: السّقط من القول، وقيل: الميل عن الصواب، وقيل: اللغو الإثم؛ كقوله تعالى:(وإذا مَرُّوا باللَّغوِ مرُّوا كِرامًا)(٢) وقال الزين بن المنيِّر(٣): اتَّفقتْ أقوالُ المفسرين على أنَّ اللغو مالا يحسنُ من الكلام. وأغربَ أبو عبيد الهروي(٤) في (الغريب) فقال: معنى لغا: تكلم، كذا أطلق. والصواب: التقييد. وقال النضرُ بنُ شميل(٥): معنى لغَوتَ: خبت من الأجر، وقيل: بطلت فضيلةُ جمعتك، وقيل: صارت جمعتك ظهراً.

قلتُ: أقوال أهل اللغة متقاربة المعنى»(٦) .

ولنستمع إليه وهو يشرح ماجاء في الحديث(٧) :« إلاَّ شطرُ شعيرٍ في رفٍّ لي فأكلتُ منه» حيث قال: « قوله: (في رفٍّ لي) قال الجوهري(٨): الرف شبه الطَّاق في الحائط، وقال عياض(٩): الرف خشب يرتفع عن الأرض في البيت يوضع فيه مايراد حفظه» ثم يستدرك على هذين التفسيرين بقوله: «قلتُ: والأوَّل أقربُ للمراد»(١٠).

وفي تفسير كلمة «الزَّعم» ذكر ابن حجر أنَّ بعض أهل اللغة يطلقونه على القول الذي لايُوثق به ثم استدرك على ذلك بقوله: « قُلْتُ: وفيه نظر؛ لأنَّ الزَّعم يطلق على القول المحقق أيضًا »(١١)

---

(١) هو محمد بن محمد بن عرفة التونسي، برع في الأصول والعربية ت ٧١٦هـ . ينظر بغية الوعاة : ١/ ٢٢٩.

(٢) سورة الفرقان: ٧٢.

(٣) هو زين الدِّين أبو الحسن علي بن محمد بن منصور الاسكندري ت ٦٢٩هـ له مصنفات منها شرح الجامع الصحيح، ومناسبات تراجم البخاري.

(٤) هو أحمد بن محمد بن عبد الرحمن أبو عبيد الهروي توفي سنة ٤٠١هـ . ينظر بغية الوعاة: ١/٣٧١.

(٥) هو النضر بن شميل بن خرشة، البصري الأصل، مات سنة ٢٠٣هـ . ينظر بغية الوعاة: ٢/ ٣١٦ .

(٦) ٢/٤٨١، باب الإنصات يوم الجمعة

(٧) رقمه: ٦٤٥١

(٨) ينظر الصحاح (رفف) ٤/ ١٣٦٦

(٩) ينظر مشارق الأنوار: ١/ ٢٩٦.

(١٠) ١١/ ٢٨٥ ، باب فضل الفقر .

(١١) ١/ ١٨٣، باب ماجاد من العلم .

المبحث الثالث: أمانته العلميَّة وتحريه

يمتاز ابن حجر ـ في التأليف ـ بحرصه على الاستقصاء ، والإلمام بتفاصيل كلِّ قضيَّة يتصدى لها، وإيراد أقوال العلماء ومناقشاتهم. وقد ساعده ـ على ذلك ـ همته ، وصبره، وغزارة علمه ، وتمسُّكه بالعلوم النقليَّة ؛ التي تعتمد على جمع المأثور بطريقة ضمِّ الأشياء إلى أشباهها ؛ من حيث الآراء المفردةُ ، والموضوعات التي تدخل في نسق واحد.

وقد كان ذا اطلاع واسع على مصنَّفات العلماء وآرائهم ، واختلافاتهم. يظهر ذلك ـ جليًا ـ حين يتناول مسألة لغوية ، فإنَّه يخيَّل لمن يقرؤها أنَّه لم يغادر كتابًا تحدث عنها إلاَّ أفاد منه (١) ؛ وهو فوق ذلك يبدي رأيَه: مناقشًا ، ومعلِّلاً ، ومرجِّحًا.

ومن أهم مايمتاز به ـ في نقله عن العلماء ـ حرصُه الشديد على نسبة كلِّ قول إلى صاحبه ، وعزو كلِّ فضل إلى أهله . ومن أمانته الإشارة إلى ماتمَّ نقله بالحرف أو ملخَّصًا ، ومن أمانته ـ أيضًا ـ أنَّه إذا وجد فائدةً بخطِّ فلان من الناس عزا ذلك إلى أهله رغم أنَّه لم يُسطَّر في كتاب ؛ وهذا ليس بغريب على رجل اشتغل بعلوم الحديث والفقه ، واحتفظ لنفسه بمنهج علمي في النقل والعزو، وقد سلك في سبيل ذلك الطرق التالية :

١ ـ يصرِّح بذكر اسم المصدر الذي أفاد منه مع ذكر رؤيته المادَّة فيه ، أو يذكر أنَّه قرأها بخط شخص بعينه دون تحديد اسم الكتاب وهذا يؤكد اطلاع ابن حجر على مصادره بنفسه مباشرة ؛ فمن ذلك :

جاء في الحديث(٢): « لمَّا قدم المهاجرون الأوَّلون العصبةَ » .

---

(١) يُنظر ص: ١٠٧ ـ ١٢١

(٢) رقمه: ٦٩٢.

قال: « قوله(العصبةَ): بالنصب على الظرفية ؛ لقوله: (قدِم) كذا في جميع الروايات.... أي : المكان المسمَّى بذلك ؛ وهو بإسكان الصاد المهملة بعدها موحَّدة . واختُلِف في أوَّله فقيل بالفتح ، وقيل بالضمِّ ، ثم رأيتُ في (النهاية) ضبطَه بعضُهم بفتح العين والصاد المهملتين »(١).

وفي حديثه عن كلمة (السادية) قال: قلتُ : وهذا الاسم لم يذكره صاحب (النهاية) لا في السين المهملة ولا في الشين المعجمة ، ولا رأيتُه في (صحاح الجوهري) وما عرفتُ ضبطَه إلى الآن ؛ ولعلَّه فارسيٌّ . فإن كان عربيًّا فلعلَّه الشاذبة ــ بشين وذال معجمتين ثم موحَّدة . قال في :(الصحاح)(٢) :الشاذب المتنحِّي عن وطنه ؛ فلعلَّ الشاذبة تأنيثه ؛ وسُمِّيت الخمر بذلك ؛ لكونها إذاخالطت العقل تنحت به عن وطنه »(٣).

وقال: «المظلِمة بكسر اللام على المشهور » وذكر أنَّ بعض العلماء حكوا فيها الفتح ، ثم قال : « ورأيت بخط مُغْلطاي(٤) أنَّ القزاز حكى الضم أيضًا »(٥).

وقال: « قوله (باب إذا وقع الذبابُ في الإناء) الذباب بضم المعجمة وموحدتين وتخفيف.... وقال الجوهري (٦) : الذباب واحده ذُبابةٌ ولا تقل: ذِبّانة .... وقرأتُه بخط البحتري مضبوطا بضم أوّله والتشديد»(٧) .

---

(١) ٢١٨/٢، باب إمامة العبد والمولى.

(٢) ينظر الصحاح (شذب) ١٥٣/١.

(٣) ٥٢/١٠، باب ما جاء في أن الخمر ما خامر العقل من الشراب ، رقم الحديث: ٥٥٨٨.

(٤)هو علاء الدين أبو عبدالله : مُغْلطاي بن قُليح، له كتاب التلويح في شرح الجامع الصحيح، توفي سنة ٧٦٢هـ . ينظر شذرات الذهب ٦/ ١٩٧.

(٥) ١٢١/٥، باب من كانت له مظلمة عند الرجل.

(٦) ينظر الصحاح (ذبب) ١٢٦/١.

(٧) ١٠/ ٢٦١.

نخلُصُ من هذا إلى أَنَّ ابنَ حجر كان يقف على مصادره بنفسه وينقلُ منها مباشرة فدقَّتُه وأمانته جلية ، يحدّدُ الخط الذي كتبتْ به المادةُ التي اطَّلع عليها.

٢ - يذكر المصدر الذي عاد إليه مع ذكر اسم مؤلِّفه :

وهذا كثير شائع عنده ، يؤكِّد حرصه وأمانتَه في عزو الأقوال إلى أصحابها؛ فمن ذلك قوله: « قال يحيى الفراء في المعاني: يُقال: أقبره جعله مقبوراً وقبَره دفنه»(١).

وقوله: «وفي المجاز(٢) لأبي عبيدة: قوله (فتهَجَّدْ به)(٣) أي: اسهر بصلاة. وتفسيرُ التهجُّد بالسهر معروف في اللغة؛ وهو من الأضداد، يُقال: تهجَّد إذا سهر، وتهجَّد إذا نام»(٤).

وقوله: « قوله: (ثم رقِي) بفتح الرَّاءِ وكسر القاف كصَعِد وزنًا ومعنى، وذكره ابن التين بفتح القاف بوزن (مضى) وأنكره، وقال عياض في المشارق(٥) هي لغة طيىء يفتحون العين فيما كان من الأفعال معتلّ اللام. والأوَّل أفصح وأشهر»(٦).

---

(١) ٣/٣٠١، باب ما جاء في قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، وينظر معاني القرآن للفراء: ٣/٢٣٧.

(٢) ينظر المجاز لأبي عبيدة: ١/٣٨٩.

(٣) سورة الإسراء: ٧٩.

(٤) ٣/٥، باب التهجد بالليل.

(٥) ينظر مشارق الأنوار: ١/٢٩٩.

(٦) ٥/٥١، باب فضل سقي الماء.

٣ ـ يذكر اسم مصنِّفِ الكتابَ فقط:

وهذا له أسبابٌ؛ منها أنَّ المؤلِّف ليس له سوى هذا الكتاب، فمتى ذُكر عُرف اسمُ الكتاب مثل سيبويه، أو لعلَّه من أشهر كتب المؤلِّف فلا يتبادر للذهن غيرُه مثل أمالي القالي، أولعلَّ الكتاب المنقولَ عنه من الكتب المختصةِ بمعالجة قضايا صحيح البخاري؛ مثل: «شواهد التوضيح» لابن مالك الذي أفاد منه ابنُ حجر كثيرًا حيث يكتفي أحيانًا بعبارة: «قال ابن مالك» فيتبادر إلى الذِّهن: (شواهد التوضيح)؛ لأنَّ المسألة لها صلة بقضيَّة لغويَّة في «الجامع الصحيح».

ومن دقة ابن حجر وأمانته أنَّه لا يكتفي بعزو النَّصِ إلى صاحبه، بل يحدد ـ أحيانًا ـ بداية الشيء المنقول ونهايته بقوله: انتهى. فمن ذلك:« وقال أبو علي القالي: الحَجُون: ثنيَّة المدنيين ـ أي: من يَقْدُم من المدينة ـ وهي مقبرة أهل مكة .... انتهى»(١).

وجاء في الحديث(٢) « لوكان لي مِثْلُ أُحُدٍ ذهبًا ما يسرُّني أن لا يمرَّ عليَّ ثلاثٌ وعندي منه شيءٌ».

قال ابنُ حجر: « قال ابنُ مالك(٣): فيه وقوع جواب (لو) مضارعًا منفيًا بـ(ما) والأصل: أن يكونَ ماضيًا مثبتًا، وكأنَّه أوقع المضارعَ موقعَ الماضي، أو يكون الأصل: ما كان يسرُّني فحذف (كانَ) وهو جواب (لو) وفيه ضمير؛ هو الاسم، و(يسرُّني) الخبر. وحذفُ (كان) مع اسمها وبقاءُ خبرها: كثير؛ وهذا أَوْلى.أ.هـ.»(٤).

---

(١) ٧٢٢/٣، باب متى يحلّ المعتمر .

(٢) رقمه: ٢٣٨٩.

(٣) ينظر شواهد التوضيح: ٧١. مع العلم أنّ ابن حجر لخّص كلام ابن مالك ولم ينقله بالنص.

(٤) ٦٩/٥، باب أداء الديون.

وفي الحديث(١) «واكتب إلى مدائنِ مُلْكِكَ».

قال ابنُ حجر: « ومدائنُ: جمع مدينة. قال أبو علي الفارسي: من جعله(فَعيلة) مِن قولك: مَدنَ بالمكان؛ أي:أقامَ به هَمَزَه كقبائل ومن جعله (مَفْعِلة) من قولك: دين؛ أي ملَك لم يهمزْ كمعايش. انتهى.... وقال القزاز: مَن همزها توهَّمها من فعيلَة(٢) لشبهها بها في اللفظ. انتهى»(٣).

٤ ـ يشير إلى آراء أهل اللغة دون ذكر أسمائهم أو كتبهم:

ومن أمانةِ ابن حجر أنَّه إذا لم يكن نقلُه عن مصدر بعينه، نراه يشيرُ إلى ذلك بقوله: «قال أهل اللغة» أو: « وحُكِي، وقيلَ» إلى غير ذلك من عبارات العموم يفعل ذلك؛ لأنَّ هذه الآراء ليست منقولةً بالنَّص؛ وهي قليلةٌ إذا ما قُورنت بمانسبه من الآراء إلى أصحابها؛ فمن ذلك تفسيره لمعنى السَّلام فقد أورد آراءً كثيرة؛ منها قوله: «وقيل: معناه: أنَّ اللهَ مطَّلعٌ عليك فيما تفعل، وقيل معناه: أنَّ اسمَ الله يذكرُ على الأعمال توقعًا لاجتماع معاني الخيرات فيها وانتفاء عوارض الفساد عنها، وقيل:معناه السلامة»(٤).

وقوله: « فدلَّ ذلك على أنَّ التحديث والإخبارَ والإنباءَ عندهم سواءٌ. وهذا لا خلاف فيه عند أهل العلم بالنسبة إلى اللغة»(٥).

---

(١) رقمه: ٧.

(٢) جاء في الصحاح (مدن) ٢٢٠١/٦ « مدن بالمكان : أقام به. ومنه سُمّيت المدينة ، وهي فَعِيلة، وتجمع على مدائن بالهمز وتجمع أيضا على مُدْن ومُدُن بالتخفيف والتثقيل. وفيه قول آخر: أنَّها مَفْعِلَة من دِنْتُ أي: مَلَكْتُ».

(٣) ٥٥/١.

(٤) ١٥/١١.

(٥) ١٧٥/١، باب قول المحدث حدثنا ، أو أخبرنا، أو أنبأنا.

وقوله: «واختُلفَ في المودَّة والخُلَّةِ والمحبة والصداقة هل هي مترادفةٌ، أو مختلفةٌ. قال أهل اللغة: الخُلَّةُ أرفعُ رتبةً»(١).

وقوله: « وعاشوراء ـ بالمدِّ على المشهور ـ وحُكِيَ فيه القصر»(٢).

٥ ـ يذكر الكتاب دون ذكرِ مؤلِّفه:

وهذا يُلحظ عندما يكون الكتاب مشهوراً ومؤلفُه كذلك؛ بحيث إذا ذُكر الكتاب عُرف مؤلِّفُه دون لبس؛ مثل قوله: « وفي التهذيب: الفَعال ـ بالفتح ـ فَعل الواحد في الخير خاصَّة.... والفِعال ـ بالكسر ـ إذا كان الفعل بين اثنين»(٣).

وفي تفسيره النُّخامة قال: « والنُّخامة ـ بالضَّم ـ هي النُّخاعة؛ كذا في المجمل والصحاح»(٤).

وفي ضبطه كلمة (الشُّح) قال: « وقال صاحبُ المحكم: الشُّح: مثلث الشين والضمُّ أعلى، وقال صاحبُ الجامع: كأنَّ الفتح في المصدر والضمَّ في الاسم»(٥).

٦ ـ ومن دقَّة ابن حجر وأمانتهأنّه إذا نقل العبارة، أو المسألة بتصرف يسير أو كثير، فإنَّه ـ غالبًا ـ يستخدم مصطلح « انتهى ملخصًا » أو «لخَّصتُه» وغير ذلك من العبارات الدالة على أن المنقولَ ليس بالنَّص؛ فمن ذلك:

---

(١) ٢٧/٧، باب قول النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لو كنت متخذا خليلا.

(٢) ٢٨٨/٤، باب صيام يوم عاشوراء.

(٣) ١٥٠/٧، باب قول الله عزّ وجلّ (ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة) الحشر ٩٠.

(٤) ٤٢١/١، باب البزق والمخاط ونحوه، وينظر الصحاح (نخم) ٢٠٤٠/٥.

(٥) ٣٣٥/٣، باب فضل صدقة الشحيح، رقم حديث الباب: ١٤١٩.

ما في شرحه للحديث: « واللّهِ ما قالَ لي أُفٍّ قط» أورد اللغاتِ المسموعةَ في «أُفٍّ» ثم قال: «وقد سردَها أبو حيان في«البحر» واعتمد على ضبطِ القلمِ، ولخَّص ضبطَها صاحبُه الشِّهابُ السمينُ(١) ولخَّصتُه منه» ثمَّ استدرك على تلك اللغات التي لخَّصها فقال: «قلتُ: وبقي من الممكن في ذلك «أُفَيْ» كما مضى لكن بفتح الفاء وسكون الياء و«أُفَيْه» بزيادة هاء»(٢) ثم ذكر أنَّ استعمال القياس في اللغة يوصلها إلى خمسٍ وسبعين.

وقوله: «نص سيبويه(٣) أنَّه لا يجوز دونَهُ زيداً ولايجوز عليه زيداً عند إرادة غير المخاطب، وإنما جاز للحاضر لما فيه من دلالة الحال، بخلاف الغائبِ فلا يجوزُ لعدم حضورِه ومعرفته بالحالة الدالة على المراد.... فلم يردِ القائلُ تبليغَ الغائبِ وإنَّما أراد الإخبارَ عن نفسه بإنَّه قليلُ المبالاة بالغائبِ، ومثلُه قولُهم: إليكَ عنِّي، أي: اجعل شغلَكَ بنفسكَ، ولم يرد أن يغريَه به وإنَّما مرادُه دعني وكن كمن شُغلَ عنِّي». ثم يستمرُّ في سرد كلام سيبويه، ويختتمه بقوله:«أ .هـ ملخَّصاً»(٤).

---

(١) هو أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المقرىء النحوي المعروف بالسَّمين، كان فقيهاً بارعاً في النحو والقراءات، توفي سنة ٧٥٦هـ ينظر بغية الوعاة: ١/ ٤٠٢، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ: ١٨.

(٢) ١٠/٤٧٥، باب حسن الخلق والسخاء وما يكره من البخل ، رقم الحديث: ٦٠٣٨.

(٣) ينظر الكتاب: ١/٢٥٠ ـ ٢٥٣.

(٤) ٩/ ١٢، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم «من استطاع الباءة فليتزوج» رقم الحديث: ٥٠٦٥.

المبحث الرابع: استيعابه

امتاز منهجُ ابن حجر في عرض مادَّتِه اللغوية بالدقة والوضوح؛ فهو يرفض التكلُّفَ، ومداخلة الكلام، ويميل إلى العبارة السهلة الموجزة، ولكنْ إذا اقتضى الأمرُ الإطالةَ والاتساعَ ـ في مثل القضايا التي تكثر فيها الآراءُ والاختلافاتُ ـ فإنَّ له في ذلك مقدرةً عجيبةً وباعًا طويلاً. فيضع بين يدي القارىء عرضًا وافيًا لأقوال العلماء حتى تحسبَ أنَّه لم يترك رأيًا قيل في المسألة التي يتناولها إلاَّ أوردَه.

وفي عرضِه آراء العلماء: يستدرك على بعضهم مافاته، ويردُّ على آخرين فيما ذهبوا إليه، كما أنَّ له اختياراتٍ من آرائهم، وترجيحاتٍ، و يستدلُّ لما يذهب إليه بالآيات القرآنية، ورواياتِ الحديث المختلفة، والمأثورِ من كلام العرب(١).

ولتأكيد وجود مثل هذه المباحث اللغوية المتكاملة التي حرَّرها ابنُ حجر نسوق هذه الأمثلةَ:

تعريفه معنى البلاغة:

نستطيع أن نقولَ: إنَّ ابنَ حجر قد جمع لنا في هذا المبحث جُلَّ ما قِيلَ في تعريف البلاغة، هذا إن لم نقلْ: كلَّ ماقِيل. فلنستمعْ إليه: «واختُلِفَ في تعريف البلاغة فقيل: أن يُبَلِّغَ بعبارة لسانه كُنْهَ مافي قلبه، وقيل: إيصالُ المعنى إلى الغير بأحسنِ لفظ، وقيل:الإيجازُ مع الإفهامِ، والتصرفُ من غير إضمار، وقيل: قليلٌ لايُبهِم وكثيرٌ لايُسأَم، وقيل: إجمالُ اللفظِ واتساعُ المعنى، وقيل: تقليلُ اللفظِ وتكثيرُ المعنى، وقيل: حسنُ الإيجاز مع إصابة المعنى، وقيل:

---

(١) ينظر ص ٣٢٤ ـ ٣٩٢

سهولةُ اللفظِ مع البديهة، وقيل: لمحةٌ دالةٌ أو كلمةٌ تكشفُ عن البُغيةِ، وقيل: الإيجاز من غير عجزٍ والإطناب من غير خطأ، وقيل: النطقُ في موضعه والسكوتُ في موضعه، وقيل: معرفةُ الفصل والوصل، وقيل: الكلامُ الدالُ أوَّلُه على آخِره وعكسه. وهذا كلُّه عن المتقدِّمين.

وعرَّفَ أهلُ المعاني والبيانِ البلاغةَ: بأنَّها مطابقةُ الكلام لمقتضى الحال .... وهي خلوه عن التعقيدِ. وقالوا: المرادُ بالمطابقة: ما يحتاجُ إليه المتكلمُ بحسبِ تفاوتِ المقاماتِ؛ كالتأكيدِ وحذفه، والحذفِ وعدمِه، أو الإيجاز والإسهاب ونحو ذلك. واللَّهُ أعلم»(١).

حديثه عن كلمة «اللَّهُمَّ»:

يذكر لنا استعمالَ هذه الكلمة، وما اختُصَّتْ به من أحكام، وما قيل فيها من آراء. ومثل هذا لا يصدرُ إلاَّ من إنسانٍ فقهِ هذه اللغةَ، واستوعب ما قِيل فيها. فلنستمعْ إليه: « هذه كلمة كثر استعمالُها في الدعاءِ وهو بمعنى يا الله. والميم عوضٌ عن حرف النداءِ فلا يُقال اللَّهُمَّ غفورٌ رحيمٌ - مثلاً - وإنما يُقال: اللَّهُمَّ اغفرْ لي وارحمني. ولا يدخلُها حرفُ النداء إلا في نادرٍ؛ كقول الراجز(٢):

إنِّي إذا ما حادثٌ(٣) ألَمَّا   أقولُ: يا اللَّهمَّ يا اللَّهُمَّا

---

(١) ١٣/١٨٩، باب من قضى له بحق أخيه فلا يأخذه.

(٢) هذا البيت اختلف في نسبته، فقد نسبه قوم إلى أبي خراش الهذلي، ونسبه آخرون إلى أمية بن أبي الصلت، وذهب فريق ثالث إلى أنه من الأبيات المتداولة في كتب العربية، ولايعرف قائله. ينظر: النوادر لأبي زيد: ١٦٥، والإنصاف: ١/٣٤١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ٣/١٣٠٧، والخزانة: ٢/٢٩٥.

(٣) ويروى: حدث.

واختُصَّ هذا الاسمُ بقطع الهمزةِ عند النداء، ووجوب تفخيمِ لامِه، وبدخول حرف النِّداء عليه مع التعريف. وذهب «الفراء» ومن تَبِعه من الكوفيين(١) إلى أنَّ أصله: يا الله وحُذفَ حرفُ النِّداءِ تخفيفًا والميم مأخوذٌ من جملةٍ محذوفةٍ مِثْلِ: أُمَّنا بخيرٍ. وقيل: بل زائدةٌ كما في «زرقم» للشديد الزُّرقة، وزيدتْ في الاسم العظيمِ تفخيمًا. وقيل: بل هو كالواو الدالةِ على الجمعِ كأنَّ الداعيَ قال: يا مِن اجتمعت له الأسماءُ الحسنى؛ ولذلك شدِّدتِ الميمُ لتكونَ عوضًا عن علامة الجمعِ»(٢).

الحديث عن «ايم الله»:

لا أظنُّ أنَّ منصفًا يقرأ مِثلَ هذه المباحثِ ثم يقولُ بعد ذلك: إنَّ ابنَ حجر محدِّثٌ، أو فقيهٌ فقطْ، وليس لغويًا.

قد يُطلقُ مثلَ هذا القول من لا اطلاعَ له على جهود ابنِ حجر اللغوية، فأمَّا من يقفُ على مباحثه في اللغة فسيُسلِّم ـ قطعًا ـ أنَّه لغويٌ حاذقٌ، له معرِفةٌ دقيقةٌ بتفاصيلِ كلِّ قضيةٍ لغويةٍ يتناولها. وما هذه المباحثُ التي أذكرُها إلا قليلٌ من كثيرٍ. فهاهو ذا يضع بين أيدينا مبحثًا عن « ايمُ الله» لانحتاج ـ بعد قراءته ـ إلى استزادة؛ فيقول: «قوله: (وايمُ اللَّهِ) بفتح الهمزة وكسرها والميم مضمومة أصله: (ايمُنُ اللَّهِ) وهو اسم وُضع للقسم، هكذا ثم حذفتْ منه النونُ تخفيفًا وألفه ألف وصل مفتوحة، ولم يجيء كذلك غيرُها، وهو مرفوعٌ بالابتداء،وخبرُه محذوفٌ، والتقدير: (ايمُ اللَّهِ قسمي) وفيها لغاتٌ جمع منها النوويُّ في تهذيبه

---

(١) ينظر هذه المسألة في الإنصاف: ١/٣٤١.

(٢) ١١/١٦٠، باب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، رقم الحديث: ٦٣٥٨.

سبعَ عشرة، وبلغ بها غيرُه عشرين. وسيكون لنا إليها عودةٌ لبيانها في كتابِ الأيمان إن شاء اللّهُ تعالى»(١).

ويتمِّش ابنُ حجر هذا المبحثَ في موضع آخر من «فتح الباري» في «كتاب الأيْمان» كما أشارَ إلى ذلك؛ وهذا منهجُه في ربط القضايا الواردةِ في الكتابِ؛ فيقول: « قوله:(باب قول النَّبِيِّ صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ وايمُ الله) بكسرالهمزة، وبفتحها والميم مضمومة، وحكى الأخفش كسرَها مع كسر الهمزة، وهو اسمٌ عند الجمهور وحرفٌ عند (الزجاج) وهمزتُه همزةُ وصلٍ عند الأكثر، وهمزةُ قطعٍ عند الكوفيين ومَن وافقهم؛ لأنَّهُ عندهم جَمْعُ يمينٍ، وعند سيبويه(٢) ومن وافقه أنَّه اسمٌ مفردٌ، واحتجوا بجوازِ كسرِ همزتِه وفتحِ ميمه. قال ابن مالك(٣): فلو كان جمعًا لم تحذفْ همزتُه، واحتجَّ بقول عروة بن الزبير لَّما أُصيبَ بولده ورجله: «ليَمْنُكَ لَئِن ابتَلَيتَ لقد عافَيْتَ»(٤) قال: فلو كان جمعًا لم يُتَصرَّفْ فيه بحذفِ بعضه، قال: وفيه اثنتا عشرة لغة .... قال ابن أبي الفتح تلميذ ابن مالك: فاته (ام) بفتح الهمزة، و(هيم) بالهاء بدل الهمزة. وقد حكاها القاسم بن أحمد العلم الأندلسي(٥) في شرح المفصل .

---

(١) ٥٣٩/١، باب الصعيد الطيب وضوء المسلم، رقم الحديث: ٣٤٤.

(٢) ينظر الكتاب: ٥٠٣/٣ ـ ٥٠٤.

(٣) في شرح الكافية الشافية: ٨٧٧/٢ ـ ٨٧٨ «ويلزم همزته الفتح والقطع، ويلزم ميمه الضم .... وبجواز هذه الأمور الثلاثة في (أيمن) المشار إليه عُلِمَ ضعف قول الكوفيين: إنّه جمع يمين. إذ لو كان كما زعموا لم يجز كسر همزته، ولا حذفها، ولا فتح عينه».

(٤) قول عروة في الصحاح (يمن) ٢٢٢٢/٦.

(٥)هو القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الشيخ علم الدين أبو محمد اللورقي، من القراء النحاة، توفي سنة ٦٦١هـ له شرح المفصل في أربعة مجلدات، وشرح الجزولية والشاطبية ..ويشتهر بالأندلسي، ينظر غاية النهاية لابن الجزري ١٥/٢ ـ ١٦ .

وقد قدَّمتُ في أوائلِ هذا الشرحِ في آخر التَّيمُّمِ لغاتٍ في هذا فبلغتْ عشرينَ، وإذا حُصِرَ ما ذُكِرَ ـ هنا ـ زادتْ على ذلك، وقال غيره: أصله يمين اللَّهِ ويُجْمَعُ: أيمنا فيُقالُ: وأيمنُ اللَّهِ حكاه أبو عبيدة وأنشد لزهير بن أبي سلمى(١):

فتجمع أيمُنٌ منَّا ومنكم ... بِمُقْسَمَةٍ تمورُ بها الدِّماءُ

وقالوا عند القسم: ايمُنُ اللَّهِ، ثم كثُرَ فحذفوا النونَ كما حذفوها مِنْ «لم يكُنْ» فقالوا: (لم يكُ)، ثم حذفوا الياء فقالوا: (اَمُ اللَّهِ) ثم حذفوا الألفَ فاقتصروا على الميم مفتوحةً، ومضمومةً، ومكسورةً. وقالوا أيضًا: (مِنُ اللَّه) بكسر الميم وضمِّها، وأجازوا في «ايمن» فتحَ الميم وضمَّها، وكذا في «ايم» ومنهم من وصل الألفَ وجعل الهمزةَ زائدةً أو مسهلةً، وعلى هذا تبلغ لغاتها عشرين(٢). وقال الجوهري(٣): قالوا: ايمُ الله وربما حذفوا الياء فقالوا امُ اللهِ وربما أبقَوُا الميمَ وحدَها مضمومة فقالوا: مُ الله، وربما كسروها؛ لأنَّها صارتْ حرفًا واحدًا فشبَّهوها بالباء، قالوا وألفها ألف وصل عند أكثر النحويين ولم يجىءْ ألفُ وصل مفتوحةً غيرُها، وقد تدخل اللام للتأكيد فيقالُ: لَيْمُنُ اللَّهِ، قال الشاعر(٤):

فقال فريقُ القوم لَمَّا نشدتُهُمْ ... نَعَمْ وفريقٌ لَيْمُنُ اللهِ ما نَدْري

---

(١) ينظر شعر زهير بن أبي سلمى صنعة الأعلم الشنتمري: ١٤١، واللسان (يمن) ٦/٤٩٧٠.

(٢) ينظر هذه اللغات في اللسان (يمن) ٦/٤٩٧٠.

(٣) ينظر الصحاح (يمن) ٦/٢٢٢١ ـ ٢٢٢٢.

(٤) البيت في اللسان (يمن) ٦/٤٩٦٩ منسوب إلى نُصَيْب.

وذهب ابنُ كيسان، وابن درستويه إلى أنَّ ألفَها ألفُ قطعٍ وإنما خُفِّفتْ همزتُها وطُرِحتْ في الوصل لكثرة الاستعمال.

وحكى ابنُ التين عن الداودي(١) قال: ايمُ اللَّهِ معناه: اسم اللهِ أُبدِلَ السينُ ياءً. وهو غلطٌ فاحشٌ؛ لأنَّ السينَ لا تبدلُ ياءً. وذهب المبرِّد(٢) إلى أنَّها عوضٌ من واو القسم وأنَّ معنى قولِه (وايم اللَّه): واللهِ لأفعلنَّ. ونُقِل عن ابن عباس أنَّ يمينَ الله من أسماء الله، ومنه قول امرىء القيس(٣):

فقلتُ يمينَ اللَّهِ أَبرَحُ قاعدًا ولو قطَّعوا رأسي لديكِ وأوصالي

ومن ثمَّ قال المالكيَّةُ والحنفيَّةُ: إنَّه يمين، وعند الشافعية إن نوى اليمينَ انعقدتْ، وإن نوى غيرَ اليمين لم ينعقدْ يمينًا»(٤).

نخلُص ممَّا سبق أنَّ ابنَ حجر قد ذهب إلى أنَّ الهمزةَ في «ايمُن اللَّهِ» همزةُ وصل. وهذا الرأيُ يوافق ما ذهب إليه جمهورُ نحاةِ البصرة، ويرى أنَّها اسمٌ خلافَ من عدَّها من الحروف، ولم يُشرْ إلى أنَّها جمعُ يمينٍ كما قال بذلك الكوفيون.

وفي إعرابه لها ذهب إلى أنَّها اسم مرفوع بالابتداء، وهذا رأيُ البصريينَ أيضًا بأنَّ المبتدأ يرتفعُ بالابتداء.

أمَّا سرده آراء العلماء، وأقوالهم واستيعابه لها فهو موسوعةٌ في ذلك.

---

(١) ينظر ترجمته ص ٣٧٧ .

(٢) ينظر المقتضب: ٢/٢٢٩ - ٢٣٠.

(٣) البيت في ديوانه : ٣٢ .

(٤) ١١/٥٣٠ - ٥٣١ ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم «وايم الله».

تعريف الطاعون:

منهج ابن حجر في مباحثه اللغوية يتسم في عرضه القضيةَ بإيجاز- وهذا غالبًا - ثم يدخل إلى تفصيلاتها ذاكرًا آراء العلماءِ، ومناقشاتِهم، وتكونُ له - غالبًا- في أثناء ذلك الاستعراض ردودٌ وترجيحاتٌ واختياراتٌ، ثم يختتم - أحيانًا - آراءَ العلماء بتلخيصٍ دقيقٍ مركزٍ للقضيةِ التي يتناولها؛ ومثال ذلك حديثه عن الطاعون، عرَّفه بإيجاز فقال: «والطَّاعون بوزن (فاعول) من الطَّعن؛ عدلوا به عن أصله ووضعوه دالاً على الموت العام كالوباء. ويُقال: طُعِنَ فهو مَطْعُون وطَعِينٌ إذا أصابه الطاعون»(١).

وبعد ذلك توسَّعَ فوضع بين أيدينا تعريفَ أهل اللغة والفقه والأطباء - يطول ذكر ذلك هنا - ثم استخلصَ من كلامهم تعريفًا يلخص جميع أقوالهم، فقال: «قلتُ: فهذا ما بلغنا من كلام أهلِ اللغةِ وأهلِ الفقهِ والأطباءِ في تعريفه. والحاصل: أنَّ حقيقتَهُ ورمٌ ينشأُ عن هيجانِ الدمِ، أو انصبابِ الدمِ إلى عضوٍ فيفسده، وأنَّ غيرَ ذلك من الأمراضِ العامة الناشئة عن فسادِ الهواءِ يُسمَّى طاعونًا بطريق المجاز؛ لاشتراكهما في عمومِ المرض به، أو كثرة الموت»(٢).

ولم يكتف بتلخيص أقوال العلماء، بل نجده يعقب على آرائهم بما يدلُّ على استقلاليَّتِهِ في الرأي، فيقول: « والذي يفترق به الطاعون من الوباء : أصل الطاعون الذي لم يتعرَّضْ له الأطباءُ ولا أكثرُ من تكلَّمَ في تعريف الطاعون، وهو كونُهُ من طَعْنِ الجنِّ، ولا يخالف ذلك ما قالَ الأطباءُ من كونِ الطاعون

---

(١) ١٠/١٩٠.

(٢) ١٠/١٩١.

ينشأُ عن هيجانِ الدَّمِ، أو انصبابه؛ لأنَّهُ يجوز أن يكونَ ذلك يحدثُ عن الطَّعْنةِ الباطنةِ فتحدث منها المادةُ السُّمِّيةُ، ويهيج الدمُ بسببِها، أو ينصبُّ، وإنَّما لم يتعرض الأطباءُ لكونه من طعنِ الجنِّ؛ لأنَّهُ أمرٌ لا يُدركُ بالعقلِ»(١).

الحديث عن: «لا ها اللَّهِ إذًا»:

إنْ أردنا قولاً فصلاً عن سعةِ اطلاعِ ابن حجر على أقوالِ العلماءِ، واستيعابِهِ إيّاها، ومنهجِهِ القائم على تقصِّي الآراء، وتقديم الرواية الصحيحة على أقوال اللغويين، والإدلاءِ برأْيِهِ؛ فإنَّ في تفسيره الآتي لقولِ أبي بكرٍ ـ رضيَ اللَّهُ عنه ـ أكبرَ دليلٍ على ذلك، فلنستمع إليه:

«قوله: (فقال أبو بكر الصديق: لا ها اللَّهِ، إذًا لايعمدُ إلى أَسَدٍ من أُسْدِ اللَّهِ يُقاتلُ عن اللَّهِ ورسوله فيعطيكَ سَلَبَهُ). هكذا ضبطناه في الأصولِ المعتمدةِ من الصحيحين، وغيرهما بهذه الأحرفِ: (لاها اللَّهِ إذًا) فأمَّا (لاها الله) فقال (الجوهريُ)(٢): ها للتنبيه وقد يُقسمُ بها يُقال: «لا ها اللَّهِ مافعلتُ كذا. قال ابنُ مالك(٣): فيه شاهدٌ على جواز الاستغناء عن واو القسم بحرفِ التنبيهِ، قال: ولا يكونُ ذلك إلاَّ مع (اللَّه) أي: لم يُسمعْ لاها الرحمنِ، كما سُمع لا والرحمن.

---

(١) ١٠/١٩١.

(٢) قال الجوهري في الصحاح ٢٥٥٧/٦ باب الألف اللينة: «وها للتنبيه، وقد يقسم بها، يقال: لا ها اللَّهِ ما فعلت؛ أي: لا واللَّهِ، أبدلت الهاء من الواو، وإن شئت حذفت الألف التي بعد الهاء، وإن شئت أثبت. وقولهم: لا ها اللَّهِ ذا ، أصله: لا واللَّهِ هذا، ففرّقت بين (ها) و (ذا) وجعلت الاسم بينهما وجررته بحرف التنبيه».

(٣) ينظر شواهد التوضيح: ١٦٧.

قال: وفي النُّطقِ بها أربعةُ أوجه: أحدُها: (ها اللَّه) باللام بعد الهاء بغير إظهارِ شيءٍ من الألفين، ثانيها: مِثْلُهُ لكنْ بإظهارِ ألفٍ واحدةٍ بغير همز؛ كقولهم: «التقتْ حَلَقَتَا البِطَانِ»(١) ، ثالثها: ثبوتُ الألفينِ بهمزةِ قطعٍ، رابعُها: بحذف الألفِ وثبوتِ همزة القطع. انتهى كلامه. والمشهورُ في الرواية من هذه الأوجه: الثالثُ ثم الأوَّلُ. وقال أبو حاتم السِّجستاني: العرب تقول: (لاهأ اللَّهِ ذا) بالهمز والقياس تركُ الهمز. وحكى (ابن التين) عن (الداودي) أنَّهُ روي برفع (اللَّه)، قال: والمعنى يأبى اللَّهُ. وقال غيرُه: إن ثبتتِ الروايةُ بالرفعِ فتكون (ها) للتنبيه، و(اللَّهُ) مبتدأ، و(لايعمدُ) خبره. انتهى. ولا يخفى تكلُّفُهُ. وقد نقل الأئمةُ الاتفاقَ على الجرِّ فلا يُلتَفَتُ إلى غيرِه.

وأمَّا (إذًا) فثبتتْ في جميع الروايات المعتمدةِ والأصولِ المحقَّقةِ من الصحيحين وغيرهما، بكسرِ الألفِ ثم ذالٍ معجمةٍ منوَّنةٍ. وقال (الخطَّابيُّ): هكذا يروونه، وإنما هو في كلامهم؛ أي العرب (لا ها اللَّهِ ذا) والهاء فيه بمنزلةِ الواوِ. والمعنى: (لا واللَّهِ يكونُ ذا). ونقل (عياضٌ) في المشارق(٢) عن إسماعيل القاضي أنَّ المازني قال: قولُ الرواةِ (لا ها اللَّهِ إذًا) خطأ. والصوابُ: (لاها اللَّهِ ذا) أي: (ذا) يميني وقسمي. وقال (أبو زيدٍ): ليس في كلامهم (لاها اللَّهِ إذًا) وإنما هو (لاها الله ذا). و(ذا) صلةٌ في الكلام. والمعنى: لا واللَّهِ، هذا ما أُقسمُ به. ومنه أخذ الجوهري فقال: قولُهم: (لاها اللَّهِ ذا) معناه: لا واللَّهِ هذا، ففرَّقوا بين حرف التنبيه والصلة، والتقدير: لا واللَّهِ مافعلت ذا» ثم يعقِّبُ ابنُ حجر على

---

(١) في الصحاح (بطن) ٥/٢٠٧٩«والبطان للقتب: الحزام الذي يجعل تحت بطن البعير. يقال: التقت حلَقَتا البطانِ».

(٢) ينظر مشارق الأنوار: ٢/٢٦٣ ـ٢٦٤.

الآراء السابقةِ قائلاً: «وتوارد كثيرٌ ممن تكلَّمَ على هذا الحديث أنَّ الذي وقع في الخبر بلفظ: (إذًا) خطأٌ وإنما هو (ذا) تَبَعًا لأهلِ العربيَّةِ. ومن زعم أنَّهُ ورد في شيءٍ من الروايات بخلافِ ذلك فلم يُصبْ، بل يكونُ ذلك من إصلاح بعضِ من قلَّدَ أهلَ العربية في ذلك».

ثم يتحدَّثُ عن كتابة «إذًا» فيقول: «وقد اختُلِفَ في كتابة: (إذًا) هذه هل تكتبُ بألفٍ، أو بنون؛ وهذا الخلافُ مبنيٌّ على أنَّها اسمٌ أو حرفٌ.

فمَن قالَ هي اسم قال: الأصلُ فيمن قِيل له: سأجيءُ إليك فأجابَ: إذًا أُكرمَكَ؛ أي: إذا جئتني أُكرمك، ثم حُذفَ (جئتنى) وعُوِّضَ عنها التنوينُ وأُضمرتْ (أنْ). فعلى هذا يُكتبُ بالنون.

ومن قال: هي حرفٌ ـ وهم الجمهور ـ اختلفوا؛ فمنهم من قال: هي بسيطةٌ. وهو الراجح. ومنهم من قال: مركبةٌ من (إذا) و(إنْ) فعلى الأوَّل تكتبُ بألفٍ. وهو الراجح(١)، وبه وقع رسمُ المصاحفِ. وعلى الثاني تكتبُ بنونٍ.

واختلف في معناها فقال سيبويهِ(٢): معناها الجوابُ والجزاء، وتبعه جماعةٌ فقالوا: هي حرفُ جوابٍ يقتضي التعليل، وأفاد أبو علي الفارسي(٣) أنَّها قد تتمحَّضُ للجواب، وأكثرُ ما تجيء جوابًا لـ(لو) و(إنْ) ظاهرًا، أو مقدرًا، فعلى هذا لو ثبتتِ الروايةُ بلفظ: (إذًا) لاختلَّ نظمُ الكلام لأنَّهُ يصيرُ هكذا:

---

(١) ينظر رصف المباني: ١٥٥ ـ ١٥٧، والمغني: ٣٠ ـ ٣١.

(٢) ينظر الكتاب: ٤/٢٣٤.

(٣) في المغني ٣٠: «قال سيبويه: معناها الجواب والجزاء، فقال الشلوبين: في كل موضع، وقال أبو على الفارسي: في الأكثر، وقد تتمحَّض للجواب، بدليل أنه يقال لك: أحبك، فتقول: إذن أظنك صادقا؛ إذ لا مجازاة هنا ضرورة».

لا واللَّهِ إذًا لا يعمدُ إلى أَسَدٍ إلخ. وكان حقُّ السياقِ أن يقولَ: إذًا يعمدِ؛ أي: لو أجابك إلى ما طلبتَ لعمَدَ إلى أَسَدٍ إلخ. وقدثبتتِ الروايةُ بلفظ لا يعمدُ إلخ.... ولكن قال (ابن مالك): وقع في الرواية (إذًا) بألف وتنوين وليس ببعيد، وقال أبو البقاء: هو بعيدٌ، ولكنْ يمكنُ أن يوجَّهَ بأنَّ التقديرَ: لا واللَّهِ لا يُعطى إذًا. يعني ويكون (لا يعمدِ إلخ) تأكيدًا للنفي المذكور، وموضحًا للسبب فيه. وقال الطِّيبي(١): ثبت في الرواية: (لاها اللَّهِ إذًا) فحمله بعضُ النحويين على أنَّه من تغيير بعض الرواة؛ لأنَّ العربَ لاتستعملُ (لا ها اللَّه) بدون (ذا) وإنْ سلم استعمالُه بدون (ذا) فليس هذا موضعَ (إذًا) لأنَّها حرفُ جزاءٍ. والكلام - هنا - على نقيضه، فإنَّ مُقتضى الجزاء أن لايذكرَ (لا) في قوله: (لا يعمدِ) بل كان يقولُ: (إذًا يعمدِ إلى أَسَدٍ إلخ) ليصحَّ جوابًا لطلب السَّلَب. قال: والحديث صحيحٌ والمعنى صحيحٌ؛ وهو كقولك لمن قالَ لك افعلْ كذا، فقلتَ له: واللَّهِ إذًا لا أفعلُ. فالتقدير: إذًا واللَّهِ لا يَعمدُ إلى أَسَدٍ إلخ. قال: ويُحتملُ أن تكونَ (إذًا) زائدةً .... قال: والعَجَبُ ممَّن يعتني بشرح الحديث ويقدِّمُ نقلَ بعضِ الأدباءِ على أئمةِ الحديثِ، وجهابذته، وينسُبون إليهم الخطأَ والتصحيفَ. ولا أقولُ: إنَّ جهابذة المحدثين أعدلُ وأتقنُ في النقل إذ يقتضي المشاركة بينهم، بل أقولُ: لا يجوزُ العدولُ عنهم في النقل إلى غيرهم».

ثمَّ يعلِّقُ ابنُ حجر على كلام الطِّيبي قائلاً: «قلتُ: وقد سبقَه إلى تقرير ما وقع في الرواية وردِّ ما خالفها الإمامُ أبو العباس القرطبي في المفهم ....

---

(١) هو الحسن بن محمد بن عبدالله الطِّيبي، كان إماماً في العربية، كما اشتغل في التفسير. توفي سنة ٧٤٣ ينظر بغية الوعاة: ١ /٥٢٢ - ٥٢٣

قال: والذي يظهر لي أنَّ الروايةَ المشهورةَ صوابٌ وليست بخطأٍ، وذلك أنَّ هذاالكلام وقع على جواب إحدى الكلمتين للأخرى، والهاء هي التي عُوِّض بها عن واو القسم، وذلك أنَّ العرب تقول في القسم (آللّهِ لأفعلنَّ) بمد الهمزة وبقصرها، فكأنَّهم عوّضوا عن الهمزة (ها) فقالوا: (ها اللّهِ) لتقارب مخرجيهما، وكذلك قالوا بالمد والقصر. وتحقيقه: أنَّ الذي مدَّ مع الهاء كأنَّه نطق بهمزتين أبدل من إحداهما ألفًا استثقالا لاجتماعهما، كما تقول: (آللّهِ)، والذي قصر كأنَّه نطق بهمزة واحدة كماتقول: اللّهِ.

وأمَّا (إذًا) فهي بلا شك حرفُ جواب وتعليل، وهي مثل التي وقعت في قوله صلَّى الله عليه وسلم وقد سُئل عن بيع الرُّطب بالتمر فقال: (أينقصُ الرطبُ إذا جفَّ؟ قالوا: نعم. قال: فلا إذًا) فلو قال: (فلا واللّهِ إذًا) لكان مساويًا لما وقع هنا وهو قوله: (لاها اللّهِ إذًا) من كل وجه، ولكنَّه لم يحتجْ هناك إلى القسم فتركه. قال: فقد وضح تقريرُ الكلام، ومناسبتُه، واستقامتُه معنى ووضعًا من غير حاجة إلى تكلف بعيد يخرج عن البلاغة، ولاسيَّما مَنِ ارتكب أبعد وأفسد، فجعل الهاءَ للتنبيه و (ذا) للإشارةِ، وفصل بينهما بالمقسَمِ به. قال: وليس هذا قياسًا فيطَّرد، ولافصيحًا فيحمل عليه الكلام النبوي، ولا مرويًا برواية ثابتة. قال: وما وجد العذريّ وغيره فإصلاح من اغترّ بما حُكي عن أهل العربية. والحق أحقُّ أن يُتَّبع. وقال بعض من أدركناه وهو أبو جعفر الغرناطي نزيل حلب في حاشية نسخته من البخاري: استرسل جماعةٌ من القدماء في هذا الإشكال إلى أن جعلوا المخلصَ منه أنِ اتَّهموا الأثبات بالتصحيف فقالوا: (والصواب لا ها اللّهِ ذا) باسم الإشارة. قال: ويا عجبًا من قوم يقبلون التشكيك على الروايات الثابتةِ ويطلبون لها

تأويلاً. جوابُهم أنَّ (ها اللّهِ) لا يستلزم اسم الإشارة كما قال ابن مالك، وأما جعلُ (لايعمِد) جواب (فأرْضِه) فهو سبب الغلط، وليس بصحيح ممَّنْ زعمه، وإنما هو جوابُ شرطٍ مقدر يدل عليه (صَدَقَ فأرْضِه)(١) فكأنَّ أبا بكر قال: «إذا صدق في أنَّه صاحب السَّلَب إذاً لا يعمِد إلى السَّلَب فيعطيك حقَّهُ، فالجزاء على هذا صحيح؛ لأنَّ صدقَه سببُ أن لا يفعلَ ذلك. قال: وهذا واضحُ لا تكلُّفَ فيه. انتهى».

ثم يعقب ابن حجر على هذا باستحسان رأي أبي جعفر الغرناطي لكنَّه يرجِّحُ رأي القرطبي فيقول: «وهو توجيهٌ حسنٌ، والذي قبله أقعد. ويؤيد مارجَّحه من الاعتماد على ماثبتت به الرواية كثرة وقوع هذه الجملة في كثير من الأحاديث»(٢).

وخلاصة القول: لقد أطلعنا ابنُ حجر على حشدٍ كبيرٍ من أقوال العلماء؛ وهذا جهد كبيرٌ في ذاته، ثم رجحَّ رأي الجمهور الذين ذهبوا إلى أنَّ (إذاً) حرفٌ، وأنَّها بسيطةٌ غيرُ مركبةٍ، وأنَّ كتابتها بالألف. كما استحسنَ رأي المدافعين عن رواية الحديث وتعجَّب ممَّن يقبلون التشكيكَ في الروايات الثابتةِ ويطلبون لها تأويلاً.

وهذا هو منهجه الثابت، وهو ما جعله يبين سببَ الإطالة هنا بقوله: «وإنَّما أطلتُ في هذا الموضع؛ لأنَّني منذ طلبت الحديث، ووقفتُ على كلام

---

(١) في الحديث: «فقال رجل: صدق وسَلَبُه عندي فأرضِهِ مني».

(٢) ٦٣٣/٧ ـ ٦٣٥، رقم الحديث: ٤٣٢١.

الخطابي وقعتْ عندي منه نفرةٌ؛ للإقدام على تخطئةِ الروايات الثابتة، خصوصًا ما في الصحيحين. فما زلتُ أتطلب المخلصَ من ذلك إلى أن ظَفِرتُ بما ذكرته، فرأيتُ إثباتَه كلَّه - هنا - واللَّهُ الموفق»(١).

جمع «فاعل» على «فواعل»:

يعقِّب ابنُ حجر - كثيرًا - على آراء العلماء بتلخيصٍ يدلُّ على مدى استيعابه إياها؛ فهاهوذا في حديثه عن جمع «فاعل» على «فواعل» يقول: « قوله: ويجوز أن يكونَ النساءُ من الخالفة، وإن كان جمعَ الذكور فإنَّه لم يوجد على تقدير جمعه إلا حرفان: فارسٌ وفوارسُ، وهالكٌ، وهوالكُ. قال أبو عبيدة (٢) في قوله: (رَضُوا بأَنْ يكونُوا مِنَ الخَوالِفِ)(٣) يجوز أن يكونَ الخوالفُ هاهنا النساءَ، ولا يكادون يجمعون الرجالَ على فواعل، غير أنَّهم قد قالوا: فارسٌ وفوارسُ، وهالكٌ وهوالكُ انتهى. وقد استدرك عليه ابنُ مالكٍ: [شاهقًا وشواهقَ، وناكسًا ونواكسَ، وداجنًا ودواجنَ](٤) وهذه الثلاثة مع الاثنين جمع فاعل وهو شاذ. والمشهورُ في (فواعل) جمع (فاعلة)، فإن كانَ من صفة النساء فواضحٌ. وقد تُحذفُ الهاءُ في صفة المفردِ من النساءِ، وإن كانَ من صفة الرجال فالهاءُ للمبالغةِ، يُقال: رجلٌ خالفةٌ لا خيرَ فيه: والأصل في جمعه بالنون. واستدركَ بعضُ الشُّراح على الخمسة المتقدمة

(١) ٦٣٦/٧ فما بعدها، رقم الحديث: ٤٣٢١.

(٢) ينظر مجاز القرآن: ٢٦٥/١، وينظر تفصيل هذه المسألة في الخزانة: ٢٠٥/١.

(٣) سورة التوبة: ٨٧.

(٤) في الفتح وردت هذه الألفاظ جميعها مرفوعة.

[كاهلاً وكواهلَ، وجائحًا وجوائحَ، وغاربًا وغواربَ، وغاشيًا وغواشيَ](١)، ولايرد شيء منها؛ لأنَّ الأوَّلَين ليسا من صفات الآدميين. والآخران جمعُ غاربٍ وغاشيةٍ والهاء للمبالغة إن وُصِفَ بها المذكَّرُ. وقد قال المبرِّدُ(٢) في الكامل فيَ قول الفرزدق(٣):

وإذا الرجالُ رأوْا يزيدَ رأيتَهم خُضْعَ الرِّقاب نواكسَ [الأذقانِ]

احتاج الفرزدق لضرورة الشعر فأجرى (نواكسَ) على أصله، ولا يكون مثل هذا أبدًا إلا في ضرورة، ولا تجمعُ النحاةُ ماكان من (فاعل) نعتًا على «فواعل» لئلا يلتبسَ بالمؤنَّث، ولم يأتِ ذا إلاَّ في حرفين (فارس، وفوارس) و(هالك وهوالك). أمَّا الأوَّلُ فإنَّهُ لا يُستعمل في الفرد فؤمن فيه اللبسُ، وأمَّا الثاني فلأنَّه جرى مجرى المثل يقولون: هالكٌ في الهوالك، فاجروه على أصله؛ لكثرة الاستعمال» ثمَّ يستنتج ابنُ حجر ضابطًا لهذه المسألةِ فيقول: «قلتُ: فظهر أنَّ الضابطَ في هذا أن يؤمنَ اللبسُ، أو يكثرَ الاستعمالُ أو تكونَ الهاءُ للمبالغةِ، أو يكونَ في ضرورةِ الشعرِ واللَّهُ أعلم»(٤).

---

(١) هذه الألفاظ وردت في الفتح بالرفع.

(٢) ينظر الكامل: ٢/ ٥٨ .

(٣) رواية البيت في ديوانه: ١/ ٣٠٤ والكامل للمبرد: ٢/ ٥٨، واللسان (نكس) ٦/ ٤٥٤٠« نواكس الأبصارِ».

(٤) ٨/١٦٥ ـ ١٦٦، كتاب تفسير سورة براءة.

توجيهاته الإعرابية:

مقدرة النحويّ، وبراعته تظهر في إتقانه لصناعة الإعراب، ورسوخِ قدمِه فيها، ومعرفتِه الأوجه الإعرابية المختلفة في كلِّ قضيَّة.

وإذا كانت صناعة الإعراب لايجيدها إلاَّ حذَّاقُ النحويين فإنَّ ابنَ حجر يأتي في طليعتهم؛ وذلك لمقدرته الفائقة في الوصول إلى الأوجه الإعرابية الصحيحة للقضايا المشكلة في روايات بعض الأحاديث النَّبويَّةِ الشريفة .

إنَّ ذلك كلَّه أمر لايتأتَّى إلاَّ لمن له معرفة عميقة بدقائق القضايا النحوية واللغوية وهذه بعض الأمثلة على ذلك:

ففي تفسيرات ابنِ حجر لبعض الآيات القرآنية قال: « و(ما) في قوله:(ما تتلو الشياطينُ)(١) موصولةٌ على الصواب، وغلط مَن قال: إنَّها نافيةٌ؛ لأنَّ نظمَ الكلام يأباه، و(تتلو) لفظه مضارع لكنْ هو واقع موقعَ الماضي؛ وهو استعمال شائع. ومعنى (تتلو) تتقوَّلُ؛ ولذلك عدَّاه بـ(على) وقيلَ: معناه تتبع أو تقرأ، ويحتاج إلى تقدير، قيلَ: هو تقرأ على زمان مُلْك سليمان وقوله: (وما كفرَ سليمانُ) (ما) نافية جزمًا، وقوله:(ولكنَّ الشياطينَ كفروا) هذه الواو عاطفةٌ لجملة الاستدراك على ما قبلها، وقوله: (يُعلِّمون الناسَ السِّحرَ) الناس مفعولٌ أول، والسحر مفعولٌ ثانٍ، والجملةُ حالٌ من فاعل (كفروا) أي: كفروا معلِّمين، وقِيلَ هي بدل من (كفروا)، وقيل:

---

(١) سورة البقرة . الآية ١٠٢: (واتبعوا ما تتلو الشياطينُ على ملك سليمان وما كفر سليمانُ ولكنَّ الشياطينَ كفروا يعلِّمونَ الناسَ السحرَ وما أنزلَ على الملكين ببابلَ هاروتَ وماروتَ).

استئنافية؛ وهذا على إعادة ضمير (يُعلِّمونَ) على الشياطين، ويحتملُ عوده على الذين اتبعوا فيكون حالاً من فاعل (اتبعوا) أو استئنافًا. وقوله: (وما أُنْزِلَ) (ما) موصولةٌ ومحلُّها النصب عطفًا على السحر، والتقدير: يُعلِّمونَ الناسَ السِّحرَ، والمنزلَ على الملكين، وقيل: الجر عطفًا على (مُلْكِ سليمانَ) أي: تقوُّلاً على مُلْك سليمانَ وعلى ما أُنزِل، وقيل: بل هي نافيةٌ عطفًا على (وما كفرَ سليمانُ) والمعنى ولم ينزل على الملكين إباحة السحر. وهذان الإعرابان ينبنيان على ما جاء في تفسير الآية عن البعض. والجمهور على خلافه وأنَّها موصولة. وردَّ الزجاجُ على الأخفش دعواه أنَّها نافيةٌ وقال: الذي جاء في الحديث والتفسير أولى. وقوله:(ببابل) متعلقٌ بما (أُنْزِلَ) أي في بابل، والجمهور على فتح لام الملَكين، وقُرِىء بكسرها، و(هاروتَ وماروتَ) بدل منَ الملكين وجرا بالفتحة، أو عطف بيان. وقيل: بل هما بدلٌ من الناسِ؛ وهو بعيد، وقيل: من الشياطين على أنَّ (هاروتَ وماروتَ) اسمان لقبيلتين من الجن؛ وهوضعيفٌ»(١).

ولبيان مقدرتِه في معرفةِ الأوجه الإعرابية الجائزة، والتماسِ المخارجِ النحوية لروايات الحديث نستمع إليه إذ يقول: « قوله: (وبيَّن النَّبيُّ ـ صلَّى اللَّهُ عليه وسلم ـ أَنَّ فرضَ الوضوء مرَّةٌ مرَّةٌ) كذا في روايتنا بالرفع على الخبرية، ويجوز النصبُ على أنَّه مفعولٌ مطلق؛ أي: فرْضُ الوضوء غسل الأعضاء غسلاً مرَّةً مرَّةً، أو على الحال السَّادة مسدَّ الخبر؛ أي: يفعلُ مرَّةً، أو على لغة من ينصبُ الجزعين بـ (أنَّ) وأعاد لفظ (مرَّة) لإرادة التفصيل؛ أي: الوجه مرَّةً واليد مرَّةً»(٢).

ومعرفتُه بالتقديرات النَّحويَّةِ أمرُ غيرُ خافٍ. فمن يستمعُ إليه يخال أنَّه يستمع إلى شخص أفنى عمرَه في صناعة النحو وحدها . فها هو ذا في

---

(١) ١٠/٢٣٤، باب السحر.

(٢) ١/٢٨١، باب ما جاء في الوضوء.

مسوِّغات الابتداء بالنكرة يقول: « وسوَّغ الابتداءَ بالنكرة في قوله: (خمسٌ من الفطرة) أنَّ قوله: (خمس) صفة موصوف محذوف. والتقدير: خصالٌ خمسٌ ثم فسَّرها، أو على الإضافة؛ أي: خمسُ خصالٍ. ويجوز أن تكونَ الجملةُ خبرَ مبْتدأٍ محذوفٍ والتقدير: الذي شُرِعَ لكم خمسٌ من الفطرة»(١).

ومن التماسه المخارج النحوية للروايات: جاء في الحديث: «ثم قال لي يا أباهر».

ذكر روايةً أخرى هي: «يا أبو هر» ثم قال: « فأمَّا النصبُ فواضحٌ، وأمَّا الرفع فهو لغةُ من لايعرف لفظ الكُنيةِ، أو هو للاستفهام، أي: أنتَ أبو هر؟ وأمَّا قوله: (هرٍّ) فهو بتشديد الراء؛ وهو من ردِّ الاسم المؤنث إلى المذكَّر والمصغَّرِ إلى المكبَّرِ. فإنَّ كنيتَهُ في الأصل أبو هريرة تصغير هرّةٍ مؤنثًا، وأبو هر مذكَّرٌ مكبَّرٌ. وذكر بعضُهم أنَّه يجوز فيه تخفيفُ الرَّاءِ مطلقًا. فعلى هذا يُسكن»(٢).

ومن ذلك: « قوله: (مقامًا محمودًا)(٣) أي: يُحمدُ القائم فيه؛ وهو مطلقٌ في كل ما يجلبُ الحمدَ من أنواع الكرامات. ونُصبَ على الظرفية؛ أي: ابعثه يومَ القيامة فأقِمْهُ مقامًا محمودًا، أو ضُمِّنَ ابعثه معنى أقمه، أو على أنّه مفعولٌ به. ومعنى ابعثْه أعطِه ، ويجوز أنْ يكونَ حالاً؛ أي: ابعثْه ذا مقامٍ محمودٍ»(٤).

---

(١) ٣٥٢/١٠، باب قص الشارب، رقم الحديث: ٥٨٨٩.

(٢) ١١/ ٢٩٠، باب كيف كان عيش النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه. وتخليهم عن الدنيا ، رقم الحديث: ٦٤٥٢.

(٣) الاسراء، الآية: ٧٩ والآية بتمامها (ومن الليل فتهجد به نافلة لك عسى أن يبعثك ربك مقامًا محمودا)

(٤) ١١٣/٢، باب الدعاء عند النداء ، رقم الحديث: ٦١٤.

الفصل الثالث

في الأصوات

ويشتمل هذا الفصل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: إشباع الصوائت

المبحث الثاني: حذف الصوائت للتخفيف

المبحث الثالث: الإدغام

المبحث الرابع: الإبدال

المبحث الخامس: تحقيق الهمزة وتسهيلها

المبحث الأول
إشباع الصوائت

تعريف الإ شباع:

يحسنُ بنا أوّلاً تعريفُ الحركات التي يجري عليها الإشباع، فقد كان لعلماءِ العربيّة سبْقٌ في وصفها.

يقول ابنُ جني: «اعلم أنَّ الحركاتِ أبعاضُ حروف المدّ واللّين؛ وهي الألفُ والياءُ والواو، فكما أنَّ هذه الحروف ثلاثةٌ فكذلك الحركات ثلاثٌ؛ وهي الفتحةُ والكسرة، والضمَّة؛ فالفتحةُ بعض الألف، والكسرةُ بعضُ الياء، والضمَّةُ بعضُ الواو.

وقد كانَ متقدمو النَّحويين يُسمُّونَ الفتحةَ الألفَ الصغيرة، والكسرةَ الياءَ الصغيرةَ، والضمَّة الواوَ الصغيرة »(١).

فالحركات الأساسيَّةُ في العربيَّةِ ثلاثٌ قِصار هي الفتحةُ والكسرةُ والضمَّةُ، وثلاثٌ طوالٌ، هي ما أسماها ابنُ جني بحروف المدِّ واللِّين. والفرقُ بين الحركاتِ القصيرةِ والطويلة هو فرقٌ في الكميَّةِ، فإذا أُشبعتِ الفتحةُ وهي حركةٌ قصيرة يحدثُ بعدها الألفُ؛ لأنَّ الفتحةَ بعضُ الألفِ، وكذالك إشباعُ الضمَّةِ يحدثُ بعدها الواوُ؛ لأنَّ الضمةَ من جنس الواو، وإشباع الكسرة يحدثُ بعدها الياءُ؛ لأنَّ الكسرةَ بعضُ الياء.

وبعد تعريفِ الحركاتِ، نستمع إلى أقوال بعض العلماء في تعريف ظاهرةِ الإشباع ؛فيقول سيبويه: «وأمَّا الذين يُشبعون فيمطِّطونَ»(٢).

---

(١) سرصناعة الإعراب : ١/١٧ .

(٢) الكتاب :٤/٢٠٢ .

ومادة «مطّ» تدلُّ على مدّ الكلام وإطالته(١).

إن مرادَ سيبويهِ بالتَّمطيطِ هو: إطالةُ الحركةِ القصيرة حتى تؤولَ إلى ما يناسبُها من حروفِ المدّ واللّين.

ويُسمِّي ابنُ جنِّي إشباعَ الحركاتِ مطلا فيقول: «باب في مطل الحركات. وإذا فعلتِ العربُ ذلك أنشأتْ عن الحركةِ الحرفَ من جنسها. فتنشيءُ بعد الفتحةِ الألفَ، وبعد الكسرةِ الياءَ، وبعد الضمَّةِ الواوَ»(٢).

وفي تسمية ابنِ جني الإشباع مطلاً يلتقي مع سيبويهِ حيث وصف الإشباعَ بأنَّهُ تمطيطٌ ؛ لأنَّ مادتي «مطَّ»، و«مطل» تلتقيان في معنى واحدٍ هو: المدُّ والإطالةُ(٣).

يظهر لنا ممَّا سبق أنَّ الإشباعَ هو إطالةُ الصوت عند النطقِ بالحركة القصيرةِ فيحدث بعدها حرف المدِّ المناسبِ.

---

(١) ينظر الصحاح (مطط) ١١٦٠، واللسان (مطط) ٦/ ٤٢٢٥ .

(٢) الخصائص: ٣/ ١٢١.

(٣) ينظر اللسان (مطط)، و(مطل) ٦/ ٤٢٢٥.

ظاهرةُ الإشباع عند العلماء:

الإشباعُ ظاهرةٌ صوتيَّةٌ لحظها علماءُ العربيَّةِ عند دراستِهم اللغةِ. قد تكثرُ في لغةٍ من لغاتِ العرب، وقد تقلُّ عند أخرى.

فقد وصفها ابنُ مالك بقوله: «وهي لغةٌ معروفةٌ. أعني إشباعَ الحركاتِ الثلاثِ وتوليدَ الأحرفِ الثلاثةِ بعدها»(١).

إذًا فهذه الظاهرةُ لا يمكنُ إنكارُها؛ بدليل أنَّ سيبويهِ أفرد لها بابًا فقال: «هذا بابُ الإشباعِ في الجرِّ والرفع»(٢).

كما أفرد لها ابنُ جني بابًا فقال: «باب في مطل الحركات»(٣).

وقال أيضًا: «ويدلُّك على أنَّ الحركاتِ أبعاضٌ لهذه الحروف أنَّك متى أشبعتَ واحدةً منهنَّ حدث بعدها الحرفُ الذي هي بعضُه، وذلك نحو فتحة عين (عَمَر) فإنَّك إنْ أشبعتها حدثتْ بعدها ألفٌ، فقلت: عَامر، وكذلك كسرة عين (عِنب) إنْ أشبعتها نشأتْ بعدها ياءٌ ساكنةٌ، وذلك قولك:عِينب. وكذلك ضمة عين (عُمر) لو أشبعتها لأنشأتَ بعدها واوًا ساكنةً، وذلك قولك :عُومر»(٤).

وقد أشار – أيضًا – إلى ظاهرةِ الإشباعِ كثير من علماء(٥) اللغةِ والنحوِ والقراءات؛ لورودِها في الشعرِ والنَّثرِ وبعض القراءات القرآنيَّة.

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح لشكلات الجامع الصحيح :٢٢ .

(٢) الكتاب ٤/٢٠٢ فما بعدها.

(٣) الخصائص٣/ ١٢١ فما بعدها

(٤) سر صناعة الإعراب ١/١٨ .

(٥) ينظر على– سبيل المثال – :المخصص لابن سيده: ١٣/٢٦٨ ، و شرح المفصل لابن يعيش ١/٥٢، و٤/٩٩، والبحر المحيط لأبي حيان :٥/٣٤٢ و٨/٤١٠، والحجة لابن خالويه :١٩٩، وحجة القراءات لابن زنجلة :٣٦٤، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري :٢/٢٩٩ ، والهمع للسيوطي: ١/ ١٨٠، وإتحاف فضلاء البشر للبناء :٢٦٧ .

وعلى هذا فورود الإشباع في الحديثِ الشريف ليس بدعاً، فقد لحظ ابنُ حجر هذه الظاهرةَ الصوتيَّةَ في كثيرٍ من ألفاظِ الحديثِ - برواياتِه المختلفةِ - ونبَّه عليها.

موقف ابن حجر من هذه الظاهرة:

سلك الحافظُ ابنُ حجرفي تفسيره لهذه الظاهرة طريقين: التصريح - حينًا - بلفظِ الإشباع؛ مثل قوله: «أصل (بينا: بين) ثم أُشبعتِ الفتحةُ»(١).

وتارةً يكتفي بذكر اللُّغاتِ المختلفةِ في اللَّفظةِ الواحدةِ، التي يمكنُ إعادةُ بعضها إلى الإشباع. فقد ذكر - مثلاً - ورود عدَّة لغاتٍ في «الخاتم» منها: «خاتام»(٢).

وأقربُ توجيه لـ«خاتام» أنَّها مُشْبَعَةٌ عن «خاتم» حيثُ إنَّ الإشباع - كمامرَّ - هو الإطالةُ للحركة فيتولَّد عنها ما يناسبُها من حروف المدِّ.

وسأتناول - فيما يلي بالدراسةِ والتحليلِ - أمثلةَ هذه الظاهرةِ كما جاءت في «فتح الباري» مبيِّنًا أقسامها الثلاثة مبتدئًا بأخفِّ الحركات وهي الفتحة، ثمَّ الكسرة، ثم الضمة التي هي أثقلها كما صرح بذلك عددٌ من العلماءِ(٣).

---

(١) ٩٣/١.

(٢) ٣٢٨/١٠.

(٣) ينظر الخصائص: ١٧٧/٣ ، وشرح الملوكي في التصريف لابن يعيش : ٢٤ ، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي: ٣٦/١ ، والهمع: ٦٢/١.

أ- إشباع الفتحة:

الفتحةُ: اصطلاح يُطلق على إحدى الحركاتِ القصيرةِ في اللُّغةِ وهي: صوت صائت.

أمَّا الإشباعُ في الفتحة فقد ورد في الشعرِ والنثر(١) وفي كثير من ألفاظ الحديثِ النبوي الشريف حيث نبَّه ابنُ حجر على ذلك، وفيما يلي الأمثلة:

إشباع «بين»:

في شرحِ ابنِ حجر للحديث(٢): «بينا أنا نائمٌ رأيتُ الناسَ» قال:«أصل: بينا: بينَ، ثم أُشبعتِ الفتحةُ»(٣).

قلتُ وقد أشار إلى ظاهرةِ إشباع فتحةِ النُّونِ في «بين» كثيرٌ من العلماء؛ فقال ابنُ جني: «ومن مطل الفتحة عندنا قولُ الهذلي:

بينا تعنُّقِه الكماةَ وروغه   يومًا أتيح له جريٌّء سلفعُ

أي: بين أوقاتِ تعنُّقِه، ثم أشبع الفتحة فأنشأ عنها ألفًا»(٤).

وقال الجوهري: «وبينا: فَعْلَى أُشبعتِ الفتحةُ فصارت ألفًا»(٥).

---

(١) ينظر الخصائص ١٢١/٣ ، وشواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك :٢٢ فما بعدها .

(٢) رقمه :٢٣.

(٣) ٩٣/١ باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال.

(٤) الخصائص ١٢٢/٣ .

(٥) الصحاح (بين) ٢٠٨٤/٥ .

وقال ابنُ مالك: «قالوا :بينا زيد قائم جاء عمرو . يُريدون : بين أوقات قيامِ زيدٍ جاء عمرُو فأُشبِعَت فتحةُ النون وتولَّدت الألفُ»(١).

الإشباع في الأفعالِ المعتلَّة المجزومة :

جاء في الحديث(٢): «فإن يكُ في الجنَّةِ أصبر وأحتسب، وإن تكنِ الأخرى ترى ما أصنع».

ذكر ابنُ حجر في هذا الحديثِ روايةً، بحذفِ الألف في «ترى» جواب الشرطِ، ونسبها للكشميهني(٣) ثم قال: «ولغيره (ترى) بالإشباع، أو بحذفِ شيءٍ تقديره: سوف»(٤).

أقول: الأفعالُ المعتلَّةُ الآخر إذا جُزِمتْ حُذفَ منها حرفُ العلَّة هذهِ هي القاعدةُ المعروفةُ عند النحاة؛ لكنَّه قد سُمِعَ في بعض الأفعال ثبوتُ حرفِ العلَّةِ مع الجزم، كما في هذا الحديثِ.

وفي أحد توجيهات ابنِ حجر لذلك يرى أنَّ الألفَ في (ترى) إشباع لفتحةِ الراء.

وهذا التوجيه لمثلِ هذه الأفعال المعتلَّةِ التي لم يُحذفْ منها حرفُ العلة بسبب الجزم ذهب إليه كثيرٌ من النحاة. فهذا ابنُ مالك يقول: في إثبات ألف «يراك» بعد متى الشرطية «ومنها قول أبي جهل لعنه اللَّهُ، لصفوانَ: متى يراك الناس قد تخلَّفتَ وأنت سيد هذا الوادي، تخلفوا معك.

قلتُ: قد تضمَّن هذا الكلامُ ثبوتَ ألف «يراك» بعد متى الشرطيةِ وكان حقها أنْ تحذفَ فيُقال: متى يرك .... ونظيره قول الشاعر:

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح: ٢٢.

(٢) رقمه: ٦٥٥٠

(٣) هو محمد بن محمد المروزي. ينظر إتحاف القاري :٣٢١

(٤)١١/٤٣٠ ، باب صفة الجنة والنار

وتضحك منى شيخةٌ عبشميَّةٌ كأن لم تَرَى قبلي أسيرًا يمانيًا

ومثله : قول الآخر :

إذا العجوزُ غضبتْ فطلّقِ ولا ترضَّاها ولا تملَّقِ

ومن هذا -على الأظهر - قولُ النبي صلَّى اللَّه عليه وسلَّم :من أكل من هذه الشجرة فلا يغشانا »(١).

ذكر ابنُ مالك للنصوص السابقة عدَّةَ توجيهات؛ منها قولُه:

«الوجه الرابع أن يكونَ من باب الإشباع»(٢).

وهذا السيوطي يقول: «وذهب آخرون :إلى أنَّ الجازمَ حذف الحروف التى هى لامات، وأنَّ الحروفَ الموجودة ليست لامات الكلمة، بل حروف إشباع تولَّدتْ عن الحركات التى قبلها»(٣).

إشباع فتحة «ما» الاستفهاميَّةِ المسبوقةِ بحرف جر:

جاء في الحديث(٤): «يحيى بمَ مات؟» قال ابنُ حجر: «أي بأيِّ شيءٍ مات؟ ووقع في رواية: (بما مات؟) بإشباع الميم .... وهي (ما) الاستفهامية لكن اشتهر حذفُ الألفِ منها إذا دخل عليها حرفُ الجر»(٥).

نعم المشهورُ عند أهل اللُّغةِ والنحو حذف ألفِ «ما» الاستفهاميَّةِ إذا جُرَّتْ وإبقاء الفتحة دالة عليها(٦).

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح ١٧ - ٢٠ .

(٢) المصدر السابق ٢٢

(٣) همع الهوامع ١/١٨٠ .

(٤) رقمه :٥٧٣٢.

(٥) ١٠/٢٠٢، باب ما يذكر في الطاعون.

(٦) ينظر أدب الكاتب: ٢٣٤، وشرح المفصل :٨/٤ -٩، والمغني: ٣٩٣.

وكما أرجع ابن حجر ثبوت الألف إلى الإشباع فإنَّه في موضع آخر يصرِّح بعلَّةِ حذفها فيقول: «قوله: (وبِم؟) الواو استئنافية والباء تعليلية والميم أصلها: (ما) الاستفهامية فحُذفتْ منها الألف تخفيفًا» (١).

وهذا التعليلُ الصوتي الذي ذهب إليه في حذف ألف (ما) الاستفهامية مع حرف الجر قد ذهب إليه بعضُ العلماء، فقال الصَّيمريُّ: «وإنَّما حذفوا الألف؛ لأنَّ هذه الحروف صارت عوضًا؛ لأنَّ حروف الجرِّ لا تقوم بأنفسها، فصارت مع (ما) كشيءٍ واحد، فحذفوا الألفَ تخفيفًا»(٢).

وما قِيل في: «بمَ مات؟» يمكن أن يُقال: في قوله تعالى: (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ)(٣) فقد ذكر ابن حجر قراءةً بالألف فقال: « وعن أبيٍّ بن كعب وعيسى بنِ عمر بإثبات الألف على الأصل، وهي لغةٌ نادرةٌ»(٤).

إثبات الألف في «عمَّ» أشار إليه أيضًا الزمخشريُّ فقال: «عَمَّ: أصله: عمَّا على أنَّه حرفُ جر دخل على (ما) الاستفهاميَّةِ .... والاستعمالُ الكثير على الحذف والأصل قليلٌ»(٥).

وقال أبو حيان: «وقرأ الجمهور (عَمَّ) وعبدالله، وأبيٌّ، وعكرمةُ، وعيسى: (عَمَّا) بالألف وهو أصل: (عَمَّ) والأكثر حذف الألف»(٦).

---

(١) ١/٤٨٤.

(٢) ينظر كتابه التبصرة والتذكرة: ١/٤٧٠.

(٣) سورة النبأ ،الآية :١.

(٤) ٨/٥٥٧ .

(٥) الكشاف: ٤/١٧٦ .

(٦) البحر المحيط :٨/٤١٠ .

الإشباع في «حُدَيَّاة»

في الحديث(١): «فمرَّت به حُدَيَّاة وهو ملقى» .

قال ابنُ حجر: «والأصل في تصغيرها: (حُدَيْأة) بسكون الياء وفتح الهمزة لكنْ سُهِّلَتِ الهمزةُ وأُدغمت ثم أُشبِعتِ الفتحةُ فصارت ألفا»(٢).

أراد أنَّ الهمزةَ بعد التسهيل انقلبت إلى ياءٍ، فاجتمع ياءان: «حُدَيْيَة» ثم جرت عليهما قواعدُ الإدغام وهي: إذا اجتمع مثلانِ الأوَّلُ منهما ساكنٌ والثاني متحرِّكٌ وجب الإدغامُ، فأصبحت: «حُدَيَّة»، ثم جرى إشباعٌ للفتحة فصارت: «حُدَيَّاة».

الإشباع في «هَنَه»:

في الحديث(٣): «قالت: أي هَنْتاه».

قال ابنُ حجر: «وهَنْتاهُ بفتح الهاء وسكون النون وقد تُفتحُ بعدها مثناة وآخره هاء ساكنةٌ وقد تُضمُّ .... وهذه اللَّفظةُ تختص بالنداءِ؛ وهي عبارة عن كلِّ نكرةٍ، وإذا خُوطبَ المذكَّرُ قيل: ياهَنَه، وقد تُشبع النونُ فيُقالُ: ياهَنَاهُ»(٤).

قلتُ: وقد ذكر الإشباعَ في «هنَه» كثيرٌ من أهل اللُّغةِ(٥).

---

(١) رقمه: ٤٣٩.

(٢) ٦٣٦/١، باب نوم المرأة في المسجد.

(٣) رقمه: ٤٧٥٠.

(٤) ٣٢٢/٨، باب (لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيرا).

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك: ١٣٣١/٣ -١٣٣٢، واللسان(هنا) ٤٧١٤/٦ -٤٧١٥.

الإشباع في «بَيْرحاء»:

في الحديث(١): «كان أحبُّ ماله إليه بَيْرحاء(٢)».

ذكر ابنُ حجر: رواية أخرى: «باريحاء» ثم قال: « وهو بإشباع الموحَّدةِ»(٣).

الإشباع في «خاتم »:

ويعمد ابنُ حجر – حيناً – إلى وصفِ الظاهرة دون التصريحِ بلفظ الإشباع فقد ذكر ـ مثلاً – اللغاتِ الواردةَ في «الخاتم» وعند تفسيرها يمكنُ إرجاع بعضها إلى ظاهرةِ الإشباع.

يقولُ: «وفي الخاتم ثمان لغاتٍ: فتح التاءِ وكسرها وهما واضحتانِ وبتقديمها على الألفِ مع كسر الخاء: (خِتام)، وبفتحها وسكونِ التحتانية وضم المثناة بعدها واو: (خَيْتُوم)، وبحذفِ الياء والواو مع سكون المثناة: (خَتْم)، وبألفٍ بعد الخاء وأخرى بعد التاء: (خاتام) وبزيادة تحتانيَّةٍ بعد المثناةِ المكسورةِ: (خاتِيام) وبحذف الألفِ الأولى وتقديم التحتانية : خَيْتام»(٤).

بالنَّظرِ إلى هذه اللغات،التي ذكرها ابنُ حجر نجد من ضمنها: «خَاتام» وأقرب توجيه لها هو: أنَّ فتحةَ التاء قد أُشبِعت في: «خاتَم» فصارت: «خَاتَام».

وقد أورد صاحبُ اللسان بعضَ هذه اللغات، فقال: «والخَتَمُ والخاتِم والخَاتَم والخَاتَام والخَيْتام: من الحليِّ»(٥) .

---

(١) رقمه: ٢٧٦٩ .

(٢) جاء في اللسان(برح) ٢٤٧/١ «هذه اللفظة كثيرا ما تختلف ألفاظ المحدثين فيها فيقولون: (بَيرحاء) بفتح الباء وكسرها ، وبفتح الرَّاء وضمها والمد فيهما، وبفتحهما ، والقصر، وهو اسم مال وموضع في المدينة».

(٣) ٤٦٦/٥ ، باب إذا وقف أرضا ولم يبين الحدود فهو جائز ، وكذلك الصدقة .

(٤) ٣٢٨/١٠.

(٥) اللسان: (ختم) ١١٠١/٢ .

الإشباع في «لُقَطة»:

ذكر ابنُ حجر عدَّة لغات في: «اللُّقطة»، منها قولُه: «وفيها لغتان -أيضًا- لُقَاطة - بضمِّ اللام - ولُقَطة بفتحها»(١).

أقربُ تفسير لـ: «لقَاطة» هو أنَّ أصلَها: «لُقَطة» ولكن جرى إشباعٌ لفتحة القاف فحدث بعدها الألفُ، وقد يكونان صيغتين مختلفتين.

وقد جاء في اللسان: «واللُّقطة واللُّقاطة: ما التُقِطَ»(٢).

---

(١) ٥/٩٤، كتاب اللقطة.

(٢) اللسان (لقط) ٥/٤٠٦١.

ب - إشباع الكسرة:

الكسرة اصطلاحٌ يُطلق على إحدى الحركات القصيرة في اللُّغةِ ، وهي من الأصوات الصائتةِ. «وقد كان متقدمو النحويين يسمُّون ....الكسرة الياء الصغيرة»(١).

أي: يعدُّون الكسرةَ بعضَ الياء. وإشباع الكسرةِ ورد في كثير من ألفاظِ الحديث النبوي الشريف، حيث نبَّهَ ابنُ حجر على ذلك، وهذه أمثلة لما قاله:

إشباع الكسرة في الأفعال المعتلة المجزومة:

في الحديث(٢): «من سمَّع سَمَّع اللَّهُ به، ومن يُرائي يُرائي اللَّهُ به».

قال ابنُ حجر: «قوله: (ومن يرائي): بضم التحتانيةِ والمدِّ وكسر الهمزة والثانية مثلُها، وقد ثبتت الياءُ في آخر كلٍّ منهما. أمَّا الأولى فللإشباع، وأمَّا الثانية فكذلك، أو التقدير: فإنَّه يرائي»(٣).

يحتمل أن تكون (مَنْ) موصولة، وبخاصة أن الياء في الثانية لا تثبت في النطق.

وفي الحديث(٤): «لا يبيع بعضُكم على بيع أخيه» .

قال ابنُ حجر: «كذا للأكثر بإثباتِ الياء في (يبيع) على أنَّ (لا) نافية، ويُحتملُ أن تكونَ: ناهيةً وأُشبعتِ الكسرةُ؛ كقراءةِ (٥) من قرأ (إنَّهُ مَنْ يتَّقي ويَصْبِرْ)(٦)»(٧).

أقول: ذكر ابنُ حجر أنّ وجودَ الياءِ في الأفعالِ السابقةِ المعتلة المجزومة -

---

(١) سرصناعة الإعراب: ١٧/١.

(٢) رقمه :٦٤٩٩ .

(٣) ٣٤٤/١١ ، باب الرياءوالسمعة .

(٤) رقمه ٢١٣٩ .

(٥) قرأ باثبات الياء ابن كثير، روى ذلك قنبل عنه. ينظر الحجة لابن خالويه: ١٩٨، وحجة القراءات لابن زنجلة ٣٦٤.

(٦) سورة يوسف ، الآية:٩٠.

(٧) ٤١٤/٤ ، باب لا يبيع على بيع أخيه ، حتى يأذن له أو يترك.

والتي حقها أن تحذف طبقًا للقواعدِ النَّحويةِ - يعود إلى ظاهرةِ الإشباع لحركة الكسرة.

وهذه ناحيةٌ تعليليَّةٌ نجدها كثيرًا في كتب النحاةِ إذ كثيرًا ما يخرِّجونَ مثل هذه الأمثلةِ وينسبونها إلى ظاهرةِ الإشباع.

فهذا ابنُ مالك يذكر عدةَ شواهد لأفعال مجزومةٍ لم يُحذف منها حرفُ العلّةِ فيقول: «فمن ذلك قراءةُ قنبل(١): (إنَّهُ من يتَّقِي ويَصْبِرْ، فإنّ اللَّهَ لا يُضيعُ أَجْرَ المحْسنِينَ) وكذا قول الشاعر(٢):

ألم يأتِيكَ والأنباءُ تَنْمي ... بما لاقَتْ لبونُ بن زيادِ

ومنه قولُ عائشةَ -رضي اللَّهُ عنها -: إن يقم مَقامَكَ يبكي، وقول الرسول- صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم - : مروا أبا بكر فليصلي بالناس»(٣).

ويعلّل السيوطي مثل هذا بقوله: «وذهب آخرون: إلى أنّ الجازمَ حَذَفَ الحروفَ التي هي لامات وأنَّ الحروفَ الموجودة ليست لامات الكلمة، بل حروف إشباع تولَّدت عن الحركات التي قبلها»(٤).

إشباع كسرة تاء المخاطبة

في الحديث(٥): «لوشئتِ شرطتيه لهم».

قال ابنُ حجر: «فقال: (لو شئتِ شرطتيه) بإثبات التحتانية، وهي ناشئةٌ عن إشباع حركة المثناة»(٦).

وقال: «قوله: (فقالت واللَّهِ لقد قرأتُ) في رواية مسلم: (لئن كنتِ قرأتيه لقد

---

(١) هو محمد بن عبدالرحمن بن محمد، المكي المخزومي، توفي بمكة سنة ٢٨٠هـ ينظر التيسير في القراءات السبع ٤.

(٢)هو قيس بن زهير بن جذيمة، والبيت في معاني القرآن للفراء: ١/ ١٦١، والحجة لابن خالويه: ١٩٨، وحجة القراءات لابن زنجلة ٣٦٤

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح :٢١ .

(٤) همع الهوامع : ١/ ١٨٠

(٥) رقمه : ٥٤٣٠.

(٦) ٩/ ٤٦٧، باب الأدم.

وجدتيه» كذا فيه بإثباتِ الياء في الموضعين، وهي لغةٌ، والأفصح حذفُها في خطاب المؤنَّث الماضي»(١).

وفي الحديث(٢): «قال أوعشَّيتِهم؟ قالت: أبوا».

ذكر ابنُ حجر: روايةً أخرى فقال: «وفي بعضها: (عشيتيهم) بإشباعِ الكسرة»(٣).

في الأمثلة السابقة أعاد ابنُ حجر وجودَ الياء في «شرطتيه» و«وجدتيه» و«عشَّيْتِيهم» إلى ظاهرة الإشباع. فكسرةُ التاء في ضمير المخاطبة قد تُشبع فتتولَّد عنها الياءُ، ولم يفته ترجيح حذفها، فقال: «والأفصحُ حذفُها في خطاب المؤنَّث الماضي».

وإلى إشباعِ الكسرةِ في تاءِ التأنيث للمخاطبة ذهب سيبويهِ ووصفها بالقلَّةِ حيث قال: «وحدّثني الخليل أنَّ أناسًا يقولون: (ضربتِيه) فيلحقون الياءَ وهذه قليلة»(٤).

إشباع صيغة مفاعل:

لم يذكرِ ابنُ حجر قواعدَ مطَّردةً ؛ وإنما لجأَ إلى وصفِ الظاهرةِ؛ مثل قوله: «المفاتح: جمع مِفْتَح - بكسر الميم - الآلة التي يفتحُ بها، مثل: مِنجل ومناجل، وهي لغةٌ قليلةٌ في الآلة. والمشهورُ مِفْتاح بإثبات الألف وجمعه: مفاتيح بإثبات الياء،

---

(١) ٣٨٦/١٠ ، باب المتفلِّجات للحسن ، رقم الحديث : ٥٩٣١.

(٢) رقمه: ٣٥٨١.

(٣) ٦٩١/٦ ، باب علامات النبوة في الإسلام .

(٤) الكتاب : ٢٠٠/٤ .

وقد قُرِئَ بها في الشواذ، قرأ ابنُ السَّمَيفع(١) (وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الغَيْبِ)»(٢).

ومن ذلك «قوله (باب خواتيم الذهب) جمع خاتم، ويُجمع أيضًا على خواتم بلا ياء»(٣).

وقوله :«والمعاريض والمعارض بإثبات الياء، أو بحذفها كما تقدم جمع معراض من التعريضِ بالقولِ. قال الجوهري(٤): هو خلافُ التصريح»(٥).

وفي الحديث(٦): «قالت: اللهمَّ لا يموتُ جريج حتى ينظُرَ في وجوه المياميس».

قال ابنُ حجر: «والمياميس جمع مومِسة - بكسر الميم - وهي الزانية .... وخُرِّج على إشباع الكسرة»(٧).

نحن أمام لغتين في «مفاتح ومفاتيح»، و«خواتم وخواتيم»، و«معارض ومعاريض»، و«ميامس ومياميس». وأغلب الظنِّ أنّ هناك إشباعًا لحركة الكسرة؛ وهو ما صرَّح ابنُ حجر به في «مياميس » كما صرَّح بالإشباعِ في بعض الألفاظ الواردةِ على صيغة «مَفاعِل» ابنُ جنى فقال: «ومن إشباعِ الكسرة ومطلها ما جاء عنهم من الصياريفِ، والمطافيل، والجلا عيد» (٨).

---

(١) هو محمد بن عبد الرحمن أبو عبد الله اليماني، له اختيار في القراءة ينسب إليه . ينظرغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري: ٢/ ١٦١، وينظر القراءة في الكشاف ٢/١٩ .

(٢) ٨/١٤١ ، باب (وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو) سورة الانعام الآية: ٥٩

(٣)١٠/٣٢٨.

(٤) ينظر الصحاح (عرض) ٣/١٠٨٧.

(٥) ١٠/٦١٠ ، باب المعاريض مندوحة عن الكذب.

(٦) رقمه : ١٢٠٦ .

(٧) ٣/٩٤ ، باب إذا دعت الأم ولدها في الصلاة .

(٨) الخصائص : ٣/١٢٣ .

إشباع «قطِ»:

قال ابنُ حجر: «وقطْ بالتخفيف ساكنا ويجوزُ الكسرُ بغير إشباع. ووقع في بعضِ النسخِ عن أبي ذر: (قطي قطي) بالإشــبــاع، و (قطني) بزيادة نونٍ مشبعةٍ»(١).

في النص السابق ذكر ابنُ حجر أنّ وجودَ الياء بعد الطاء في «قطي»، وبعد النون في: «قطني» يعود إلى ظاهرةِ الإشباعِ لكسرة الطاء والنونِ، وقد جاء في الصحاح: «فإذا أضفت قلت: قطكَ هذا الشيء؛ أي: حَسبُكَ، وقطني وقطِي» (٢).

إشباع كسرة الميم في حمِئَة:

في الحديث(٣): «فينبُتون نباتَ الحبة في حَمِيل(٤) السيل».

قال ابنُ حجر: «ووقع رواية لمسلم: (في حمئة) بعد الميم همزة ثم هاء، وقد تُشبعُ الميمُ فيصير بوزن (عظيمة) وهو ماتغيَّر لونُه(٥) من الطين»(٦).

أقول: وقد يحتمل على تعدد الصيغ فيكون على وزن فَعِلة وفَعِيلة.

---

(١) ٨/٤٦١.

(٢) الصحاح (قطط) ٣/١١٥٣.

(٣) رقمه: ٦٥٧٣.

(٤) في الصحاح (حمل) ٤/١٦٧٨ : «والحميل : ماحمله السيل من الغثاء».

(٥) في الصحاح (حمأ) ١/٤٥ :« الحمأ الطين الأسود .... وكذلك الحمأة بالتسكين».

(٦) ١١/٤٦٦، باب السراط جسر جهنم.

جـ – إشباع الضمة:

الضمةُ: إحدى الحركاتِ القصيرةِ في اللغة، وهي الواوُ الصغيرة عند قدماءِ النحويين(١). فالعلاقةُ بين الضمةِ، وواو المدِّ علاقةُ طول وقصر. فمتى أُشبعتِ الضمةُ تحوَّلت إلى حركةٍ طويلةٍ من جنسها هي الواو. وقد سُمِعتْ شواهدُ كثيرةٌ عن العرب – شعراً ونثراً– أعادها اللُّغويون والنحويون إلى ظاهرةِ إشباعِ الضمةِ.

وقام ابنُ حجر بتوجيه كثيرٍ من ألفاظ الحديث النبوي الشريفِ معتمداً على هذه الظاهرةِ؛ فمن ذلك:

إشباع الضمة في الأفعال المعتلَّةِ المجزومة:

في الحديث(٢): «البيِّعان بالخيار مالم يتفرّقا، أو يقولُ أحدهما لصاحبه: اخترْ».

قال ابنُ حجر: «تنبيه: قوله: (أو يقول أحدهما) كذا هو في جميع الطرق بإثباتِ الواو في يقول. وفي إثباتها نظر؛ لأنَّهُ مجزوم عطفا على قوله: (مالم يتفرقا) فلعلَّ الضمةَ أُشبعت كما أشبعت الياءُ في قراءةِ من قرأ(٣): (إنّهُ مَن يَتَّقِي وَيَصْبِرِ)»(٤).

القاعدةُ النحوية تقول: إنَّ المعطوفَ يأخذُ حكمَ المعطوفِ عليه، والفعل «يقول» في الحديث معطوفٌ على الفعل: «يتفرّقا» المجزوم «بلم» فالقاعدةُ النحويةُ تقتضي:

---

(١) سر صناعة الإعراب: ١/١٧.

(٢) رقمه: ٢١٠٩.

(٣) سورة يوسف: ٩٠. وينظر القراءة في ص ١٣٧ هامش (٥)

(٤) ٤/٣٨٤، باب إذا لم يُوَقِّت الخيار هل يجوز البيع.

«أو يقل» بحذف حرفِ العلَّةِ وهو الواو لكنّ ابنَ حجر ذكر أنَّ هذا الحديثَ بجميع طرقِهِ ثبتت فيه الواوُ، فكيف يمكنُ التوفيقُ بين هذا الحديثِ والقاعدة النحويةِ ؟.

علَّلَ ابنُ حجر ذلك بقوله: «فلعلّ الضمةَ أُشبعت». وهذه العبارة تكشف لنا تواضعَهُ ودقَّتَهُ في استخدام الألفاظ فلم يقل عبارةً جازمةً بالإشباع؛ ليفتح البابَ أمام ما يمكنُ من توجيهاتٍ أُخر. وهناك شواهدُ مماثلةٌ على بقاءِ حرف العلَّةِ في الأفعال المجزومة – ذكرتُ بعضَها في إشباع الفتحة والكسرة – مثل:

هَجَوْتَ زبَّان ثمَّ جئت معتذرًا من هجو زبَّان لم تهجُو ولم تدعِ(١)

الإشباع في الأسماء الستة:

في الحديث(٢): «الشراب من أفواهها».

قال ابنُ حجر: «قوله: (أفواهها) جمع فم، وهو على سبيل الرَّدِ إلى الأصلِ في الفم أنَّهُ فوه نقصت منه الهاءُ؛ لاستثقالِ هاءينِ عند الضميرِ لو قال: فوهه، فلمَّا لم يحتمل حذف الواو بعد حذفِ الهاءِ الإعراب؛ لسكونها عُوِّضتْ ميمًا فقيل: فم. وهذا إذا أفرد. ويجوز أن يقتصرَ على الفاء إذا أُضيفت لكن تُزادُ حركةٌ مشبعةٌ يختلف إعرابُها بالحروفِ، فإنْ أُضيفتْ إلى مضمرٍ كفتِ الحركاتُ»(٣).

يرى ابنُ حجر أنَّ أصلَ كلمة «فم» فوه ، وقد أشار إلى ذلك أيضًا سيبويهِ(٤)، وغيرُه من علماء النحو، وذكروا أنَّه في حالِ الإضافةِ يجوزُ الاقتصارُ

---

(١) البيت من شواهد التوضيح والتصحيح ٢١ . وزبَّان: اسم رجل .

(٢) رقمه: ٥٦٢٦ .

(٣) ٩٢/١٠ .

(٤) الكتاب ٤٥٣/٣ .

على الفاءِ وما يُزاد بعدَها من ألف، مثل: «فا»، أو واو؛ مثل: «فو»، أو ياء؛ مثل: «في» فإنَّما هو إشباعٌ لحركةِ الفاء.

إذًا فحروفُ الإعراب - هنا - عند ابنِ حجر هي: حركاتٌ أُشْبِعتْ.

وقد نقل ابنُ يعيش عن المازني مثلَ هذا، فقال: «وذهب المازنيُّ إلى أنَّها معربةٌ بالحركاتِ وأنَّ الباءَ في أبيك حرفُ الإعراب، والخاءَ في أخيك حرَف الإعرابِ، وكذلك الباقية. وهذه الحروفُ؛ أعني:الواوَ، والألفَ والياءَ: إشباعٌ حدث عن الحركاتِ»(١).

لكنَّ ابنَ يعيش ردَّ على المازنيِّ بقوله: «مع أنَّه يلزم منه أن يكون لنا اسمٌ ظاهرٌ معربٌ على حرفٍ واحد وهو (فوك)، و(ذو مال) وذلك معدومٌ»(٢) .

وكذلك نقل السيوطي هذا الرأيَ عن المازني والزجاج فقال: «المذهب الثالث: أنَّها معربةٌ بالحركات التي قبلَ الحروف، والحروف إشباع وعليه المازني والزجاج. ورُدَّ بأنّ الإشباعَ بابه الشِّعْرُ، وببقاء (فيك)، و(ذي مال) على حرفٍ واحدٍ»(٣).-

نخلُصُ من هذا إلى أنّ ماذهب إليه ابنُ حجر من جوازِ الاقتصار على الفاء في «فيك» واعتبار مابعدها إشباعًا لحركتِها، قد ذهب إليه المازنيُّ والزجاجُ، لكن يُردُّ على هذا الرأي بأنّهُ لا يجوزُ أنْ يبقى اسمٌ معربٌ على حرفٍ واحدٍ كما في «فيك»، و«ذي مال».

إشباع: زُحمت:

في الحديث(٤): «أرأيت إنْ زُحمتُ؟».

قال ابنُ حجر: «أي: أخبرني ما أصنع إذا زُحمت؟. وزُحِمت بغير إشياع، وفي بعض الروايات بزيادة واو»(٥).

---

(١) شرح المفصل: ٥٢/١.

(٢) المصدر السابق نفسه :٥٢.

(٣) همع الهوامع : ١٢٥/١ .

(٤) رقمه :١٦١١ .

(٥) ٥٥٦/٣ ، باب تقبيل الحجر .

أقول: يحتمل أن يكون أصله « زاحم» فعند البناء للمجهول تصير «زوحم» مثل: ضارب وضورب.

إشباع مَشْيُخاء:

ذكر ابنُ حجر في جمع كلمة «شيخ» عشر لغات؛ منها: «مَشْيُوخاء» وعلَّل لهذه اللغة بأنَّها ناتجة عن الإشباع فقال:«ومَشْيُخاء: بفتح ثم سكون ثم ضم ومد، وقد تشبع الضمة حتى تصير واواً فتتم عشراً »(١).

أقول: قد تكون مشيخاء مقصورة من مشيوخاء، وهذه اللغات جميعها ذكرت في اللسان(٢).

---

(١) ١٠/١٩٥.

(٢) ينظر اللسان: (شيخ)٤/٢٣٧٣.

الألفاظ المشبعة في هذا المبحث

اللفظ قبل الإشباع	بعد الإشباع	قبل الإشباع	بعد الإشباع
بين	بينا	فَ	فا (فاك)
ترَ	ترى	فِ	في (فيك)
بِمَ	بما	فُ	فو (فوك)
عَمَّ	عمَّا	زُحمت	زوحمت
حُدَيّة	حُدَيَّاة	مَشْيُخاء	مَشْيُوخاء
هَنَه	هَناه		
بَيْرحاء	باريحاء		
خاتَم	خاتام		
اللّقطة	اللقاطة		
يراءِ	يرائي		
يبِع	يبيع		
يتّقِ	يتّقي		
شئتِ	شئتي		
كنتِ	كنتي		
عشّيتِهم	عشّيتيهم		
مفاتِح	مفاتيح		
خواتِم	خواتيم		
معارِض	معاريض		
ميامِس	مياميس		
قطِ	قطي		
حمئة	حميئة		
أويقُل	أويقول		

وخلاصة هذا المبحث

١ -الإشباع: ظاهرةٌ صوتيَّةٌ معناها: مدُّ الصوتِ عند النطق بالحركات القصيرة «ـَ،ـِ،ـُ» فيحدث بعدها ما يناسبُها من حروف المدِّ.

٢ - ظاهرةُ الإشباع معروفة في القراءات القرآنية، وألفاظِ الحديث النبوي الشريفِ، وفي المنظومِ والمنثور من كلام العربِ. وقد تحدَّث عنها كثيرٌ من علماء العربيةِ؛ أمثال: سيبويهِ، وابنِ جني، وأفرد كلٌّ واحدٍ منهما بابًا للحديث عن هذه الظاهرةِ. وكذلك تحدَّث عنها ابنُ سيده، وابنُ مالك وابنُ يعيش، وابنُ خالَويه، والسيوطيُّ، وغيرُهم.

٣ -أعاد ابنُ حجر كثيرًا من القضايا المشكلةِ في ألفاظِ الحديث النبوي الشريفِ إلى ظاهرةِ الإشباع؛ مثل: بقاء حرف العلَّةِ في بعض الأفعالِ المجزومة. وهذا التوجيه - في رأيي- صائبٌ؛ وذلك لميل بعضِ القبائل العربية إلي إطالةِ الصوت عند النطقِ بالحركات. فالمتكلِّمُ من هذه القبائل التى تميل إلى التمطيطِ، والإطالةِ قد يقولُ «لم يجرِ» ولكنَّهُ عند النطقِ بالكسرةِ مدَّها قليلاً فخُيِّلَ للسامع وجودُ ياء بعدها. وهذا يُلاحظ ـ أيضًا ـ في بعض لهجاتِنا الحديثة.

كما علَّلَ ابنُ حجر لكثير من اللغاتِ في بعض الألفاظِ على ضوءِ هذه الظاهرةِ.

المبحث الثاني
حذف الصائت للتخفيف

من المعروفِ أنَّ توالي المتحركاتِ في كلمة واحدة ينشأ عنه الثِّقلُ فيها؛ وبخاصة إذا كان النطق بالكلمة يستدعي الانتقالَ من الأخفّ إلى الأثقل، كالانتقال من الفتح وهو أخفُّ الحركاتِ إلى الضمِّ وهو أثقلها مثل: «فَعُل»، أو الانتقال من الفتح إلى الكسر؛ مثل: «فَعِل»، وكذلك إذا اجتمع الثقيلانِ، مثل: «فُعُل»، و«فِعِل». وتيسيراً للنُّطقِ، وطلبًا للخفَّةِ أُثِرعن بعض لغات العربيَّةِ الميلُ إلى إسكانِ عين الكلمة تخلُّصًا من الثقل.

وقد أشار ابنُ حجر ـ يرحمه اللَّهُ ـ إلى هذه الظاهرة الصوتية في شرحه لألفاظِ الحديث النبوي الشريفِ ونبَّه عليها.

وهذه أمثلة على ذلك:

إسكان عيني «فَعِل» و«فُعُل»:

قال ابنُ حجر ـ في شرحِهِ لقول البخاري ـ : «أن يكونَ فَهِمًا» :«قوله: (فَهِمًا) بفتح الفاءِ وكسر الهاء وهو من صيغِ المبالغة، ويجوزُ تسكينُ الهاء أيضًا»(١). وقال: «والوَرِق: الفضَّةُ، وهو بفتح الواو وكسر الراءِ، وبإسكانها على المشهور ويجوزُ فتحُهُما»(٢)

وقال في شرحِهِ كلمةِ «الشَّكِس»: «بكسر الكاف ويجوزُ إسكانُها هو: السيىءُ الخُلُقِ»(٣).

وقال: «قوله: (فإذا نَبِقها) بفتح النونِ وكسر الموحَّدةِ وسكونها أيضًا....

---

(١) ١٥٩/١٣ ، باب متى يستوجب الرجل القضاء.

(٢) ٤٤٢/٤ ، باب بيع الشعير بالشعير ،رقم الحديث: ٢١٧٤.

(٣) ٤١١/٨ .

والنَّبق: معروفٌ وهوثمر السِّدر»(١).

و قال في شرحه كلمة «نُصُب»: «بضمِّ النونِ والمهملةِ وقد تسكَّنُ، وبعدها موحَّدةٌ، هي واحدة الأنصاب، وهو ما يُنصبُ للعبادة من دون اللَّهِ تعالى»(٢).

وقال : «قوله: (قوم بُهُت) بضمِّ الموحدةِ والهاء ويجوز إسكانُها، جمع بَهِيت .... وهو الذي يَبْهَتُ السامعَ بما يفتريه عليه من الكذبِ»(٣).

وقال في شرحه كلمة «خُلُق»: «بضمِّ الخاء المعجمة واللام ويجوزُ إسكانُها»(٤).

وقال: «قوله:(على جُرُف نهر) هو بضمِّ الجيم والراء بعدها فاء، وقد تُسكَّنُ الراء، وهو المكان الذي أكله السيلُ»(٥).

وفي الحديث: «فلمَّا خرج ركع ركعتين في قُبُل الكعبة».

قال ابنُ حجر: «قوله: (في قُبُل الكعبة) بضمِّ القافِ والموحَّدةِ وقد تُسكَّنُ؛ أي: مقابلها، أو ما استقبلك منها، وهو وجهها»(٦).

في الأمثلةِ السابقةِ وردت كلماتُ على وزن: «فَعِل» وهي: «فَهِم»، و«وَرِق»، و«شَكِس»، و«نَبِق».

كما جاءت على وزن: «فُعُل» الكلماتِ : «نُصُب»، و«بُهُت»، و«خُلُق»، و«جُرُف».وقد أشار ابنُ حجر إلى جواز إسكان عينِها فتصبح على وزني: «فَعْل»، و«فُعْل».

---

(١) ٢٥٤/٧، باب المعراج ، رقم الحديث: ٣٨٨٧.

(٢) ٦١٠/٧ ، باب أين ركز النبي ـ صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم ـ الراية يوم الفتح ، رقم الحديث: ٤٢٨٧ .

(٣) ٣٢٠/٧ ، رقم الحديث: ٣٩٣٨.

(٤) ٣١١/٩ ، باب الخلع ، وكيف الطلاق فيه ، رقم الحديث: ٥٢٧٦.

(٥) ٩٨/٣ ، باب إذا انفلتت الدابة في الصلاة ، رقم الحديث: ١٢١١.

(٦) ٥٩٨/١ ، باب قول الله تعالى : (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى) رقم الحديث: ٣٩٨.

وقد عُزي الإسكانُ إلى بكر بنِ وائل، وتميم(١)، وعزاه بعضُهم إلى: تميم(٢) وحدها، ونسبه آخرون إلى تميم وأسد، وعامَّةِ قيس(٣).

أمَّا تفسيرُ ذلك صوتيًا فنجد بيانه عند سيبويهِ حيث يقول: «وإنَّما حملَهم على هذا أنَّهم كرهوا أن يرفعوا ألسنَتَهم عن المفتوحِ إلى المكسور، والمفتوح أخفُّ عليهم، فكرهوا أن ينتقلوا من الأخفِّ إلى الأثقل.... وإذا تتابعت الضَّمتان فإنَّ هؤلاء يخفِّفون أيضًا، كرهوا ذلك كما يكرهون الواوين، وإنَّما الضمتانِ من الواوين، فكما تكره الواوان كذلك تكره الضمتان؛ لأنَّ الضمةَ من الواو»(٤).

ويشير الرضي إلى تفريعات بني تميم فيقول: «وإنَّما سكَّنوا العينَ كراهية الانتقالِ من الأخفِّ؛ أي: الفتح إلى الأثقل منه؛ أي: الكسر في البناء المبني على الخفَّةِ؛ أي: بناء الثلاثي المجرَّد، فسكنوه؛ لأنَّ السكونَ أخفُّ من الفتح، فيكون الانتقال من الفتح إلى أخفّ منه»(٥).

وعن تسكين عين «فُعُل» يقول الرضي: «ولتوالي الثقيلين أيضًا خفَّفوا، نحو عُنُق»(٦).

إذًا فالسكون في بناء ي: «فَعِل»، و«فُعُل» كان طلبًا للخفَّةِ وبسبب ذلك ينتج

---

(١) ينظر الكتاب : ١١٣/٤ ، ومعاني القرآن للفراء :١٢٥/٣ ، والمخصص: ٢٢٠/١٤ .

(٢) ينظر شرح الشافية للرضي ٤٠/١، والبحر المحيط لأبي حيان: ٣٤٠/٢ . وينسبها أبو حيان تارة إلى تميم ونجد ، ينظر البحر المحيط: ٤٦٠/٧.

(٣) ينظر إتحاف فضلاء البشر :١٤٣.

(٤) الكتاب : ١١٤/٤.

(٥) شرح الشافية :٤٢/١.

(٦) المصدر السابق نفسه: ١/ ٤٤.

وزنان لكلِّ كلمة من الكلمات السالفِ ذكرُها فيُقالُ:إنَّ السكونَ فرع عن المتحرِّك، وهذا ما أشارَ إليه عدد من العلماء(١).

وهو يُعرفُ ـ أيضًا ـ بتفريعات لغة تميم. يقول الرضي: «وجميع هذه التفريعاتِ في كلام بني تميم، وأمَّا أهلُ الحجاز فلا يغيِّرون البناءَ ولايفرِّعون. ففَعِل الحلقي العين فِعْلاً كان كَشَهِد أو اسمًا كفَخِذٍ ورجلٍ مَحِكٍ: يطَّردُ فيه ثلاثُ تفريعات اطراداً لا ينكسر، واثنان من هذه الفروع يشاركه فيهما ماليس عينُه حلقيّا، فالذي يختصُّ بالحلقي العين إتْباعُ فائه لعينه في الكسر.... واللغتان اللتان يشترك فيهما الحلقيُّ وغيرُه: أولاهما: فَعْل بفتح الفاء وسكون العين.... والثانية فِعْل بكسر الفاء وسكون العين»(٢).

ومجمل القول: نجد أنَّ إسكان عين «فَعِل»، و«فُعُل»: مطَّردٌ في لغات بعض القبائل العربية؛ كـ«بكر بن وائل»، و«تميم»، وأنَّ الأصلَ هو التَّحريكُ كما هو في لغة أهلِ الحجاز، وأنَّ التسكين تمَّ تخلُّصًا من الثِّقلِ، وأنَّ ابنَ حجر في إشارة منه إلى الفرع يستخدم عبارات مثل: «وقد تسكَّنُ»، «ويجوز السكونُ».أ.هـ.

إسكان لام الأمر:

في الحديث: «اشفعوا فَلْتؤجروا».

قال ابنُ حجر: «وتكسرُ هذه اللامُ على أصلِ لام الأمر، ويجوزُ تسكينُها تخفيفًا؛ لأجلِ الحركة التي قبلها»(٣).

في المثال السابق أشار ابنُ حجر إلى أنَّ الأصلَ في لام الأمر الكسر

---

(١) ينظر على سبيل المثال الكتاب: ٤/١١٣ ، والمخصص لابن سيده: ١٤/٢٢٠، وشرح الشافية للرضي:١/٤٠ فما بعدها .

(٢) شرح الشافية : ١/٤٠ـ ٤٢.

(٣) ١٠/٤٦٥ ، باب تعاون المؤمنين بعضهم بعضا ، رقم الحديث: ٦٠٢٧.

ويجوزُ فيها السكونُ طلبًا للخفَّةِ بسبب الحركة التي قبل اللام وهي فتح الفاءِ

ومـاذكـره ابنُ حـجـر موافقٌ لما قـاله العلمـاءُ (١) في تـفـسـيـر هذهِ الظاهرةِ الصـوتيَّةِ. وهذا ملخَّصُ أقوالهم: إنَّ الأصـل في لام الأمر الكسـر يدلُّ على ذلك أنَّه إذا ابتُدِيء بها كانتْ مكسورةً لاغير؛ مثل: لِيَقمْ زيدٌ.

وهذه اللامُ لشدةِ اتصالها بما بعدها صارت كبعض حروفهِ فإذا سُبِقتْ بواو العطف، أو فائه شُبِّهت بـ«فَعِلَ» لكثرة الاستـعمـال، فجاز فيـها التَّسكِينُ للتَّخفيفِ، فالواو والفاء كفاء الكلمةِ؛ لكونهما على حرفٍ فهما كالجزء ممَّا بعدهما. ولامُ الأمر كعين الكلمة، وحرف المضـارعةِ كلامها. فكمـا يجوزُ إسكانُ العين في «فَعِل» فإنَّهُ يجوز كذلك في: «فَلْتضْربْ» للمشابهة.

وقـد قُرِىءَ بإسكان لامِ الأمـر ـ المسـبوقة بـالواو، أو الفـاء العـاطفـتين ـ في آيات كـثـيـرةٍ من كـتـاب اللَّهِ؛ مـثل قـوله تعـالى: (ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُم ولْيُوفُوا نُذُورَهُم وَلْيطَّوَّفُوا بالبَيْتِ العَتيقِ)(٢)، وقـــوله تعـــالى: (قُلْ بفــضـلِ اللَّهِ وبِرَحْمَتِه فَبذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هو خيرٌ ممَّا يَجْمَعُون)(٣).

أمَّا إذا سُبِقتْ لام الأمـر بـ«ثُمَّ» فـإنَّ إسكانَهـا أقلُّ؛ لأنَّ «ثُمَّ» على ثلاثةِ أحرف، وليستْ كالواو والفاء، لأنَّه يمكن الوقوفُ عليها، فإذا وُقِفَ عليها فلا يُبْتَدأُ بساكن. ومن أمثلة التسكينِ في كتابِ اللَّهِ تعالى (ثمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُم)(٤).

---

(١) ينظر على سبيل المثال الكتاب: ٤/١٥١ـ١٥٢، ومعاني القرآن للفراء: ٢/٢٢٤، وإعراب القرآن للنحاس: ٣/٩٥، والحجة لابن خالويه: ٢٥٢ـ ٢٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩/١٤٠، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي: ١/٤٤، ورصف المباني للمالقي: ٣٠٣ـ ٣٠٤، والمغني لابن هشام: ٢٩٤ ـ ٢٩٥.

(٢) سورة الحج، الآية:٢٩. قرأ بالتسكين: أهل المدينة وعاصم والأعمش، وكسر اللامات أبو عبدالرحمن السلمي والحسن في الواو وغير الواو. ينظر معاني الفراء ٢/٢٢٤.

(٣) سورة يونس، الآية ٥٨، وينظر القراءة في الحجة لابن خالويه: ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

(٤) سورة الحج، الآية ٢٩. وقراءة السكون قرأ بها حمزة والكسائي وقالون والبزي. ينظر إعراب

المبحث الثالث: الإدغام

تعريفه وتفسيره صوتيًا:

التعريفُ اللُّغويُّ للإدغام هو: إدخال حرف في حرف(١).

وعرَّفه ابنُ جني بقوله:«وقد ثبت أنَّ الإدغامَ المألوفَ المعتاد إنما هو تقريبُ صوتٍ من صوت»(٢). وقريبٌ من هذا ما ذهب إليه الرضي حيث قال: «وليس إدغام الحرفِ في الحرف إدخاله فيه على الحقيقةِ، بل هو إيصاله به من غيرِ أن يفكَّ بينهما »(٣).

أما التفسير الصوتي للإدغام فهو: التَّخلُّص من الثقلِ الحاصل بسبب اجتماع المثلين، أو المتقاربين؛ لثقل رفع اللسان من موضع ثم إعادتها إليه «وقد شبَّه الخليلُ ذلك بمشي المقيَّدِ؛ لأنَّهُ يرفع رجلَه ويضعها في موضِعِها، أو قريبٍ منه؛ لأنَّ القيد يمنعه عن الانبعاثِ وامتداد الخطوة»(٤).

إذًا فلمَّا كان تكرير الحرف يؤدي إلى الثقل حاولوا التخفيفَ بإدغام أحدِهما في الآخر.

وجاء في حديث سيبويهِ عن سبب إدغام المثلين قوله: «لأنَّه لَمَّا كانا من موضع واحد ثَقُلَ عليهم أن يرفعوا ألسنتَهم من موضع ثم يعيدوها إلى ذلك الموضع للحرفِ الآخرِ؛ فلمَّا ثَقُلَ عليهم ذلك أرادوا أن يرفعوا رفعةً واحدةً»(٥).

---

(١) ينظر الصحاح (دغم) ٥/١٩٢٠، واللسان (دغم) ٢/١٣٩١.

(٢) الخصائص: ٢/١٣٩.

(٣) ينظر شرح شافية ابن الحاجب :٣/٢٣٥.

(٤) ينظر شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش: ٤٥١.

(٥) ينظر الكتاب : ٣/٥٣٠ .

ويفسر ابنُ عصفور السببَ الصوتي للإدغام بقوله: «والسبب في ذلك أنَّ النُّطقَ بالمثلين ثقيل؛ لأنَّك تحتاج فيهما إلى إعمالِ العضو الذي يخرج منه الحرفُ المضعّفُ مرَّتين، فيكثر العملُ على العضو الواحد.... فلمَّا كان فيه من الثقل ماذكرتُ لك رُفِعَ اللسانُ بهما رفعة واحدة؛ ليقلَّ العمل، ويخفَّ النطق بهما على اللسان.

وأما المتقاربان فلتقاربهما أجريا مُجرى المثلين»(١).

(١) الممتع في التصريف: ٢/٦٣١.

إدغام المتماثلين:

المقصودُ بالمتماثلين اتفاقُ الحرفين مخرجًا وصفة؛ مثل قوله تعالى: (لا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إلى مَا مَتَّعْنابِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ)(١) فالدالان في (لا تمُدَّنَّ) متماثلان ولذلك تمَّ الإدغامُ.

والمتماثلانِ لهما حالاتٌ عدة:

أ - عينُ الفعل ولامُه مثلان ثانيهما ساكن

ومن أمثلة ذلك:

قال ابنُ حجر: «قوله (مَن يرْتَدَّ مِنْكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتي اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ ويُحِبُّونَهُ)(٢).... ووقع في رواية أبي ذرٍ (من يرْتَدِدْ) بدالين وهي قراءة ابنِ عامرٍ ونافعٍ(٣)، وللباقين من القراءِ ورواةِ الصحيح: (مَن يَرْتَدَّ) بتشديد الدالِ. ويُقال: إنَّ الإدغامَ لغة تميم، والإظهارَ لغةُ الحجازِ»(٤).

في المثالِ السابق نبَّه ابن حجر على ظاهرة الإدغام الذي يمثل لغة تميم إذا كان التضعيفُ في آخر الفعل المجزوم؛ والذي به اشتُهِرتْ على نقيض أهل الحجاز، الذين يميلون إلى الإظهارِ وعدم إدغام المتماثلين.

ويأتي كلامُه موافقًا لما ذهبَ إليه جمهورُ(٥)علماء اللغةِ في عزوهم الإدغامَ إلى تميم، والإظهارَ إلى أهل الحجاز.

---

(١) سورة الحجر، الآية: ٨٨.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٥٤.

(٣) ينظر الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش ٢/٦٣٥، والبحر المحيط : ٣/٥١١ .

(٤) ١٢/٢٨١، باب حكم المرتد والمرتدة.

(٥) ينظر الكتاب : ٣/٥٣٠، والخصائص : ١/٢٥٩، وشرح الملوكي في التصريف لابن يعيش: ٤٥٤، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي : ٣/٢٤٦، والبحر المحيط: ٣/٥١١.

إلاَّ أنَّ ابنَ خالويهِ قد خالفَ ما ذهب إليه جمهورُ العلماء فنسب الإدغامَ إلى أهل الحجاز حيث قال: «قوله تعالى: (مَن يرتَدَّ منكُمْ) تُقرأُ بالإدغام والفتح، وبالإظهار والجزم. فالحجَّة لمن أدغم أنَّه لغة أهل الحجاز؛ لأنَّهم يُدغمون الأفعالَ لثقلها»(١).

وعلى هذا يتفق جمهور علماء اللغة أنَّ إدغام المتماثلين في الأفعال المجزومة هو لغة تميمٍ، وأمَّا أهلُ الحجاز فإنَّهم يُظهرون.

ب - المثلان متحركان:

ويأتي الإدغامُ في هذه الحالةِ في الأفعالِ والأسماء

١ - من أمثلة ورودِه في الأفعال مايلي:

قال ابنُ حجر: «قوله: (باب تحاجَّ آدمُ وموسى عند اللّهِ). أمّا (تحاجَّ) فهو بفتح أوَّلِه وتشديد آخره. وأصلُه: تحاجَجَ»(٢).

وجاء في الحديث(٣): «فأمَّا المنفقُ فلا يُنْفِقُ شيئًا إلاَّ مادَّتْ على جلده حتى تُجنَّ بنانَه وتعفوَ أثرَه».

قال ابن حجر« وقوله: (إلاَّ مادَّتْ) بتشديد الدال من المدِّ. وأصلُه: مادَدَتْ فَأُدغمتْ»(٤).

وقال: «قوله: (إذا اشْتَدَّ) أصلُه: اشتدَدَ بوزن (افْتَعَلَ) من الشدةِ ثم أُدغمت إحدى الدالين في الأخرى»(٥).

---

(١) الحجة في القراءات: ١٣٢.

(٢) ١١/ ٥١٤.

(٣) رقمه:٥٢٩٩.

(٤) ٩/٣٤٧ ، باب الإشارة في الطلاق.

(٥) ٢/ ٢٠، باب الإبراد بالظهر من شدة الحر ، رقم الحديث :٥٣٣.

في الأمثلةِ السابقة نبَّه ابنُ حجر إلى أصولِ الأفعال «تحاجَّ» و«مادّ» و«اشتدّ» ثمَّ أوضحَ ما طرأ عليها مِنْ إدغامٍ. لكنَّه لم يذكرِ القاعدةَ الكليَّةَ لِهذا الضرب من الإدغام؛ وإنَّما اكتفى بالإشارةِ إلى أصل كلِّ فعلٍ قبل الإدغام.

والمعروف أنَّ الإدغامَ في مثل الأفعال المذكورة واجبٌ؛ لاجتماع مثلين متحركينِ في أفعالٍ مستوفيةٍ لشروط الإدغام(١)، كما أنَّ الفعلَ ثقيلٌ(٢) فلولا الإدغامُ لازدادَ ثقلاً.

٢ـ ومن أمثلةِ ورودِه في الأسماء:

قال ابنُ حجر: «قوله: (وتوادِّهم) بتشديد الدال. والأصلُ: التوادد فأُدغم. والتواددُ: تَفَاعُلٌ من المودَّة»(٣).

في هذا المثال ذكر ابنُ حجر إدغامَ المثلين المتحركين في الأسماء، ولم يعطِ قاعدةً مطَّردةً توضِّحُ الأسبابَ التي تجعلنا ندغمُ المثلين المتحرِّكين، بل اكتفى بذكر الظاهرة.

---

(١) الشروط الموجبة للإدغام في الأفعال هي: ألاَّ يكونَ أوَّلُ المثلين مدغما فيه. فإن كان كذلك امتنع، مثل شدّد وكذا إن كان التضعيف للإلحاق امتنع الإدغام؛ مثل: جلبب، وألاَّ يكونَ تحريك أحد المثلين عارضًا؛ نحو: ارددِ الشيءَ . ينظر الكتاب: ٣/٥٣٠، والمقتضب: ١/٢٣٣، والممتع في التصريف: ٢/٦٣٤ ـ ٦٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/١٢١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ٤/٢١٧٧، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي: ٣/٢٤١، والهمع: ٦/٢٨٢.

(٢) علَّل علماء التصريف الثقلَ في الفعل بأنَّه فرع على الاسم؛ والفروع أثقلُ من الأصول، كما أنّ فيه ثقلا من وجهٍ آخر؛ وهو: أنّ الثلاثي منه وهو أكثره لا يجيء ساكنَ العين، وأنّه يجرُّ عيالا كالفاعل ضرورة والمفعول والحال والتمييز كثيرًا ويتصل كثيرًا بآخر الفعل الضمائر المتصلة المرفوعة فيكون الفعل معها كالكلمة الواحدة . ينظر على سبيل المثال: شرح الرضي على الشافية: ٣/٨٨.

(٣) ١٠/٤٥٣، باب رحمة الناس والبهائم، رقم الحديث: ٦٠١١.

وقد بيَّن علماءُ التصريفِ أنَّ الإدغامَ في مثل هذا وأشباهِه واجبٌ(١) لتوفر شروط الإدغام فيه.

جـ - المثلان الأوَّلُ منهما ساكن والثاني متحرِّك:

ومن أمثلة ذلك:

قال ابن حجر: «قوله (حُدَيَّاة) بضمِّ الحاء وفتح الدال المهملتين وتشديد الياء التحتانية تصغير حِدَأة بالهمز بوزن عنبة .... والأصلُ في تصغيرها: حُدْيأة بسكون الياء وفتح الهمزة؛ لكن سُهِّلتِ الهمزةُ وأُدغمت ثم أُشبعتِ الفتحةُ فصارت ألفًا»(٢).

المثال السابق يقفنا على حرص ابنِ حجر في وصف الظواهر الصوتية. ففي وصفه لتصغير كلمة «حِدَأة» ذكر: أنَّ الأصل في تصغيرها «حُدَيْأَة» وبعدَ تسهيلِ الهمزةِ أصبحت: «حُدَيْيَة» ثم جرى الإدغام؛ لاجتماع مثلين الأوَّلُ ساكنٌ والثاني متحركٌ، فأصبحت: «حُدَيَّة» ثم أُشبعت فتحةُ الياء فأصبحت الصورة النهائية للكلمة: حُدَيَّاة.

وقال: «فقالت يا عريَّة؛ وهو بالتصغير. وأصلُه: (عريوة) فاجتمع حرفا علَّةٍ فأُبدلت الواوُ ياءً ثم أُدغمت في الأخرى»(٣).

---

(١) شروط الإدغام التي ذكرها العلماء كثيرة ؛ منها : ألاّ يكون المثلان في وزن ملحق بغيره ؛ كقردَد : لجبل ، فإنَّه ملحق بجعفر. ألاّ يكونا في اسم على وزن «فَعَل» كطلل، أو «فُعُل» كذُلُل جمع ذلول: ضد الصعب، أو «فِعَل» كلِمَم جمع لِمَّة وهي الشعر المجاوز شحمة الأذن، أو «فُعَل» كدُرَر. ألاّ يتصدر أحدهما كدَدَن، وهو : اللهو. ألاّ يتصل بمدغم كجُسَّس جمع جاسٍّ. ينظر الممتع في التصريف: ٢/٦٤٧، وشرح الشافية للرضي: ٣/٢٤٣، وشذا العرف: ١٧١.

(٢) ١/٦٣٦ ، باب نوم المرأة في المسجد ، رقم الحديث: ٤٣٩.

(٣) ٨/٢٢٠، باب (حتى إذا استيأس الرّسل) رقم الحديث: ٤٦٩٥.

وقال: «والعُلِّية بضم المهملة وبكسرها وكسر اللام المشدّدة وتشديد التحتانية هي: الغرفة وجمعها: علالي(١)، والأصل: (عُلِّيوه) فأبدلت الواوُ ياءً وأُدغمت»(٢).

الألفاظُ السابقة مصغَّرةٌ وقد تغيرت بنْيتُها وحدث فيها إبدالٌ ثم إدغامٌ واجبٌ(٣)؛ لاجتماع مثلين: الأوَّلُ منهما ساكنٌ، والثاني متحرِّكٌ؛ مع استيفاء شروط الإدغام؛ وهي ألاَّ يكونَ الأوَّلُ حرفَ مدٍّ؛ نحو: يعطي ياسر، أو هاء سكت؛ نحو قوله تعالى (مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ)(٤) أو همزة مفصولة عن فاء الكلمة؛ نحو: لم يقرأ أحمدُ.

---

(١) جاء في اللسان (غرف) ٣٢٤٣/٥ « والغُرْفَة : العِلِّيَّةُ ، والجمع : غُرُفات ، وغُرَفات، وغُرْفات وغُرَف».

(٢) ٧٨/١٣ ، باب إذا قال عند قوم شيئا ثم خرج فقال بخلافه ، رقم الحديث: ٧١١٢.

(٣) ينظر الممتع في التصريف :٦٤٣/٢، وشرح الرضي على الشافية : ٢٣٦/٣، والهمع: ٢٨١/٦.

(٤) سورة الحاقة، الآيتان : ٢٨، ٢٩.

إدغام المتقاربين:

المقصود بالتقارب هو «ما تقاربا في المخرج أو في صفة تقوم مقَامه .... نحو الشدَّة، والرخاوةِ، والجهرِ، والهمس، والإطباق والاستعلاء، وغير ذلك»(١).

ومن أمثلته:

١ـ إدغام التاء في الطاء:

قال ابنُ حجر: «تطَّوَّع بتشديد الطاءِ والواو، وأصلُه: تتطوَّع بتاء ين فأُدغمت إحداهما»(٢).

و قال في تفسير قولِ اللَّهِ تعالى: (الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ)(٣) قراءةُ(٤) الجمهورِ بتشديدِ الطاء والواو. وأصلُه: المتطوعين فأُدغمت التاءُ في الطاء»(٥).

يذهب ابنُ حجر- عادة - إلى ذكرِ أصلِ الكلمة، ثم بيان ما طرأ عليها من تغيير؛ كالإدغام في المثالينِ السابقين، وهذا إبدال صرفي مطَّرد.

أمَّا التفسيرُ الصَّوتيُّ للإدغامِ الحاصل - هنا - بين التاء والطاء فهو اشتراكُ الحرفين في المخرج، والتقارب في بعض الصفات؛ فقد قال سيبويهِ: «وممَّا يُدغم إذا كان الحرفان من مخرج واحد، وإذا تقارب المخرجان قولُهم: يطَّوّعون في يتطوَّعون، ويذّكرون في يتذكرون، ويسَّمَّعُون في يتسمَّعون»(٦). كما تحدث عن إدغام التاء في الطاء كثيرٌ من العلماء(٧).

---

(١) شرح الشافية للرضي: ٣/٢٥٠.

(٢) ١/١٣٢، باب الزكاة من الإسلام ، رقم الحديث: ٤٦.

(٣) سورة التوبة، الآية: ٧٩.

(٤) في البحر المحيط ٥/٧٥ «وأصل المطَّوعين: المتطوعين فأدغمت التاء في الطاء ».

(٥) ٨/١٨٣، باب (الذين يلمزون المطّوّعين من المؤمنين في الصدقات).

(٦) الكتاب :٤/٤٧٤.

(٧) ينظر على سبيل المثال: المتع في التصريف: ٢/٧١٣، وشرح الشافية للرضي: ٣/٢٨٠.

٢ - إدغام التاء في الصاد، وأمثلته هي:

قال ابنُ حجر: «قولُه: (أن تصَّدَّق) بتشديد الصاد. وأصلُه: تتصدق فأدغمت إحدى التاء ين»(١).

وإدغام التاء في الصاد ذكره عدد من العلماء أيضًا(٢).

٣ - إدغام التاء في السين:

قال ابنُ حجر في تفسيرِ قولِ اللَّهِ تعالى: (وَهُزِّي إِليكِ بجذعِ النَّخْلَةِ تُساقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًا)(٣): « وقد قرأ الجمهور: (تَسَّاقَطْ)(٤) بتشديد السين. وأصلُه: تتساقط».(٥).

إدغام التاءِ في السين مردُّه إلى التقارب بينهما في المخرج، والاشتراكِ في بعض الصفات؛ مثل: الهمس والاستفال والإصمات. وقد أشار إلى وقوع الإدغام بينهما كثيرٌ من علماءِ التصريفِ(٦)،فقد جاء في تصريف الأسماء للطنطاوي: «المبدوء بالتاء إذا كان على وزن تفعّل أو تفاعل، وكانت فاؤه حرفًا من اثنى عشر، وهي التاء، والثاء، والجيم، والدال، والذال، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، ،يجوز إدغام تائه في فائه بعد انقلاب التاء إليها، وتجلب

---

(١) ٣/٣٣٥، باب فضل صدقة الشحيح، رقم الحديث: ١٤١٩.

(٢) ينظر على سبيل المثال: الممتع في التصريف: ٢/٧٠١، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي: ٣/٢٨٠ فما بعدها.

(٣) سورة مريم ، الآية: ٢٥.

(٤) ينظر القراءة في الحجة لابن خالويه: ٢٣٧، والتيسير للداني :١٤٩، وحجة القراءات لابن أبي زنجلة : ٤٤٢.

(٥) ٩/٤٧٨.

(٦) ينظر على سبيل المثال: شرح الشافية للرضي:٣/٢٨٠.

همزة الوصل للنطق بالساكن حينئذ، وذلك نحو تتبّع وتصدّع وتشاجروا، فنقول: اتّبع واصّدّع، واشّاجروا، وهكذا» (١)

(١) ينظر تصريف الأسماء للطنطاوي :٦٧ .

الإدغام في تاء الافتعال:

في تفسير ابنِ حجر لقول اللَّهِ تعالى: (فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ)(١) :قال: «وقوله: (مدَّكِرٍ) أصلُه: (مُذْتَكِر) بمثناةٍ بعد ذال معجمةٍ، فأُبدلت التاءُ دالا مهملةً ثم أُهملت المعجمة لمقاربتها ثم أُدغمت»(٢).

وقال: «قوله: (وادَّخِرُوا) بالمهملة. وأصلُه: من ذخر بالمعجمةِ دخلت عليها تاءُ الافتعالِ ثمَّ أُدغمت»(٣).

نبَّه ابنُ حجر إلى أنَّ أصلَ «مدَّكر»: مذتكر، ثم أشار إلى ما مرَّتْ به من إبدال التاء دالاً، ثم تأثُّر الذال بالدال، ثم الإدغام.

وأقول: إنَّ ما حدث من إبدالٍ، ثم إدغام هو: ضربٌ من تأثُّرِ الأصواتِ بعضها بالآخر. وقد أُبدلت التَّاءُ في «مذتكر» دالاً؛ لتوافق الذال في الجهر – ومعلوم أنَّه متى وقعت تاءُ الافتعال بعد الدال، أو الذال، أو الزاي تُقلب دالاً – ثمَّ تتأثر الذال بالدال فتبدل دالاً، فيجتمع مثلانِ: الأوَّلُ ساكنٌ والثاني متحرِّكٌ فيتمَّ الإدغامُ.

ويجوز لنا في هذا المثال وجهانِ آخرانِ؛ هما (مُذْدَكر) بدون إدغام، و(مذَّكر) بقلب تاء الافتعال إلى الدال ثم قلب الدال إلى ذال، ثم الإدغام.

إلا أنَّ القياسَ في المتقاربين: قلبُ الأوَّلِ إلى الثاني، لكن جاز – هنا – خلافًا للقياس؛ لأنَّ الثاني زائدٌ؛ وهو تاء الافتعال، دون الأوَّلِ؛ وهو: فاء الكلمة(٤).

وقد أشار إلى هذا التأثر بين الأصوات كثير من علماء العربيَّة؛ فقال سيبويهِ

---

(١) سورة القمر: آية ١٥.

(٢) ٨/٤٨٥، باب (ولقد صبَّحهم بكرةً عذابٌ مستقر، فذوقوا عذابي ونُذُر) رقم الحديث: ٤٨٧٣.

(٣) ١٠/٢٨، باب: مايؤكل من لحوم الأضاحي، وما يُتزوَّدُ منها، رقم الحديث: ٥٥٦٩.

(٤) ينظر شرح الشافية للرضي: ٣/٢٨٦.

«وكذلك تبدل للذال من مكان التاءِ أشبه الحروف بها.... وذلك قولك: مدَّكر»(١).

وابنُ جني يفسر هذه الظاهرةَ الصوتيةَ بقوله: «قال أبو الفتح: أصلُه اذْتكر والذال مجهورة، والتَّاء مهموسة، فأبدلوا التَّاءَ دالاً؛ لتوافق الذال في الجهر»(٢).

وقال ابنُ حجر في شرحه للحديث «أبغضُ الناس إلى اللّهِ ثلاثةٌ: ملحدٌ في الحرم، ومبتغٍ في الإسلام سنَّةَ الجاهليَّةِ، ومُطَّلبُ دم امرئٍ بغيرِ حق»: «ومطَّلبٌ بالتشديد: مُفْتَعِلٌ من الطَّلبِ، فأبدلت التاءُ طاء وأُدغمت»(٣).

يحرص ابنُ حجر على وصف الظاهرةِ الصوتيةِ؛ كعادته في الإشارةِ إلى ما مرَّت به اللفظةُ من تغييراتٍ حتى وصلت إلى صورتها الأخيرةِ؛ فقد استُثْقِلَتِ التاءُ في «مطتلب»؛ لوقوعها بعد الطاء فأُبدلت طاءً ليحصل التوافق الصوتيُّ فاجتمع حرفانِ متماثلان فأُدغما.

والقاعدة التي ذكرها علماءُ التصريف هي: إذا كان فاءُ «افتعل» أحدَ أحرف الإطباق وهي الصاد، والضاد، والطاء، والظاء وجب إبدالُ التاء طاء «وتقلب بعد حروف الإطباق طاء، فتدغم فيها وجوباً في الطَّلب»(٤).

---

(١) الكتاب: ٤/٤٦٩.

(٢) المنصف: ٢/٣٣١.

(٣) ١٢/٢٢٠، باب من طلب دم امرئٍ بغير حق، رقم الحديث ٦٨٨٢.

(٤) شرح الرضي: ٣/٢٨٣.

الخلاصة

ونخلص من هذا المبحث إلى الآتي:

١ - الإدغامُ ظاهرةٌ صوتيةٌ، الغرض منها التخلُّص من الثقل الحاصل بسبب اجتماع المثلين، أو المتقاربين؛ لصعوبة رفع اللسان من موضعٍ ثم إعادتها إليه، أو إلى قريب منه.

٢ - ينقسم الإدغامُ إلى واجبٍ وجائز.

٣ - العملُ الذي قام به ابنُ حجر هو الإشارة إلى أصول المفردات اللغوية، وذكر ما مرَّت به الكلمةُ من تغييراتٍ؛ مثل الإبدال، ثم الإدغام حتى وصلت إلى صورتها النهائيَّة.غير أنَّه لم يذكر قواعد مطَّردةً وإنَّما يكتفي - غالبًا - بوصف الظاهرة؛ وذلك لأنَّه غير معني بذلك، ولم يكن هدفَهُ.

المبحث الرابع: الإبدال

تعريفه لغةً واصطلاحًا:

البَدلُ في اللُّغةِ: وضعُ شيءٍ مكانَ شيءٍ آخر. يُقالُ: بَدَلٌ وبِدْلٌ لغتان. وبَدَلُ الشَّيءِ وبديله: الخَلَفُ منه. وأبدل الشيءَ من الشَّيءِ وبدَّله تَخِذه منه بدلاً(١).

أمَّا في الاصطلاحِ فهو: إقامةُ حرفٍ مُقامَ آخر في موضعِه(٢).

---

(١) ينظر الصحاح (بدل) ١٦٣٢/٤، واللسان (بدل) ٢٣١/١، والمخصص: ٢٦٧/١٣.

(٢) ينظر الصاحبي: ٣٣٣، والمخصص:٢٦٧/١٣ فما بعدها، وشرح التصريف الملوكي لابن يعيش: ٢١٣، والمفصل: ٧/١٠ فما بعدها، والممتع في التصريف: ٣١٩/١، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي: ١٩٧/٣، والمزهر : ٤٦٠/١، والهمع: ٢٥٦/٦.

موقفُ العلماءِ من الإبدال:

اختلف العلماءُ في تفسيره؛ فمنهم من عدَّ من الإبدال كلَّ لفظين اختلفا في حرفٍ واحدٍ واتفقا معنى، دون اشتراطِ التقارب الصوتي بين الحرفين اللذين وقع بينهما الإبدالُ.

وهذا الرأيُ ذهبَ إليه غالبيةُ أهل اللُّغةِ. فنجد ابنَ السِّكيت ـ مثلاً ـ قد أورد ألفاظًا عدَّها من الإبدال لا يوجد تقاربٌ صوتيٌّ بينها؛ كالإبدال بين الحاء والجيم(١)، واللام والدال(٢)، وكذلك فعل أبو الطيب اللغوي (٣) في كتابِهِ « الإبدال» كما أنَّ أصحابَ المعاجم قد أشاروا إلى وقوعِ الإبدال في كثير من الألفاظ دون وجود تقارب صوتي بينها وردُّوا ذلك إلى اختلافِ اللغات.

وبالنَّظرِ إلى التعريفِ الاصطلاحي للإبدال ـ كما سبق بيانه ـ فإنَّنا لا نجدُ فيه اشتراطًا للتقارب الصوتي عند عامَّةِ أهل اللغةِ؛ بل يكتفون بتعريفه على أنَّهُ: إقامةُ حرفٍ مُقَام حرف آخر في موضعه.

ومنهم مَنِ اشترطَ لصحَّةِ الإبدالِ اللغويِّ شروطًا أهمُّها:

١- التقاربُ الصوتي

يشترطون التقاربَ بين الصوتين اللذين وقع بينهما الإبدال؛ أي: أن « يكونَ بينهما من قربِ المخارج، أو اتحاد الصفاتِ ما يسوِّغ حلولَ أحدهما مكانَ صاحبِهِ»(٤).

ويأتي على رأسِ هؤلاءِ ابنُ جني، فقد أنكر إبدالَ الثاء الوسطى حاءً من «حثَّثوا» فقال: «إنَّه أراد: حثَّثوا، فأبدل الثاء الوسطى حاءً، فمردود عندنا....

---

(١) الإبدال لابن السكيت : ٩٧. (٢) المصدر السابق: ١٣٠.

(٣) هو عبد الواحد بن علي أبو الطيب اللغوي الحلبي، ينظر بغية الوعاة: ٢/ ١٢٠ .

(٤) ظاهرة الإبدال اللغوي للدكتور علي حسين البواب: ٣٧.

وسألت أبا علي عن فسادهِ فقال العلَّة في فساده أنَّ أصلَ القلبِ في الحروفِ إنَّما هو فيما تقاربَ منها.... فأمَّا الحاء فبعيدةٌ من الثاء وبينهما تفاوتٌ يمنع من قلب إحداهما إلى أختها»(١).

ويؤكد ابنُ جني على اشتراطِ التقارب بقوله: «فلمَّا كانتِ التاءُ والسين مهموستين جازَ إبدالُ كلٍّ واحدةٍ منهما من أختِها»(٢).

أي: أنَّه لولا وجودُ هذه الصفة المشتركةِ «الهمس» بين التاء والسينِ لما جاز الإبدالُ عنده.

وتابع ابنَ جني في هذا المذهب ابنُ سيده فقال: «فأمَّا مالم يتقاربْ مخرجاه البتَّة فَقِيل على حرفين غيرِ متقاربين فلا يُسمَّى بدلاً؛ وذلك كإبدال حرفٍ من حروفِ الفم من حرفٍ من حروف الحلق»(٣).

ثمَّ أورد طائفةً من الألفاظِ تحت عنوان: «باب ما يجيء مقولاً بحرفين وليس بدلاً»(٤).

وكذلك سار كثيرٌ من المحْدَثين في اشتراطِ التقارب الصوتي، مثل الدكتور أحمد علم الدين الجندي حيث قال: «والحقيقة أنَّنا لا يمكنُ أن نقولَ بالإبدالِ إلاَّ إذا كانتْ هناك علاقة مخرجية ووصفية بين البدل والمُبدَلِ منه .... وما دامت الأصوات متباعدةً فلا نستطيعُ أن نقولَ بالإبدال»(٥).

---

(١) سر صناعة الإعراب: ١/١٨٠.

(٢) المصدر السابق: ١/١٩٧.

(٣) المخصص: ١٣/٢٧٤.

(٤) المصدر السابق: ١٣/٢٧٤.

(٥) اللهجات العربية في التراث: ٢/٤٧٢.

٢- عدم تصرف اللفظين تصرفًا تامًّا

كمـا يضع ابنُ جني شـرطًا آخـرَ لقبـول الإبدالِ؛ وهو ألاَّ يكونَ اللفظانِ أصلين؛ أي: ألاَّ يكونَ كلّ واحدٍ منهما قائمًا برأسه؛ يتصرف تصرفًا تامًا فيقول: «فمتى أمكن أن يكون الحرفانِ جميعًا أصلين كلُّ واحدٍ منهما قائم برأسه لم يَسُغِ العدولُ عن الحكم بذلك . فإن دلّ دالٌّ أو دعت ضرورة إلى القول بإبدال أحدهما من صاحبه عمل بموجب الدلالة وصير إلى مقتضى الصنعة .... ومن ذلك قولهم: هتلتِ السماءُ، وهتنت: هما أصلان؛ ألا تراهما متساويين في التَّصرفِ؛ يقولون: هتنت السَّماءُ تَهتِن تَهتانًا، وهتلت تَهتِل تهتالا؛ وهي سحائب هُتَّن، وهُتَّلٌ»(١).

٣- استعمال الصورتين في بيئةٍ واحدةٍ

كما يضع أصحابُ هذا الرأي - أيضًا - قيدًا آخر لقبول الإبدال؛ وهو أنَّ اللفظ إذا استُخدمَ بصورتين مختلفتين في بيئتين مختلفتين فذلك لا يُعدُّ من الإبدال وإنَّما هو لغتان لأقوام مختلفين. يقول ابنُ جني: «قال الفراءُ: قريش تقول: كُشِطتْ وقيسٌ وتميمٌ تقول: قُشِطتْ بالقاف وليستِ القاف في هذا بدلاً من الكاف؛ لأنَّهما لغتان لأقوامٍ مختلفين»(٢).

و أرى أنَّ ما يُسمَّى بالأبدال اللُّغوي هو لغاتٌ. كلُّ قبيلة كانت تنطقُ بطريقتِها الخاصَّةِ؛ إذ لا يُتصوَّرُ أن تقومَ قبيلةٌ بتغيير نطقِها، فتتعمَّدَ إبدالَ حرفٍ من حرف؛ كأن تقولَ «السراط» بالسين تارةً، وبالصاد أخرى.

ومن الغريبِ أنَّ القائلين باشتراطِ التقاربِ الصوتي يذهبون - أيضًا - إلى اشتراطِ استعمال الصورتين للَّفظِ في بيئة واحدةٍ لكي يعدَّ ذلك بدلاً عندهم.

فإن سُمِعَ أنَّ قبيلةً تقول «جدث»، وأخرى تقول «جدف» فلا يعدُّونَ ذلك من

---

(١) ينظر الخصائص: ٢/٨٢.

(٢) سر صناعة الإعراب: ١/٢٧٧.

الإبدال؛ على الرغم من التقاربِ الصوتي بين الفاء والثاء؛ لأنَّ ذلك - في نظرهم - يمثِّل لغتين مختلفتين.

ويمكنُ الرَّدُّ على هؤلاء بأنَّ اللغةَ ليست ضربًا من العبث، فليس من المقبول عقلاً أن يقولَ العربي في بيئة واحدة «جدثًا» ثُمَّ يغيرَ رأيَه فيقول «جدفًا».

وخلاصةُ ما أراه: إنّ ما يُسمَّى بالبدل - سواء وُجِدَ التقاربُ الصوتي فيه أو لم يُوجدْ - ما هو إلاَّ لغاتٌ مختلفة، وإنَّ العربيَّ لا يمكنُ أن يبدلَ، وإنَّ هذه التسمية - أعني البدل - ما هي إلاَّ من قبيلِ التقعيدِ ابتكرها أهلُ العربيَّةِ حين نظروا إلى اللغةِ فأطلقوها على كلِّ لفظين اختلفا في حرفٍ واحدٍ واتفقا معنى.

وهذا هو ما ذهبَ إليه أبوالطيب اللغوي؛ فقال «ليس المرادُ بالإبدال أنَّ العرب تتعمَّدُ تعويضَ حرفٍ من حرف، وإنَّما هي لغات مختلفة لمعانٍ متَّفقةٍ؛ تتقارب اللفظتانِ في لغتين لمعنى واحدٍ حتى لا يختلفا إلاَّ في حرفٍ واحد» ثم قال: «والدليلُ على ذلك أنَّ قبيلةً واحدةً لا تتكلم بكلمة طوراً مهموزة وطوراً غير مهموزة، ولا بالصادِ مرَّةً وبالسين أخرى»(١).

وإضافة إلى ما قلتُ بأنَّ الإبدالَ لغات مختلفة سواء وجد التقاربُ الصوتي أو لم يوجد؛ فأقول: إنَّ التعاقبَ بين الحروفِ التي تشتركُ في بعض الصفاتِ الصوتيةِ قد يكونُ أكثرَ من غيرِه؛ ومردُّ ذلك إلى اختلافِ طريقةِ الأداءِ لدى القبائل؛ من حيثُ: الجهرُ والهمسُ، والترقيقُ والتفخيم، وغيرُ ذلك من الصفات.

فهذه الفروقُ يظهر أثرُها واضحًا في الحروفِ المتقاربة في الصفات، فتتعاقب بسبب اختلافِ طريقةِ الأداء، واللَّهُ أعلمُ.

---

(١) ينظر المزهر: ١/٤٦٠.

موقف ابنِ حجر من الإبدال:

حرص ابنُ حجر في شرحِه لألفاظِ الحديثِ النبوي الشريفِ على الإشارةِ إلى تلك الألفاظِ التي وقع فيها الإبدالُ، وكان منهجُهُ في ذلك يتمثَّلُ في الآتي:

١ - يكتفي بذكر ورودِ هذه الظاهرةِ دون التعليلِ لها؛ وهذا هو الغالبُ عنده؛ كقوله ـ مثلاً ـ في تفسير كلمة «مغافير»: «ويُقالُ: بثاء مثلَّثةٍ بدل الفاء»(١).

وقوله: «يُقالُ سهمٌ خازقٌ؛ أي: نافذٌ. ويُقالُ: بالسين المهملةِ بدل الزاي»(٢).

وفي تفسيره لكلمةِ «يتحنَّث» قال: «هي بمعنى يتحنَّف؛ أي: يتَّبعُ الحنيفيَّةَ؛ وهي دينُ إبراهيم. والفاءُ تُبدلُ ثاءً في كثيرٍ من كلامِهم»(٣).

٢ - يصرِّح ـ حينًا ـ بردِّ بعضِ ما وردَ من شواهد لهذه الظاهرةِ إلى اختلافِ اللغاتِ؛ كقوله: «الفسطاط ـ بضمِّ الفاء وسكون المهملةِ وبطاء ين مهملتين ـ وهو البيتُ من الشَّعَرِ. وقد يُطلقُ على غيرالشَّعَر. وفيه لغاتٌ أُخر: بتثليث الفاء، وبالمثناتين بدل الطاء ين، وإبدالِ الطاء الأولى مثناة»(٤).

٣ - يعلِّل ـ في مواضعَ قليلةٍ ـ لهذه الظاهرةِ بالتقاربِ الصوتي، كقوله: «إذا تقاربَ الحرفانِ في المخرج تعاقبا في اللغةِ؛ كما يُقالُ: حدث وحدت، والأتاني والأثاني»(٥).

وهذه نماذجُ من «فتح الباري» رتَّبتُها ترتيبًا هجائيًا: مبتدئًا بالهمزةِ وما حصل من إبدال بينها وبين سائر الحروف، ثم التاء، إلى آخر حروف الهجاء.

---

(١) ٩/٢٩٠، باب لمَ تحرِّم ما أحل الله.

(٢) ٩/٥١٥، كتاب الذبائح والصيد، باب التسمية على الصيد.

(٣) ١/٣١، باب كيف كان بدء الوحي.

(٤) ٣/٢٦٤، باب الجريدة على القبر .

(٥) ٨/٥٦٣.

تعاقب الهمزة والهاء

مخرجُ الهمزةِ والهاء من أقصى الحلقِ(١). ويجتمعانِ في صفتي الانفتاح والاستفال(٢)؛ وهذا سببُ الإبدالِ بين هذين الصوتين في كثيرٍ من الألفاظِ على رأي مَن يشترطون التقاربَ الصوتي(٣).

وقد أشار ابنُ حجر إلى ألفاظِ الحديثِ النبويِّ الشريفِ، التي ورد فيها الإبدالُ بين الهمزة والهاءِ؛ فمن ذلك:

في حديث(٤) عائشةَ ـ رضي اللَّهُ عنها ـ: «هريقوا عليَّ من سبع قربٍ».

قال ابنُ حجر: «ويوجَّهُ بأنَّ الهاء مبدلةٌ من الهمزةِ؛ لأنَّ أصلَ هراق: أراق»(٥).

وفي الحديث(٦): «فقال أبو بكر: لاها اللَّهِ، إذًا لا يَعْمِدُ إلى أسَدٍ من أُسْدِ اللَّه».

قال ابنُ حجر: «والهاء هي التى عُوِّض بها عن واوِ القسم، وذلك أنَّ العربَ تقولُ في القسم: (آللَّهِ لأفْعَلَنَّ) بمد الهمزة وبقصرها. فكأنَّهم عوَّضوا عن الهمزة (ها) فقالوا (هاللَّه)؛ لتقاربِ مخرجيهما»(٧).

---

(١) ينظر الكتاب: ٤٣٣/١، وسر صناعة الإعراب: ٤٦/١، ومخارج الحروف وصفاتها لابن الطحان: ٨٠.

(٢) مخارج الحروف وصفاتها لابن الطحان: ٨٩ ـ ٩٠.

(٣) ينظر الإبدال لابن السكيت: ٨٨ ـ ٨٩، والمزهر: ٤٦٢/١.

(٤) رقمه: ١٩٨.

(٥) ٣٦٢/١، باب الغسل والوضوء في المخضب والقدح .

(٦) رقمه: ٤٣٢١.

(٧) ٦٣٤/٧.

في المثالين السابقين صرَّح ابنُ حجر بإبدال الهاء من الهمزةِ في: «هريقوا» و«هاللّهِ»، وذكر أنَّ الأصلَ فيهما الهمزة، ثم علَّلَ سببَ هذا الإبدالِ بقوله: «لتقارب مخرجيهما». وهذا يظهر أنَّ ابنَ حجر لم يغفلْ التقاربِ الصوتي في الإبدال.

وقد صرح بإبدال الهاء من الهمزة في «هريقوا» كثيرٌ من علماء(١) اللغةِ.

وفي الحديث(٢): «فيتدهده الحجر هاهنا».

ذكر ابنُ حجر رواية أخرى هي «فيتدأدأ» ثمَّ قال: «وتدهده إذا انحطَّ. والهمزةُ تُبدلُ من الهاءِ كثيرًا. وتدأدأ: تدحرجَ وهو بمعناه»(٣).

وفي شرح ذلك قال ابنُ يعيش: «ويدلُّ أنَّ (دهدهت) هو الأصل قولُهم: دهدوة الجعل لما يدحرجه»(٤).

وقال ابنُ حجر: «قِيلَ: أصلُ (آل): أهل قُلبتْ الهاءُ همزةً ثمَّ سُهِّلَتْ؛ ولهذا إذا صُغِّر رُدّ إلى الأصلِ فقالوا: أهيل»(٥).

وفي الحديث(٦): «ارجعوها إلى إبراهيم، وأعطوها آجر».

قال ابنُ حجر: «وفيه أنهَّ أعطاها هاجر، ووقع هنا: (آجر) بهمزة بدل الهاء»(٧).

---

(١) ينظر الكتاب: ٢٣٨/٤، وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ٢١٦١/٤، والمزهر: ٤٦٢/١.

(٢) رقمه: ٧٠٤٧.

(٣) ٤٥٧/١٢، باب تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح.

(٤) شرح المفصل: ٢٦/١٠.

(٥) ١٦٤/١١، باب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، رقم الحديث: ٦٣٥٧.

(٦) رقمه: ٢٢١٧.

(٧) ٤٨١/٤، باب شراء المملوك من الحربي وهبته وعتقه.

إحلال التاء محلَّ الدال:

في الحديث(١): «أشعرتَ أنَّ اللَّهَ كبتَ الكافرَ».

قال ابنُ حجر: «وقيل أصلُ (كبت): كبد؛ أي بلغ الهمُّ كبده، فأُبدلتِ الدالُ مثناةً»(٢).

في المثال: السابق نلحظ أنَّ ابنَ حجر نبَّه إلى أنَّ أصل كلمة «كبت»: «كبد» وقد حلَّتِ التاءُ محلَّ الدالِ.

والإبدالُ بين الدال والتاء كثيرٌ(٣). وتعليلُ ذلك ـ عند من يشترطون وجودَ علاقةٍ صوتية ـ اتحادهما في المخرج: «من بين طرفِ اللسانِ وأصولِ الثنايا».

وفي حديثِ ابنِ جني عن التاء قال: «وأمَّا إبدالها فقد أُبدلتْ من ستة أحرفٍ هنَّ: الواو، والياء، والسين، والصاد، والطاء، والدال»(٤).

إحلال التاء محلَّ الطاء:

قال ابنُ حجر: «الفسطاطُ بضمِّ الفاء وسكونِ المهملة وبطاء ين مهملتين وهو البيت من الشَّعَرِ، وقد يُطلقُ على غير الشَّعَرِ. وفيه لغاتٌ أخرى:بتثليث الفاء وبالمثنَّاتين بدل الطاء ين، وإبدال الطاء الأولى مثناة»(٥).

في المثال السابق أشار ابنُ حجر إلى وجود لغات في كلمة «فسطاط» منها: «فستات» بتاء ين بدلَ الطاء ين، و«فستاط» بإبدال الطاء الأولى تاء. وهذا يقفنا على نظرته للإبدال على أنَّهُ لغاتٌ مختلفةٌ مع وجود التقاربِ الصوتي.

---

(١) رقمه: ٢٢١٧.

(٢) ٤/٤٨١، باب شراء المملوك من الحربي وهبته وعتقه.

(٣) ينظر الإبدال لابن السكيت: ١٠٢.

(٤) ينظر سر الصناعة: ١/١٤٥.

(٥) ٣/٢٦٤، باب الجريدة على القبر .

وقد سُمِعَ الإبدالُ بين التاءِ والطاء في كثيرٍ من الألفاظِ وهو نوعان: إبدالٌ لغويٌ سماعيٌ؛ كما في كلمة: «فسطاط» بالطاء والتاء، وإبدال قياسيٌ صرفي تُقلبُ فيه التاء إلى طاء إذا كانت فاء «افْتَعَلَ» صاداً، أو ضاداً، أو طاءً، أو ظاءً (١).

وكما ذكر ابنُ حجر أنَّ التاءَ مبدلةٌ من الطاءِ في «فسطاط» فقد أشار إلى ذلك من قبل ابنُ جني حيث قال: «وأمَّا قولُهم في فسطاط: فستاط، فالتاء فيه بدلٌ من الطاء؛ لقولِهم في الجمع : (فساطيط) ولم يقولوا: فساتيط»(٢).

إحلال الدال محلَّ التاء

قال ابنُ حجر: «والتِرياقُ بكسر المثناة وقد تُضمُّ، وقد تُبدل المثناةُ دالاً، أو طاءً بالإهمال فيهما. وهو دواءٌ مركَّبٌ معروفٌ يُعالجُ به المسمومُ»(٣).

إحلال الدال محلَّ التاء كثير(٤). وهو مسموعٌ كما في النَّصِ السابق في كلمة: «ترياق»، أو مقيسٌ كما في الإبدال الصرفي إذا وقعت فاءُ «افْتَعَلَ» دالاً، أو ذالاً، أو زاياً قُلِبَت التاءُ دالاً.

أمَّا العلاقةُ الصوتيَّةُ بين هذين الحرفين فهي اشتراكُهما في المخرج: من بين طرف اللسان وأصولِ الثنايا.

الإبدال بين الثاء والفاء:

مخرج الثاء ممَّابين طرفِ اللسان وأطرافِ الثنايا(٥)، وأمَّا الفاء فمخرجها: من باطنِ الشفة السفلى وأطرافِ الثنايا العلياء(٦).

---

(١) ينظر سر صناعة الإعراب: ٢١٧/١.

(٢) المصدر السابق: ١٥٧/١.

(٣) ٢٥٠/١٠، باب الدواء بالعجوة للسحر.

(٤) ينظر الإبدال لابن السكيت: ١٠٢.

(٥) ينظر الكتاب: ٤٣٣/٤، وسر صناعة الإعراب: ٤٧/١.

(٦) الكتاب: ٤٣٣/٤، وسر صناعة الإعراب : ٤٨/١.

وهما متَّفقانِ في الهمسِ، والرخاوةِ، والاستفالِ، والانفتاحِ(١).

إنَّ التقاربَ في المخرج بين الثاء والفاء، والاشتراكَ بينهما في كثير من الصفات، يُفسِّرُ كثرةَ ورودِ الإبدال بينهما.

وقدأشار ابنُ حجر إلى الألفاظِ الواردةِ في الحديثِ الشريف؛ التي جرى فيها الإبدالُ بين هذين الصوتين، فمن ذلك:

في الحديث(٢): «وكان يخلو بغارِ حراء فيتحنَّث فيه».

قال ابنُ حجر: «قوله: (فيتحنَّث) هي بمعنى: يتحنَّف؛ أي: يتَّبِعُ الحنيفيَّةَ؛ وهي دينُ إبراهيمَ. والفاءُ تُبدل ثاءً في كثيرٍ من كلامِهم»(٣).

يقوِّي ما ذهب إليه ابنُ حجر من أنَّ الفاء قد أُبدلتْ ثاءً في «يتحنَّث» ورودُ ذلك في كتابِ اللَّهِ بالفاء في عدد من الآياتِ، منها: (فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ)(٤).

وفي اللسان: «والحنيف المسلم الذي يتحنَّفُ عن الأديان؛ أي: يميل إلى الحق .... ومن كان على دين إبراهيمَ فهو حنيفٌ عند العرب»(٥).

وفي الحديث(٦): «هجمت له العينُ، ونَفِهتْ له النفسُ».

---

(١) ينظر الكتاب: ٤/٤٣٥ ـ ٤٣٦، وسر الصناعة: ١/٦١ ـ ٦٢.

(٢) رقمه: ٣.

(٣) ١/٣١، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٤) سورة الروم، الآية: ٣٠.

(٥) لسان العرب (حنف) ٢/١٠٢٥ ـ ١٠٢٦.

(٦) رقمه: ١٩٧٩.

قال ابنُ حجر: «قوله: (ونفِهت) بكسر الفاء؛ أي: تعبت وكلَّتْ». ثمَّ ذكر روايةً أخرى: «نثِهتْ» بالمثلَّثةِ بدل الفاء، وعلَّق عليها بقوله: «وكأنَّها أُبدِلتْ من الفاء فإنَّها تُبدلُ منها كثيراً»(١).

وفي شرحه للحديث(٢): «إنِّي لأجدُ ريحَ مغافير، أكلتَ مغافير؟» قال: «ومرادُه بالمغافير: جمع مُغفور بضمِّ أوَّلِه، ويُقالُ بثاء مثلَّثةٍ بدلَ الفاء»(٣).

وذكر الإبدال بين الثاء والفاء في «مغافير» ابنُ السِّكيت(٤)، وفسَّره ابنُ منظور بقوله: «والمغافرُ والمغافير: صمغٌ شبيهٌ بالناطفِ ينضحُه العرفطُ»(٥).

وفي الحديث(٦): « وتبقى حفالةٌ كحفالةِ التمرِ».

قال ابنُ حجر: «والحفالة بالمهملة والفاء بمعنى: الحثالة. والفاء قد تقع موضع الثاء. والمرادُ بها الرديءُ من كلِّ شيءٍ»(٧).

وقد أشار إلى وقوعِ الإبدال في «حثالة» ابنُ السِّكيت(٨)، والسيوطي(٩).

وفي الصحاح: «والحثالة ما يسقطُ من قِشْرِ الشَّعيرِ والأرز والتمر.... فكأنَّهُ الرديءُ من كُلِّ شيءٍ»(١٠).

---

(١) ٤/٢٦٥، باب صوم داود عليه السلام.

(٢) رقمه : ٥٢٦٧.

(٣) ٩/٢٩٠، باب لمَ تحرِّم ما أحل الله.

(٤) الإبدال: ١٢٦.

(٥) اللسان (غفر) ٥/٣٢٧٥.

(٦) رقمه: ٤١٥٦.

(٧) ٧/٥٠٩، باب غزوة الحديبية.

(٨) ينظر الإبدال: ١٢٥.

(٩) ينظر المزهر: ١/٤٦٥.

(١٠) الصحاح (حثل) ٥/١٦٦٦.

وفي شرح ابن حجر لقول البخاري: « الحبوب التي تؤكل كلها ثوم» ذكر أنَّه يُقال «ثوم وفوم» ثم علَّقَ على ذلك بقوله: «فإن كانَ محفوظًا فالفاء تُبدل من الثَّاءِ في عدَّةِ أسماءٍ فيكون هذا منها واللَّهُ أعلم»(١).

في المثالِ السابق نرى ابنَ حجر أعاد ورودَ كلمةِ «الثوم» بالثاء تارة وبالفاء أخرى إلى ظاهرةِ الإبدال. وأشار إلى ذلك ـ أيضا ـ كثيرٌ من العلماء(٢).

الإبدال بين الراء واللام:

مخرج الراءِ من طرف اللسان أدخل في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام(٣).

ومخرج اللامِ «من حافةِ اللسان من أدناها إلى منتهى طرفِ اللسان، من بينها وبين ما يليها من الحنكِ الأعلى، ممَّا فويق الضاحكِ والناب والرباعية والثَّنية»(٤).

هذا التقاربُ في مخرجي صوتي الراءِ واللامِ يُضاف إليه اشتراكُهما في صفاتِ: الجهر، والاستفالِ، والانفتاحِ، والانحراف، وبين الرخاوة والشدة(٥) يُفسِّرُ ظاهرةَ الإبدال بين هذين الصوتين عند مَن يشترطون التقاربَ في الصفاتِ والمخرج.

وقد ذكر العلماءُ(٦) ألفاظًا كثيرةً جرى فيها التعاقبُ بين الراء واللام، وذكر ابنُ حجر شواهدَ لذلك منها قوله: «قال الخطابي: السَّمْلُ: فقءُ العين بأيِّ شيءٍ

---

(١) ١٢/٨.

(٢) ينظر سر صناعة الإعراب:٢٥١/١، والإبدال لابن السكيت: ١٢٦، والبحر المحيط:٢٣٣/١.

(٣) ينظر الكتاب: ٤٣٣/٤، وسر الصناعة: ٤٧/١.

(٤) سر صناعة الإعراب: ٤٧/١.

(٥) ينظر هذه الصفات في مخارج الحروف وصفاتها لابن الطحان: ٨٧ فما بعدها.

(٦) ينظر الإبدال لابن السكيت: ١١٥ فما بعدها.

كان .... قال: والسَّمْرُ لغة في السملِ ومخرجُهما متقاربٌ»(١).

وفي حديثِ(٢) أبي هريرة: «فقد ذهبَ رسولُ اللَّهِ - صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم - وأنتم تلغثونها، أو ترغثونها».

قال ابنُ حجر: «فالأولى بلامٍ ساكنةٍ ثم غينٍ معجمةٍ مفتوحةٍ ثمَّ مثلثة، والثانيةُ مثلُها لكنْ بدل اللامِ راء؛ وهي من الرَّغْثِ كناية عن سَعَةِ العيش. وأصله: من رَغَثَ الجَدْيُ أُمَّهُ إذا ارتضعَ منها.... وأمَّا باللام فَقِيل: إنَّها لغةٌ فيها»(٣).

الإبدال بين السين والزاي:

يشترك صوتا السين والزاي في المخرج: «وممَّا بينَ طرفِ اللسان وفويق الثنايا مخرجُ الزاي، والسين، والصاد»(٤).

كما يشتركان في الرَّخاوة، والانفتاح(٥)، والصفير .

وقد وردَ الإبدالُ بينهما في كثير من الألفاظ(٦)؛ فذكر ابنُ جنِّي أنَّ قبيلةَ كلبٍ يقلبون السينَ مع القاف زايًا فقال: «وكلبٌ تقلبُ السينَ مع القافِ خاصةً زايًا، فيقولون في سقر: زقر، وفي (مَسَّ سَقَرَ)(٧) مَسَّ زقر»(٨).

وذكر سيبويهِ لغة تَقلبُ السين زايا - أيضًا - إذا جاء بعدَها الدالُ،

---

(١) ١/٦٠٤، باب أبوال الإبل والدواب والغنم ومرابضها، رقم الحديث: ٢٣٣.

(٢) رقمه: ٧٢٧٣.

(٣) ١٣/٢٦١، باب قول النبي - صلى الله عليه وسلم - بعثت بجوامع الكلم.

(٤) الكتاب: ٤/٤٣٣.

(٥) المصدر السابق: ٤/٤٣٣ - ٤٣٤.

(٦) ينظر الإبدال لابن السكيت:١٣١ -١٣٢.

(٧) سورة القمر، الآية: ٤٨.

(٨) سرصناعة الإعراب: ١/١٩٦.

فقال: «وذلك قولك في التَّسْدِير: التَّزدِير، وفي يَسدلُ ثوبَه: يَزدُلُ ثوبَه»(١).

وهذا يؤكِّدُ أنَّ ما يُسمَّى بالإبدالِ إنَّما هو لغاتٌ لقبائلَ مختلفةٍ. فهاهو ذا ابنُ جنِّي ـ وهو على رأسِ من يشترطونَ التقاربَ الصوتي في الإبدالِ ـ لم يجد مفرًّا من أن ينسبَ كلمة «زقر» إلى «كلبٍ» لأنَّها لغتُها وعادتُها في الكلام، و«سقر» إلى غيرِها؛ رغم وجود التقاربِ الصوتي بين السين والصاد.

إذًا نحن أمامَ لغةٍ منسوبة إلى كلبٍ يُبدلون السينَ زايًا إبدالاً مطَّردًا إذا وقع بعد السين الدال، أو القاف؛ غير أنَّ كتب(٢) الإبدال، وكتب اللغة بعامّة(٣) والمعاجم تمدُّنا بألفاظٍ كثيرةٍ جرى فيها الإبدالُ بين السينِ والزاي ـ دون وقوعِ الدال أو القاف بعد السين وهو إبدلٌ سماعيٌ.

وقد لحظ ابنُ حجر هذه الظاهرةَ في كثيرٍ من ألفاظِ الحديث النبويِّ الشريف ونبه إلى مواطن الإبدال فيها، فذكر في شرحه للحديث: «سمعتُ رجلاً من الأزد» رواية أخرى «من الأسد» ثمَّ قال: «وهي لغةٌ صحيحةٌ»(٤).

وقال ابنُ حجر: «يُقالُ سهمٌ خازقٌ؛ أي: نافذ، ويُقالُ بالسين المهملة بدل الزاي»(٥).

قال «وقوله: (سنخة) بفتح المهملةِ وكسر النون بعدها معجمة مفتوحة؛ أي: المتغيِّرةُ الرِّيح. ويُقالُ فيها بالزاي أيضًا»(٦).

---

(١) الكتاب: ٤/٤٧٨ ـ ٤٧٩.

(٢) الإبدال لابن السكيت: ١٣١ ـ ١٣٢.

(٣) ينظر على سبيل المثال: المزهر: ١/٤٦٧.

(٤) ٢/١٧٥، باب إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلاّ المكتوبة، رقم الحديث: ٦٦٣.

(٥) ٩/٥١٥، كتاب الذبائح والصيد، باب التسمية على الصيد.

(٦) ٥/١٦٧، باب الرهن في الحضر ، رقم الحديث: ٢٥٠٨.

الإبدال بين السين والصاد

يشتركُ الصادُ والسينُ في المخرج: «وممًّا بين طرفِ اللسانِ وفويق الثنايا مخرجُ الزاي، والسين، والصاد»(١).

وتشترك السينُ مع الصادِ في كثير من الصفات؛ مثل: الهمس، والصفير، والرخاوة(٢).

وقد لحظ ابنُ حجر وقوعَ الإبدالِ بين هذين الصوتينِ في ألفاظٍ؛ منها:

قوله: «والسَّقْب بالسين المهملة وبالصاد أيضًا ويجوزُ فتحُ القاف وإسكانُها: القربُ والملاصقة»(٣).

وقال في تفسير السَّخبِ: «بفتح المهملة والخاء المعجمة بعدها موحَّدةٌ، ويُقالُ فيه: الصَّخبُ بالصاد المهملةِ بدلَ السين. وهو رفعُ الصوتِ بالخصام»(٤).

في النصين السابقين نبَّه ابنُ حجر إلى ظاهرةٍ صوتيَّةٍ تتمثَّلُ في إبدال الصاد من السين: «السَّقَب والصَّقَب»، و«السَّخب والصَّخب».

وهذا يوافقُ قول كثير من أهل اللغةِ: إنّ السينَ إذا وقعتْ قبل غين، أو خاء، أو قاف، أوطاء: جاز إبدالُها صادًا وهي لغة بني العَنْبَر(٥).

و إنْ أردنا تعليلاً صوتيًا للغةِ «بني العنبر» فهو: « أنَّ هذه الحروفَ مجهورةٌ مستعليةٌ، والسين مهموسٌ مستفل فكرهوا الخروجَ منه إلى هذه الحروف؛ لثقله، فأبدلوا من السين صادًا؛ لأنَّها توافقُ السينَ في الهمس والصفير، وتوافق هذه

---

(١) ينظر الكتاب: ٤٣٣/٤، وسر صناعة الإعراب: ٤٧/١، ومخارج الحروف لابن الطحان: ٨٢.

(٢) ينظر سر صناعة الإعراب: ٦٠/١ ـ ٦١، والمخصص: ٢٧٣/١٣، ومخارج الحروف لابن الطحان:٩٠.

(٣) ٥١١/٤، باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع، رقم الحديث: ٢٢٥٨.

(٤) ٤٠٤/٤، ١٤١/٤ ـ١٤٢، ٥٢٦/٢، ٤٥٠/٨، ١٤١/٩.

(٥) ينظر الكتاب: ٤٧٩/٤، وسر صناعة الإعراب: ٢١١/١ ـ ٢١٢، والمفصل: ٣٧٣، والمخصص: ٢٧٢/١٣ ـ ٢٧٣، وشرح الشافية للرضي: ٢٣٠/٣، والمزهر: ٤٦٩/١.

الحروفَ في الاستعلاء؛ فتجانس الصوتُ بعد القلبِ»(١).

وممَّا ذكره ابنُ حجر من ألفاظٍ جرى فيها التعاقبُ بين السين والصاد قولُه: «والصَّالِقَةُ بالصادِ المهملة والقاف؛ أي: التي ترفع صوتَها بالبكاءِ، ويُقال فيه بالسين المهملة بدلَ الصاد»(٢).

وقوله: «والسِّماخ بكسر المهملة وآخره معجمة، ويُقال بالصاد المهملة بدل السين»(٣).

ويذهب غالبيةُ أصحابِ المعاجم إلى تفسيرِ مثل هذا على أنَّه ناشيءٌ عن اختلافِ اللغات، فقد جاء في اللسان: «السلقُ: شدَّةُ الصوتِ، وسلقَ لغةٌ في صلقَ»(٤).

وجاء أيضًا: «والصِّماخ من الأُذن: الخَرْقُ الباطن الذي يفضي إلى الرأسِ تميميَّةٌ، والسِّماخُ: لغةٌ فيه»(٥).

ونقلَ السيوطي ألفاظًا كثيرةً جرى فيها الإبدالُ بين السينِ والصادِ ذكر منها السِّماخ والصِّماخ، وأشارَ إلى أنَّ هذا الإبدالَ متوقِّفٌ على السَّماعِ(٦).

---

(١) شرح الشافية للرضي: ٣/٢٣٠.

(٢) ٣/١٩٧، باب ما ينهى عن الحلق عند المصيبة.

(٣) ٣/٣١، باب: عقد الشيطان على قافية الرأس إذا لم يصل بالليل.

(٤) اللسان (سلق) ٣/٢٠٧٠.

(٥) اللسان (صمخ) ٤/٢٤٩٥.

(٦) المزهر: ١/٤٧٠.

الإبدال بين القاف والكاف

القافُ والكاف صوتانِ متقاربان في المخرج «ومن أقصى اللسان وما فوقَه من الحنك الأعلى مخرجُ القاف.

ومن أسفَل من موضعِ القافِ من اللسان قليلاً وممَّا يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف»(١).

ومع تقاربهما في المخرج فهما يشتركانِ في بعض الصفات مثل : الشدَّة، والانفتاح، والإصمات».

وقد جرى التعاقبُ بين هذين الصوتين في كثير من الألفاظ(٢)

ونبَّهَ ابنُ حجر على ذلك؛ فقال في شرحه لقول الإمام البخاري: «باب السَّعوط بالقُسْط الهندي والبحري، وهو الكُست مثل الكافور والقافور، ومثل كُشطتْ وقُشطتْ: نُزعتْ»:

«قوله (وهو الكست) يعني أنَّهُ يُقالُ بالقاف وبالكاف، ويُقالُ بالطاء وبالمثناة؛ وذلك لقرب كلٍّ من المخرجين بالآخر، وعلى هذا يجوزُ أيضًا مع القاف بالمثناة، ومع الكافِ بالطاء»(٣).

وقال: «قوله: (ومثل كُشطتْ وقُشطتْ، وقرأ عبدالله قُشطت).... يريد أنَّ عبداللَّهِ بن مسعود قرأ (وَإِذَا السَّمَاءُ قُشِطَتْ) بالقاف ولم تشتَهرْ هذه القراءةُ. وقد وجدتُ سلفَ البخاري في هذا، فقرأتُ في كتاب معاني القرآن للفرَّاء في قوله تعالى: (وَإِذَا السَّمَاءُ كُشِطَتْ)(٤) قال يعني: نُزعتْ، وفي قراءةِ عبداللَّهِ: قُشطتْ

---

(١) الكتاب: ٤/٤٣٣.

(٢) ينظر الإبدال لابن السكيت: ١١٣ ـ ١١٤.

(٣) ١٠/١٥٥ ـ ١٥٦، باب السعوط بالقسط الهندي والبحري.

(٤) سورة التكوير: ١١.

بالقاف والمعنى واحد.

والعربُ تقول: الكافور والقافور، والقشط والكشط، وإذا تقارب الحرفانِ في المخرج تعاقبا في [اللغات](١) هكذا رأيتُه في نسخة جيِّدة»(٢).

يعلِّلُ ابنُ حجر لتعاقبِ القافِ والكافِ بقرب مخرجيهما؛ وهذا لاينفي أنَّ الإبدالَ مردُّه اختلافُ اللغاتِ؛ إلاَّ أنَّه يمكنُ القول: إنَّ التعاقبَ بين الحروف المتقاربةِ صوتيًا يكون أكثر من غيرِه؛ لأنَّ ذلك عائدٌ إلى اختلافِ طريقةِ الأداء في لغاتِ القبائل. فقبيلةٌ تميل إلى التَّفخيم، وأخرى إلى الترقيق ونتيجةً لهذه الفروق اللغوية اليسيرة يكثرُ التعاقبُ بين الحروفِ المتقاربة.

---

(١) في الفتح « المخرج» ولعلَّه سهو من الناسخ، ففي معاني الفراء: ٢٤١/٣: «إذا تقارب الحرفان في المخرج تعاقبا في اللغات».

(٢) ١٥٦/١٠، باب السعوط بالقسط الهندي.

الإبدال الصرفي:

أمَّا الإبدالُ الصرفي، أو مايسمَّى بالإبدال المطَّرد، فقد أشار ابنُ حجر إلى كثيرٍ من أمثلته.

ولأنَّ هذا النوع من الإبدال قد كَثُرَ الحديثُ عنه في كتب التصريف، أشير ـ هنا ـ إلى بعضِ جهود ابنِ حجر في ذلك:

في الحديث(١): «ايذن لي أيُّها الأمير».

قال ابنُ حجر: «قوله: (إيذن) أصله: (ائْذن) بهمزتين فقُلِبتْ الثانيةُ ياءً؛ لسكونِها وانكسارِ ما قبلها»(٢).

في النصِ السابقِ ذكر ابنُ حجر سببَ قلبِ الهمزة الثانية ياءً وهو سكونها بعدَ همزةٍ متحرِّكةٍ، وهذه قاعدةٌ مطَّردةٌ عند العلماء التصريف. قال ابنُ مالك: «لم تحققِ العربُ دون نُدُور ثاني همزتي كلمة إذا كان ساكنا، بل التزمت إبدالَهُ مدَّةً مجانسةً لحركة الأوَّلِ كـآمنتُ أومِن إيمانا»(٣).

وقال السيوطي: «تُبدلُ الهمزةُ الساكنةُ بعد همزةٍ متحركةٍ متصلةٍ مدَّةً تجانسُ الحركةَ، فتبدل ألفًا في آدم، وياءً في إيمان، وواوًا في أومن. وأصلُها: أأْدم، وإِئْمان، وأُؤْمن»(٤).

وقال ابنُ حجر: «قوله: (كان عملُه ديمةً) بكسرالدال المهملةِ وسكون التحتانية؛ أي: دائمًا. والديمةُ في الأصل: المطر المستمر مع سكون بلا رعدٍ ولا

---

(١) رقمه: ١٨٣٢.

(٢) ٤/٥١، باب لا يعضد شجر الحرم.

(٣) شرح الكافية الشافية: ٤/٢٠٩٢.

(٤) الهمع: ٦/٢٦٠.

برق، ثم استُعملَ في غيره. وأصلُها بالواو فانقلبت بالكسرة قبلها ياء»(١).

وقال: «قيمةُ الشيء: ما تنتهي إليه الرغبةُ فيه. وأصلُه: (قِوْمة) فأبدِلَتْ الواو ياءً؛ لوقوعِها بعد كسرة»(٢).

وقال: «قوله: (وفي يده المِيْسمُ) بوزنِ مِفْعل مكسور الأول. وأصلُهُ: (مِوْسِم)؛ لأنَّ فاء ه واوٌ لكنَّها لَمَّا سُكِّنتْ وكُسِرَ ما قبلها قُلبتْ ياءً. وهي الحديدة التي يوسم بها؛ أي: يعلم»(٣).

في النصوص السابقة ذكر ابنُ حجر أنَّ أصول الألفاظ: دِيمة، وقيمة، ومِيسم: واوية؛ أي: دِومة، وقِومة، ومِوسم، ولكن بسببِ الكسرة قبل الواو قُلِبَتْ الواوُ إلى ياءٍ.

وما أشار إليه من قلبِ الواو المكسورِ ما قبلها إلى الياء هو قاعدة صرفيَّةٌ(٤) وعلَّةُ ذلك أنَّ الياء تناسبُها الكسرةُ، فلمَّا كُسِرَ ما قبل الواوِ استُثْقِلَ الواوُ فجيء بما يناسبُ الكسرةَ وهو الياء؛ وهذا يعرفُ باسمِ الإعلالِ بالقلبِ.

---

(١) ١١/٣٠٥، باب القصد والمداومة على العمل، رقم الحديث: ٦٤٦٦.

(٢) ١٢/١٠٨، باب قول الله تعالى: (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) ، رقم الحديث: ٦٧٩٥.

(٣) ٣/٤٢٩، باب وسم الإمام إبل الصدقة بيده ، رقم الحديث: ١٥٠٢.

(٤) ينظر المنصف: ١/٣٤١ فما بعدها ، وشرح المفصل: ١٠/٢١، ٢٣، ٣٠، وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ٤/٢١١٢.

المبحث الخامس: التَّسهيلُ والتَّحقيقُ في الهمزة

مـخـرج الـهـمـزة من أقـصـى الحلق(١). وذهب بعض المحْدَثين(٢) إلى أنَّ مخرجها من المزمار.

أما النُّطقُ بها فإنَّه يحتاج إلى جهد من المتكلم؛ لأنَّها أدخلُ الحروف في الحلق ولها نبرة حيث وصف سيبويه ـ بعد حديثه عن حذفِ الهمزةِ للتخفيفَ ـ ذلك بقوله: «واعلم أنَّ الهمزةَ إنَّما فَعَلَ بها هذا من لم يُخففها؛ لأنَّه بَعُدَ مخرجُها، ولأنَّها نَبْرة في الصدر تخرج باجتهاد، وهي أبعد الحروف مخرجًا، فثقل عليهم ذلك؛ لأنَّه كالتهوع»(٣).

إذًا فهذا الجهد الذي يحتاجه المتكلِّمُ عند النطق بالهمزة يفسِّر لنا اختلافَ القبائلِ العربية في النُّطقِ بها.

فمنهم من حقَّقَها، ومنهم من مال إلى تسهيلها طلبًا للخفَّة، وتخلصًا من الصعوبة في إخراجها.

وظاهرةُ التَّحقيقِ والتسهيلِ في الهمزة بُسِطَ عنها الحديثُ في كتب اللغة لعلاقتها باللغات العربية، وكذلك في كتب القراءات؛ لاتصالها بالقراءات القرآنية.

فأمَّا تحقيقُ الهمزةِ ـ وهوالأصل كسائر الحروف ـ فقد عزاه كثيرٌ من العلماءِ(٤) إلى «تميم»، و«تيم الرِّباب»، و«قيس». ونجد الرَّضي قد عمَّمَ التحقيقَ

---

(١) ينظر الكتاب ٤/٤٣٣، وسر صناعة الإعراب: ١/٤٦، ومخارج الحروف وصفاتها لابن الطحان: ٨٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩/١٠٧.

(٢) ينظر الأصوا ت اللغوية لإبراهيم أنيس : ٨٩ ـ ٩٠.

(٣) الكتاب: ٣/٥٤٨.

(٤) ينظر الكتاب: ٣/٥٤٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩/١٠٧، والبحر المحيط لأبي حيان: ١/٢٠٤، و٨/ ٥١٢ وشرح الكافية الشافية: ٤/٢١٠٤ ، والمزهر: ٢/٢٧٦.

في غير أهل الحجاز، فقال: «فخفَّفَها قومٌ، وهم أكثر أهل الحجاز، ولاسيما قريش .... وحققها غيرُهم»(١).

وأمَّا التسهيل فهو معزو إلى أهل الحجاز(٢).

وابنُ حجر في شرحه ألفاظ الحديث النَّبوي الشريف نبَّه كثيراً على هذه الظاهرة. وهذه بعض التطبيقات على ذلك إيثاراً للاختصار:

١ ـ تسهيلُ الهمزةِ الساكنة:

إذا كانت الهمزةُ ساكنةً فإنَّها تُبدلُ في تسهيلها إلى مدَّةٍ مجانسةٍ لحركة ماقبلها؛ وذلك طلباً للتخفيف(٣).

وقد ذكرابنُ حجر ذلك في كثير من المواضع، منها: « قوله:(إنَّما الشُّؤْم) بضم المعجمة وسكون الهمزة وقد تُسهَّل فتصير واواً»(٤).

وقال: « وأمَّا الرُّؤْيا فهي مايراه الشخصُ في منامه وهي بوزن: (فُعْلى) وقد تسهَّل الهمزةُ»(٥).

وقال: « قوله:(فلما لبس لأُمتَه) بسكون الهمزة هي الدرع.... والجمع: (لأم) مثل: تمْرَةٍ وتمْرٍ وقد تسهَّلُ الهمزة»(٦).

وقال :« قوله: (فيسكن لذلك جَأْشُهُ) بجيم وهمزةٍ ساكنة وقد تسهَّلُ وبعدها شين معجمة. قال الخليلُ: الجَأْشُ: النَّفْس، فعلى هذا فقوله: (وتقرُّ نفسُهُ) تأكيد

---

(١) ينظر شرح شافية ابن الحاجب: ٣/٣١ ـ ٣٢.

(٢) ينظر على سبيل المثال: الكتاب: ٣/٥٤١، وشرح الشافية للرضي: ٣/٣٢.

(٣) ينظر الكتاب:٣/ ٥٤٣ ـ ٥٤٤، وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ٤/٢١٠٧، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي: ٣/٣٢.

(٤) ٦/٧٢، باب ما يذكر من شؤم الفرس، رقم الحديث: ٢٨٥٨.

(٥) ١٢/٣٦٩.

(٦) ١٣/٣٥٣، باب قول الله تعالى (وأمرهم شورى بينهم) .

لفظي»(١).

وقال: « أما البِئْرُ فهي بكسر الموحدة ثم ياء ساكنة مهموزة ويجوز تسهيلها، وهي مؤنَّثةٌ وقد تُذَكَّرُ على معنى القليب»(٢).

٢ـ تسهيلُ الهمزةِ المفتوحة:

إذا كانت الهمزةُ المفردة مفتوحةً بعد كسرة جُعِلتْ في التسهيل ياءً، وإن كانت مفتوحةً بعد ضمة جُعِلتْ في التسهيل واوًا(٣).

وقد نبَّه ابنُ حجر في شرحه ألفاظ الحديث النَّبوي الشريفِ على هذا التسهيل فمن ذلك:

«قوله: (يأتي على الناسِ زمانٌ فيغزو فِئامٌ) بكسر الفاء ثم تحتانية بهمزة، وحُكي فيه تركُ الهمزة؛ أي: جماعة»(٤).

وقال: «والمرجئة بضمِّ الميم وكسر الجيم بعدهاياء مهموز ويجوز تشديدها بلا همز. نُسِبوا إلى الإرجاء وهو التأخير»(٥).

وقال: « قوله: (الرَزِيئة) هي بفتح الراء وكسر الزاي بعدها ياء ثم همزة، وقد تسهَّل الهمزةُ وتشددُ الياءُ، ومعناها: المصيبة»(٦).

وفي شرحه قول البخاري: « والجُؤَار من تَجأرون كصوت البقرة» قال:

---

(١) ٣٧٧/١٢، باب أول ما بدىء به رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ من الوحي الرؤيا الصالحة، رقم الحديث: ٦٩٨٢.

(٢) ٢٦٦/١٢، باب المعدن جبار والبئر جبار ، رقم الحديث: ٦٩١٢.

(٣) ينظر الكتاب: ٥٤٣/٣، وشرح الكافية الشافية : ٢١٠٧/٤، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي: ٣٣/٣ فما بعدها.

(٤) ٧/٧، باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، رقم الحديث:٣٦٤٩.

(٥) ١٣٥/١، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله ، رقم الحديث: ٤٨.

(٦) ٢٥٣/١، باب كتابة العلم، رقم الحديث: ١١٤.

« وأمَّا قوله:(والجُوَّار) فهو بضم الجيم و واو مهموزة ويجوز تسهيلها »(١).

٣ـ تسهيلُ الهمزةِ بجعلها بين الهمزة والحرفِ المجانس لحركتها:

يقول سيبويهِ: « اعلم أنَّ كلَّ همزةٍ مفتوحة كانت قبلها فتحة فإنَّك تجعلُها إذا أردتَ تخفيفَها بين الهمزة والألف الساكنة .... وإذا كانت الهمزة منكسرةً وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والياء الساكنة .... وإذا كانت مضمومة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والواو الساكنة .... وإذا كانت الهمزةُ مكسورةً وقبلها كسرة أو ضمة فهذا أمرها أيضًا .... وإذا كانت الهمزةُ مضمومةً وقبلها ضمة أو كسرة فإنَّك تصيرها بين بين»(٢).

وصف سيبويهِ هذا الضربَ من تسهيل الهمزة بأنَّها تصيرُ بموجبه: «بين بين» ثم وصف صوت هذه الهمزة بقوله: « غير أنَّك تضعِّفُ الصوتَ ولاتتمُّه وتُخفي؛ لأنك تقربها من هذه الألف»(٣).

ومقصود سيبويهِ هو تقريب صوتها من حرف اللين الذي منه حركتها .وقد فسَّرَ ذلك الرضي بقوله: « ومعنى التسهيل أن تأتيَ بها بين الهمزة وبين حرف حركتها، وتجعل الحركة التي عليها مختلسةً سهلةً بحيثُ تكون كالساكنة وإن لم تكنْها »(٤).

---

(١) ١٧٨/١٣، باب هدايا العمال.

(٢) الكتاب: ٥٤١/٣ ـ ٥٤٢.

(٣) المصدر السابق: ٥٤١/٣ ـ ٥٤٢.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب: ٤٥/٣.

ونجد أمثلة هذا الضرب من التسهيل في«الفتح» وإن لم يصرح ابنُ حجر بنوعه.

الفصل الرابع

في الأبنية

ويشتمل هذا الفصل على تمهيد وستة مباحث:

المبحث الأول: ماضي الثلاثي

المبحث الثاني: مضارع الثلاثي

المبحث الثالث: المصادر

المبحث الرابع: الاشتقاق

المبحث الخامس: جموع التكسير

المبحث السادس: حذف بعض أصوات الكلمة

تمهيد

نقرأُ في كتب التصريف ألفاظًا مثلَ: بناء الكلمة، ووزنها، وصيغتها، فما المرادُ بهذه الألفاظ؟

يقول الرضي: «المرادُ من بناء الكلمة ووزنِها وصيغتِها: هيئَتُها التي يمكن أن يشاركَهَا فيها غيرُها؛ وهي عددُ حروفها المرتبة، وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة، والأصليَّة كلّ في موضعه»(١).

وكان ابن حجر شديدالحرص في ذكر بناء كل لفظ يقوم بشرحه اسمًا كان، أو فعلاً، بل أستطيع القول: إنّه لم يغادر لفظًا غريبًا دون ضبطه بالنص على حركاته مع ذكر وزنه ـ حينًا ـ أو التمثيل لذلك بذكر وزن كلمات أُخر مشهورة. وقد نبَّه على ذلك في مقدّمته؛ فقال: «أضبِطُ ما يُشكل من جميع ما تقدَّم أسماء، وأوصافًا مع إيضاحِ معاني الألفاظ اللغوية، والتَّنبيهِ على النُّكت البيانية، ونحو ذلك»(٢).

ولم يفته التنبيهُ على الألفاظ التي سُمِعَ فيها أكثرُ من بناء، ولم يقتصرْ على الإشارة إلى هذه الأبنية وإنَّما يُميِّزُ فيها بين المشهور، وغيره.

---

(١) شرح الشافية للرضي: ١/٢.

(٢) هدي الساري: ٦.

المبحث الأول
بناءُ الماضي الثلاثي

للماضي الثلاثي المجرَّدِ ثلاثُ صيغٍ للمعلوم، وصيغةٌ للمجهول. فأمَّا التي للمعلوم فهي: «فَعَل» نحو: ضرب، و«فَعِلَ» نحو: لَزِمَ، و«فَعُلَ» نحو: حَسُنَ.

وأمَّا التي للمجهول فهي: «فُعِلَ» نحو: فُهِمَ.

وهذه الصيغُ متَّفقٌ عليها عند علماء العربيَّة(١).

غير أنَّنا نجد للفعل الماضي الثلاثي المجرَّدِ صيغًا أُخر مردُّها إلى لغات بعض القبائل العربيَّة؛ كـ« بكر بنِ وائل» و«تميم»(٢).

فـ«فَعِل» الحلقيّ العين ـ فِعْلاً كان كشَهِدَ، أو اسمًا كفَخِذٍ ـ يطَّردُ فيه ثلاثة تفريعات؛ هي: إتباع فائه لعينه في الكسر؛ وهو ما يختصُّ بالحلقي وحدَه، فتتحوّلُ «فَعِلَ» إلى «فِعِلَ» نحو «شِهِدَ» في «شَهِدَ».

وإسكان عينه ـ مع فتح الفاء أوكسرها «فَعْلَ» كـ«شَهْدَ» في «شَهِدَ»(٣).

بيد أنَّه لم يُسْمع في غير الحلقي من الفِعْل «فِعْلَ» نحو: «عِلْمَ». وحكى قطربُ سماع ذلك في المبني للمفعول؛ نحو: «ضِرْبَ زيدٌ»(٤). أمَّا في الأسماءِ فمسموع؛ نحو: «كِبْدٌ» و«كِتْفٌ» وغيرهما.

إذًا فمجمل القول: أنَّ للماضي الثلاثي المجرَّدِ المبنيِّ للمعلوم ثلاثةَ أبنية؛ هي: فَعَل، وفَعِل، وفَعُل، وبناءً واحدًا في المبني للمجهول؛ هو: فُعِل.

---

(١) ينظر على سبيل المثال: الكتاب :٢٨/٤ فما بعدها ، والمنصف لابن جني: ٢٠/١، والمفصل للزمخشري : ٢٧٧، وشرح الشافية للرضي: ٦٧/١.

(٢) ينظر ص ١٥١ .

(٣) ينظرص ١٥٠

(٤) ينظر شرح الشافية للرضي: ٤٢/١.

ويتفرَّعُ عن هذه الأبنية؛ بسبب الإتباع، أو حذفِ الصائت، ثلاثةُ أبنية؛ هي: فَعْلَ، وفِعْلَ، وفِعِلَ.

ولذلك فإنَّنا نجد في كتب اللغة إشاراتٍ كثيرةً إلى سماع صيغتين، أو أكثر بمعنًى واحدٍ في كثيرٍ من الأفعالِ الثلاثية المجرَّدة. وهناك من أفردَ لهذا الأمر أبوابًا ضمن أبحاث كتبهم؛ كصنيع «ابن السِّكيت» في قوله: «باب: ما جاء على فَعَلْتُ وفَعِلتُ بمعنى»(١) وكعمل «ابن سيده» في المخصَّص(٢).

والمعاجمُ، وكتبُ الأفعال تمدُّنا أيضًا بقدر كبير من الأفعال التي جاءتْ صيغة ماضيها على بناءين، أو أكثر ولم يتغير معناها(٣).

ولم يغب أمرٌ كهذا على فطنةِ ابنِ حجر، فكان لا يمرُّ على فعلٍ دون أن يذكر ما سُمِعَ فيه من أبنيةٍ، ويفرِّق - أيضًا - بين المشهورِ من هذه الأبنية وغيرِه، وما كَثُرَ استعمالُه وما قلَّ. ومن أمثلةِ ذلك:

ما جاءَ على «فَعَلَ» و«فَعِلَ»:

في الحديث(٤): «فبصَقَ رسولُ اللَّهِ - صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم - في عينيه، ودعا له فَبَرأَ».

قال ابنُ حجر: «قوله: (فَبَرَأَ) بفتح الراء والهمزة بوزن (ضَرَبَ) ويجوزُ كسرُ الراء بوزن: عَلِمَ»(٥).

وفي الحديث(٦): «تَعِسَ عبدُ الدينار والدِّرهم».

---

(١) إصلاح المنطق: ٢٠٦.

(٢) ينظر المخصص: ١٥/٥٧.

(٣) ينظر هامش ص ١٩٨

(٤) رقمه: ٤٢١٠.

(٥) ٧/٥٤٥، باب غزوة خيبر.

(٦) رقمه: ٢٨٨٦.

قال ابنُ حجر: «قوله: (تَعِسَ) بفتح أوَّله، وكسر المهملة، ويجوز فتحها؛ وهو ضدُّ: سَعِدَ. تقول: تَعِسَ فلانٌ؛ أي: شَقِيَ، وقيل معنى التَّعْسِ: الكبُّ على الوجه»(١).

وفي الحديث(٢):« ثم رقي فسقى الكلب» .

قال ابن حجر «قوله: (ثُمَّ رَقِيَ) بفتح الرَّاء وكسر القاف؛ كصَعِدَ وزنًا ومعنًى. وذكره ابنُ التين بفتح القاف بوزن (مَضَى) وأنكره. وقال عياضٌ في المشارق(٣): هي لغة طيِّيءٍ(٤)؛ يفتحون العينَ فيما كان من الأفعال معتلَّ اللام. والأوَّلُ: أفصحُ وأشهرُ»(٥).

وفي الحديث(٦): «ما مَسِسْتُ حريرًا ولا ديباجًا ألينَ من كفِّ النبيِّ - صلَّى اللَّهُ عليه وسلّم - ولا شممْتُ ريحًا قطُّ، أو عرفًا قَطُّ، أطيبَ من ريح، أو عرف النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلم».

قال ابن حجر: «قوله: (ما مَسِسْتُ) بمهملتين: الأولى مكسورةٌ ويجوز فتحُها، والثانية ساكنةٌ، وكذا القول في ميم: شَمِمْتُ»(٧).

وفي حديث عائشةِ أمِّ المؤمنين رضي اللَّهُ عنها «فلمَّا جئنا سَرَف طَمِثْتُ».

قال ابنُ حجر: «وقولها: (طَمِثْتُ) بفتح الميم وإسكان المثلثة؛ أي: حِضْتُ،

---

(١) ٩٧/٦، باب الحراسة في الغزو في سبيل الله.

(٢) رقمه: ٢٣٦٣.

(٣) ينظر مشارق الأنوار : ٢٩٩/١.

(٤) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية : ٢١٣٧/٤ «اطّرد في لغة طيِّيء : ما آخره ياء تلي كسرة من فعلٍ واسم جعلُ الكسرة فتحةً والياء ألفًا».

(٥) ٥/ ١٥، باب فضل سقي الكلب .

(٦) رقمه: ٣٥٦١.

(٧) ٦٦٦/٦، باب صفة النبي صلّى اللَّه عليه وسلّم.

ويجوز كسرُ الميم؛ يُقال: طَمِثَتِ المرأةُ بالفتح والكسر في الماضي، تطمُث بالضم في المستقبل»(١).

وفي الحديث(٢): «وكان ابنُ عمر إذا حجَّ، أو اعتمر قَبَضَ على لحيته، فما فَضَلَ أخذه».

قال ابنُ حجر: «وقوله: (فَضَلَ) بفتح الفاء والضاد المعجمة، ويجوزُ كسرُ الضاد كعَلِمَ»(٣).

وفي حديث(٤) عائشةَ أمِّ المؤمنين رضي اللَّهُ عنها: «حتى خَرَجتُ بعدما نَقَهْتُ».

قال ابنُ حجر: «قوله: (نَقَهتُ) بفتح القاف وقد تُكسر. والأوَّلُ أشهر. والناقِه ـ بكسر القاف ـ الذي أفاق من مرضه ولم تتكامل صحَّتُه»(٥).

وفي الحديث(٦): «ودِدْتُ يارسول اللَّهِ أنَّكَ تأتيني فتُصلِّي في بيتي».

قال ابنُ حجر: «قوله: (ودِدْتُ» بكسر الدال الأولى؛ أي: تمنَّيتُ.

وحكى القزَّازُ جواز فتح الدال في الماضي والواو في المصدر. والمشهورُ في المصدر الضمُّ، وحُكي فيه ـ أيضًا ـ الفتح فهو مثلث»(٧).

رأينا في الأمثلةِ السابقة أنَّ ابنَ حجر قد وقفنا على بناءين هما: «فَعَلَ»

---

(١) ٤٨٧/١، باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت.

(٢) رقمه: ٥٨٩٢.

(٣) ٣٦٢/١٠، باب تقليم الأظفار.

(٤) رقمه: ٤٧٥٠.

(٥) ٣٢٠/٨، باب (لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيرا وقالوا هذا إفك مبين).

(٦) رقمه: ٤٢٥.

(٧) ٦٢٠/١، باب المساجد في البيوت.

و«فَعِلَ» للأفعالِ السابق ذكرها، ولم يقتصر جهدُه على ذكر البناءين؛ بل يعقد ـ غالبًاـ موازنةً بينهما؛ وذلك بذكر البناء المشهور، ثم يُتبعه بعبارة «ويجوز» تنبيهًا منه إلى البناء الأقل شهرة؛ كقوله: «فَبَرأ بفتح الرَّاء والهمزة بوزن ضَرَبَ ويجوز كسرُ الرَّاء بوزن عَلِمَ» وكقوله في «مَسِسَ» «والأولى مكسورة ويجوز فتحُها» تنبيهًا منه إلى أنَّ كسر الرَّاء في «بَرَأَ» أقل شهرة من فتحها، وكسر السين في «مسس» أشهر من فتحها. وقد ذكر كثيرٌ من علماء(١) العربيَّة أنَّ الكسر أفصح في «مسس»، كما أشاروا إلى مجيء بناءي «فَعَلَ» و«فَعِل» باتفاق معنى في الأفعال: برأ(٢) وتعس(٣) ورقي(٤) وشمم(٥) وطمثْتُ(٦) وفضل(٧) ومسس(٨) ونقه(٩) وودد(١٠).

---

(١) ينظر معجم مقاييس اللغة : ٥/٢٧١، والصحاح(مسس) ٣/٩٧٨، والمخصص: ١٥/٥٨.

(٢) ذكر الجوهري البناءين ، ونسب الفتح إلى أهل الحجاز . ينظر الصحاح (برأ)١/٣٦.

(٣) قال السرقسطي في الأفعال: ٣/٣٦٦ « تَعَسَ وتَعِسَ تَعْسًا: لم يستقل من عثرته» وينظر ـ أيضًا ـ الأفعال لابن القطاع : ١/١١٨.

(٤) طيِّءٌ يجعلون الكسرة فتحة في كل ياء انكسر ما قبلها ، والياء ألفًا . ينظر المزهر : ١/٢١٧.

(٥) ينظر الصحاح (شمم) ٥/١٩٦١، والمخصص: ١٥/٥٨، والأفعال لابن القطاع : ٢/٢٠٧.

(٦) ينظر الصحاح (طمث) ١/٢٨٦، والمخصص: ١٥/٥٨، والأفعال لابن القطاع: ٢/٢٩٢.

(٧) ينظر الصحاح (فضل) ٥/١٧٩١، والمخصص: ١٥/٥٨، والأفعال لابن القطاع: ٢/٤٦١.

(٨) ينظر معجم مقاييس اللغة : ٥/٢٧١، والصحاح (مسس) ٣/٩٧٨، والمخصص:١٥/٥٨.

(٩) ذُكر البناءان باتفاق معنى في مقاييس اللغة: ٥/٤٦٤، والمخصص: ١٥/٦٠، والأفعال لابن القطاع: ٣/٢٥١. أمَّا ابنُ قتيبة فقد فرّق بين دلالتي البناءين؛ فيرى أنّ بناء (فَعِلَ) بكسر العين في (نقِه) هو بمعنى: فهم، ينظر أدب الكاتب: ٣٩٩.

(١٠) ذكر ابن قتيبة البناءين لكنّه عدّ الفتحَ من كلام العامَّة حيث أورد الفعل (ودد) تحت باب ما جاء مكسورًا والعامَّة تفتحه . يُنظر أدب الكاتب: ٣٩٨.

ماجاء على «فَعُل» و«فَعَل»

في الحديث(١): «لورُخِّصَ لهم في هذا لأوشكوا إذا بَرَدَ عليهم الماءُ أن يتيمَّموا».

قال ابنُ حجر: «قوله: (إذا بَرَدَ) بفتح الرَّاء على المشهور، وحكى الجوهريُّ(٢): ضمَّها»(٣).

وفي الحديث(٤): «ولكنْ خَلُصَ إليَّ من عِلْمِه مايخلُص إلى العذراءِ في سترها».

قال ابنُ حجر: «قوله: (خَلُصَ) بفتح المعجمة وضمِّ اللام، ويجوز فتحُها بعدها مهملة؛ أي: وصل»(٥).

وفي الحديث(٦): «ألا وإنَّ في الجسد مُضْغةً؛ إذا صَلَحَتْ صَلَحَ الجسد كلُّه، وإذا فَسَدَتْ فَسَدَ الجسدُ كلُّه؛ ألا وهي القلبُ».

قال ابنُ حجر: «قوله: (إذا صَلَحَت) و(إذا فَسَدَتْ) هو بفتح عينهما، وتضم في المضارع، وحكى الفرَّاء(٧) الضمَّ في ماضي «صلح». وهو يضم وفاقًا؛ إذا صار الصلاح هيئةً لازمةً لشرف ونحوه»(٨).

وقال: «وطلُقت المرأة؛ بفتح الطاء وضمِّ اللام وبفتحها ـ أيضًا ـ وهو

---

(١) رقمه: ٣٤٧.

(٢) ينظر الصحاح (برد) ٤٤٥/٢.

(٣) ٥٤٤/١، باب التيمم ضربة.

(٤) رقمه: ٣٦٩٦.

(٥) ٧٠/٧، باب مناقب عثمان بن عفان رضي الله عنه.

(٦) رقمه: ٥٢ .

(٧) ينظر المخصص: ٦٢/١٥.

(٨) ١٥٦/١، باب فضل من استبرأ لدينه.

أفصح»(١).

نحن إذًا أمام بناءين «فَعُل» و«فَعَل» لكل من الأفعال:

«برد» و«خلص» و«صلح» و«طلقتْ»، وقد ذكر كثير من علماء العربيَّة البناءين في الأفعال السابقة باتفاق معنى(٢).

---

(١) ٩/٢٥٨.

(٢) ينظر (برد) في الأفعال لابن القطاع : ١/٦٦، واللسان: ١/٢٤٨، وينظر (صلح) في أدب الكاتب لابن قتيبة: ٤٧٦، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس: ٣/٣٠٣، والمخصص: ١٥/٦٢، واللسان: ٤/٢٤٧٩، وينظر (طلقت) في الأفعال لابن القطاع: ٢/٢٨٦، واللسان : ٤/٢٦٩٢.

ماجاء من ماضي الثلاثي على بناءين أحدهما مزيد

١ ـ فَعَلَ وأَفْعَلَ:

اهتمَّ اللغويون بهذه الظاهرة اهتمامًا كبيرًا؛ لما لهذين البناءين من أثرٍ على الدلالة؛ مما أدَّى ببعضهم إلى تصنيفِ كتب مستقلة؛ منها ماتمَّ تحقيقُه وطبعه كـ« فَعَلَ وأَفْعَلَ» للسِّجستاني، و«فَعلت وأفعلت» للزّجاج.

ومنها ما هو باقٍ حبيس خزائن المخطوطات، أو في عدادِ المفقود من تراثنا اللغوي.

كما أنَّ هناك طائفةً أخرى من العلماء تحدَّثوا عن «فَعَلَ وأَفْعَلَ» ضمن أبحاث كتبهم.

منهم: سيبويهِ(١)، وابنُ قتيبة(٢)، وثعلب(٣)، وابنُ سيده(٤)، وابنُ القطاع(٥). وبقي السؤال: هل يجتمعُ هذانِ البناءانِ في فعل واحدٍ بمعنى واحدٍ؟

انقسم العلماء في ذلك إلى ثلاث طوائف: الطائفة الأولى وهم جمهور أهل اللغة أجازوا ذلك في كثيرٍ من الأفعال.

الطائفة الثانية: ضيَّقوا الأمر فلم يقبلوا ذلك إلاَّ في قليلٍ من الأفعال.

الطائفة الثالثة: يُنكرون أن يأتيَ هذانِ البناءانِ بمعنًى واحدٍ، ويتأوَّلون كثيرًا من الأفعال؛ التي وردت بالصيغتين؛ إمَّا بإنكار أحد البناءين، أو محاولة تلمُّس فرق في دلالتهما، أو بوصف أحد البناءين بأنَّه من لحن العامَّة.

يقول الرضي: «أقول: اعلم أنَّ المزيد فيه لغير الإلحاق لابدَّ لزيادته من معنًى؛

---

(١) ينظر الكتاب: ٥٦/٤ فما بعدها.

(٢) ينظر أدب الكاتب : ٤٣٣ فما بعدها.

(٣) ينظر الفصيح : ٢٧١ فما بعدها.

(٤) ينظر المخصص: ٢٢٧/١٤ فما بعدها.

(٥) هو علي بن جعفربن محمد المعروف بابن القطاع الصقلي، توفي سنة ٥١٥هـ . ينظر بغية الوعاة ٢/ ١٥٣ ـ ١٥٤وقد ذكر ذلك في مواضع عدّة من كتابه الأفعال، ينظر على سبيل المثال: ١٨٣/١، ٥٩/٢، ٩٣/٣.

لأنَّها إذا لم تكن لغرضٍ لفظيٍّ كما كانت في الإلحاق ولا لمعنًى كانت عبثًا، فإذا قيل ـ مثلاً: إنَّ أقال بمعنى قال، فذلك منهم تسامحٌ في العبارة»(١).

وأرى أنَّ ما ذهب إليه جمهورُ أهل اللغة هو الصواب. فورود «فَعَلَ»، و«أَفْعَلَ» بمعنًى واحدٍ في أفعالٍ كثيرة أمرٌ لايمكن إنكاره؛ إذا كان البناءان مأخوذينِ من لغتين مختلفتين.

فما الذي يمنع أن تتكلَّمَ قبيلةٌ بـ«فَعَلَ» وأخرى بـ«أَفْعَلَ» والكلُّ يقصدُ معنًى واحداً. ونتَّفقُ مع من ينكرون أن يكونَ البناءان بمعنًى واحدٍ إذا ثبتَ أنَّهما من لغةٍ واحدة؛ لاستبعاد أن تغيِّرَ القبيلةُ كلامها؛ فتقولَ مرَّةً «فَعَلَ» وأخرى «أفْعَل» وعلى هذا فتكون «فَعَلَ» لغة، و«أَفْعَلَ» لغة أخرى. ومستندنا في هذا الرَّأي ـ أيضًا ـ ما ذهب إليه ابنُ درستويه: «لا يكون (فَعَلَ) و(أَفْعَلَ) بمعنًى واحدٍ، كما لم يكونا على بناء واحد، إلاَّ أن يجيءَ ذلك في لغتين مختلفتين؛ فأمَّا مِن لغةٍ واحدةٍ فمُحال أن يختلفَ اللفظانِ والمعنى واحد»(٢).

موقفُ ابنِ حجر من هذه الظاهرة:

اهتم ابنُ حجر في تتبع أبنيةِ الكلم فقبل شرح أيِّ لفظٍ يبدأ بضبطِه، وذكر ما سُمِعَ فيه من أبنيةٍ. وقد سلك في ذلك مسلك جمهور أهلِ اللغة في إجازتِه مجيء «فَعَل» و«أَفْعَلَ» بمعنى واحد؛ معيداً ذلك إلى اختلاف اللغات، لكنَّ ذلك لم يمْنَعْه من ترجيح بناء على الآخر في بعض الأفعال من حيثُ الشهرةُ والفصاحة، أو التفريق بين دلالة البناءين في أفعال أُخر. وهذه نماذجُ لبيان ذلك الأمر:

---

(١) ينظر شرح الشافية: ٨٣/١.

(٢) المزهر: ٣٨٤/١.

أـ «فَعَلَ» و«أَفْعَلَ» باتفاق معنًى:

جهد وأجهد

نجد ابنَ حجر في شرحه لحديث(١) أبي هريرة الذي ورد فيه لفظ «جَهَدَ» في قوله: «إذا جلس بين شُعَبِها الأربع ثم جَهَدَها فقد وجب الغُسلُ».

يقول: «قوله: (ثم جهدها) بفتح الجيم والهاء، يُقال: جَهَدَ وأَجْهَدَ؛ أي: بلغ المشقة»(٢).

جمَّ وأجمَّ

في حديث(٣)عائشةَ ـ رضي اللّهُ عنها: «إنَّ التلبينةَ(٤) تَجِمُّ فؤاد المريض».

قال ابنُ حجر: «يُقال: جمَّ وأجمَّ، والمعنى أنَّها تُريح فؤادَه، وتزيل عنه الهمَّ وتنشطه»(٥).

جاز وأجاز

وقال: «يُقال: جاز وأجاز بمعنى»(٦).

---

(١) رقمه: ٢٩١.

(٢) ١/٤٧٠، باب إذا التقى الختانان ، وينظر جهد وأجهد بمعنًى في أدب الكاتب لابن قتيبة : ٤٣٥، وفعلت وأفعلت للزجاج : ١٨، والأفعال للسرقسطي : ٢/٢٤٥، والأفعال لابن القطاع: ١/١٤٤.

(٣) رقمه: ٥٦٨٩.

(٤) فسر ابنُ حجر التلبينة بقوله: « هي بفتح المثناة وسكون اللام وكسر الموحدة بعدها تحتانية ثم نون ثم هاء وقد يُقال بلا هاء ، قال الأصمعي: هي حساء يعمل من دقيق أو نخالة ويُجعل فيه عسل ،قال غيره: أو لبن . سمِّيتْ تلبينة تشبيها لها باللبن في بياضها ورقَّتها» فتح الباري:١٠/١٥٣.

(٥) ١٠/١٥٤، وقال السرقسطي في الأفعال : ٢/٢٤٥ « وجمَّ الفرس جَمَاما وأجمّ: لم يتعب» وإلى هذا المعنى ذهب ابنُ القطاع في الأفعال: ١/١٧٥.

(٦) ٤/٣٢٨، باب هل يخرج المعتكف لحوائجه إلى باب المسجد. وينظر بناءي جاز وأجاز بمعنى في فعل وأفعل للسجستاني: ٢٠١ ـ ٢٠٢، وفعلت وأفعلت للزجاج: ١٥، والأفعال لابن القطاع: ١/١٨٣، واللسان (جوز): ١/٧٢٤.

حدَّ وأحدّ

في الحديث(١): «وقالتْ نُهينا أن نُحِدَّ أكثر من ثلاث إلاَّ بزوج».

قال ابنُ حجر: «قوله: (أن نُحِدَّ) بضمٍّ أوَّله من الرُّباعي ولم يعرفِ الأصمعيُّ غيرَه، وحكى غيرُه فتح أوَّله وضم ثانيه من الثلاثي يُقال: حدَّتِ المرأةُ وأحدَّتْ بمعنى»(٢).

راب وأراب

قال ابنُ حجر: «يُقال رابَه يُريبه بالفتح، وأرابه يُريبه بالضم ريبةً، وهي: الشكُّ والتردد»(٣).

سكت وأسكت

في الحديث(٤): «فأُسْكِتَ الشيخان».

قال ابنُ حجر: «قوله: (فأُسكِت) بضم الهمزة وكسر الكاف كأنَّ مُسْكِتًا أسكتهما، ويجوز فتحُ الهمزة والكاف وهو بمعنى: سَكَتَ. والمرادُ بالشيخين: عليٌّ

---

(١) رقمه: ١٢٧٩.

(٢) ٣/١٧٥، باب إحداد المرأة على غير زوجها، وينظر الأفعال لابن القطاع: ١/٢٣٩.

(٣) ٤/٣٤٣، باب تفسير المشبَّهات . وينظر راب وأراب بمعنى: شكَّ في فعل وأفعل للسجستاني : ١٦٧ _ ١٦٨، وفعلتُ وأفعلت للزجاج: ٤٢، والأفعال للسرقسطي: ٣/١٦، والأفعال لابن القطاع: ٢/٥٩. واللسان (ريب) ٣/١٧٨٨.

واقتصر ابن قتيبة على ذكر بناء واحد فقال: « أراب الرجل أتى بريبة» ينظر أدب الكاتب: ٤٥١.

(٤) رقمه: ٣٧٠٠.

وعثمانُ»(١).

صمت وأصمت

وقال: «يُقال: أصمت وصمت بمعنى»(٢).

كنَّ وأكنَّ

في حديث(٣)ابن عمر رضي اللَّهُ عنهما: «قال: رأيتُني مع النَّبي - صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم - بَنَيتُ بيدي بيتًا يُكنُّني من المطر».

قال ابنُ حجر: «قوله: (يُكِنُّني) بضم أوَّله وكسر الكاف وتشديد النون من (أكنَّ) إذا وقى، وجاء بفتح أوَّله من (كنَّ). وقال أبوزيد(٤)الأنصاري: كَنَنْتُهُ وأكنَنْتُهُ بمعنى؛أي: سترتُه وأسررته»(٥).

---

(١) ٨٦/٧، باب قصّة البيعة ، والاتفاق على عثمان رضي الله عنه. وينظر سكت وأسكت بمعنى في فعلت وأفعلت للزجاج: ٤٩، وفعل وأفعل للسجستاني: ٩١، والأفعال لابن القطاع : ١١٩/٢. غير أنّ هناك من فرّق في دلالة البناءين من ذلك ما نقله السجستاني عن الأصمعي في كتابه فعل وأفعل: ٩١«قال الأصمعي: يقال سكت الرجل إذا أمسك عن الكلام ، وأمَّا أسكت فمعناه أطرق». وجاء في اللسان (سكت): ٢٠٤٦/٣ «وقيل سكت تعمّد السكوت وأسكت أطرق من فكرة».

(٢) ١٨٥/٧، باب أيام الجاهلية . ومن الذين ذهبوا إلى مجيء صمت وأصمت بمعنى الزجاج في كتابه فعلت وأفعلت: ٥٦، والسرقسطي في كتابه الأفعال: ٢٧٩/٣، وابن القطاع في كتابه الأفعال: ٢٢٨/٢. غير أنّ السجستاني في كتابه فعل وأفعل : ٩١ نقل التفرقة بين معنى البناءين فقال « قال الأصمعي: يقال: صمت القوم ولا يُقال: أصمتوا إلا أن تقول: أصمتوا غيرهم».

(٣) رقمه: ٦٣٠٢.

(٤) ينظر قول أبي زيد في الأفعال لابن القطاع: ٩٣/٣.

(٥) ٩٦/١١، باب ما جاء في البناء . ومن القائلين بمجيء كنّ وأكنّ بمعنى: الزجاج في كتابه فعلت وأفعلت : ٨١، وابن القطاع في الأفعال : ٩٣/٣، وفرَّق بعضهم في دلالة البناءين . ينظر فعل وأفعل للسجستاني : ٨٧، وإصلاح المنطق لابن السكيت:٢٣٤، والفصيح لثعلب: ٢٧٥.

وقف وأوقف

قال ابنُ حجر: «تنبيه: قوله (أوقف) كذا للأكثر؛ وهي لغة نادرة، والفصيح المشهور: (وقف) بغير ألف»(١).

لم يقف جهدُ ابنِ حجر عند ذكر البناءين: وإنَّما يوازن بينهما من حيثُ الشهرة والفصاحة؛ وهذا لايتأتَّى إلاَّ لمن له اطلاعٌ ومعرفة بدقائق العربية بلغاتها المختلفة. وابن حجر لم يصف لغةً بالرداءة مهما قلَّ استعمالُها كما فعل الزَّجَّاجُ - مثلاً - فقال: «ووقفتُ الدابةَ وأوقفته بالألف رديئة جداً»(٢).

وإن كانَ الزَّجَّاجُ قد وصف: «أوقف» بالرداءةِ فإنَّ السِّجستاني قد أنْكر هذا البناء، فقال: «ويُقال: وقفتُ بالمكان ووقفتُ الدابةَ، ووقفتُ الوَقْفَ وهو موقوف ولا يُقال: أَوْقَفْتُ»(٣). وقال ابنُ السكيت: «ووقفتُ دابتي وقد وقفتُ وقفًا للمساكين ووقفتُهُ على ذنبه كلّه بغير ألف. وحكى الكسائي ما أوقفَك هاهنا»(٤).

ويعزو ابنُ القطاع «أوقف» إلى تميمٍ(٥).

---

(١) ٤٥٢/٥، باب إذا وقف شيئا قبل أن يدفعه إلى غيره فهو جائز.

(٢) فعلت وأفعلت للزجاج: ٩٤.

(٣) فعل وأفعل: ١٥٨.

(٤) ينظر إصلاح المنطق: ٢٢٦.

(٥) ينظر كتاب الأفعال لابن القطاع: ٢٨٩/٣ - ٢٩٠.

ب ـ «فَعَلَ» و«أَفْعَلَ» باختلاف معنًى

خفر وأخفر

قال ابنُ حجر: «قوله: (فلا تُخفروا) بالضم من الرباعي؛ أي: لا تغدروا. يُقال: أَخْفَرتُ: إذا غدرتَ، وخفرتُ: إذا حميت، ويُقال: إنَّ الهمزةَ في أَخْفَرْت للإزالة؛ أي: تركتَ حمايتَه»(١).

رصد وأرصد

في حديث(٢) أبي ذر: «إلاَّ دينارًا أُرصدُه لدين».

قال ابنُ حجر: «قوله: (أُرصده) ثبت في روايتنا بضمِّ أوَّلِه من الرُّباعي. وحكى ابنُ التين عن بعض الروايات بفتح الهمزة من (رصد) والأوَّلُ أوجه. تقول: (أَرْصدتُه) أي: هيَّأتُه وأعددته، و (رصدته) أي: رقبته»(٣).

سرى وأسرى

قال البخاري: «باب حديث الإسراء، وقول الله تعالى: (سُبْحَانَ الذي أَسْرَى بِعَبْده لَيْلاً مِنَ المسْجِدِ الحرامِ إلى المَسجِدِ الأَقْصَى)(٤)».

---

(١) ٥٩٢/١، باب فضل استقبال القبلة . رقم الحديث :٣٩١. وقد ذهب إلى اختلاف دلالتي البناءين كثير من العلماء، فقال الزجاج في كتابه فعلت وأفعلت ٣٣: « يقال خفرت الرجل فهو مخفور إذا أجرته . وأخفرتُه إذا نقضت عهده فهو مخفر»، وقال السرقسطي في الأفعال:٤٥٢/١ «و خفْرته خفرا، وخُفارة منعته وحميته ... وأخفرته نقضت عهده» وينظر كتاب الأفعال لابن القطاع: ٢٨٦/١.

(٢) رقمه: ٢٣٨٨.

(٣) ٦٨/٥، باب من أخذ أموال الناس يريد أداءها ، أو إتلافها. ومن الذين فرقوا بين دلالة البناءين ابنُ القطاع في الأفعال ١٦/٢: «ورصدته بالخير والشر رصداً وأرصدته أعددت له . ورصدت الشيء رَصْدًا ورَصَدًا ترقبته»، وابن منظور في اللسان رصد: ١٦٥٢/٣ «رَصَدَه بالخير وغيره يرصُدُه رَصْدًا ورَصَدًا: يرقبه .... وأرصد له الأمر: أعدَّه».

(٤) سورة الإسراء، الآية: ١

قال ابنُ حجر: «قوله: (أسرى) مأخوذٌ من السُّرى؛ وهو سيرُ الليل. تقولُ: أسرى وسرى إذا سار ليلاً بمعنى، هذا قول الأكثر(١).... وقيلَ: أسرى سارَ من أوَّلِ الليل، وسرى: سار من آخره وهذا أقرب»(٢).

إذًا هناك بناءان هما: سرى وأسرى، ومعناهما واحدٌ عند كثير من علماء اللغة، ذكر ذلك ابنُ حجر لكنَّه رجَّحَ الرأيَ الذي يفرِّقُ تفريقًا يسيرًا بين دلالتهما وهو «أسرى» للسير من أوَّلِ الليل، و«سرى» للسير من آخرِه.

وعى وأوعى

في الحديث(٣): «لا تُوكي فيُوكى عليكِ».

ذكر ابنُ حجر روايةً أخرى للحديث بالعين بدل الكاف في: «توكي» فقال: «وهو بمعناه. يُقال: أوعيتُ المتاعَ في الوعاء أُوعيه: إذا جعلْتَهُ فيه، ووعيتُ الشيءَ حفظتُه»(٤).

ذهب ابنُ حجر إلى التَّفريق بين دلالتي «وعى» و«أوعى» فأشار إلى أنَّ «وعى» يأتي بمعنى: «حفظ» و«أوعى» بمعنى: جعل المتاعَ في الوعاء، وهذا موافقٌ لما ذكره كثير من العلماء(٥).

---

(١) ذُكر البناءان: سرى وأسرى بمعنى في: فعل وأفعل للسجستاني: ١٠٠، وأدب الكاتب لابن قتيبة :-٤٣٥، وفعلت وأفعلت للزجاج: ٤٩، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس (سرو):١٥٤/٣، والأفعال لابن القطاع: ١٦١/٢، واللسان (سرا): ٢٠٠٣/٣، والبحر المحيط لأبي حيان :٤/٦.

(٢) ٢٣٨/٧.

(٣) رقمه: ١٤٣٣.

(٤) ٣٥٢/٣، باب التحريض على الصدقة والشفاعة فيها.

(٥) ينظر على سبيل المثال: فعل وأفعل للسجستاني: ١٤٣ ـ١٤٤، وفعلت وأفعلت للزجاج: ٧٩.

الخلاصة

إنَّ ورودَ «فَعَلَ» و«أفْعَلَ» بمعنى واحد في كثير من الأفعال أمرٌ لا يمكنُ إنكاره إذا كان البناءان من لغتين مختلفتين.

سلك ابنُ حجر مسلك جمهورِ أهل اللغة في القول بمجيءِ «فَعَلَ» و«أفْعَلَ» بمعنًى واحدٍ في أفعال كثيرة، وفرَّق بين دلالة البناءين في بعض الأفعال.

ردَّ ابنُ حجر مجيءَ «فَعَل» و«أَفْعَلَ» بمعنى واحدٍ إلى اختلاف اللغة؛ كقوله: «كذا فيه من الرباعي وهي لغةٌ، يُقال: فضح وأفضح».

لم يقتصر جهدُ ابنِ حجر على تتبع الأفعال التي سُمِعَ فيها البناءانِ بل نجده في كثير من الأحيان يعقد موازنةً بينهما لبيان أيِّهما أشهر وأفصح، كقوله: «تنبيه: قوله: (أوقف) كذا للأكثر، وهي لغة نادرةٌ، والفصيح المشهور: (وقف) بغير ألف».

٢ ـ فَعَلَ وفَعَّلَ

أشار أهلُ اللغة إلى أنَّ صيغة «فَعَّلَ» تدلُّ على كثرة العمل؛ كقولنا: جرَّحتُه؛ أي: أكثرتُ جراحاتِه. وكسَّرتُه وقطَّعتُه للدلالة على كثرة التكسير والتقطيع(١).

كما ذهب كثيرٌ منهم إلى أنَّ صيغة «فعَّل» قد تُخفَّفُ فتتحوَّلُ إلى «فَعَلَ» فهذا سيبويهِ يقول: «واعلم أنَّ التخفيفَ في هذا جائزٌ، كلُّه عربي، إلاّ أنَّ (فَعَّلت) إدخالها ههنا لتبيين التكثير، وقد يدخلُ في هذا التَّخفيف»(٢).

إذًا التخفيف في صيغة «فَعَّلَ» وتحولها إلى «فَعَلَ» يُفسِّر لنا ورودَ كثير من الأفعال بالصيغتين بمعنى واحد. فلعلَّ بعض القبائل العربيَّةِ استعملت بناء «فَعَّلَ»، وبعضها الآخر مال إلى التخفيف فاستُعملت الصيغتان بمعنى واحد، وبخاصَّةٍ إذا علمنا أنَّ «فَعَلَ» قد يدلُّ على التكثير كما أشار إلى ذلك ابنُ سيده حيث قال: «أعني أنَّ التخفيف قد يجوز أن يُرادَ به القليلُ والكثيرُ»(٣).

ويقول ابنُ الحاجب في حديثه عن دلالة «فَعَّلَ»: «وبمعنى: فَعَلَ»(٤).

أي: وتأتي صيغة «فَعَّلَ» بمعنى: «فَعَلَ»؛ وهذا هو الذي ذهب إليه ابنُ حجر حيث يرى أنَّ «فَعَّلَ» قد يُخفَّفُ فيتحوَّلُ إلى «فَعَلَ» في بعض الأفعال دون أن يتغيَّرَ المعنى؛ وهو يعتمد في ذلك على الرواية التي سَمِعَها. وهذه أمثلة ذلك:

---

(١) ينظر على سبيل المثال: الكتاب: ٦٤/٤ ـ ٦٥، والمخصص: ١٧٣/١٤ ـ ١٧٤، والممتع في التصريف: ١٨٩/١، وشرح الشافية للرضي: ٩٢/١.

(٢) ينظر الكتاب: ٦٤/٤.

(٣) ينظر المخصص: ١٧٤/١٤

(٤) ينظر شرح الشافية للرضي: ٩٢/١.

أَبَرَ وأبَّرَ

قال البخاري: «باب من باع نَخْلاً قد أُبِّرتْ، أو أرضًا مزروعةً، أو بإجارة».

شرح ذلك ابنُ حجر فقال: «ويُقال: أَبَرْتُ النَّخل آبُرُه أَبْرًا بوزن: أكلتُ الشيءَ آكلُه أَكْلاً، ويُقال: أبَّرْتُه بالتشديد أُؤَبِّرُه تأبيرًا، بوزن: علَّمْتُه أعلِّمُه تعليمًا. والتَّأبيرُ: التشقيق والتلقيح»(١).

نلحظ من النص السابق حرصَ ابنِ حجر على ضبط الأبنية حيثُ يذكر بناء الفعل ويهتمُّ بالتَّوضيح وإزالة اللَّبس بذكر الوزن المشابه له من الأفعال التي اشتهر وزنُها.

وقد ذكر صاحب اللسان بناءي «أبَرَ» و«أبَّر» نقلاً عن الموثوق بهم أنَّهما يأتيان بمعنى واحد(٢).

جَلا وجلَّى

قال ابنُ حجر: «قوله: (فجلَّى) بالجيم وتشديد اللام ويجوز تخفيفُها؛ أي: أوضح»(٣).

البناءان: «جَلاَ» و«جَلَّى» بمعنى: أوضح وكشف ذكرَهما كثيرٌ من أصحاب المعاجم اللغوية؛ مثل الجوهريِّ، وابنِ منظور(٤).

ضَفَرَ وضَفَّرَ

وقال: «قوله: (سمعتُ عمرَ يقول من ضفر) بفتح المعجمة والفاء مخففًا

---

(١) ٤/٤٦٩.

(٢) ينظر اللسان (أبر) ١/٥.

(٣) ٧/٧٢١، باب حديث كعب بن مالك، رقم الحديث: ٤٤١٨

(٤) ينظر على سبيل المثال: الصحاح (جلا) ٦/٢٣٠٤ ــ ٢٣٠٥، واللسان ١/٦٦٩.

ومثقلاً»(١).

عَقَبَ وعَقَّب

وقال في تفسير قولِ اللَّهِ تعالى: (لَهُ مُعَقِّباتٌ من بَيْنِ يَدَيْهِ ومن خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ)(٢): «تنبيه: عَقَّبْتُ يجوز فيه تخفيفُ القاف وتشديدها»(٣).

وقد أشار أصحابُ المعاجم إلى ورود البناءين: عَقَبَ وعَقَّب بمعنى واحد(٤).

عَقَدَ وعَقَّدَ

وقال في تفسير قولِ اللَّهِ تعالى: (لا يُؤَاخِذُكُم اللَّهُ باللَّغوِ في أَيْمانِكُمْ ولكن يُؤَاخِذُكُم بمَا عَقَّدتُمُ الأَيْمَانَ»(٥)

«قوله: (عَقَّدتم) قُرِىء: بتشديد القاف وتخفيفها(٦). وأصلُه: العَقْدُ وهو الجمْعُ بين أطراف الشيءِ، ويُستعملُ في الأجسامِ ويُستعار للمعاني؛ نحو: عَقْد البيع والمعاهدة»(٧).

نحن إذًا أمام بناءين: «عَقَدَ» بالتخفيف، و«عَقَّدَ» بالتشديد، ولم يفتِ ابنَ حجر

---

(١) ١٠/٣٧٣، باب التَّلبيد ، رقم الحديث: ٥٩١٤.

(٢) سورة الرعد، الآية: ١١.

(٣) ٨/٢٢٢.

(٤) ينظر على سبيل المثال: الصحاح (عقب) ١/١٨٥ ـ ١٨٦، واللسان: ٤/٣٠٢٣ ـ ٣٠٢٤.

(٥) سورة المائدة ، الآية: ٨٩.

(٦) قرأ بالتخفيف: حمزة ، والكسائي، وأبو بكر ، وخلف ، وقرأ غيرهم بالتثقيل . ينظر الحجة لابن خالويه: ١٣٤، وحجة القراءات لابن أبي زنجلة: ٢٣٤، والإقناع لابن الباذش: ٢/٦٣٥، والنشر لابن الجزري: ٢/٢٥٥، واتحاف فضلاء البشر للبناء: ٢٠٢.

(٧) ١١/٥٢٦.

وهو يفسِّر الآيةَ الكريمة أن يشيرَ إلى ورود البناءين في القراءات القرآنية. وهذا دأبُه في تتبع الأبنية؛ فإن وردت في قراءات قرآنية ذكرها، أو وردتْ في روايات الحديث نبَّه عليها.

وقد ذكر كثيرٌ من أصحاب المعاجم البناءين بمعنى واحد(١).

لَطَخَ ولَطَّخَ

وقال: «واللَّطخ هو بفتح اللام والطاء المهملة بعدها خاء معجمة: الرَّمي بالشَّرِّ. يُقالُ: لُطِخَ فلانٌ بكذا؛ أي: رُمي بشر، ولَطَخَه بكذا مخفَّفًا ومثقَّلاً: لوَّثه به»(٢).

وَكَلَ ووَكَّلَ

في حديث(٣) أنس بنِ مالك عن النَّبي صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم: «إنَّ اللَّه عزَّ وجلَّ وَكَّلَ بالرَّحم مَلَكًا».

قال ابنُ حجر: «وقع في روايتنا بالتَّخفيف، ويُقال: وَكَلَهُ بكذا إذا استكفاه إيَّاه وصرف أمرَه إليه، وللأكثر بالتشديد؛ وهو موافقٌ لقوله تعالى: (مَلَكُ المَوْتِ الَّذي وُكِّلَ بِكُمْ)(٤)»(٥).

---

(١) ذكرهما الزمخشري في أساس البلاغة: ٤٢٩، وجاء في اللسان (عقد) ٤/٣٠٣١: « وعقد العهد واليمين يَعْقِدُهما عَقْدًا وعَقَّدهما: أكَّدهما».

(٢) ١٢/١٨٧، باب من أظهر الفاحشة واللَّطخ والتهمة بغير بيِّنة. وفي اللسان (لطخ) ٥/٤٠٣٤ «لَطَخَه بالشيء يلطَخُهُ لطْخا ، ولَطَّخه ، ولطَخْت فلانًا بأمر قبيح: رميته به .... ولطخه بشرٍّ يلطَخُهُ لطْخًا، أي: لَوَّثه».

(٣) رقمه: ٣١٨.　　　　(٤) سورة السجدة، الآية: ١١.

(٥) ١/٤٩٨، باب مخلَّقة وغير مخلقة. وينظر بناءا وكَلَ ووكَّلَ بالمعنى الذي ذكره ابن حجر في الصحاح (وكل) ٥/١٨٤٥.

الخلاصة

يرى ابنُ حجر أنَّ صيغة «فَعَّل» قد تُخفَّفُ في بعض الأفعال فتتولَّدُ عنها صيغةٌ أخرى: «فَعَلَ» وهو في هذا يعتمد على روايات الحديث، أو المسموعِ عن العرب. فينبِّه أنَّ «فَعَّل» المضعَّفةَ قد تُخفَّفُ ويبقى المعنى كما هو. وإلى هذا ذهبَ سيبويهِ، وكثيرٌ من علماء العربيَّة كما سبق بيانه.

وعلى الرّغم من ورودِ البناءين في كثير من الأفعال فإنَّ ذلك لا يعنى أنَّهما ـ دائمًا ـ على درجةٍ واحدة من الاستعمال والشهرة. فقد يكون أحدهما هو الأكثر ورودًا، أو الأكثر شهرة؛ وهذا ما نبَّه عليه ابنُ حجر.

٣ ـ فَعَلَ وافْتَعَلَ

تأتي صيغة «افتعل» لمعانٍ عدَّة ذكر منها ابنُ الحاجب أنَّها تأتي «للمطاوعة ـ غالبًا ـ نحو: غممتُه فاغتمَّ، وللاتخاذ؛ نحو: اشتوى، وللتفاعل؛ نحوُ: اجتوروا، وللتصرف؛ نحوُ: اكتسب»(١).

بيد أنَّه قد سُمِعَ ورودُ أفعالٍ بصيغة «افتعل» ولا يُرادُ بها شيءٌ من المعاني السابقة، وإنَّما جاءتْ بمعنى: «فَعَلَ» أي: أنَّ «فَعَلَ» و«افْتَعَلَ» قد تأتيان بمعنًى واحدٍ؛ وهذا ما أشار إليه كثيرٌ من أهل اللغة. يقول سيبويهِ: «وقالوا قَرَأت واقترأت يريدون شيئًا واحدًا.... وكذلك: قَلَعَ واقتلع، وجذب واجتذب»(٢).

وذكر ابنُ قتيبة بعضَ معاني: «افتعل» ثم عقَّب قائلاً: «ويأتي افتعل لا يُرادُ به شيءٌ من هذا، وذلك افتقر، واشتدَّ، وقلع واقتلع، وجذب واجتذب، وقرأتُ، واقترأتُ»(٣).

وابن قتيبة بهذا يشير إلى أنَّ صيغة «افْتَعَلَ» المزيدة تأتي بمعنى: «فَعَلَ» المجرَّدة. وهذا واضحٌ من النَّص الذي أوردناه لسيبويهِ أيضًا.

كما أنَّ ابنَ سيده يقول: «وقد يُبنى على (افتعل) ما لا يُرادُ به شيءٌ من ذلك ... أي أنَّهم يبنون على (افتعل) ما لا يُراد به إلاَّ معنى فِعْلٍ لا زيادةَ فيه»(٤). والحافظُ ابنُ حجر كان ممَّن تنبَّهوا لظاهرة مجيء «فَعَلَ» و«افْتَعَل» بمعنى واحدٍ في بعض الأفعال. وهذه النُّصوص التالية توضح ذلك:

---

(١) ينظر شرح الشافية للرضي: ١/١٠٨.

(٢) الكتاب: ٤/٧٤.

(٣) ينظر أدب الكاتب: ٤٦٩.

(٤) ينظر المخصص: ١٤/١٨٣.

بَأَرَ وابْتَأَرَ

في الحديث(١): «إنَّه لم يبتئر عند الله خيراً».

قال ابنُ حجر: «قال أهلُ اللغة(٢): بأرتُ الشيءَ وابتأرتُه أبأرُه وأبتئره إذا خبَّأتُه»(٣).

بعث وابتعث

وفي الحديث(٤): «إنَّه أتاني الليلةَ آتيان وإنَّهما ابتعثاني».

قال ابنُ حجر: «ومعنى ابتعثاني: أرسلاني، كذا قال في الصحاح(٥): بعثه وابتعثه أرسله»(٦).

حَضَنَ واحْتَضَنَ

وقال: «يُقال: حضنه واحتضنه عن الأمر: أخرجه في ناحية عنه، واستبدَّ به، أو حبسه عنه»(٧).

عرق واعترق

وقال: «يُقال: عَرَقْتُ اللَّحمَ واعترقتُه وتعرَّقتُه: إذا أخذتَ اللَّحمَ منه نهشاً»(٨).

---

(١) رقمه: ٦٤٨١.

(٢) ينظر الصحاح (بأر) : ٢/٥٨٣، واللسان: ١/١٩٩.

(٣) ١١/٣٢٠، باب الخوف من الله.

(٤) رقمه: ٧٠٤٧.

(٥) ينظر الصحاح (بعث) ١/٢٧٣.

(٦) ١٢/٤٦٠، باب تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح.

(٧) ١٢/١٥٧، رقم الحديث: ٦٨٣٠، وينظر (حضن) في الصحاح: ٥/٢١٠٢.

(٨) ٢/١٥٢، رقم الحديث: ٦٤٤ ، وينظر (عرق) و(اعترق) في اللسان ٤/٢٩٠٦.

الأمثلةُ السابقة تُطلعنا على موقف ابنِ حجر من صيغتي «فَعَلَ» و«افْتعلَ» فهو يرى أنَّ هاتين الصيغتين قد تأتيانِ بمعنًى واحدٍ في بعض الأفعال. وهذا هو مذهبُ جمهور أهل اللغة.

المبحث الثاني

أبنية مضارع الفعل الثلاثي المجرَّد

ذكر الصرفيون(١) لمضارع الفعل الثلاثي ستة أبنية هي:

١ـ فَعَلَ يَفْعُلُ؛ نحو: نَصَرَ ينصُرُ، وقَتَلَ يقتُلُ.

٢ ـ فَعَلَ يفْعِلُ؛ نحو: ضَرَبَ يضرِبُ، وجَلَسَ يجلِسُ.

٣ ـ فَعَلَ يَفْعَلُ؛ نحو: قَرَعَ يَقْرَعُ، وفَغَرَ يفْغَرُ.

٤ ـ فَعِلَ يفْعَلُ؛ نحو: عَلِمَ يَعْلَمُ، وشَرِبَ يشْرَبُ.

٥ ـ فَعُلَ يفْعُلُ؛ نحو: ظَرُفَ يظرُفُ، وسَهُلَ يَسْهُلُ.

٦ ـ فَعِلَ يَفْعِلُ؛ نحو: حَسِبَ يَحسِبُ.

وبالنظر إلى الباب الأوَّلِ من الأبوابِ السابقة وهو: «فَعَلَ يفْعُلُ» نجد أنَّ كثيراً من الأفعَال قد لزِم مضارعُها الضمَّ؛ وذلك إمَّا أن يكونَ سماعيًا، أو قياسيًّا(٢).

فالسماعيُّ مثل: قَتَلَ يقتلُ، ونَصَرَ يَنْصرُ، وغير ذلك ممَّا لايُحصى. والقياسيُّ: كلزوم الضَّمِّ في الأجوفِ والناقص الواويين؛ مثلُ: قال يقُولُ، وغزا يغزو.

أمَّا البابُ الثاني وهو: «فَعَلَ يَفْعِل» فقد سُمِعَ كسرُ عين المضارع في كثيرٍ من الأفعال؛ مثل: «ضَرَبَ يضرِبُ» و«جَلَسَ يَجْلِسُ». والقياسيُّ من هذا الباب هو لزوم كسرِ عين المضارع في الأجوفِ والناقص اليائيين، وفي المثال.

---

(١) ينظر الكتاب: ٣٨/٤ فما بعدها، والخصائص: ٣٧٤/١ ـ ٣٨٥، وشرح الملوكي في التصريف: ٣٨ فما بعدها، والممتع في التصريف: ١٧٣/١ فما بعدها، وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ٢٢١٣/٤، وشرح الشافة للرضي: ١١٤/١ فما بعدها، والمزهر للسيوطي: ٣٧/٢.

(٢) ينظر الممتع لابن عصفور: ١٧٤/١، وشرح الرضي على الشافية: ١١٨/١، والمزهر : ٣٨/٢ فما بعدها.

فمثال الأجوفِ اليائي: باع يبيع ، ومثال الناقص اليائي: رَمَى يرْمي، وفي المثال الواوي: وَعَدَ يَعِدُ، وَزَنَ يَزِنُ. وعلَّةُ حذفِ الواو ـ هنا ـ لوقوعها بين ياءٍ وكسرة(١). ويختلفُ المثال اليائيُّ عن الواوي في عدم حذفِ الياء منه. يقول ابنُ يعيش: «وأمَّا ماكان فاؤه الياءَ فإنَّه يجيء الماضي منه على (فَعَلَ) مفتوح العين، وعلى (فَعِلَ) مكسور العين، ولم يأتِ منه (فَعُلَ) مضموم العين، فيما أعلمُ.

فما كان الماضي منه على (فَعَلَ) فالمضارع منه (يفْعِلُ) بالكسر؛ نحو: يَمَنَ يَيْمِنُ، ويَسَرَ يَيْسِرُ، ويَنَعَ يَيْنِعُ. ولايُحذفُ منه الياءُ كما حُذفت الواو في (يَعِدُ) وإخوانه؛ لخفَّة الياء»(٢).

والباب الثالث «فَعَلَ يَفْعَلُ» ذكر الصرفيون أنَّهُ لا يكونُ الفتح إلاَّ مع أحرف الحلقِ الستةِ؛ وهي: الهمزة، والهاء والعين، والحاء، والغين، والخاء، بشرط أن يقع حرفُ الحلق عينًا للفعل، أو لامًا له.

وقد جعلَ أهلُ التصريف هذا البابَ فرعًا على «فَعَلَ يفْعُل» أو «يَفْعِلُ». يقول الرَّضيُّ: «اعلم أنَّ أهلَ التصريف قالوا: إنَّ فَعَلَ ـ بفتح العين فيهما ـ فرعُ على فَعَلَ يفْعُل، أو يفْعِلُ ـ بضمها، أو كسرها في المضارع ـ وذلك لأنَّهم رأوا أنَّ هذا الفتح لايجيءُ إلاَّ مع حرف الحلق، ووجدوا في حرف الحلق معنًى مقتضيًا لفتح عين مضارع الماضي المفتوح عينه»(٣).

أمَّا الباب الرابع فقد ذكر الصرفيون(٤) أنَّ القياس فيه هو «فَعِلَ يفْعَلُ»

---

(١) ينظر الممتع في التصريف: ١/١٧٤، وشرح الملوكي في التصريف: ٤٨.

(٢) ينظر شرح الملوكي في التصريف: ٥١.

(٣) ينظر شرح الشافية للرضي: ١/١١٧.

(٤) ينظر على سبيل المثال: شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش: ٥٧، والممتع في التصريف لابن عصفور: ١/١٧٣، وشرح الشافية للرضي: ١/١٣٥.

بكسر العين في الماضي وفتحِها في المضارع وهذا القياس لايشذُّ عنه إلاَّ أفعالٌ قليلة.

أمَّا الباب الخامس وهو «فَعُلَ» فإنَّ قياس مضارعه «يفْعُلُ». يقولُ ابنُ عصفور: «وأمَّا المضارعات فالمقيس منها أن يجيء مضارع (فَعُلَ) أبدًا على (يفْعُلُ) بضم العين كالماضي»(١).

والباب السادس من أبواب الفعل المضارع وهو: «فَعِلَ يفْعِلُ» فقد وصفه بعضُ أهلِ التصريف بالقلَّةِ والشذوذ(٢). يقول ابنُ يعيش: «وأمَّا البناء الثاني، وهو: (فَعِلَ) فهو على ضربين يكون متعدِّيًا، وغير متعد .... والمضارعُ منهما جميعًا على (يفْعَلُ) بالفتح .... وقد شذَّ من ذلك أربعةُ أفعالٍ جاءتْ على فَعِل يفْعِلُ ويفْعَلُ جميعًا وهي : حَسِبَ يحسِب ويحسَبُ، ويَئِس ييئِس وييأس، ويَبِس ييبِس وييبَس، ونَعِم ينعِمُ وينْعَم»(٣).

أمَّا المثال الواوي فقد جاءتْ منه جملةُ أفعال لم يردْ في مضارعها الفتحُ؛ ولذلك يقول ابنُ الحاجب: «وإن كانَ على فَعِل فتحت عينُه، أو كُسِرتْ إن كان مثالاً»(٤). ويقول الرضي: «وقد جاءت أفعالٌ من المثال الواوي لم يَردْ في مضارعها الفتحُ، وهي: وَرِث يَرِثُ ووثِق يثِق، وومِق يمِق، ووفِق يفِق ،وورِم يرِم، وولِي يلي»(٥). إلى آخره، وأشار إلى ذلك ـ أيضًاـ السيوطي.

إلاَّ أنَّ هذه الأبوابَ التي ذكرتْ في بناء مضارع الفعل الثلاثي تقفُ عاجزةً

---

(١) الممتع في التصريف: ١٧٣/١.

(٢) ينظر شرح الملوكي في التصريف: ٤٢، والممتع لابن عصفور: ١٧٦/١.

(٣) ينظر شرح الملوكي في التصريف: ٤٢.

(٤) ينظر شرح الشافية للرضي: ١٣٤/١.

(٥) المصدر السابق: ١٣٥/١.

عن استيعاب جميع ما سُمِعَ عن العرب فنجد أفعالاً كثيرة جاءتْ مخالفةً لهذه الأبواب؛ ومع هذا نجد الصرفيين يصفون ذلك بالقلَّةِ حيناً، وبالشذوذ حيناً، أو يعدُّونه من تَرَكّب اللغات(١).

ونأتي إلى الحافظ ابن حجر فنجده قد نبَّهَ - يرحمه اللّهُ - على هذه الأفعالِ التي وردت بلغتين معًا، أو جاءتْ مخالفةً للأبواب الستة؛ التي هي معروفةٌ عند علماء التصريف. وقد ساعده في الوقوف على تلك الأبنيةِ تتبُّعُهُ لروايات الحديث المختلفة، وسعةُ اطلاعه على لغات القبائل .

ولم يذهبْ إلى ما ذهبَ إليه بعضُ علماء اللغة من وصفهم لما خالفَ الأبوابَ المشهورة بالخطأ، أو عدِّهم إياه من تَرَكُّبِ اللغات. بل ظل ثابتًا على منهجه الذي لايخطِّىء لغةً، أو ينتقِصُ منها مادامت قد سمعتْ عن العرب. ومن الأمثلة الآتية يتَّضحُ ذلك:

١- ماجاء على فَعَلَ يفْعُلُ:

ممَّا سبق عرفنا أنَّ مضارع «فَعَلَ» تُضمُّ عينُه، أو تُكسر، أو تُفتح لكن يُشترط في الفتح أن يكونَ في موضع عين الفعل، أو لامه حرفٌ من حروف الحلق الستة، إلاَّ أنَّنا نجدُ أفعالاً كثيرة سُمِعَ في عين مضارعها ضمُّ العين وكسرُها معًا؛ وهو الأمر الذي حدا ببعض اللغويين كأبي زيدٍ الأنصاري إلى اعتبار أنَّ البناءين كليهما قياسيٌّ في مضارع «فَعَلَ». وقال الرضيُّ: «فقالوا: قياسُ مضارع (فَعَلَ) المفتوح عينه إمَّا الضم، أو الكسر، وتعدَّى بعَضُ اللغويين - وهو أبو زيد - هذا، وقال: كلاهما قياس، وليس أحدُهما أوْلى به من الآخر، إلاَّ أنَّه ربَّما يكثرُ أحدُهما في عادة ألفاظ الناس حتى يُطْرَحَ الآخر ويَقْبُحَ استعمالُه، فإنْ عُرِفَ الاستعمالُ

---

(١) والمقصود : أن يكون قد سُمع من أهل لغة الماضي، ومن أهل لغة أخرى المضارع فتركّبت من ذلك لغة أخرى . ينظر الخصائص: ٣٧٤/١ - ٣٨٥، والمنصف : ٢٥٦/١ - ٢٥٧.

فذاك، وإلاّ استُعمِلا معًا، وليس على المستعمل شيءٌ، وقال بعضُهم: بل القياس الكسر؛ لأنَّهُ أكثر، وأيضًا هو أخفُّ من الضمِّ»(١).

أمَّا ابنُ حجر فقد كان اعتمادُه على روايات الحديث والسَّماعِ عن العرب فمتى ثبت لديه شيءٌ من ذلك فهو مُقَدَّمٌ على غيره من أقوال أهل اللغة؛ وهذا ـ في رأيي ـ منهج صائب؛ لأنَّ لغات العرب سابقةٌ لقواعد اللغويين والنحويين. فكيف يتأتَّى للإنسان أن يقولَ: إنَّ لغة القبيلة الفلانية غيرُ فصيحة، بناءً على ما لديه من قواعدَ مبنيَّةٍ ربَّما على استقراء ناقص للغات العرب. والنماذج التالية توضِّحُ لنا موقفَ ابنِ حجر من ذلك:

أَبَدَ يأبُدُ

في الحديث(٢): «إنَّ لهذه البهائم أوابدَ كأوابد الوحش».

قال ابنُ حجر: «قوله: (أوابد) جمع آبدةٍ بالمد وكسر الموحدة؛ أي: غريبة، يُقال: جاء فلانٌ بآبدة؛ أي: بكلمة، أو فعْلَةٍ منفرة. يُقالُ: (أَبَدَتْ) بفتح الموحدة (تَأْبُد) بضمها ويجوزُ الكسرُ أبودًا، ويُقال: تأبّدَتْ؛ أي: توحَّشَتْ. والمرادُ: أنَّ لها توحشًا»(٣).

رَفَثَ يَرْفُثُ

وفي الحديث(٤): «الصيام جُنَّةٌ فلا يرفُثْ».

قال ابنُ حجر: « قوله: (فلا يرفث) أي: الصائمُ، كذا وقع مختصرًا....

---

(١) ينظر شرح الشافية: ١/١١٧ ـ ١١٨. وقد أشار أيضا إلى هذا المذهب ابن يعيش في شرح الملوكي في التصريف: ٣٨.

(٢) رقمه: ٥٤٩٨.

(٣) ٩/٥٤٣، باب التسمية على الذبيحة، ومن ترك متعمدا . وينظر البناءان في اللسان (أبد) ١/٤.

(٤) رقمه: ١٨٩٤.

و(يرفث) بالضمِّ والكسرِ، ويجوزُ في ماضيه التثليثُ. والمرادُ بالرَّفثِ ـ هنا وهو بفتح الراء والفاء ثم المثلثة ـ الكلامُ الفاحشُ»(١).

رَفَضَ يَرْفُضُ

في الحديث(٢): «أمَّا الذي يُثْلَغُ رأسُه بالحجر فإنَّهُ يأخذُ القرآنَ فيرفِضُهُ وينام عن الصلاة المكتوبة».

قال ابنُ حجر: «قوله: (فيرفُضه) بكسر الفاء وضمِّها»(٣).

سَحَّ يسِحُّ

وقال: «قوله: (سَحَّاء) بفتح المهملتين مثقَّلٌ ممدود؛ أي: دائمةُ الصبِّ. يُقالُ: سَحَّ بفتح أوَّله مثقَّلٌ يسِحُّ بكسر السين في المضارع ويجوزُ ضمُّها»(٤).

سَدَلَ يسدِلُ

وقال: «قوله: (يَسْدِلُ شعره) بفتح أوَّلِه وسكون المهملة وكسر الدال، ويجوزُ ضمُّها؛ أي: يترك شعرَ ناصيته على جبهته»(٥).

عَطَسَ يَعطِسُ

وقال: «قوله: (عَطَسَ) بفتح الطاء في الماضي وبكسرِها وضمِّها في المضارع»(٦).

---

(١) ٤/١٢٦، باب فضل الصوم.

(٢) رقمه: ١١٤٣.

(٣) ٣/٣٤، باب عقد الشيطان على قافية الرأس إذا لم يصلّ بالليل . وينظر البناءان في أدب الكاتب: ٤٧٧، والمخصص لابن سيده : ١٥/٦٤.

(٤) ١٣/٤٠٦، باب قوله تعالى (لما خلقت بيدي) رقم الحديث: ٧٤١١، وينظر البناءان في المخصص: ١٥/٦٦.

(٥) ٦/٦٦٤، باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم ، رقم الحديث: ٣٥٥٨. وينظر البناءان في المخصص: ١٥/٦٥.

(٦) ١٠/٦١٦، باب الحمد للعاطس، رقم الحديث: ٦٢٢١. وينظر البناءان في أدب الكاتب: ٤٧٧، والمخصص: ١٥/٦٤.

قَرَنَ يقرُنِ

وفي الحديث(١): «لقد عرفت النظائرَ؛ التي كان النبيُّ ـ صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم ـ يقرُن بينهن».

قال ابنُ حجر: «قوله: (يقرِن) بضم الرَّاء وكسرها»(٢).

نَطَفَ ينطُفِ

وفي الحديث(٣): «حتى خرج إلينا ينطفُ رأسُه ماءً وقد اغتسل».

قال ابنُ حجر: «قوله: (ينطِفُ) بكسر الطاء وضمِّها؛ أي: يقطر»(٤).

الأمثلةُ السابقة تقفنا على سعة اطِّلاع ابنِ حجر على لغات القبائلِ المختلفة؛ لأنَّهُ ـ غالبًا ـ يشيرُ إلى مضارع الفعل وما يجوزُ فيه من أبنيةٍ مختلفةٍ مردُّها إلى اختلافِ اللغات.

---

(١) رقمه: ٧٧٥.

(٢) ٢/٢٠٣، باب الجمع بين السورتين في الركعة. وينظر البناءان في اللسان (قرن) ٥/٣٦١٠ ـ ٣٦١١.

(٣) رقمه: ٦٣٩.

(٤) ٢/١٤٤، باب هل يخرج من المسجد لعلة. وينظر البناءان في المخصص: ١٥/٦٥

٢ – ماجاء على فَعَلَ يفْعِلُ

نطح ينطِحُ

قال ابن حجر: «قوله في الغنم (تطؤه بأظلافها وتنطِحه بقرونها) بكسر الطاء من (تنطحه) ويجوز الفتحُ»(١).

يَعَرَتْ تَيْعِرُ

وقال: «قوله: (أو شاة تَيْعَرُ) بفتح المثناة الفوقانيةِ وسكون التحتانية بعدها مهملة مفتوحة ويجوزُ كسرُها»(٢).

أشار ابنُ حجر في النصين السابقين إلى ورودِ البناءين «يفْعَلُ» و«يفْعِلُ» في مضارع الفعلين الماضيين: «يَعَرَت» و«نَطَحَت» وبالنظر إلى الفعل «تنطح» فإنَّنا نجدُ أحدَ حروفِه وهو الحاء من حروفِ الحلق الستة وقد وقع في موضع لام الفعل، كذلك الفعل «تيعر» فالعين فيه من حروفِ الحلق وقد وقعت في موضع عين الفعل من «يفْعل».

وقد ذكر أئمَّةُ اللغةِ(٣) أنَّ قياس مضارع «فَعَلَ»: «يفْعَلُ» بفتح العين؛ إذا وقع في موضع العين، أو اللام حرفٌ من حروف الحلق الستة وهي: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، كما هو الحال في الفعلين السابقين.

إلاَّ أنَّ هذا القياسَ الذي ذكره أهلُ اللغة لا يستوعبُ جميعَ لغات القبائل

---

(١) ٣١٦/٣، باب إثم مانع الزكاة، رقم الحديث: ١٤٠٢.

(٢) ١٧٧/١٣، باب هدايا العمال، رقم الحديث: ٧١٧٤.

(٣) ينظر الكتاب: ١٠١/٤، وشرح الملوكي في التصريف لابن يعيش: ٦١، والممتع لابن عصفور: ١٧٥/١، وشرح الشافية للرضي: ١١٧/١.

العربيَّةِ، فهناك أفعالٌ جاءت على غير القياس(١) كما هو الحال في الفعل «تنطِح» فإنَّ المشهور فيه الكسر(٢)، أو جاءتْ على القياس ولكن يجوز فيها بناءٌ آخر كما في الفعل: تيعر(٣).

وقد ورد ذكرُ البناءين في الفعلين السابقين في اللسان(٤). ومن نافلة القول أن نقولَ : إنَّ ابنَ حجر لم يكن متعصِّبًا للقياس وإنَّما كان يعتمدُ على الرواية والسَّماع عن العرب.

---

(١) ذكر السيوطي في المزهر: ٣٨/٢ من هذه الأفعال: يدخُل ويقعُد ويرجِع.

(٢) ينظر الكتاب: ١٠٢/٤ .

(٣) ينظر المزهر : ٣٩/٢.

(٤) ينظر اللسان (نطح) ٤٤٥٩/٦، و(يعر) ٤٩٦٢/٦ .

٣ ـ ما جاء على فَعَلَ يفعِلُ:

أرز يأرِزُ

قال ابنُ حجر: «قوله: (باب الإيمان يأرز) بفتح أوَّله وسكون الهمزة وكسر الراء وقد تضمُّ بعدها زاي، وحكى ابنُ التين عن بعضهم فتح الراء وقال: إنَّ الكسر هو الصواب»(١).

صَبَغَ يصبِغُ

في الحديث(٢): «ورأيتك تصبُغ بالصفرة».

قال ابنُ حجر: «قوله: (تصبغ) بضمِّ الموحَّدةِ وحُكِيَ فتحُها وكسرُها»(٣).

نبع ينبِعُ

وفي الحديث(٤): «فرأيتُ الماءَ ينبع من تحت أصابعه».

قال: «قوله: «يَنبُع» بفتح أوَّلِه وضم الموحدة، ويجوزُ كسرُها وفتحها»(٥).

في النصوص السابقةِ يذكر ابنُ حجر أنَّ الأفعال: «أَرَزَ» و«صَبَغَ» و«نَبَعَ» يجوزُ في مضارع كلٍّ واحدٍ منها ثلاثةُ أبنيةٍ هي: يفْعِلُ؛ بضم عين الفعل، أو كسرها، أو فتحها.

واختلافُ أبنية المضارع يعودُ لاختلاف اللغات؛ كما أشار إلى ذلك ابنُ منظور في اللسان(٦).

---

(١) ٤/١١١، باب الإيمان يأرز إلى المدينة.

(٢) رقمه: ١٦٦.

(٣) ١/٣٢٣، باب غسل الرجلين في النعلين ، ولا يمسح على النعلين.

(٤) رقمه: ١٦٩.

(٥) ١/٣٢٦، باب التماس الوضوء إذا حانت الصلاة.

(٦) في اللسان (صبغ) ٤/٢٣٩٦ «وصبغ الثوب والشيب ونحوَهما يصبَغُهُ ويصبُغُهُ ويصبِغُهُ ثلاث لغات».
وينظر نبع في اللسان: ٦/٤٣٢٦.

اشترط علماء التصريف لمجيء الفعل على باب فتح يفتح أن تكون عينه أو لامه حرف حلق. لكن لا يلزم هذا، فقد يوجد الشروط ولا يأتي من فتح يفتح كما هو الحال في الفعلين يصبغ وينبعُ.

المبحث الثالث
أبنية المصادر

مصادر الثلاثي:

ذهب جمهور أهل اللغة إلى أنَّ قياس مصدر «فَعَلَ» و«فَعِلَ» حال كونهما متعديين؛ هو «فَعْل» بالفتح والسكون صحيحًا كان الفعل؛ كضَرَبَ ضَرْبًا، أو معتلاً؛ كوعد وعْدًا، وباع بيْعًا، ورمى رَمْيًا، وغزا غزوًا، أو مضعّفًا؛ كردَّ ردًّا، ومسَّت مَسًّا، أو مهموزًا؛ كأكَلَ أَكْلاً، وأَمِنَ أَمْنًا(١).

وذهب بعضهم إلى أنَّ الأصل في الأفعال الثلاثية كلِّها أن تكونَ مصادرها على «فَعْل» لأنَّهُ أخفُّ الأبنية(٢).

و نقل ابنُ الحاجب عن الفراء قوله: «إذا جاءك (فَعَلَ) ممَّا لم يُسمع مصدرُه فاجعله (فَعْلاً) للحجاز، و(فُعُولاً) لنجد»(٣).

وأمَّا «فَعِل» بكسر العين اللاَّزم فمصدره القياسي «فَعَل»(٤) بفتحتين؛ كفَرِحَ فَرَحًا، ومَرِحَ مَرَحًا، إلاَّ إن دلَّ على حرفةٍ، أو ولاية، فقياسه: فِعَالة؛ كزرع زراعة، وولي عليهم ولايةً.

وأمَّا «فَعَلَ» بفتح العين اللازم؛ فقياس مصدره: «فُعُول»(٥) كنزل نُزُولاً، وقَعَدَ قُعوداً «مالم تعتلَّ عينُه، وإلاَّ فيكون على (فَعْل) بفتح فسكون؛ كسَيْرٍ، أو (فِعَال) كقيام، أو (فِعَالة) كنياحة. ومالم يدلَّ على امتناع، وإلاَّ فقياس مصدره : (فِعَال)

---

(١) ينظر الكتاب: ٤/٥، والمخصص لابن سيده: ١٤/١٣١ ـ ١٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦/٤٤، وشرح الكافية الشافية لابن مالك:٤/٢٢٢٤، وشرح الشافية للرضي: ١/١٥٦، والهمع للسيوطي: ٦/٤٨، والاشتقاق لعبدالله أمين: ٢٢١.

(٢) ينظر المخصص: ١٤/١٣٢.

(٣) ينظر شرح الشافية للرضي: ١/١٥١ ـ١٥٢.

(٤) ينظر على سبيل المثال: شرح الكافية الشافية: ٤/٢٢٢٣، وشذا العرف: ٧٢.

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية: ٤/٢٢٢٤.

بالكسر؛ كأبى إباء، ونفر نِفَارا .... أو على تقلُّبٍ فقياس مصدره: (فَعَلان) بفتحات؛ كجال جولانا .... أو على داء، فقياسه: (فُعَال) بالضم؛ كمشى بطنُه مُشَاء .... أو على صوت فقياسه: (الفُعال) بالضم؛ والفعيل؛ كصرخ صُراخًا، وعوى الكلبُ عُواءً، وصهل الفرسُ صهيلا»(١).

وأمَّا «فَعُل» بضم العينِ فقياس مصدره «فُعُولة» و«فَعَالة» قال ابنُ مالك:

«فُعُولة اجعل أو فَعَالة اجعلا قياس مصدر المضاهي جَزُلا

المضاهي (جَزُلا) كل ما وزنه (فَعُل) وله مصدران مقيسان: «فُعُولة» كسُهُولة .... و«فَعَالة» كصَبَاحَة ومَلاَحة»(٢).

بيد أنَّ مصادر الثلاثي تأتي على خلافِ القياس كثيرًا، والمرجع في ذلك إلى السماع. يقول ابنُ يعيش: «لم تجر المصادر على سنن واحد كمجيء أسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين، ونحوهما من المشتقات، بل اختلفت اختلاف سائر أسماء الأجناس؛ ولمَّاجرت مجرى الأسماء كانَ حكمُها حكمَ اللغة؛ التي تُحفظ حفظًا ولا يُقاسُ عليها؛ فمن ذلك أبنية مصادر الأفعال الثلاثية المجرَّدة؛ وهي كثيرة مختلفة»(٣).

وهناك من بالغ في هذا الأمر فمنع القياس في مصدر «فَعَلَ» و«فَعِلَ» قال السيوطي: «ومنع ابنُ جودي(٤) قياسَهما؛ أي: مصدر (فَعَلَ) و(فَعِلَ) فقال: لا تُدركُ مصادرُ الفعل الثلاثي إلاَّ بالسماع، فلا يقاسُ على (فَعْل) ولو عُدِم السماعُ»(٥).

---

(١) ينظر شذا العرف في فن الصرف: ٧٢. (٢) شرح الكافية الشافية: ٤/٢٢٢١.

(٣) شرح المفصل: ٦/٤٣.

(٤) هو خلف بن فتح القيسي اليابُرِّي، كان مقرئًا نحويًا حافظًا للحديث مات سنة ٤٣٤هـ . ينظر بغية الوعاة ١/ ٥٥٦هـ .

(٥) ينظر الهمع: ٦/٤٨.

ونقول: إنَّ الذي يقوي اعتماد مصادر الأفعال الثلاثية اعتماداً كبيراً على السماع هو مجيء كثيرٍ منها مخالفةً للقياس، أو مجيئها على القياس وعلى صيغ أخر مسموعة.

ونأتي إلى ابنِ حجر فنجده قد عُني كثيراً بتتبُّعِ أبنية المصادر والأمثلة التالية تُبيِّنُ ذلك:

ما جاء من مصدر «فَعَلَ» متعدياً كان أو لازماً على أكثر من صيغة:

١ـ فَعْل وفِعَال؛ مثل: سَبّ وسِباب، وصَوْم وصِيام

قال ابنُ حجر: «قوله: (سِباب) هو بكسر السين وتخفيف الموحدة؛ وهو مصدر، يُقال: سبَّ يسبُّ سَبًّا وسِباباً»(١).

وقال: «والصَّوْم والصِّيام في اللغة: الإمساك، وفي الشرع إمساكُ مخصوصٌ في زمن مخصوص بشرائطَ مخصوصة»(٢).

قياس مصدري: «سبّ» و«صام»: «فَعْل» لأنَّهما فعلانِ متعديان على وزن «فَعَلَ» كما سبق بيانُ ذلك. لكنَّ ابنَ حجر ينبِّهُ - هنا - إلى سماع صيغة أخرى هي «فِعَال».

٢ـ فُعَال وفُعُول؛مثل: سُكات وسُكُوت

في الحديث(٣): «قال سكاتُها إذنها».

قال ابنُ حجر: «وقوله: (سُكاتُها) وهو لغة في السُّكوت»(٤).

---

(١) ١/١٣٨. باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر ، رقم الحديث: ٤٨.

(٢) ٤/١٢٣، كتاب الصوم.

(٣) رقمه: ٦٩٤٦.

(٤) ١٢/٣٣٤.

٣ ـ فَعْل وفَعَل؛ مثل: وَجْدُ ووَجَدُ، وغَبْن وغَبن

قال ابنُ حجر: «قوله: (وجد أمِّه) أي: حزنها. قال صاحبُ المحكم: وَجَدَ يَجِدُ وَجْدًا ـ بالسكون وبالتحريك ـ حَزِنَ»(١).

وفي حديث ابنِ عباس ـ رضي اللَّهُ عنهما ـ قال: قال النبي ـ صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم: «نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس: الصِّحَّةُ والفراغ»(٢).

قال ابنُ حجر: «والغَبْن بالسكون وبالتَّحريك. وقال الجوهري(٣): هو في البيع بالسكون وفي الرأي بالتحريك؛ وعلى هذا فيصحُّ كلٌّ منهما في هذا الخبر فإنَّ من لا يستعملُهما فيما ينبغي فقد غُبن؛ لكونه باعهما ببخس»(٤).

٤ ـ فَعْل، وفُعْل؛ مثل: قَرْح وقُرْح

قال ابنُ حجر: «قوله: (القَرْح: الجراح) هو تفسير أبي عبيدة .... قال الأخفش القَرْح بالضمِّ وبالفتح: المصدر. فالضمُّ: لغة أهلِ الحجاز، والفتح: لغة غيرهم(٥)؛ كالضَّعْف، والضُّعْف»(٦).

٥ ـ شكَاية وشكوى وشكَاة

في الحديث(٧): «تلك شكَاة ظاهر عنك عارُها».

قال ابنُ حجر: «شكاة ـ بفتح الشين المعجمة ـ معناه: رفع الصوت بالقول

---

(١) ٢٣٧/٢، باب من خفَّف الصلاة عند بكاء الصبي.

(٢) رقم الحديث: ٦٤١٢.

(٣) في الصحاح (غبن) ٢١٧٢/٦ «الغَبْن بالتسكين في البيع ، والغَبَن بالتحريك في الرأي. يقال غَبَنْته في البيع بالفتح، أي: خدعته».

(٤) ٢٣٤/١١، باب ما جاء في الرق ، وأنّ لاعيش إلا عيش الآخرة.

(٥) جاء في اللسان (قرح) ٣٥٧١/٥«القَرْحُ، والقُرْح، لغتان: عضُّ السلاح وغيره ممّا يجرح الجسد .... وقد قرحه إذا جرحه يقْرُحه قَرْحًا».

(٦) ٧٦/٨.

(٧) رقمه: ٥٣٨٨.

القبيح، ولبعضهم بكسر الشين؛ والأَوَّلُ أَوْلى؛ وهو مصدر شكا يشكو شِكايةً وشكوى وشَكَاةً»(١).

٦ ـ فَعْل، وفِعَال، ومَفْعِلة

في حديث(٢) أنس ابنِ مالك رضي الله عنه قال: «لم يكنِ النبيُّ ـ صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم ـ سبابًا، ولا فاحشًا، ولا لعانًا، كان يقول لأحدنا عند المَعْتِبة: ما له تربَ جبينُه».

قال ابنُ حجر: «قوله: (كان يقول لأحدنا عند المَعْتِبة) بفتح الميم وسكون المهملة وكسر المثناة الفوقية ـ ويجوزُ فتحها ـ بعدها موحدة؛ وهي مصدر عَتَبَ عليه يَعْتُبُ عَتْبًا وعِتَابًا ومَعْتِبَةً ومُعَاتَبةً. قال الخليل(٣): العِتاب مخاطبة الإدلال»(٤).

---

(١) ٩/٤٤٤.

(٢) رقمه: ٦٠٣١.

(٣) في اللسان (عتب) ٤/٢٧٩٢ « والعَتْب: الموجِدَة. عَتَبَ عليه يَعْتِبُ ويَعْتُبُ عَتْبًا وعِتابًا ومَعْتِبَةً ومَعْتَبَةً ومَعْتَبًا، أي: وجد عليه .... قال الأزهري: التَّعتُّب والمُعَاتبة والعتاب كلُّ ذلك مخاطبة الإدلال».

(٤) ١٠/٤٦٨، باب لم يكن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فاحشا ولا متفاحشا.

مصادر غير الثلاثي

مصادر غير الثلاثي مقيسة إلاّ ماندر (١) وهي:

١ ـ قياس مصدر «فَعَّلَ» هو: «التَّفْعيل» نحو: عَلَّم تَعليمًا. فإن كان الفعل معتلَّ اللام؛ نحو: زَكَّى فالمصدر منه على «تَفْعِلة» مثل: تَزْكِية.

٢ ـ وقياس مصدر «أفْعَل» هو «الإفْعال» نحو: أكرم إكْرَامًا.

فإن كان الفعل معتلَّ العين حُذفت الألفُ وعُوِّض عنها تاءُ التأنيثِ؛ نحو: أراد إرادة.

٣ ـ وقياس مصدر: «فاعل» هو «فِعال» و«مُفاعلة» نحو: قاتل قِتالاً ومُقَاتلة.

٤ ـ وقياس مصدر ما أوَّله همزة وصل أن يكسرَ ثالث حرف منه، ويُزادَ قبل آخره ألفٌ؛ نحو: استغفر استِغْفارًا.

٥ ـ وأمَّا ما بُدِىءَ بتاءٍ زائدة من الأفعال فقياس مصدره أن يُضمَّ رابعُه؛ نحو: تدحرج تَدحرُجًا.

٦ ـ وقياس مصدر «فَعْلَلَ» هو «فَعْلَلَة» نحو: زلزل زَلْزَلَةً. وهذه الأوزان مقيسةٌ مطَّردةٌ إلاَّ ما ندرَ على خلاف مصادر الثلاثي؛ التي تعتمد على السماع كثيرًا. وفيما يلي نماذج لما ذكره ابنُ حجر من هذه المصادر:

أوّلاً: مصادر «فاعل»:

في الحديث(٢): «مالك وللعذارى ولِعابها».

قال ابن حجر: «فقد ضبطه الأكثر بكسر اللام؛ وهو: مصدر من الملاعبة

---

(١) ينظر الكتاب: ٧٨/٤ فما بعدها، وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ٢٢٣٤/٤ فما بعدها، وشرح الشافية للرضي: ١٦٣/١ فما بعدها، والهمع: ٥١/٦ ـ ٥٢، وشذا العرف: ٧٣ ـ ٧٥، والاشتقاق لعبدالله أمين: ٢٣٧ ـ ٢٤٠.

(٢) رقمه: ٥٠٨٠.

أيضـًا. يُقالُ: لاعبَ لِعَابًا ومُلاعَبَةً؛ مثل: قاتل قِتَالاً ومُقَاتَلَةً»(١).

وقـال: «قـوله: (ونِواء لأهل الإسـلام) بكسـر النونِ والمدِّ؛ هو مـصـدر تقـول: ناوأتُ العدوَّ مُناوَأَةً ونِواءً. وأصله: من نَاءَ؛ إذا نَهَضَ، ويستعمل في المعاداة»(٢).

ثانيًا: مصادر «فَعَّل»

قال ابن حجر: «قوله: (باب حَرْقِ الدُّور والنَّخيل) أي: التي للمشركين. كذا وقع في جميع النسخ (حَرْق) ضبطوه بفتح أوَّله وإسكان الرَّاء، وفيه نظر؛ لأنَّه لا يُقـالُ في المصـدر (حَرْقٌ) وإنَّمـا يُقـال: تَحْريقٌ وإحـراقٌ لأنَّه رباعي، فلعلَّه كـان (حَرَّقَ) بتشديد الرَّاء بلفظ الفعل الماضي وهو المطابق للفظ الحديث»(٣).

ذهب ابن حجر ـ هنا ـ إلى تأويل ليس له مبرر، حيث أنكر المصدر (حَرْق) فقد جاء في القاموس (حرق): « حَرَقه بالنار يَحْرِقه، وأحرقه، وحرَّقه بمعنىً، واحترق وتحرّق»(٤)

وفي الحديث(٥): «لايموتُ لمسلم ثلاثةٌ من الولد فيلجَ النار إلاَّ تحِلَّةَ القسم».

قال ابن حجر: «قوله: (إلاَّ تحِلّةَ القسم) بفتح المثناة وكسر المهملة وتشديد اللام؛ أي: ما ينْحلُّ به القسم؛ وهو اليمين؛ وهو مصدر حَلّلَ اليمينَ، أي:كفَّرَها. يُقال: حَلَّلَ تحْليلاً وتَحِلاً بغيرهاء والثالث شاذ»(٦).

---

(١) ٢٥/٩، باب تزويج الثيبات.

(٢) ٧٦/٦، رقم الحديث: ٢٨٦٠.

(٣) ١٧٩/٦، ولفظ الحديث ٣٠٢٠: « فكسرها وحرّقها».

(٤) ينظر القاموس المحيط (حرق) .

(٥) رقمه: ١٢٥١.

(٦) ١٤٨/٣.

المبحث الرابع
الاشتقاق

يُعرَّف الاشتقاقُ عموماً بأنه أخذُ شيء من شيء، أمَّا الاشتقاق الأصغر فهو أخذُ كلمة من أخرى بينهما تناسب في المعنى، واتفاق في الحروف الأصليَّة وترتيبها، مثل فَهْمٌ، وفَهِمَ.

«وطريقُ معرفته تقليبُ تصاريفِ الكلمةِ، حتى يرجعَ منها إلى صيغةٍ هي أصلُ الصِّيغِ دلالة اطِّراد، أو حروفًا غالبًا؛ كضَرْبٍ فإنَّهُ دالٌ على مطلق الضَّرْبِ فقط، أمَّا ضاربٌ، ومضْروبٌ، ويضْرِبُ، واضْربْ، فكلُّها أكثرُ دلالةً، وأكثرُ حروفًا، وضَربَ الماضي مساوٍ حروفًا وأكثرُ دلالةً، وكلُّها مشتركةٌ في (ض ر ب) وفي هيئةِ تركيبِها، وهذا هو الاشتقاقُ الأصغرُ المحتجُّ به»(١).

وهذا الضربُ من الاشتقاقِ هو أكثرُ أنواع الاشتقاقِ ورودًا، فقد«أجمع أهلُ اللغة ـ إلاَّ من شذَّ منهم ـ أنَّ للغةِ العرب قياسًا، وأنَّ العربَ تشتقُّ بعض الكَلام من بعض، وأنَّ اسم الجِنِّ مشتقٌ من الاجتنان، وأنَّ الجيمَ والنون تدلان أبدًا على الستر. تقول العربُ للدرع: جُنَّة، وأجنَّهُ الليل، وهذا جنينٌ؛ أي: هو في بطن أمِّه، أو مقبور»(٢).

وأهميَّةُ هذا الاشتقاقِ تكمُنُ في زيادة الثروة اللغوية، وتكثير المفردات فيها.

---

(١) المزهر: ١/٣٤٦ ـ ٣٤٧.

(٢) ينظر الصاحبي: ٥٧.

موقف العلماء من الاشتقاق الأصغر:

تباينتْ مواقفُ العلماء من ذلك فقد «ذهب الخليلُ وسيبويهِ، وأبو عمرو، وأبو الخطاب، وعيسى بنُ عمر، والأصمعيُّ، وأبوزيدٍ، وأبو عبيدة، والجرميُّ، وقطربٌ، والمازنيُّ، والمبرد والزجّاجُ، والكسائيُّ، والفراءُ، والشيبانيُّ، وابنُ الأعرابي(١)، وثعلبُ: إلى أنَّ الكَلِمَ بعضُه مشتقُ، وبعضه غيرُ مشتق.

وذهبتْ طائفةٌ من متأخري أهلِ اللغة: أنَّ الكَلِمَ كلَّه مشتقٌ، وقد نُسب هذا المذهبُ للزّجاج.

وزعم بعضُهم: أنَّ سيبويهِ كان يرى ذلك.

وزعم قومٌ من أهل النظر: أنَّ الكَلِمَ كلَّه أصلٌ، وليس منه شيءُ اشتُقَّ مِن غيره»(٢).

فأمَّا الرأيُ الذي نميل إليه، ونرتضيه؛ فهو رأي جمهور أهلِ اللغةِ الذين يرون أنَّ بعض الكلم مشتقٌ وبعضَه غيرُ مشتقٍ؛ لأنَّ هذا الرأيَ بعيدُ عن التكلُّف، والغلو الذي وقع فيه مَن يقولون: إنَّ الكلم كلَّه مشتقٌ، أو مَن ينكرون الاشتقاقَ،

ويعضد هذا الرأي:

أولاً: ما ذهب إليه جمهورُ أهلِ اللغة، وهو الأمرُ الذي حدا كثيرًا منهم إلى إفراد الاشتقاقِ بمؤلَّفاتٍ خاصةٍ «منهم: الأصمعيُ، وقطربُ، وأبوالحسن الأخفش، وأبو نصر الباهلي، والمفضل ابن سلمة(٣)، والمبردُ، وابنُ دريد، والزّجاجُ، وابنُ السراج، والرمانيُّ، والنحاسُ، وابنُ خالويهِ»(٤).

---

(١) هو محمد بن زياد أبو عبدالله المعروف بابن الأعرابي، كان نحويًا عالمًا باللغة والشعر، له من الكتب: النوادر، والألفاظ، ومعاني الشعر، وتفسير الأمثال. كانت وفاته سنة ٢٣٠هـ. ينظر بغية الوعاة ١/ ١٠٥ ـ ١٠٦

(٢) ينظر الهمع: ٦/ ٢٣٠ ـ ٢٣١.

(٣) هو المفضل بن سلمة بن عاصم النحوي اللغوي، صنف العديد من الكتب، توفي سنة ٣٠٠هـ ينظر بغية الوعاة:٢/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧

(٤) ينظر المزهر: ١/ ٣٥١.

ثانيًا: لا يمكنُ تجاهلُ ذلك المعنى المشترك الذي يربطُ بين التصاريف المختلفة المتشعبةِ عن المادة الأصليةِ؛ وهو الأمرُ الذي نبَّه عليه جلُّ علماء العربية؛ كقول الأصمعي: «مِرداس: اشتُقَّ من الردْس؛ وهو ضرب الجبل بالمِعْوَلِ»(١).

وقوله: «عَدن: نرى أنَّه مشتقٌّ من العَدَن. والعَدَن: أن تلزمَ الإبلُ المكانَ فتألَفه ولاتبرَحه»(٢).

وقول ابن دريد: «واشتقاق(عادية) من قولهم: عدا عليه السّبُع، إذاحَمَل عليه. وكلُّ حاملٍ عاد»(٣)، وقوله: «واشتقاقُ (عُكْل) من قولهم: عكَلْتُ الشيءَ أعكُلُه عَكْلاً: إذا جمَعْتَهُ» (٤).

وقول «الرازي» في كتابه الزينة: «واسمٌ اشتُقَّ من معنًى تقدّمَه، قد فسَّر العلماءُ اشتقاقَه والمرادَ فيه؛ كقولك:آدم، قالوا سُمِّي بذلك؛ لأنَّه أُخذَ من أديم الأرض، والإنس، قالوا:سُمِّي بذلك لظهورهم، ويُقال: آنست الشيءَ: إذا أبصرته. والجنُّ، قالوا:سُمِّي بذلك لاستخفائهم؛ يُقال: اجتَنَّ إذا استخفى، واسمٌ هو بمنزلة الصفة؛ كقولك: محمد هو مشتقٌّ من الحَمْدِ، والحَسَن مشتق من الحُسْن، والحَمْدُ والحُسْن مصطلحٌ عليهما»(٥).

وكان «ابن جني» مولعًا بالاشتقاقِ وقد دفعه ذلك إلى تلمُّس معنًى واحدٍ مشتركٍ بين التقاليب الستة لكل أصل ثلاثي. إلاَّ أنَّ هذا الأمرَ لا يخلو من التكلُّفِ، وتحميلِ بعض الألفاظِ من المعاني مالا تحتمله.

---

(١) ينظر الاشتقاق للأصمعي: ٦٥.

(٢) المصدر السابق: ٩١.

(٣) ينظر الاشتقاق لابن دريد: ١٧٦/١.

(٤) المصدر السابق: ١٨٣/١.

(٥) ينظر الزينة: ١٣٢.

موقف ابنِ حجر من الاشتقاقِ، وأصل المشتقاتِ عنده:

كانَ موقفُ ابنِ حجر من الاشتقاق الأصغر موقفَ جمهور العلماء القائلين: إنَّ بعض الكَلِم مشتقٌّ وبعضَه غير مشتق.

وهذا يدفعنا إلى السؤالِ ما أصل الاشتقاق عند ابنِ حجر؟ أهو الفعل، أم المصدر؟ لأنَّ هذه قضيةٌ خلافيةٌ شهيرةٌ بين الكوفيين والبصريين. فقد ذهب الكوفيون إلى أنَّ المصدر مشتقٌّ من الفعل وفرعٌ عليه، وذهب البصريون إلى أنَّ الفعل مشتقٌّ من المصدر وفرعٌ عليه، ولكلٍّ شواهده(١).

وعلى هذا فالمصدرُ هو أصل الاشتقاق عند البصريين، والفعلُ هو أصل الاشتقاق عند الكوفيين.

وللإجابة عن هذا السؤال نقول: لقد عزفَ ابنُ حجر عن الخلاف في أصل الاشتقاق، ولم يأبَهْ به، ولم يقيِّد نفسَه برأي الكوفيين، أو البصريين. فتارةً يشير إلى اشتقاق الفعلِ من المصدر، ويعزو كثيرًا من أسماء الأعيان، والأجناسِ في اشتقاقها إلى المصادر. وحينًا يعيد الاشتقاقَ إلى الفعل. وحينًا يشير إلى الاشتقاق من الجواهر؛ ونعني به أسماء الأعيان، والمعاني من غيرِ المصادر.

وأحيانًا يعلِّلُ أسبابَ تسميةِ الشيء بعملِه، رابطًا بين الأعيانِ وأعمالها فكأنَّ هذه الأسماء ـ في نظره ـ أُطلقتْ على تلك الأشياء مستوحاة من ذلك الأثر الذي تُحدِثه أو يحدثُ بسببها دون أن يشيرَ إليه أهو الفعل أم المصدرُ؛ كقوله ـ مثلاً ـ في أسباب تسمية رمضان بذلك الاسم: «لأنَّه ترمَّض فيه الذنوبُ؛ أي: تحرق؛ لأنَّ الرمضاء شدةُ الحرِّ»(٢)، وكقوله: «والأنباط: قِيل سمُّوا بذلك؛ لمعرفتهم بإنباط الماء؛أي: استخراجه؛ لكثرةِ معالجتهم الفِلاحةَ»(٣).

---

(١) ينظر الإنصاف : ٢٣٥/١ ـ ٢٤٥ المسألة: ٢٨.

(٢) ١٣٦/٤، باب هل يقال رمضان، أو شهر رمضان .

(٣) ٥٠٣/٤، باب السَّلَم إلى من ليس عنده أصل ، رقم الحديث: ٢٢٤٤ ، ٢٢٤٥.

ويمكنُ أن نعلِّلَ عزوفَ ابن حجر عن التقيد برأي إحدى المدرستين الكوفية، أو البصرية في أصل الاشتقاق بما يلي:

له شخصيةٌ علميَّةٌ مستقلة، يرفض التعصب لمدرسة دون أُخرى، ويأخذ منَ الآراء مايراه صوابًا دون النظرِ إلى قائله بصريًّا كان أو كوفيًّا، فنجده يعيد الاشتقاقَ في مواضع إلى الفعلِ وفي أُخر إلى المصدر.

ونخلصُ إلى أنَّ الاشتقاق عند ابن حجر يأتي أحيانًا من:

١ ـ المصدر:

ومن أمثلة ذلك جاء في الحديث بيانُ وقت تأديةِ الرسولِ ـ صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم ـ صلاة الظهر وهو: «حين تدحَضُ الشمسُ» قال ابنُ حجر في شرح ذلك: « أي: تزولُ عن وسط السَّماءِ مأخوذٌ من الدَّحْضِ؛ وهو الزَّلَق»(١).

لقد أعاد ابن حجر الفعل «تدحَضُ» في اشتقاقه إلى المصدر؛ وهو «الدَّحْضُ» ويأتي قوله هذا متفقًا مع رأي البصريين في أصل الاشتقاقِ، وكذلك نجده في النص التالي يقول: « قوله: (فلم يُلْبثه) بضم أوَّلِه وسكون اللام من الإلباثِ.... أي: لم يتركوه يلبث؛ أي: يقيم»(٢).

---

(١) ٢/٣٣، باب وقت العصر، رقم الحديث: ٥٤٧.

(٢) ٥/٣٩٦، باب الشروط في الجهاد .

وكما رأيناه في المثالين السابقين قد جعل الفعلَ مشتقًا من المصدر فإنَّه ـ هنا ـ يقول باشتقاق الأسماء من المصادر؛ وهذا ـ أيضًا ـ يأتي موافقًا لرأي البصريين في أنَّ المصادرَ أصلُ الاشتقاق؛ فيقول:

«والجَرَسُ: الجُلْجُل الذي يعلَّقُ في رؤوس الدواب. واشتقاقه من الجَرْس ـ بإسكان الراء ـ وهو الحِسُّ»(١).

ويقول: «قوله: (جزور) بفتح الجيم وضمِّ الزاي؛ أي: بعير ذكرًا كان أو أنثى. وهو مأخوذٌ من الجَزْرِ؛ أي: القطع. ولفظها مؤنث، تقول: هذه الجزور»(٢).

وفي حديثه عن الرياء، قال: «الرياء ـ بكسر الراء وتخفيف التحتانية والمدِّ ـ وهومشتقٌّ من الرؤية. والمراد به: إظهارُ العبادة لقصد رؤية الناس لها فيحمدوا صاحبَها»(٣).

وفي تعليلِ تسميةِ اللَّحدِ يقول: « قال أهل اللغة: أصل الإلحاد: الميل؛ وهوالعدول عن الشيءِ، وقيل: للمائل عن الدّين مُلحِدٌ. وسُمِّيَ اللَّحد؛ لأنَّه شَقٌّ يُعملُ في جانبِ القبر فيميلُ عن وسط القبر»(٤).

فعلى هذا اشتُقَّ اسمُ اللَّحدِ من المصدر: (الإلحاد) لأنَّ أصل معنى الإلحاد: الميل، وهذا هو علَّةُ تسمية اللحد بذلك؛ لما فيه من ميلٍ وعدولٍ عن وسط القبرِ.

في النماذج السابقة رأينا كيف أعاد ابنُ حجر أصلَ الاشتقاق إلى

---

(١) ١/٢٧ ـ ٢٨، الحديث الثاني من أحاديث بدء الوحي.

(٢) ٣/٦٢٤، باب (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي).

(٣) ١١/٣٤٤، باب الرياء والسمعة.

(٤) ٣/٢٥٢، باب من يقدم في اللحد، وسُمِّي اللحد لأنه في ناحية.

المصادر؛ وهو الأكثرُ عنده

٢ –الفعل:

ويعيد ابنُ حجر أصلَ الاشتقاقِ ـ أحيانًا ـ إلى الفعل؛ فمن ذلك قوله: «البَقَرُ اسم جنس يكون للمذكَّر والمؤنث، اشتُقَّ من بَقَرْتُ الشيءَ، إذا شققتُه»(١).

وفي تفسير كلمة «البارحة» قال: «هي أقربُ ليلة مضت من وقت القول. تقولُ: لقيتُه بالبارحة. وأصلها: من بَرَحَ، إذا زال»(٢). ويعلِّلُ أسبابَ تسمية «الكَفَّارَة» بقوله: «وسُمِّيت كَفَّارَةً؛ لأنَّها تكفِّرُ الذنبَ؛ أي:تستره، ومنه قيل للزارع: كافرٌ؛ لأنَّه يغطي البذور»(٣).

فابن حجر يجعل اسم الكَفَّارة مأخوذا من عملها؛ وهو الفعل «كَفَر» الذي يأتي بمعنى: سَتَرَ.

وفي تفسيره كلمة «المائدة» قال: « المائدة تُطلقُ على كلِّ ما يُوضعُ عليه الطعامُ؛ لأنَّها .... من مَادَ يميد؛ إذا تحرَّك .... وقد تُطلقُ المائدةُ ويُرادُ بها نفسُ الطعام»(٤).

٣ ـ ويعيدُ الاشتقاق ـ أحيانًا ـ إلى أسماء الأعيان «الجواهر»:

لكنَّ ذلك قليلا بالمقارنةِ بالنوعين السابقين من أصولِ المشتقات عندَه.

فلْنستمعْ إليه في شرحه للفعل «تَنَوَّقُ» قال: «ضُبِطَ بفتح المثناة والنُّونِ وتشديدِ الواو بعدها قاف؛ أي: تَخْتارُ. مشتقٌّ من (النِّيقة) بكسر النونِ وسكونِ التحتانية بعدها قاف؛ وهي: الخيارُ من الشيءِ؛ يُقالُ: تَنَوَّقَ تَنَوُّقًا(٥)؛ أي:بالغ في

(١) ٣/٣٧٩، باب زكاة البقر.

(٢) ١٠/٥٠٢، باب ستر المؤمن على نفسه . رقم الحديث: ٦٠٦٩.

(٣) ١١/٦٠٢، كتاب كفارات الأيمان. (٤) ٩/٤٩٣.

(٥) في اللسان (نوق) ٦/٤٥٨١«وتَنَوَّق في الأمر ؛ أي: تأنَّق فيه.... والاسم منه النِّيقة».

اختيار الشيء وانتقائه»(١).

وفي شرحه لحديث(٢): «إذا وُسِّدَ الأمرُ إلى غير أهلهِ فانتظرِ الساعةَ».

قال: «قوله (إذا وُسِّدَ) أي: أُسنِدَ. وأصلُه من الوِسادة؛ وكان من شأنِ الأميرِ ـ عندَهم ـ إذا جلسَ أن تُثنى تحتَه وسادةٌ. فقوله: وُسِّدَ؛ أي: جُعِلَ له غيرُ أهلهِ وِسادًا»(٣).

في المثالين السابقين أشارَ ابنُ حجر إلى الاشتقاق من غير الأفعالِ والمصادر، وهذا يقودنا إلى طرقِ تلك القضية التي نبَّهَ عليها بعضُ علماء اللغة قديمًا؛ وهي: الاشتقاقُ من الجواهر «أسماء الأعيان والمعاني من غير المصادر» لكنهم وصفوا ذلك بالقلة، فجاء في المزهر «اشتقاقُ العرب من الجواهرِ قليلٌ جدًا، والأكثرُ من المصادر. ومن الاشتقاق من الجواهر قولهم: استحجَرَ الطينُ، واستنوَقَ الجملُ»(٤).

غير أنَّ بعض الباحثين المحْدَثين يرون أنَّ أسماءَ الأعيانِ والمعاني من غيرِ المصادر هي أصلُ المشتقَّاتِ جميعًا؛ كقول أحدهم: «وسترى في المباحثِ الآتيةِ أنَّ أصل المشتقات جميعًا شيءٌ آخر لا هو المصدرُ ولا هو الفعل، وأنَّ الفعلَ مقدَّمٌ على المصدر، وعلى جميع المشتقات في النشأة، وأنَّ هذه المشتقاتِ جميعَها، ومعها المصدر مشتقةٌ من الفعل بعد اشتقاق الفعل من أصل المشتقات ؛ وهي أسماء المعاني من غيرِ المصادر، وأسماء الأعيان والأصوات»(٥).

---

(١) ٩/٤٥، باب (وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم) ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب.

(٢) رقمه: ٥٩.

(٣) ١/١٧٣، باب من سئل علما وهو مشتغل في حديثه.

(٤) ينظر المزهر: ١/٣٥٠.

(٥) ينظر الاشتقاق لعبدالله أمين: ١٤.

ثمَّ أخذَ في ضرب الأمثلةِ على الاشتقاق من أسماء المعاني وجعل من ذلك: الاشتقاقَ من أسماء العدد، وأسماء الأزمنة ووصفها بأنَّها أسماءُ معانٍ جامدة.

أمَّا أسماء الأعيان فجعل منها: أسماء الأمكنة، والأقارب، والقبائل، وأسماء أعضاء الجسم، وغيرُ ذلك كثير، ثم عقَّب على ذلك بقوله: «ولاشك أنَّ كلَّ اسم من أسماء الأعيانِ الواردة فيما ذكرتُ من الأمثلة هو أصلُ المشتقات من مادته؛ إذ لا يعقلُ أنَّ الفعل (تأبَّل) أي: اتَّخذَ إبلاً قد وضع قبل أنْ يوضعَ لفظُ إبل نفسُهُ»(١).

ويعللُ ذلك بقوله: «ولايمكنُ أَن تكونَ أسماءُ الأعيان مأخوذةً من غيرها كالمصادر والأفعال؛ إذْ ليس لها موازينُ معينةٌ، ولا طرق في الاشتقاق معبدة يمكن أن توضعَ لها أقيسةٌ مطَّردة، كالأسماء التي تؤخذ من غيرها عادة؛ ومنها:المصادرُ نفسُها. وإنَّما الممكن أن يكونَ غيرُها من المشتقاتِ، والأفعال، والمصادر، قد أُخِذ منها؛ إذ لكلٍّ منها موازينُ معينةٌ، وطرقٌ في الأخذ مطَّردةٌ»(٢).

وكان صبحي الصالح ـ أيضًا ـ ممنَّ قالوا: إنَّ الأسماءَ هي أصلُ المشتقات؛ فيقول: «إلاَّ أنَّنا نرجِّحُ دائمًا أنَّ الحسيَّ أسبقُ في الوجود من المعنوي المجرَّدِ، وهذا مايجعلنا ننتصر للرأي القائلِ بأنَّ أصلَ المشتقات هي الأسماءُ لا الأفعالُ ولاسيَّما أسماءِ الأعيان»(٣).

ويؤكد على ذلك بقوله:«فمن ذا الذي يصدِّقُ أنَّ مصدرَ التأبُّل (أي اتخاذ لإبل) قد وُضِعَ قبل أن يُوضعَ لفظُ إبل نفسه؟.... وكيف لا تكون أسماءُ

---

(١) الاشتقاق لعبدالله أمين : ١٤.

(٢) المصدر السابق: ١٤٧.

(٣) ينظر دراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح: ١٨٠.

الأعيان أصولَ المشتقات كلِّها وقد أكثرَ العربُ من اشتقاق الأفعال والمصادر من هذه الأسماء»(١).

(١) ينظر دراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح: ١٨٢ .

المبحث الخامس

صيغ جموع التكسير

وضع علماءُ العربية مقاييسَ لما سُمِعَ عن العرب من جموع التكسير(١) تعتمدُ على الكثير الشائع من لغات العرب، ويغفلون ما عدا ذلك من اللغات.

وأمَّا تناول ابنِ حجر لهذه الجموع فيتلخَّص في الآتي:

١ ـ لم يكن مهتمًا بذكر قواعد، ومقاييس مطَّردة، ولا لوم عليه في ذلك، فهذا الأمر لا يهمُّه ـ هنا ـ في مُقام شرحه لأحاديث المصطفى صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم.

٢ ـ يتناول اللفظة المفردة ذاكرًا ما سُمِعَ فيها من أبنية؛ وهذا أمر ليس هيِّنًا؛ لأنَّه يتطلَّب جهداً، ومعرفة بلغات القبائل المختلفة ولاسيَّما أنَّه تصدى إلى مئات الألفاظ ذاكرًا في كل لفظ ما سُمِعَ فيه من أبنية مختلفة.

٣ ـ لم يقتصر عمل ابنِ حجر على مجرَّد سرد الأبنية الجائزة في كل لفظة شرحها؛ بل لجأ ـ كثيراً ـ إلى التمييز بين الأبنية بالتنبيه على المشهور منها والأقلِّ شهرةً.

وهذه نماذج لذلك:

١ ـ ماجاء على «فُعْل»، و«فُعُل»

قال ابنُ حجر: «قوله: (باب الأُدْم) بضم الهمزة والدال المهملة، ويجوزُ

---

(١) ينظر الكتاب: ٥٦٧/٣ ـ ٦٥٠، والأصول لابن السراج: ٤٢٩/٢ ـ ٤٥٠، و ٥/٣ ـ ٣٥، والمفصل للزمخشري: ١٨٨ ـ١٩٧، وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ١٨٠٧/٤ ـ ١٨٩٠، وشرح الشافية للرضي: ٨٩/٢ ـ ٢١٠، وأوضح المسالك لابن هشام:٢٥٤/٣ ـ٢٦٩ ، والهمع للسيوطي: ٨٧/٦ ـ ١٢٩.

إسكانها: جمع إدام»(١).

وفي تفسيره قول الله تعالى: (والبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ)(٢) قال: «والبدْن بسكون الدال في قراءة الجمهور، وقرأ الأعرجُ وهي رواية عاصم بضمِّها(٣). وأصلُها من الإبل وأُلحقت بها البقر شرعًا»(٤).

وقال: «قوله: «(وَأَنْتُمْ حُرُمٌ)(٥) واحدها:حرام» هو قول: أبي عبيدة(٦) وزاد: حرام بمعنى: محرَّم. وقرأ الجمهور(٧) بضمِّ الراء ويحيى بنُ وثاب(٨) بإسكانها؛ وهي لغة؛ كرُسْل ورُسُل»(٩).

في النصوص السابقة ذكر ابنُ حجر صيغتين هما «فُعْل، وفُعُل» للجموع: أُدْم وأُدُم، وبُدْن وبُدُن، وحُرْم وحُرُم، ورُسْل ورُسُل. وكان اعتماده في ذكره لهاتين الصيغتين في هذه الجموع على ورود القراءات القرآنية بذلك، وسعة اطلاعه على لغات العرب المختلفة.

وهذا يؤكِّدُ لنا أنَّ كثيرًا من أوزان الجموع تأتي على غير القياس الذي ذكره أهلُ اللغة.

وقد أشار سيبويهِ وغيرُه إلى ورود هاتين الصيغتين في كثير من الجموع،

---

(١) ٩/٤٦٧. (٢) سورة الحج ، الآية: ٣٦.

(٣) القراءتان في اتحاف فضلاء البشر: ٣١٥ والأعرج هو حميد بن قيس، أحد القراء المشهورين . ينظر غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٢٦٥.

(٤) ٣/٦٢٦. (٥) سورة المائدة ، الآية: ١.

(٦) في المجاز لأبي عبيدة: ١/١٤٥ « (وأنتم حُرُمٌ) واحدها حرام ، قال:

فقلت لها فِيئي إليكِ فإنني حرام وإني بعد ذاك لبيبُ

أي: مع ذلك ، والمعنى: محرم.».

(٧) ينظر إتحاف فضلاء البشر للبنا: ١٩٧.

(٨) هو يحيى بن وثاب الأسدي، تابعي ثقة . ينظر غاية النهاية لابن الجزري : ٢/ ٣٨٠ .

(٩) ٨/١١٨.

ونسبوا صيغة «فُعْل» إلى تميم، و«فُعُل» إلى أهل الحجاز(١).

٢ ـ ما جاء على «فَعَل» و«فُعُل»

قال ابنُ حجر: «قوله: (بإهابها) بكسر الهمزة وتخفيف الهاء؛ هو الجلد قبل أَنْ يُدبغَ، وقيل: هو الجلد دُبِغَ أو لم يُدبغْ. وجمعه: (أَهَبٌ) بفتحتين، ويجوز بضمتين»(٢).

وفي الحديث(٣): «أنَّ المسجد كان على عهد رسول اللَّهِ صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم مبنيًا باللَّبِنِ وسقفُهُ الجريدُ وعَمَدُه خَشبُ النَّخل».

قال ابنُ حجر: «قوله: (وعَمَده» بفتح أوَّلِه وثانيه، ويجوزُ ضمُّهما، وكذا قوله: خَشَب»(٤).

٣ ـ ما جاء على «فعائل» و«فُعُل»

في الحديث(٥): «دخلتْ عليَّ عجوزانِ من عُجُز يهود المدينة».

قال ابنُ حجر: «عُجُز بضمِّ العين المهملة والجيم بعدها زاي: جمع عجوز؛ مثل: عمود وعُمُد. ويُجمع ـ أيضًا ـ على عجائز»(٦).

وقال: «قال أبو عبيدة(٧) في قوله (وكَلْبُهُمْ باسِطٌ ذِرَاعَيه بِالوصِيدِ)(٨).

أي: على الباب وبفِناء الباب؛ لأنَّ الباب يُؤصد؛ أي: يُغلق. والجمع: وصائد

---

(١) ينظر الكتاب: ٣/٦٠١ ـ ٦٠٢.

(٢) ٩/٥٧٥، باب جلود الميتة ، رقم الحديث: ٥٥٣٢.

(٣) رقمه: ٤٤٦.

(٤) ١/٦٤٣، باب بنيان المسجد.

(٥) رقمه: ٦٣٦٦.

(٦) ١١/١٧٩، باب التعوذ من عذاب القبر.

(٧) ينظر مجاز القرآن لأبي عبيدة: ١/٣٩٧.

(٨) سورة الكهف، الآية: ١٨.

ووُصُد. وقالوا الوصيد: عتبة الباب أيضًا»(١).

٤ ـ ما جاء على «فِعال» و«فُعُول»

في الحديث(٢): «أنَّ رجلاً من الأنصار خاصم الزُّبيرَ عند النَّبيِّ ـ صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم ـ في شِراج الحرَّة؛ التي يسقون بها النَّخل».

قال ابنُ حجر: «قوله: (في شِراج الحرَّة) بكسر المعجمة وبالجيم: جمع شَرْج بفتح أوَّله وسكون الرَّاء؛ مثل: بَحْرٍ وبحار. ويُجمع على شُروج أيضًا .... والمرادُ بها ـ هنا ـ مسيلُ الماء»(٣).

قال: «قوله: (باب يأخذ) أي: الشخص. «بِنُصُول» جمع نصل، ويُجمع ـ أيضًا ـ على نِصَالٍ»(٤).

٥ ـ ما جاء على «فِعَال» و«أفْعَال»

قال ابنُ حجر: «قوله: (الجواد) بفتح الجيم وتخفيف الواو؛ هو الفرس. يُقال: جاد الفرس؛ إذا صار فائقًا. والجمع: جِياد وأجواد»(٥).

و قال: «يُقالُ: مِشاط وأمشاط؛ كرِماح وأرماح. وأنكر ابنُ دريد الكسرَ في المفرد. والأشهرُ في الجمع: مِشاط ورِمَاح»(٦).

٦ ـ ما جاء على فِعْلَة وفِعْلان

قال البخاري: «باب قول النَّبي ـ صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم: هلاك أُمَّتي على يَدَيْ

---

(١) ٥٨٢/٦، باب (أم حسبت أنّ أصحاب الكهف والرقيم).

(٢) رقمه: ٢٣٥٩، ٢٣٦٠.

(٣) ٤٤/٥، باب سَكْرِ الأنهار.

(٤) ٦٥٠/١، باب يأخذ بنصول النبل إذا مرّ بالمسجد.

(٥) ٤٢٢/١١، باب صفة الجنة والنّار.

(٦) ٢٠٤/٧، باب مالقي النّبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأصحابه من المشركين بمكة ، رقم الحديث: ٣٨٥٢.

أُغَيلِمَةٍ سفهاء».

قال ابنُ حجر: «قوله في الترجمة (أُغيلمة) تصغير غلام. وواحد الجمع المصغر: غُلَيِّم بالتشديد. يُقالُ للصَّبيِّ حين يُولد إلى أن يحتلمَ غُلامٌ. وتصغيره غُلَيِّم وجمعه: غِلْمَان وغِلْمَة وأُغَيْلِمة، ولم يقولوا: أغلمة مع كونه القياسَ؛ كأنَّهم استغنوا عنه بِغِلْمة»(١).

وهكذا يسير ابنُ حجر في رصده للجموع ذاكرًا ما يجوزُ فيها من صيغ مختلفة، ومنبِّهًا على المشهور من هذه الصيغ، وما هو دون ذلك. وقد اكتفيتُ بإيراد نماذج من ذلك تُبيِّنُ منهجَهُ.

---

(١) ١٣/١١ ـ ١٢.

المبحث السادس
الحذفُ

الحذف: ظاهرة لغوية لحظها علماء العربيَّةِ ونبَّهوا عليها؛ فتحت « باب شجاعة العربيَّة» يقول ابنُ جني: «قد حذفتِ العربُ الجملةَ، والمفردَ، والحرفَ، والحركةَ. وليس شيءٌ من ذلك إلاّ عن دليلٍ عليه. وإلاّ كانَ فيه ضربٌ من تكليف علم الغيب في معرفته»(١) ويوردُ سيبويهِ أمثلةً على أنواع الحذف من كلام العرب؛ فمن ذلك قوله: «ومثل ذلك قولُهم: ظِلْتُ ومِستُ، حذفوا وألقوا الحركةَ على الفاء»(٢) وقوله: «وأمَّا قولُهم: ميْتٌ وهَيْنٌ وليْنٌ؛ فإنَّهم يحذفون العينَ كما يحذفون الهمزة من هائر؛ لاستثقالهم الياءات»(٣).

فأمَّا الغرضُ من الحذف فهو ـ غالبًا ـ يكون لطلب الخفَّةِ فيما كثر استعماله؛ وهو ما ذهبَ إليه كثيرٌ من أهل العربيَّةِ؛ كقول سيبويهِ: «وبعضُ العرب يقول: أيمنُ الكعبةِ لأفعلنَّ، كأنَّه قال: لعَمْرُ اللَّهِ المقسم به، وكذلك أيمُ الله وأيَمنُ اللَّهِ، إلاَّ أنَّ ذا كثر في كلامهم فحذفوه»(٤).

ويعلِّل سيبويهِ لحذف الحركة من «فَخِذٍ» و«كَبِدٍ» وما شابه ذلك بقوله: «وإنَّما حملهم على هذا أنَّهم كرهوا أن يرفعوا[ألسنتهم] عن المفتوح إلى المكسور، والمفتوح أخفُّ عليهم، فكرهوا أن ينتقلوا من الأخفِّ إلى الأثقل»(٥).

ويقول الكوفيونَ: إنَّ العربَ تحذف بعض الحروف لكثرة الاستعمال؛ نقل الأنباري ذلك عنهم فقال: «أمَّا الكوفيونَ فاحتجوا بأن قالوا: إنَّما قلنا ذلك لأنَّ

---

(١) الخصائص: ٢/٣٦٠.

(٢) ينظر الكتاب: ٤/٤٢٢.

(٣) المصدر السابق نفسه: ٤/٣٦٦.

(٤) المصدر السابق نفسه: ٣/٥٠٢ ـ ٥٠٣.

(٥) المصدرالسابق نفسه: ٤/١١٤.

(سوف) كثر استعمالُها في كلامهم وجريها على ألسنتهم، وهم أبدًا يحذفون لكثرة الاستعمال»(١).

إذًا الحذفُ: ظاهرةٌ لغويةٌ موجودةٌ في كلام العرب؛ يحذفون الحركةَ والحرفَ من الكلمة، وقد يحذفون الكلمةَ أو الجملة؛ حين يكون في السياق مايدلُّ على المحذوف.

وقد نبَّه ابنُ حجر ـ يرحمه الله ـ على هذه الظاهرة، وذكرَ لها شواهدَ كثيرةً، وهذه نماذج منها:

١ - الحذف في أوَّلِ الكلمةِ

في الحديث(٢) «ولاتحسّسوا، ولاتجسَّسوا»

قال ابنُ حجر: «إحدى الكلمتين بالجيم والأخرى بالحاء المهملة وفي كل منهما حذفت إحدى التاءين تخفيفًا، وكذا في بقية المناهي؛ التي في حديث الباب. والأصل: تتحسَّسوا»(٣).

وقال: «قوله: (تفجَّر) بفتح الجيم المشّددة، وحذفتِ التّاءُ الأولى؛ إذ أصلُه: تتفجر»(٤).

في الأمثلة السابقة حذفت إحدى التاءين من الأفعال: «ولاتجسَّسوا» و«ولاتحسَّسوا» و«تفجَّر» وتفسير هذا الحذفِ أنَّه تمَّ طلبًا للخفَّةِ ـ كما أشار إلى ذلك ابنُ حجر ـ لأنَّ العربَ يستثقلون اجتماعَ حرفين متحرِّكين من جنسٍ واحد؛ نقل ذلك الأنباريُّ عن الكوفيين؛ فقال: «ذهب الكوفيُّون إلى أنَّه إذا اجتمع في أوَّلِ

---

(١) ينظر الإنصاف: ٦٤٦/٢.

(٢) رقمه: ٦٠٦٤.

(٣) ٤٩٧/١٠، باب ما ينهى عن التحاسد والتدابر.

(٤) ٤١١/١، باب ما يقع من النجاسات في السمن والماء، رقم الحديث: ٢٣٧.

الفعلِ المضارع تاءان: تاء المضارعه، وتاءُ أصليةٌ؛ نحو (تَتَناولُ) و (تَتَلوَّنُ) فإنَّ المحذوفَ منهما تاء المضارعة دون الأصلية؛ نحو (تَناولُ) و(تَلوَّنُ).

وذهب البصريّون إلى أنَّ المحذوفَ منهما التاءُ الأصليةُ؛ دون تاءِ المضارعةِ.

أمَّا الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأنَّه لَّما اجتمع في أوَّلِ هذا الفعلِ حرفانِ متحركانِ من جنس واحد؛ وهما: التاءُ المزيدةُ للمضارعة، والتّاءُ الأصليةُ، استثقلوا اجتماعَهما؛ فوجب أن تحذف إحداهما»(١).

٢ -الحذف في وسط الكلمة:

في الحديث(٢): «وكان المهاجرون يومَ بدر نيِّفا على الستين، والأنصار نيِّفا وأربعين ومائتين».

قال ابنُ حجر:«النَّيِّف بفتح النون وتشديد التحتانية وقد تُخفَّفُ؛ وهو: ما بين العقدين»(٣).

وقال: «قوله: (هَيِّنٌ وهَيْنٌ؛ مثل: لَيِّنٌ ولَيْنٌ، ومَيِّتٌ ومَيْتٌ، وضَيِّقٌ وضَيْقٌ) الأوَّلُ بالتشديد، والثاني بالتخفيف في الجميع. قال أبوعبيدة(٤) في تفسير الفرقان في قوله تعالى: (لِنُحْيِيَ به بلدةً مَيْتًا)(٥) هي مخفَّفةٌ بمنزلة (هَيْن، ولَيْن، وضَيْق)

---

(١) ينظر الإنصاف: ٦٤٨/٢.

(٢) رقمه: ٣٩٥٦.

(٣) ٣٤٠/٧.

(٤) ينظر مجاز القرآن : ٧٦/٢.

(٥) سورة الفرقان، الآية: ٤٩.

بالتخفيف فيها والتشديد»(١).

في النصين السابقين يسمي ابنُ حجر حذفَ إحدى الياءين من الكلمات «هيِّن» و«نيِّف» و«ليِّن» و«ميِّت» و«ضيِّق»: تخفيفًا.

وقد ذكر تخفيف الياء في «هيِّن» و«ليِّن» كثيرٌ من أهل اللغة(٢).

والتخفيفُ والتثقيل: مصطلحان وردا كثيرًا عند العرب. فالمرادُ بالتخفيفِ: حذفُ الحركة، أو الحرفِ من بناء الكلمة؛ فتكون أخفَّ على اللسان منها قبل الحذف. فحذفُ الحركة؛ مثل: «فَخْذ» والأصل: «فَخِذ» وحذف الحرف؛ مثل: «مَيْت» والأصل: «ميِّت». وعلَّةُ حذف الياء في «ميِّت» وأشباهه استثقال اجتماعِ الياءات(٣). وأمَّا التثقيلُ فهو ضدُّ التخفيف.

٣ -الحذف في آخر الكلمة

في الحديث(٤): «ثم أُتيتُ بطستٍ من ذهب مملوءةٍ إيمانًا».

قال ابنُ حجر: «قوله: (بطست) بفتح أوَّله ويكسره وبمثناة وقد تحذف وهو الأكثر، وإثباتها لغة طيِّىء، وأخطأ مَنْ أنكرها»(٥).

كعادة ابنِ حجر في ضبطه ألأبنية يذكر الأوجهَ الجائزة فيها، وفي هذا النَّصِ ينسب إثبات التاء في كلمة «طست» إلى «طيِّىء». وهذا وغيره يؤكد لنا أنَّ فتح الباري يُعدُّ سجلا للغات المختلفة.

---

(١) ٦/٣٣٢.

(٢) ينظر الكتاب: ٤/٣٦٦، ومجاز القرآن لأبي عبيدة : ٢/٧٦، والصحاح(أيم) ٥/١٨٦٨، والمزهر: ٢/٢٧٠.

(٣) ينظر الكتاب: ٤/٣٦٦.

(٤) رقمه: ٣٨٨٧.

(٥) ٧/٢٤٥، باب المعراج.

حذف نون «ايمن».

في الحديث(١) «وايمُ اللَّهِ لقد أقلع عنها».

قال ابنُ حجر:« قوله: «وايمُ اللهِ» بفتح الهمزة وكسرها والميم مضمومة؛ أصله: (ايمنُ الله) وهو اسم وضع للقسم هكذا ثم حُذِفتْ منه النونُ تخفيفًا وألفه ألف وصل مفتوحة، ولم يجيء كذلك غيرُها، وهو مرفوع بالابتداء وخبره محذوف؛ والتقدير: ايمُ اللهِ قسمي. وفيها لغات»(٢).

وقال في موضع آخر: «قوله: «وايمُ اللهِ» همزته همزة وصل عند الجمهور، وقيل يجوز القطع؛ وهو: مبتدأ وخبره محذوف، أي: ايمُ اللهِ قسمي، وأصله: أَيمنُ اللهِ؛ فالهمزة حينئذ همزةُ قطعٍ لكنَّها لكثرة الاستعمال خُفِّفت فوصلت، وحُكي فيها لغات: (ايمنُ الله) مثلثة النون، و(مُنَ الله) مختصرة من الأولى مثلثة النون أيضًا، و(ايمُ اللهِ) كذلك، و(مُ اللهِ) كذلك، وبكسر الهمزة أيضًا، و(امُ اللهِ)(٣).

لم يقتصر جهدُ ابنِ حجر على ذكر الأبنية المختلفة؛ التي مردها إلى اختلاف اللغات وإنما يعلِّلُ لذلك كقوله: «وأصله: ايمُنُ اللهِ؛ فالهمزة حينئذ همزة قطع لكنها لكثرة الاستعمال خُفِّفت فوُصِلت»، وكقوله :«ثم حذفتْ منه النونُ تخفيفًا».

وقد ذكر اللغاتِ السابقةَ في «ايمُنُ اللهِ» كثيرٌ من أهل اللغة(٤).

أمَّا عن الهمزة في «ايمن» فيقول سيبويهِ: «وزعم يونس أن ألف «ايمُ» موصولةٌ، وكذلك تفعل بها العربُ، وفتحوا الألفَ كما فتحوا الألفَ التي في

---

(١) رقمه: ٣٤٤.

(٢) ٥٣٩/١.

(٣) ٦٩٢/٦، باب علامات النبوة.

(٤) ينظر على سبيل المثال: الكتاب: ٥٠٢/٣ ـ ٥٠٣، و٢٢٩/٤، والصحاح (يمن) ٢٢٢١/٦، واللسان (يمن) ٤٩٦٩/٦ ـ ٤٩٧٠.

الرجل»(١)، وقال الجوهري: « وايمُنُ الله: اسم وضع للقسم، هكذا بضمٍّ الميم والنون وألفه ألف وصل عند أكثر النحويين»(٢).

٤ -الحذف لعلامات الإعراب

١ -حذف نون الرفع:

يتحدّث ابنُ حجر عن حذف نون الرفع من الأفعال الخمسة، فيقول: «وحذف النون بغير ناصب ولاجازم لغة»(٣).

وجاء في الحديث(٤): «وظننتُ أنَّهم سيفقدونني».

قال ابن حجر« في رواية ...(سيفقدوني) بنون واحدة، فإمَّا أن تكونَ حُذفت تخفيفًا، أو هي مثقَّلةٌ»(٥).

وفي الحديث(٦): «إنَّ هنا أقوامًا حديثًا عهدهم بشرك يأتونا بلُحمانٍ لا ندري يذكرون اسمَ الله عليها أم لا؟»

قال ابنُ حجر: «كذا فيه بنون واحدة؛ وهي لغة من يحذف النون مع الرفع»(٧).

أقولُ: لا تحذف نونُ الرَّفع إلاَّ إذا سُبقتْ بناصب أو جازم، هذه هي القاعدة النحوية ولكنَّ ابنَ حجر يذكر في الأمثلة السابقة روايات لبعض الأحاديث النَّبويةِ

---

(١) الكتاب: ٣/٥٠٣.

(٢) ينظر الصحاح (يمن) ٦/٢٢٢١.

(٣) ٨/١٤٠.

(٤) رقمه: ٤٧٥٠.

(٥) ٨/٣١٥.

(٦) رقمه: ٧٣٩٨.

(٧) ١٣/٣٩٢.

الشريفةِ بحذف نون الرفع بدون ناصب أو جازم(١)، ويصفُ ذلك بأنَّه لغةٌ(٢)، ولم يخطِّئْها كمافعل بعضُ النحويين(٣)؛ لوجود شواهدَ لها في الحديث الشريف؛ بل يذهب إلى تعليل الحذف بأنَّه جاء طلبًا للخفَّة.

٥ ـ حذف الواو من الخط لحذفها لفظًا

في الحديث(٤): «إنَّما وليِّيَ اللهُ وصالحُ المؤمنين»

قال ابن حجر« كذا للأكثر بالإفراد .... ووقع في رواية ... (وصالحو المؤمنين) بصيغة الجمع، وقد أجاز بعضُ المفسرين(٥) أنَّ الآية؛ التي في التحريم

---

(١) وقد أشار سيبويه إلى حذف نون الرفع بدون ناصب أو جازم ، ينظر الكتاب: ٥١٩/٢.

(٢) نسبت هذه اللغة إلى غَطَفَان ، ينظر البحر المحيط: ١٦٩/٤.

(٣) قال أبو حيان في البحر المحيط: ١٦٩/٤ في تفسيره لقوله تعالى: (قال أتحاجُّونّي في اللّهِ وقد هدانِ) الأنعام : ٨٠ «وقد لحن بعضُ النحويين من قرأ بالتخفيف وأخطأ في ذلك . وقال مكي الحذف بعيد في العربية قبيح مكروه وإنما يجوز في الشعر».

(٤) رقمه: ٥٩٩٠.

(٥) قال النحاس في إعراب القرآن: ٢٨٦/٤ ـ ٢٨٧ « ومثله: (يومَ يدعُ الداعِ إلى شيء نُكُر) تكتب بغير واو على اللفظ في الإدراج».

وقال الزمخشري في الكشاف: ١١٥/٤« فإن قلت (صالح المؤمنين) واحد أم جمع؟ قلت: هو واحد أريد به الجمع؛ كقولك: لا يفعل هذا الصالح من الناس: تريد الجنس كقولك: لا يفعله من صلح منهم ، ومثله قولك: كنت في السامر والحاضر. ويجوز أن يكون أصله: (صالحو المؤمنين) بالواو فكتب بغير واو على اللفظ».

وقال في الكشاف: ٤٠٤/٣ «فإن قلت: كان قوله: (ويمح اللّهُ الباطل) كلامًا مبتدأ غير معطوف على (يختم) فما بال الواو ساقطة في الخط؟. قلت: كما سقطت في قوله تعالى (ويدع الإنسان بالشر) وقوله تعالى (سندعُ الزبانية) على أنَّها مثبتة في بعض المصاحف».

وقال أبو حيان في البحرالمحيط: ٢٩١/٨«وصالح يحتمل أن يراد به الجمع وإن كان مفردا .... ويحتمل أن يكون جمعا حذفت منه الواو خطا لحذفها لفظا؛ كقوله (سندعُ الزبانية)».

وسبب حذف الواو لفظا فيما سبق من الآيات هو التقاء الساكنين. وقد نبه على ذلك أبو حيان في البحر المحيط : ٤٩٥/٨ في تفسيره لقوله تعالى (سندع الزبانية) حيث قال: « وكتبت بغير واو ؛ لأنَّها تسقط في الوصل لالتقاء الساكنين».

كانت في الأصل: (فإنَّ اللّه هُو مَوْلاه وجبريلُ وصالحو المؤمنين)(١) لكن حذفتِ الواوُ من الخطِّ على وفق النطق، وهو مِثْلُ قوله: (سَنَدْعُ الزَّبانِيَةَ)(٢) وقوله: (يومَ يدعُ الدَّاعِ)(٣) وقوله: (ويمحُ اللّهُ الباطلَ)(٤)»(٥).

---

(١) سورة التحريم، الآية: ٤.

(٢) سورة العلق، الآية: ١٨.

(٣) سورة القمر، الآية: ٦.

(٤) سورة الشورى، الآية: ٢٤.

(٥) ١٠/٤٣٤ـ ٤٣٥ .

الفصل الخامس

في الدلالات

ويشتمل هذا الفصل على ستة مباحث:

المبحث الأول: أصول الألفاظ وتطورها

المبحث الثاني: دلالات حروف المعاني

المبحث الثالث: الترادف

المبحث الرابع: المشترك

المبحث الخامس: الأضداد

المبحث السادس: ظاهر اللفظ يخالف معناه

المبحث الأول

أصول الألفاظ وتطور دلالتها

عُني ابنُ حجر - كثيرًا - في البحثِ عن أُصولِ دلالات الألفاظِ، وما طرأَ عليها من تطوُّرٍ؛ كتعميمِ الخاصِّ، وتخصيصِ العام، والانتقال من المعنى الحقيقيِّ للَّفظِ إلى معنًى مجازيٍّ، واكتساب اللفظ معنًى جديدًا.

وهذا الجانبُ من البحث اللُّغويِّ قد وردتْ له إشاراتٌ في كثير من كتبِ اللُّغة. يقولُ الزَّجَّاجي: «وتقولُ العربُ: قامت سوقُ بني فلان؛ إذا اجتمع أهلُها فيها .... والقائمُ خلافُ القاعد، وكان بعضُ المتأخِّرينَ من أهلِ اللُّغة يذهبُ إلى أنَّ بين قولهم جلس وقام فرقًا.... ثم اتَّسع في ذلك فاستعملَ كلُّ واحدٍ منهما مكانَ صاحبه»(١).

ويقولُ ابنُ فارس: «كانتِ العربُ في جاهليَّتِها على إرْث من إرْث آبائهم؛ في لغاتِهم، وآدابهم، ونسائكهم، وقرابينهم فلمَّا جاءَ اللَّهُ - جلَّ ثناؤه - بالإسلام حالتْ أحوالُ، ونُسختْ دياناتٌ، وأُبطلتْ أمور، ونُقلتْ من اللُّغة ألفاظٌ من مواضعَ إلى مواضعَ أُخر؛ بزياداتٍ زيدت، وشرائعَ شرُعت، و شرائطَ شرُطِت؛ فعفَّى الآخرُ الأوَّلَ»(٢).

ويذكرُ السُّيوطيُّ - في المزهر تحت عنوان «معرفة الألفاظ الإسلامية» - كثيرًا من أقوالِ العلماء، وآرائهم في تطوُّر الدلالات(٣).

و«من أظهرِ ما يشهدُ بعناية القدماء بتطوُّرِ دلالة الكلمات في العربيَّةِ: تلك الدِّراسةُ التي قام بها أبوحاتم أحمدُ بنُ حمدانَ الرَّازي (المتوفَّى سنة ٣٢٢هـ)....

---

(١) اشتقاق أسماء الله: ١٠٧ - ١٠٨.

(٢) الصاحبي: ٧٨.

(٣) ينظر المزهر: ١/٢٩٤ - ٣٠٣.

في كتابه: (الزِّينة في الكلمات الإسلامية العربيَّة) وبيَّنَ فيه معانيَ طائفةٍ كبيرةٍ من كلمات العربيَّة؛ التى اختارها من القرآن الكريم، والحديث النَّبويِّ الشريف، وكلام الفقهاء، وذكر ما كان لبعضها من معانٍ قبل الإسلامِ، وطرأ على دلالتها تغيُّرٌ بظهور الإسلام؛ مستعينا - في فهمه للكلمات - بحروفها الأصليَّةِ، ومادَّتِها الاشتقاقيَّةِ، وبما أُثِرَ عن العرب، وما نَصَّ عليه أئمَّةُ العربيَّة»(١).

وقد اهتمَّ ابنُ حجر ببيان أصولِ الدلالات، وتطوُّرِها. ولو ذكرنا جميعَ ما قاله في هذا الشَّأنِ لاتَّسع البحثُ. وهدفنا ليس الإحصاء؛ وإنَّما بيانُ جهودِه اللُّغويَّةِ.

وما أشار إليه ابنُ حجر من تنوُّعِ تطور الدِّلالات يُمكنُ حصرُه وتصنيفُه في ما يلي:

أوَّلاً: انتقال الدِّلالة من الخصوصِ إلى العموم

وهذه ظاهرةٌ تمثِّل قدرًا لا بأسَ به من المفرداتِ اللُّغويَّةِ؛ بدليل أنَّ بعض علماءِ العربيَّةِ قد أفردوا لذلك أبحاثًا في مؤلَّفاتِهم؛ كما فعل «ابنُ دريدٍ» في «الجمهرة» حيثُ عقد لذلك بابًا سمَّاه: «باب الاستعارات»

وكذلك فعل ابنُ فارس فأفرد بابًا لذلك أسماه: «باب القول في أصول أسماء قِيسَ عليها وأُلحقَ بها غيرُها» ثم أوردَ جملةً من الأمثلةِ؛ كقوله: «كان الأصمعيُّ يقول: أصل الوِرد: إتيانُ الماء، ثمَّ صار إتيانُ كُلِّ شيءٍ وِردًا. والقَرَبُ: طلبُ الماء، ثُمَّ صار يُقالُ ذلك لكُلِّ طلبٍ .... ومثلُ هذا كثير»(٢).

وينقلُ «السيوطي» عن كثيرٍ من العلماء اهتمامَهم بهذه الظاهرة، و خصَّ ذلك بفصل فقال: «الفصل الثالثُ: فيما وُضعَ في الأصل خاصًا ثم استعملِ عامًا»(٣).

---

(١) ينظر في أصول الكلمات للدكتور محمد يعقوب تركستاني: ٧٩ ـ ٨٠.

(٢) ينظر الصاحبي: ١١٢.

(٣) ينظر المزهر: ١/٤٢٩ ـ ٤٣٣.

إذًا فتعميمُ الدلالات كثيرُ الشيوع في العربية، خلافًا لما ذهب إليه بعضُ الباحثين المحدثين «إبراهيم أنيس» الذي يرى أنّ تعميم الدِّلالات أقلُّ شيوعًا وأثرًا من تخصيصها(١).

وأقولُ: إنَّهُ لا يمكنُ لنا أن نصدرَ مثلَ هذا الحكم إلاَّ بعد استقراءٍ كاملٍ لمفردات العربيَّةِ.

وهذه أمثلةٌ مما ذكره ابنُ حجر:

التَّبكير

قال ابنُ حجر: «وأصلُ التَّبكير: فعلُ الشيءِ بكرةً. والبكرةُ: أوَّلُ النَّهار، ثمَّ استُعْمِلَ في فعل الشيء في أوَّلِ وقته»(٢).

تلَّ

وجاء في الحديث(٣): «فتلَّه رسولُ اللَّهِ صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم».

قال ابنُ حجر: «قوله في هذه الرِّواية: (فتلَّه) بفتح المثنَّاةِ وتشديد اللاَّم؛ أي: وضعه .... وأصلُه من الرَّمي على التَّلِّ؛ وهو: المكانُ العالي المرتفع، ثمَّ استُعْمِلَ في كُلِّ شيءٍ يُرمى به، وفي كُلِّ إلقاءٍ»(٤).

قلتُ: وقد أشار - أيضا - إلى تطوُّرِ الدِّلالة في «تلَّ» شهابُ الدِّين السَّمين حيثُ قال: «قال اللَّهُ تعالى: (فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ)(٥) أي: صرعَهُ على جبينِهِ.

---

(١) ينظر الدلالات اللغوية: ١٥٤.

(٢) ٢/٧٩، باب التبكير بالصلاة في يوم غيم.

(٣) رقمه: ٥٦٢٠.

(٤) ١٠/٩٠، باب هل يستأذن الرجل مَنْ عن يمينه في الشرف ليعطي الأكبر.

(٥) سورة الصافات ، الآية: ١٠٣.

يُقالُ : تلَلْتُهُ أتُلُّهُ تَلاّ: صرعتُه. وأصلُه من التَّلِّ وهو المكانُ المرتفعُ. فمعنى تللْتُه: أسقَطْتُه على التَّلِّ .... ثمَّ عُبِّرَ به عنِ السُّقوطِ مطلقًا وإنْ لم يكن على التَّلِّ»(١).

ديمة

وفي الحديث(٢): «كان عملُه دِيمَةً».

قال ابنُ حجر: «قوله: (دِيمة) بكسر أوَّلِه وسكونِ التَّحتانيَّةِ؛ أي: دائمة. قال أهلُ اللُّغة(٣): الدِّيمةُ: مطرٌ يدوم أيامًا، ثم أُطْلِقتْ على كلِّ شيءٍ يَسْتَمِرُّ»(٤).

الزُّخرف

وقال البخاريُّ في بابِ بنيانِ المسجد: «وقال ابنُ عبَّاسٍ: لَتُزَخرِ فُنَّها كما زَخْرَفتِ اليهودُ والنَّصارى»(٥).

قال ابنُ حجر: «قوله: (قال ابنُ عباس: لَتُزَخْرِفُنَّها) بفتح اللاَّم؛ وهي لام القسم، وضمِّ المثنَّاةِ وفتح الزَّاي وسكون الخاء المعجمة وكسر الراء وضم الفاء وتشديد النون؛ وهي نون التأكيد. والزَّخرفةُ: الزِّينة. وأصلُ الزُّخْرُفِ(٦): الذَّهبُ، ثُمَّ استُعْمِلَ في كُلِّ ما يُتزيَّنُ به»(٧).

---

(١) ينظر عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ: ٧٥.

(٢) رقمه: ١٩٨٧.

(٣) ينظر معجم مقاييس اللغة: (دوم) : ٢/٣١٦، وعمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ لشهاب الدين السمين: ١٨٢.

(٤) ٤/٢٧٨، باب هل يختص شيئا من الأيام.

(٥) ١/٦٤٢.

(٦) وجدتُ سلف ابن حجر في هذا التفسير حيث قال شهاب الدين السمين في كتابه عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ ٢١٩: «الزخرف: الزينة . وأصله الذهب ثم أطلق على كل ما يُتزين به؛ لأنه الأصل في الزينة».

(٧) ١/٦٤٣.

الصَّبُوح والاصطِباح

قال: «وأصلُ الصَّبُوحِ والاصْطِباح: تناولُ الشراب صباحًا(١)، ثمَّ استُعمِلَ في الأكل .... وقد يُستَعْمَلُ في مُطلق الغذاء أعمُّ من الشُّربِ والأكل»(٢).

التّعريس

وفي الحديث(٣): «سرنا مع النَّبي – صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم – ليلةً، فقال بعضُ القوم: لوعَرَّستَ بنا يارسولَ اللَّهِ».

قال ابنُ حجر: «والتَّعريسُ: نزولُ المسافر لغير إقامةٍ. وأصله: نزولُ آخر الليل(٤)»(٥).

أي: انتقلت دلالةُ اللفظ من تخصيصِ النُّزولِ بآخرِ اللَّيلِ لتصبحَ تعني النُّزولَ في أيِّ وقتٍ كان.

غدا وراحَ

وقال: «والأصلُ في الغُدوِّ: المضيُّ من بُكرةِ النَّهارِ، والرَّواح: بعد الزَّوال، ثمَّ قد يستعملانِ في كُلِّ ذهابٍ ورجوع(٦) توسُّعًا»(٧).

القذى

قال ابن حجر: «والقذى بالقاف والذَّال المعجمة مقصور: جمع قذاة. وجمعُ

---

(١) ينظر الصحاح (صبح) ٣٨٠/١.

(٢) ٢٤٩/١٠، باب الدواء بالعجوة للسحر.

(٣) رقمه: ٥٩٥.

(٤) ينظر (عرس) في الصحاح: ٩٤٨/٣، واللسان: ٢٨٨٠/٤.

(٥) ٨٠/٢، باب الأذان بعد ذهاب الوقت.

(٦) أشار إلى ذلك أيضا شهاب الدين السمين في كتابه عمدة الحفاظ : ٢١٤ حيث قال: «والرواح من الزوال إلى آخر النهار ومقابله الغدو .... ويطلق على مجرد الذهاب والسير».

(٧) ١٧٤/٢.

الجَمْعِ: أقذيةٌ. قال أهلُ اللُّغة(١): القذى في العينِ والشراب ما يسقطُ فيه، ثم استُعْمِلَ في كل شيءٍ يقع في البيت وغيره إن كانَ يسيرًا»(٢).

مُهلّ

و قال: «المُهَلُّ بضمِّ الميم وفتح الهاء وتشديد اللام: موضعُ الإهلالِ. وأصلُه: رفع الصَّوتِ؛ لأنَّهم كانوا يرفعون أصواتَهم بالتَّلبيةِ(٣) عند الإحرام، ثم أُطلقَ على نفس الإحرام اتِّساعًا»(٤).

مُصيبة

وقال : «أصلُ المُصِيبةِ: الرَّمية بالسَّهم(٥)، ثم استُعْمِلَتْ في كُلِّ نازلةٍ»(٦).

النَّماذجُ السَّابقةُ تُبيِّنُ تتبُّعَ ابنِ حجر لتَّطورِ دِلالات الألفاظ، وتُبْرِزُ سعةَ اطِّلاعِه على لغةِ العرب، ومعرفته بأسرارها ودقائقها.

فالتَّطوُّر الدِّلالي له مظاهر مختلفة حصرها بعضُ الباحثين المحْدَثين(٧) في: تعميمِ الدِّلالةِ، وتخصيصِ الدِّلالةِ ، وانحطاطِ الدِّلالةِ، ورقيِّ الدِّلالةِ، وانتقالِ الدِّلالةِ إلى الضِّدِّيَّةِ، وتغيُّرِ مجالِ الدِّلالة إلى مجال دلالةٍ أُخرى؛ لتشابهٍ بين

---

(١) في الصحاح (قذى) ٢٤٦٠/٦: «القذى في العين وفي الشراب: ما يسقط فيه».

(٢) ٦٥٩/١، باب كنس المسجد، والتقاط الخرق والقذى والعيدان.

(٣) قال الشهاب السمين في كتابه: عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ ٦٠٨: «وأهلَّ بالحج إذا رفع صوته بالتلبية».

(٤) ٤٥٠/٣.

(٥) قال شهاب الدين السمين في كتابه عمدة الحفاظ ٣٠٢: « المصيبة النائبة. وأصلها في الرمية».

(٦) ١٠٨/١٠، باب ما جاء في كفارة المرض، وقول الله تعالى (من يعمل سوءا يجز به).

(٧) ينظر دلالة الألفاظ للدكتور إبراهم أنيس: ١٥٢ ـ ١٦٧، وفي أصول الكلمات للدكتور محمد يعقوب تركستاني: ٤٦ ـ ٤٧.

الدِّلالتين، أو قُرب بينَهما، أو مناسبةٍ. وللمجاز أثرٌ كبيرٌ في هذا الضَّرْبِ من التَّغْييرِ الدِّلالي.

وانتقالُ دلالة اللَّفظِ من الخصوص إلى العموم: ضَرْبٌ من ضروبِ تطوُّر الدِّلالاتِ. وقد نبَّه ابنُ حجر على ذلك، كما رأينا في الأمثلة السابقة.

وكانَ يذكر أصل دلالة اللَّفظِ، ثمَّ يبين ما آلت إليه هذه الدِّلالةُ من التعميم؛ كقوله: «والبُكرةُ أوَّلُ النَّهارِ» هذه دلالة خاصَّة؛ لأنَّ لفظة «بُكرة» قد قُيِّدتْ بأوَّلِ النَّهار؛ ولكنَّ دلالةَ هذه اللَّفظةِ قد ذهبَ عنهاذلك القيدُ؛ الذي يحدِّدُها بأوَّلِ النَّهارِ؛ كقول ابنِ حجر: «ثم استُعْمِلَ في الشَّيءِ في أوَّلِ وقته» أي: حصل اتِّساعٌ وعمومٌ في دلالة اللَّفظِ؛ فعلى هذا لو صُلِّيتِ العشاءُ في أوَّلِ وقتها؛ لسمِّي ذلك تبكيرًا في أداء صلاة العشاء. وما يُقالُ في لفظ «التَّبْكير» يمكنُ أن يُقالَ في بقيَّةِ الألفاظِ السَّابقةِ، فجميعُها قد تطوَّرتْ دلالتُها، واتَّسع معناها، وذهب عنها التَّخصيصُ؛ لتنتقلَ إلى العموم؛ فـ«تَل» أصلُه: الرَّميُ على التَّلِّ، ثمَّ أُطلِقَ على كُلِّ شيءٍ يُرمى به.

وأصلُ «الدِّيمة»: مطرٌ مستديمٌ، ثمَّ أُطلِقتْ على كُلِّ شيءٍ يستمرُّ.

و«الزخرف» أصلُه:الذَّهبُ، ثم أُطلِقَ على ما يُتزيَّنُ به من ذهبٍ وغيرِه.

ثانيًا: انتقال الدِّلالةِ من العموم إلى الخصوص

ونعنى بهذا: تلك الألفاظَ التى وُضِعتْ لمعنًى عامٍّ، ثم ضاقتْ دلالتُها، وانتقلتْ إلى معنًى خاصٍّ؛ كقولنا: الحجُّ في اللغة: القصدُ؛ وهذا يشملُ كلَّ قصدٍ، لكنَّ هذا اللفظَ ضاقت دلالتُه بظهور الإسلام، وأصبح له معنًى محددٌ وهو القصد إلى البيت الحرام بأعمالٍ مخصوصةٍ، فأصبحنا حينَ نَسمعُ لفظة «الحجِّ» لا يتبادرُ إلينا-من دلالتِها إلاَّ هذاالمعنى الجديد لها.

وهذا التَّطوُّرُ - أيضًا - يسري على قدرٍ كبيرٍ من الألفاظ؛ وهو ما يؤكِّدُ

حاجتَنا إلى معجمٍ دلاليٍّ تاريخيٍّ.

و«ابنُ حـجـر» في شـرحـه ألفـاظِ الحـديثِ النَّبـويِّ الشَّريفِ نبَّه على هذه الظَّاهرة، وذكرَ لنا كثيراً من الألفاظِ التى أصابَها هذا النَّوعُ من التَّطوُّر، حيثُ ساعده على ذلك معرفتُه بلغاتِ العربِ وخصائصِها. وهذه نماذجُ من ذلك:

الإكليل

قال ابنُ حجر: «والإكليلُ - بكسرالهمزةِ وسكون الكاف - كلُّ شيءٍ دارَ من جوانبِه؛ واشتهرَ لما يُوضعُ على الرَّأسِ فيحيطُ به»(١).

البعث

وقال: «قوله: باب قول اللَّهِ تعالى: (أَلاَ يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ لِيومٍ عَظِيمٍ، يَومَ يَقومُ النَّاسُ لِرَبِّ العَالمِينَ)(٢).... وأصلُ البعث إثارةُ الشَّيءِ .... والمرادُ به - هنا- إحياءُ الأموات، وخروجُهم من قبورِهم، ونحوها إلى حكم يوم القيامة»(٣).

البِغَاءُ

في الحـديث(٤): «أنَّ رسـولَ اللَّهِ - صلَّى اللَّهُ عليـه وسلَّم - نهى عن ثمنِ الكلب ومهر البغيِّ».

قال ابن حجر: «والبَغِيُّ بفتح الموحدة، وكسر المعجمة وتشديد التحتانية وهو فَعِيلٌ بمعنى: فاعِلَةٌ. وجمع البغيِّ: بغايا. والبِغاءُ بكسر أوَّلِه: الزِّنا والفجور.

---

(١) ٢/٥٨٧، باب انتقام الرَّب جلَّ وعزَّ من خلقه بالقحط إذا انتُهكت محارمُ اللَّه.

(٢) سورة: المطففين، الآيات: ٤، ٥، ٦.

(٣) ١١/٤٠٠.

(٤) رقمه: ٢٢٣٧.

وأصلُ البِغَاءِ: الطَّلَبُ(١)؛ غير أنَّه أكثرُ ما يُسْتَعْمَلُ في الفساد»(٢).

الحجُّ

وقال: «وأصلُ الحجِّ في اللُّغةِ: القصد .... وفي الشَّرع: القصدُ إلى البيتِ الحرام بأعمالٍ مخصوصةٍ؛ وهو بفتح المهملة وبكسرها: لغتان»(٣).

الشِّعر

وفي «باب ما يجوزُ من الشِّعر» قال ابنُ حجر: «أمَّا الشِّعْرُ فهو - في الأصلِ - اسمٌ لمادقَّ؛ ومنه: (ليتَ شِعْري) ثم استُعْمِلَ في الكلام المقفى الموزون قصداً»(٤).

الفتنة

وفي تفسيره للآية الكريمة: (وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا التى أَرَيْناكَ إلاَّ فِتْنَةً لِّلنَّاسِ)(٥) قال: «وأصلُ الفتنةِ: الاختبارُ، ثمَّ استُعملتْ فيما أخرجَهُ الاختبارُ إلى المكروه، ثمَّ استُعْمِلَتْ في المكروه. فتارةً في الكفر؛ كقوله: (والفِتْنَةُ أَشَدُّ منَ القَتْلِ)(٦).

وتارةً في الإثمِ؛ كقوله: (أَلاَ في الفِتْنَةِ سَقَطُوا)(٧).

وتارةً في الإحراق؛ كقوله: (إنَّ الذينَ فَتَنُوا المُؤْمِنِينَ)(٨).

---

(١) وقد أشار إلى هذا التطور الدلالي في لفظ (البغاء) الشهاب السمين في عمدة الحفاظ: ٥٧، وابن منظورفي اللسان (بغا) ١/٣٢٢.

(٢) ٤/٤٩٨، باب ثمن الكلب.

(٣) ٣/٤٤٢، باب وجوب الحج وفضله.

(٤) ١٠/٥٥٤.

(٥) سورة الإسراء، الآية: ٦٠.

(٦) سورة البقرة، الآية: ١٩١.

(٧) سورة التوبة، الآية: ٤٩.

(٨) سورة البروج، الآية: ١٠.

وتارةً في الإزالةِ عن الشَّيءِ؛ كقوله: (وإن كَادُوا ليَفْتِنُونَكَ)(١).

وتارةً في غيرِ ذلك.

والمرادُ بها في هذا الموضع: الاختبارُ على بابِها الأصليِّ واللَّهُ أعلمُ»(٢).

إذًا فأصلُ دلالة الفتنة: الاختبار، وهذه دلالةٌ شاملةٌ كلَّ اختبار، لكن ضُيِّقَ معناها وأصبحَ يدلُّ على المكروه. وهذا المكروه قد يكونُ متعدِّدًا، كالكفر، والإثم، والإزالة، وغير ذلك.

المضمضة

وفي «باب المضمضة في الوضوء» قال: «أصلُ المضمضةِ في اللُّغة: التَّحريكُ .... ثمَّ اشْتُهِرَ استعمالُه في وضع الماء في الفم وتحريكِهِ»(٣).

التَّيمُّم

وقال: «والتَّيمُّمُ في اللُّغةِ: القصد .... وفي الشَّرعِ: القصدُ إلى الصَّعيدِ؛ لمسح الوجه واليدين بنيةِ استباحةِ الصَّلاةِ، ونحوها. وقال ابنُ السِّكيت(٤): قوله: (فَتَيمَّمُوا صَعِيدًا)(٥) أي: اقصدوا الصَّعيدَ، ثم كَثُرَ استعمالُهم حتى صار التيمُّمُ مسحَ الوجه واليدين بالتُّرابِ أ . هـ»(٦).

ونخلصُ إلى أنَّ انتقالَ الدِّلالةِ من العمومِ إلى الخصوص أحدُ أنواعِ التَّطوُّرِ الدِّلالي؛ الذي حَرَصَ ابنُ حجر على بيانه، والتَّأكيد عليه.

---

(١) سورة الإسراء، الآية: ٧٣.

(٢) ١١/٥١٣.

(٣) ١/٣٢٠، باب التيمم.

(٤) قال ابن السكيت في إصلاح المنطق ٢١٥: «قال اللَّه عزّ وجل: (فتيمَّموا صعيدا طيبا) أي: اقصدوا لصعيد طيب، ثم كثر استعمالهم هذه الكلمة حتى صار التيمّم مسح الوجه واليدين بالتراب».

(٥) سورة النساء، الآية: ٤٣.

(٦) ١/٥١٥.

فالإكليل، والبعث، والبغاء، والحج، والشِّعر، والفتنة، والمضمضة، والتيمم، وغيرها: ألفاظٌ ضُيِّقَ معناها الدِّلاليِّ بعدما كانتْ تُستعملُ دالَّةً على العموم.

فالإكليلُ: «كلُّ شيءٍ دارَ من جوانبِه» وهذه الدِّلالةُ العامَّةُ للَّفظِ، ثمَّ خُصِّصَت وأصبحتْ تُطلقُ كما يقولُ ابنُ حجر على ما يُوضعُ على الرَّأسِ فيحيط به؛ أي: انتقلتْ دلالةُ الإكليلِ من شيءٍ عامٍّ إلى شيءٍ محدَّدٍ بقيدٍ؛ وهو: ما يُوضع على الرَّأس ويحيطُ به.

وفي قوله: «واشتُهِرَ» تنبيه منه إلى أنَّ الدِّلالةَ السَّابقةَ قد تظلُّ باقيةً ولكنَّ الدلالةَ الجديدةَ تكونُ هي الأشهر، أو هي أوَّلَ ما يُتبادرُ إلى الذِّهن. وكذلك الحال في بقية الألفاظ. فـ«البعث» أصلُ دلالته: إثارةُ الشَّيءِ وتحريكُهُ، ثمَّ خُصِّصَ معناه بإحياء الموتى.

و«الحج» في اللُّغةِ: القصدُ ولكن بمجيءِ الإسلام تطورتْ دلالةُ هذا اللَّفظِ حيث تحدَّدتْ فأصبحتْ تعنى القصدَ إلى البيتِ الحرام بأعمال مخصوصة.

وما قيلَ في هذه الألفاظِ يمكنُ أن يُقالَ في بقيَّةِ الألفاظِ الأخر؛ التى انتقلتْ دلالتُها من العموم إلى الخصوص.

ثالثًا: تغيُّر مجال الدلالة

ونعنى بهذا تحوُّلَ دلالةِ بعض الألفاظِ من المعنى الذي وُضِعتْ له إلى معنًى آخر. وهذا التحوُّلُ له أسبابٌ؛ منها:

المجاز؛ حيث يُعَدُّ مظهرًا من مظاهر التطوُّرِ الدِّلالي للكلمة.

وقد عُني بفكرةِ انتقال الكلمةِ من الحقيقة إلى المجاز - بالإضافةِ إلى علماء العربيَّةِ - علماءُ الأصولِ، والتفسير والبلاغة؛ لما لذلك من أهميةٍ في استنباط القواعد والأحكام الفقهيَّةِ.

كذلك من أسبابِ التَّطوُّرِ الدلالي: التشابُهُ بين الدلالتين؛ أي: وجودُ شبهٍ بين

المعنى الأصليِّ للَّفظِ والمعنى الجديد الذي اكتسبه.

ومن الأسبابِ - أيضًا - وجودُ قربٍ، أو مناسبةٍ بين المعنى السابقِ والمعنى الجديد.

وقد حذق ابنُ حجر هذا الضرب من التَّطوُّرِ الدِّلالي، وأشار إلى بعضِ الرَّوابط بين المعنيين؛ يظهر ذلك جليًا في هذه النماذج:

قال: «وأصل (تَبَرَّزَ) من البَراز؛ وهو: الموضعُ الخالي عن البيوت، ثم أُطلِقَ على نفس الفعل»(١).

تحرَّج

وفي شرحه للحديث(٢): «ويصلِّي لنا إمامُ فتنةٍ ونتحرَّج».

قال : «والتَّحرُّجُ: التأثُّمُ؛ أي: نخافُ الوقوعَ في الإثم. وأصلُ الحرج: الضِّيق، ثمَّ استُعْمِلَ للإثم؛ لأنَّهُ يُضيِّقُ على صاحبه»(٣).

السفرة

وفي شرحه للحديث: «وصنعنا لهما سفرةَ جراب» قال: «أي: زادًا في جراب؛ لأنَّ أصلَ السُّفرةِ في اللُّغة :الزَّادُ؛ الذي يُصنعُ للمسافر، ثمَّ استعمل في وعاء الزاد .... فاستُعملتِ السفرةُ - في هذا الخبر - على أصل اللغة»(٤).

السمسار

وفي شرحه لكلمة سمسار قال: «هو في الأصل: القيِّمُ بالأمر والحافظُ له، ثم استُعمِلَ في متولِّي البيع والشراء لغيره»(٥).

---

(١) ٩/١٨٩، باب موعظة الرجل لابنته حال زواجها، رقم الحديث: ٥١٩١.

(٢) رقمه: ٦٩٥.

(٣) ٢/٢٢٢، باب إمامة المفتون والمبتدع.

(٤) ٧/٢٧٨، باب هجرة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأصحابه إلى المدينة ، رقم الحديث: ٣٩٠٥.

(٥) ٤/٤٣٤، باب هل يبيع حاضر لباد بغير أجر؟ وهل يعينه أو ينصحه؟.

غُرَّة

ويشرح كلمة «غرة» بقوله: « والغرَّةُ - في الأصل - البياضُ يكونُ في جبهة الفرس، وقد استُعملَ للآدميِّ في الحديث: (إنّ أُمَّتي يدعون يوم القيامة غرّا).

وتُطلقُ الغرَّةُ على الشيءِ النَّفيسِ آدميا كانَ، أو غيرَه ذكرا كان أو أُنثى»(١).

القَصُّ

وفي «باب قَصِّ الشَّاربِ» قال ابن حجر: «وأصلُ القَصِّ: تتبُّعُ الأثرِ .... والقَصُّ - أيضًا - إيرادُ الخبر تامًا على من لم يحضرْه. ويُطلقُ - أيضًا - على قطع شيءٍ من شيء بآلةٍ مخصوصةٍ. والمرادُ به - هنا - قطعُ الشَّعرِ النَّابتِ على الشَّفَةِ العليا من غير استئصالٍ»(٢).

المطل

وفي شرحه للحديث: «مطلُ الغنيِّ ظلمٌ» قال: «والمعنى أنَّه من الظُّلمِ؛ وأُطلِقَ ذلك للمبالغة في التَّنفيرعن المطل .... وأصل المطل: المدَّ. قال ابنُ فارس: مطلتُ الحديدةَ أمطلُها مطلاً؛ إذا مددتُها لتطول. وقال الأزهريُّ: المطل: المدافعة. والمرادُ - هنا - تأخير ما استُحقَّ أداؤه بغير عذر»(٣).

الإنشاد والنشيد

ويشرح الحديث(٤): «ولاتَحِلُّ ساقطتُها إلاَّ لِمُنْشِدٍ» فيقول: «أي: معرِّف. وأمَّا الطَّالبُ فيُقالُ له: النَّاشدُ. تقولُ: نَشَدْتُ الضَّالَّةَ؛ إذا طلبتَها، وأنشدتُها؛ إذا

---

(١) ١٢/٢٦٠، باب جنين المرأة.

(٢) ١٠/٣٤٧.

(٣) ٤/٥٤٣، باب الحوالة. وهل يرجع في الحوالة. رقم الحديث: ٢٢٨٧.

(٤) رقمه: ٢٤٣٤.

عـرَّفْتَهـا. وأصلُ الإنشـاد: رفـعُ الصـوت. والمعنى: لا تحلُّ لُقَطَتُهـا إلاَّ لمن يُريدُ أن يعرِّفَها فقط»(١).

تولَّى

وقال: «قوله: (فإن تولَّيْتَ) أي: أعرضتَ عن الإجابة إلى الدُّخولِ في الإسلام. وحقيقةُ التَّولِّي إنما هو بالوجه ثُمَّ استُعملَ ـ مجازًا ـ في الإعراض عن الشيءِ؛ وهي استعارةٌ تبعيَّةٌ»(٢).

الأمثلةُ السابقةُ تقفنا على مظهرٍ آخرَ من مظاهرِ التَّطوُّرِ الدِّلالي للألفاظ؛ وهو: انتقالُ اللَّفظِ من مجال دلالته الأصلية إلى دلالة أخرى؛ وذلك يتم إمَّا لتشابه بين الدِّلالتين، أو قربٍ بينهما، أو مناسبةٍ، أو بسببِ المجاز؛ الذي يُعدُّ مظهرًا من مظاهر التطور الدلالي؛ حيث عُني به اللغويون، وغيرُهم «ولم تكنِ العنايةُ بفكرةِ انتقال الكلمة من الحقيقة إلى المجاز -بوصفها مظهرًا من مظاهرِ التَّطور الدلالي للكلمة في العربيَّة – حكرًا على اللُّغويين؛ فقد عُنِيَ بهاعلماءُ الأصولِ، والتفسير، والبلاغة – أيضًا – فبحثوا في الدلالة الوضعيَّةِ؛ أي: اللفظ المستعمل فيما وُضِعَ له أوَّلاً؛ أي: الدلالة الأسبق زمنًا، والدِّلالة العرفية؛ أي: اللفظ المستعمل فيما وُضِعَ له ثانيًا؛ بعرف الاستعمال اللُّغوي؛ أي: بعد أن اعتراه تغيُّرٌ دلالي»(٣).

وبالنظر إلى الألفاظ: تبرَّز، وتحرَّج، والسفرة، والسمسار، وغرَّة، والقصّ، والمطل، والإنشاد والنشيد، وتولَّى، تتَّضحُ المناسبة بين أصل دلالة كُلِّ لفظٍ والدلالة التي انتقلَ إليها؛ وهذه المناسبةُ – كما أسلفنا – قد تكونُ للتَّشابهِ بين الدلالتين، أو قرب بينهما، أو مناسبة، أو بسبب المجاز. فسبب تطوّرِدلالة «الحرج» إلى الإثم

---

(١) ٥/١٠٦، باب كيف تُعرّف لُقَطةُ أهل مكة.

(٢) ١/٥١، رقم الحديث: ٧.

(٣) ينظر في أصول الكلمات للدكتور محمد يعقوب تركستاني: ٨٧.

أنَّ الحرجَ أصلُه : الضيِّق. والإثمُ من علاماته أنَّه يضيِّقُ على صاحبه، ويورثُه وحشةً وضيقًا، فكانت هناك مناسبةٌ بين أصلِ دلالة الحرج، والإثم؛ هذه المناسبةُ كانت سببًا في استعمال الحرج للإثم.

وممَّا يدلُّ على أنَّ المجازَ سببٌ من أسباب تطوُّرِ الدِّلالات قولُ ابنِ حجر: «وحقيقةُ التَّولِّي إنما هو بالوجه» هذه هي الدلالة الحقيقية للفظِ «التَّولِّي» لكنَّه قد أُطلق في الإعراض عن الشيءِ؛ خارجًا بذلك عن دلالتِه الأصليَّةِ إلى ضربٍ من المجاز؛ كقول ابنِ حجر: «ثم استُعملَ - مجازًا - في الإعراض عن الشَّيءِ».

وعلى هذا يتَّضحُ لنا تتبُّعُ ابنِ حجر لأصولِ الألفاظ، وانتقال دلالاتها إلى معانٍ أُخر؛ لوجود مناسباتٍ بين المعنى الأوَّلِ والمعنى اللاحق.

الخلاصة

إنَّ ما قامَ به ابنُ حجر من جهدٍ في تتبُّعِهِ لأصول دلالات الألفاظ وما طرأ عليها من تطوُّرٍ يمكنُ أن يُشكِّلَ أساساً لمعجم دلاليٍّ تاريخيٍّ؛ وهو المعجمُ الذي تفتقرُ إليه لغتُنا العربيَّةُ، والذي ينادي اللُّغويون اليوم بضرورةِ وضعه «ولعلَّ جانبَ البحث في أصل وضع الألفاظِ أنْ يكونَ أكثرَ هذه الجوانب صعوبةً .... إنَّه بحثٌ دقيقٌ يعدُّ من أهمِّ الخطوات لدراسة اللغة درْساً فقهيا؛ يكشفُ عن خصائصها، ويُسهم في تفسيرِ ظواهرها، وفي حلِّ مشكلاتها، وفي وضع المعجم اللُّغويِّ التَّاريخيِّ للعربيَّةِ؛ وهوالمعجم الذي ينادي اللغويون - اليومَ - بضرورة وضعهِ؛ لحاجة أبناء العربيَّةِ وغيرِهم إلى قاموس يحوي كلَّ كلمة تدُوِّلت في اللُّغةِ المعتمِدة؛ عبر أطوارها التاريخيَّةِ المختلفة»(١).

«وهكذا ظلَّ شيءٌ كثيرٌ من العربيَّةِ؛ ممَّا أخذ في النُّموِّ والتَّطوُّرِ والتنوع في مجال الألفاظِ ودلالاتها، مفتقراً إلى مزيد من النظر، والتحليل، والتعليل، والبحث في أصله، وعصره، واشتقاقه، وتصاريفه. وظللنا مفتقرين إلى معجم تاريخي يُضَمُّ إلى معاجمنا المعنوية واللَّفظية»(٢).

إنّ ما قام به كثيرٌ من القدماء في مجال البحث عن أصول دلالات الألفاظ وتطوُّرها - هو إشاراتٌ، ومباحثُ وردتْ في كثيرٍ من كتب اللُّغة، ولم تكن أعمالاً قائمةً بذاتها الهدفُ منها النظر، والتحليل، والتعليل لأصل دلالات الألفاظ، وما طرأ عليها من تطوُّر عبر العصور، وكان أغلبها مقتصراً على الألفاظ الإسلاميَّةِ.

---

(١) في أصول الكلمات للدكتور محمد يعقوب تركستاني: ٢٢ ـ ٢٣.

(٢) المصدر السابق:٣١.

المبحث الثاني: دلالات حروف المعاني

لحروف المعاني أهميةٌ كبيرةٌ، وأثرٌ واضحٌ في المعنى لذا كانتْ موضعَ اهتمام علماءِ العربيَّةِ، والتفسير، والحديث؛ لأنَّ فهمَ كثيرٍ منَ النُّصوصِ يتوقَّفُ على معرفة دلالاتِ هذه الحروف، ممَّا جعلَ علماء العربيةِ يفردونَها بتصنيفِ كتبٍ خاصَّةٍ؛ مثل: «معاني الحروف» للرُّماني، و«الأزهية» للهروي، و«الجنى الداني» للمرادي، و«رصف المباني» للمالقي. بل انصرفَ بعضُهم إلى وضعِ كتابٍ عن حرفٍ واحدٍ من هذه الحروف؛ مثل كتاب: «اللامات» لأبي القسم الزَّجاجي. كما نجدُ معظمَ كتبِ النَّحو واللغة تُخصِّصُ أبحاثًا لذلك.

وقد عرَّفَها ابنُ سيده بقوله: «وهي الحروفُ التي تربطُ الأسماءَ بالأفعالِ، والأسماءَ بالأسماءِ، وتُبيِّنُ العلَّةَ؛ التي من أجلِها وجَبَتْ قلَّتُها في الكلام مع أنَّها أكثرُ في الاستعمال، وأقومُ دورًا فيه»(١).

و كانَ لابنِ حجر - يرحمه اللَّهُ - اهتمامٌ واضحٌ بحروف المعاني، يستقرئُ دلالاتِها من الآياتِ الكريمةِ؛ التي يقوم بتفسيرها، ومن نصوصِ الحديث الشريف. وهو بهذا العملِ لم يقفْ عند حدودِ ما قالَهُ الأقدمون، ولم يكتفِ بنقل شواهدِهِم، وإنَّما يمدُّنا بشواهدَ جديدةٍ. وكانَ يعتمدُ على السياق - كثيرًا - في تحديد الدلالات.

ورأى أنَّ هذه الحروفَ قد ينوبُ بعضُها عن بعضٍ مستشهدًا على ذلك بأحاديثَ وآياتٍ قرآنيةٍ كريمةٍ، والمسموعِ من كلام العربِ. وله آراءٌ في دلالاتِ بعضِ الحروفِ توصَّلَ إليها في استقرائه بعضَ أساليب الحديث النبوي الشريف، يتَّضحُ ذلك في النصوص التالية:

---

(١) ينظر المخصص: ١٤/٤٥ .

الباء

هو حرفُ من حروفِ الجرِّ، ذكر له علماءُ العربيّةِ معانيَ كثيرةً(١).و قد استقرأ ابنُ حجر بعضَ هذه المعاني في شرحِهِ لأحاديثِ المصطفى – صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم – فمن ذلك:

١ – مجيئُها للمصاحبة والإلصاق وبمعنى «على»

جاء في الحديث(٢): «مرَّ جبريلُ بالنَّبيِّ – صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم – بإدريسَ».

قال ابنُ حجر: «الباءُ الأولى للمصاحبةِ، والثانيةُ للإلصاقِ، أو بمعنى: على»(٣).

ينظر ابن حجر في النَّصِ ثمَّ يستنبطُ منه الدلالةَ؛ التي تُؤدِّي المعنى. فالحرفُ الواحدُ قد يُؤدِّي أكثرَ من معنًى في النَّصِ الواحدِ؛ كما رأينا في الحديثِ النبويِّ الشريفِ السابق.

وابنُ حجر في هذا المنهجِ لا يميلُ إلى التكلُّفِ، أو التَّعسُّفِ والتأويل البعيد، وإنّما ينهجُ منهجَ الذين يُجيزونَ إنابةَ حرفٍ عن آخر.

ففي شرحِهِ للحديث(٤): «من مرَّ في شيءٍ من مساجدِنا، أو أسواقنا بنبلٍ فليأخذْ على نصالِها لا يعقِرْ بكفِّه مسلمًا».

---

(١) الأصول لابن السّراج :٢١٩/٢ ، ومعاني الحروف للرماني :٣٦ -٤١ ، والصاحبي لابن فارس:١٣١ -١٣٧، ورصف المباني للمالقي :٢٢٠ -٢٢٩ ، والمغني لابن هشام:١٣٧ -١٥١ ، والهمع للسيوطي: ١٥٦/٤ -١٦٤ .

(٢) رقمه ٣٤٩.

(٣) ٥٥١/١ ، باب كيف فرضت الصلوات في الإسراء.

(٤) رقمه :٤٥٢ .

قال: «والباء في قوله: (بنبل) للمصاحبة»(١).

فحكمُه على دلالةِ الباء جاء من نظرته إلى لسياق الذي وقعتْ فيه. فحاملُ النّبْلِ مصطحب لها.

٢ - للسَّببيّة

أخذ تفسيرَه للباء بأنَّها تدلُّ على السببيّةِ من سياق الحديث(٢): «نُهينا أن نُحدَّ أكثرَ من ثلاثٍ إلاّ بزوجٍ» حيث ذكر رواياتٍ مختلفةً لهذا الحديث؛ وهي باللاَّم بدل الباء، و«على» عوضاً عن الباء ثمَّ قال: «والكل بمعنى السّببيّةِ»(٣).

٣ - بمعنى«في»

في شرحِ ابنِ حجر قول البخاري: «وقال عمرُ : وجدنا خيرَ عيشنا بالصّبر» قال: «والأصلُ في الصَّبرِ. والباءُ بمعنى: في»(٤).

وفي شرحه «باب الرَّجم في البلاط» قال: «في رواية المستملي (بالبَلاط) بالموحَّدةِ بدل (في) ففَهِم منه بعضُهم أنّهُ يريد أنَّ الآلة التي يُرجمُ بها تجوزُ بكل شيءٍ حتى بالبَلاط؛ وهو - بفتح الموحَّدةِ وفتح اللام - ما تفرش به الدّورُ من حجارةٍ وآجر، وغيرِ ذلك. وفيه بعدٌ. والأَوْلى: أنّ الباءَ ظرفيَّةٌ .... والمرادُ بالبَلاط ـ هنا ـ موضعٌ معروفٌ عند باب المسجد النبويِّ»(٥).

---

(١) ٦٥٢/١ ، باب المرور في المسجد .

(٢) رقمه : ١٢٧٩

(٣) ١٧٥/٣ ، باب إحداد المرأة على غير زوجها .

(٤)٣٠٩/١١ ، باب الصبر عن محارم الله (إنَّما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب) .

(٥) ١٣١/١٢ .

٤ - للتعليلِ والاستعانةِ والاستعطافِ

ولاحظ ابنُ حجر أنَّ الباءَ قد تأتي للتَّعليل والاستعانة والاستعطاف، فقد جاء في الحديث(١): «اللهمَّ إنّي أستخيرُكَ بعلمك، وأستقدرُكَ بقدرتك».

فقال: «الباء للتعليل؛ أي: لأنَّك أعلم، وكذا هي في قوله (بقدرتك). ويحتملُ أن تكون للاستعانةِ؛ كقوله: (بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِيها)(٢) ويحتمل أن تكونَ للاستعطافِ؛ كقوله: (قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ)(٣) الآية» (٤).

ممّا سبقَ نجد ابنَ حجر يعتمدُ في تفسيره حرفَ المعنى على ما يحتملُه السّياقُ من معانٍ فقد ذكر أنَّ الباءَ في قوله تعالى: (قَالَ رَبِّ بما أَنْعَمْتَ عَلَيَّ) للاستعطافِ وهذا المعنى لم أجدْهُ عند غيرِهِ في حدودِ ما اطَّلعتُ عليه من المصادرِ، كما أنَّهُ قد ذكر أنَّ الباءَ تأتي بمعنى «على» ومعنى «في» وهذا هو ماذهبَ إليه الكوفيونَ في القول بتناوبِ حروفِ الجرِّ، إلاّ أنَّ ابنَ حجر في حكمه هذا لم يكن متعصِّبًا للكوفيين، فلم يكن من منهجه الانحيازُ لمدرسةٍ ضد أخرى وإنّما يقوم منهجُه على النظر إلى السّياق ومنه يستنبطُ دلالاتِ الحروفِ دون أن يلجأَ إلى التَّأويلِ. وهذا هو المنهج السليم. واللَّهُ أعلم.

---

(١) رقمه : ٦٣٨٢ .

(٢) هود :٤١ .

(٣) القصص :١٧ .

(٤) ١٨٩/١١ ، باب الدعاء عند الاستخارة .

اللام

تأتي اللامُ المفردةُ من حيثُ العمل: عاملةً للجرِّ، وعاملةً للجزمِ، وغير عاملة.

فالعاملةُ للجرِّ مكسورةٌ مع كُلِّ ظاهرٍ؛ نحو: لِزيدٍ ولِعمروٍ إلاَّ مع المستغاثِ المباشرِ لياءٍ فمفتوحةٌ؛ نحو ياللَّهِ ،أو للتَّعجّبِ؛ نحو: يالَلْعجبِ، وكذالك تُفتحُ مع كلِّ مضمرٍ؛ نحو: لَه، إلاّ مع ياءِ المتكلِّم فمكسورة(١).

وهذه اللاَّمُ - أعني الجارة ـ تتبَّعَ كثيرٌ من أهل اللُّغةِ، والنَّحوِ دلالاتِها المختلفةَ؛ فأوصلها بعضُهم إلى اثنين وعشرين معنًى(٢).

وقد استنبط ابنُ حجر بعضَ دلالات لامِ الجرِّ من خلال شرحه لأحاديثِ المصطفى صلى اللَّهُ عليه وسلَّم . والنماذج التالية تبين لنا ذلك:

١ - التعليل، ومعنى الباء

في تفسيره للحديث(٣) «صلى لنا» قال: «أي: لأجلنا، أو اللاَّم بمعنى الباء؛ أي: صلى بنا. وفيه جوازُ إطلاقِ ذلك مجازًا؛ وإنّما الصلاةُ للَّهِ تعالى»(٤).

---

(١) ينظر الكتاب :٣٧٦/٢ ، ومعاني الحروف للروماني:٥٥ - ٥٦ ، والمغني :٢٧٤ .

(٢) ينظر الكتاب : ٣٧٦/٢ ، و٢١٧/٤ ، واللامات للزجاجي٦٢ فما بعدها ، والصاحبي : ١٤٨ - ١٥٠، والعوامل المائة للجرجاني: ١٧٥ -١٧٨، ورصف المباني: ٣٩٢ -٢٩٩ ، والمغني : ٢٧٥ -٢٩٤ ، والهمع : ٢٠٠/٤ -٢٠٧ .

(٣) رقمه: ١٠٣٨ .

(٤)٦٠٧/٢ ، باب قوله الله تعالى (وتجعلون رزقكم أنَّكم تكذبون)[٨٢ الواقعة].

و في تفسيره ألآيةَ الكريمة: (وَنَضَعُ الموَازِينَ القِسْطَ لِيَوْمِ القِيامَةِ)(١) قال: «واللام في قوله (لِيومِ القيامةِ) للتَّعليلِ مع حذف مضافٍ؛ أي: لحسابِ يومِ القيامةِ، وقيل: هي بمعنى في»(٢).

٢ـ بمعنى «عن»

في الحديث(٣) «فقال رسول اللَّهِ – صلى اللَّهُ عليه وسلَّم – لرجل ممَّن معه يدَّعي الإسلام: هذا من أهل النار ».

قال ابنُ حجر: «قوله (فقال لرجل ممَّن معه) أي: عن رجل. واللاَّمِ قد تأتي بمعنى (عن) مثل قوله تعالى (وقَالَ الذِّينَ كَفَرُوا لِلَّذينَ آمَنُوا(٤))»(٥).

وفي الحديث(٦): «لا واللَّهِ، ما قالَ النَّبيُّ – صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم – لعيسى: أحمر».

قال ابنُ حجر: «اللاَّم في قوله (لعيسى) بمعنى: عن»(٧).

---

(١) سورة الأنبياء، الآية: ٤٧ .

(٢) ٥٤٧/١٣ .

(٣) رقمه :٤٢٠٣ .

(٤) سورة الأحقاف ، الآيه:١١ .

(٥) ٥٤٠/٧ ، باب غزوة خيبر .

(٦) رقمه: ٣٤٤١ .

(٧) ٥٦١/٦، باب قول الله تعالى: (واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها)[مريم :١٦].

وفي الحديث(١): «سمعتُ رسول اللَّهِ - صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم - يقول لِرمضانَ: من قامه إيمانًا واحتسابًا غُفِرَ له ما تقدَّمَ من ذنبه».

قال ابنُ حجر: «قوله (يقول لرمضان) أي: لفضل رمضانَ، أو لأجلِ رمضان، ويُحتمل أن تكونَ اللامُ بمعنى (عن) أي: يقول عن رمضانَ»(٢).

٣ - بمعنى «من»

في الحديث(٣): «يانساءَ المسلماتِ، لا تحقرنَّ جارةٌ لجارتها ولو فِرْسِنَ شاة».

يشرحُ ابنُ حجر «فِرْسِنَ» فيقول: «بكسر الفاء وسكونِ الراء وكسر المهملة ثم نون: حافرُ الشَّاةِ.... وقال الكرماني: يُحتملُ أن يكونَ النَّهي للمعطيةِ، ويُحتملُ أن يكونَ للمُهدَى إليها. قلتُ: ولا يتمُّ حملُهُ على المُهدى إليها إلاَّ بجعلِ اللاَّمِ في قوله: «لجارتها» بمعنى (مِنْ) ولا يمتنعُ حملُهُ على المعنيينِ»(٤).

وفي الحديث(٥) «إنَّ لهذه البهائمِ أوابِدَ كأوابدِ الوحش».

قال ابنُ حجر: «قال بعضُ شراحِ المصابيح: هذه اللاَّمُ تُفيد معنى (مِنْ) لأنَّ البعضية تُستفادُ مِن اسمِ إنَّ؛ لكونه نكرةً.

قوله: (أوابد) جمع آبدةٍ؛ بالمدِّ وكسرِ الموحَّدةِ؛ أي: غريبةٌ.... والمرادُ أنَّ لها توحُّشًا»(٦).

---

(١) رقمه : ٢٠٠٨ .

(٢) ٤/٢٩٦، باب فضل من قام رمضان .

(٣) رقمه ٦٠١٧ .

(٤) ١٠/٤٥٩ ، باب لا تحقرنّ جارة لجارتها .

(٥) رقمه : ٥٤٩٨ .

(٦) ٩/٥٤٣ ، باب التسمية على الذبيحة ، ومن ترك متعمداً .

٤ - بمعنى «إلى»

وفي تفسير ابنِ حجر للآيتين (وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلى الصَّلاةِ)(١) و(إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ)(٢) قال: «تنبيه: الفرقُ بين ما في الآيتينِ من التعديةِ بـ(إلى) واللامِ: أنَّ صلاتِ الأفعالِ تختلفُ بحسب مقاصدِ الكلامِ. فقُصِدَ في الأولى معنى الانتهاء، وفي الثَّانيةِ معنى الاختصاصِ؛ قاله: الكرمانيُّ. ويُحتملُ أن تكونَ اللامُ بمعنى (إلى) أو العكس، واللَّهُ أعلمُ»(٣).

٦ - للتوقيت

وفي تفسيره للآية الكريمة: (ياأيُّها النَّبي إذا طلَّقْتُمُ النَّساء فطلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ، وأَحْصُوا العِدَّةَ)(٤).

قال: «وقوله (لعدَّتهنَّ) أي :عند ابتداءِ شروعهنَّ في العدّة. واللاَّمُ للتوقيت؛ كما يُقالُ: لقيته لليلةٍ بقيتْ من الشهرِ»(٥).

٧ - بمعنى «على»

وفي الحديث «من كانت له مظلمة لأخيه» قال ابنُ حجر: «اللام في قوله (له) بمعنى (على) أي: مَن كانتْ عليه مظلمةٌ لأخيهِ»(٦).

---

(١) سورة المائدة، الآية : ٥٨ .

(٢) سورة الجمعة ، الآية :٩ .

(٣) ٩٣/٢، باب بدء الأذان .

(٤) سورة الطلاق ، الآية :١ .

(٥) ٢٥٩/٩ .

(٦) ١٢٢/٥ ، باب من كانت له مظلمة عند الرجل فحلَّها له هلْ يبيِّن مظلمتَه ؟، رقم الحديث ٢٤٤٩ .

٧ – بمعنى الاستقبال، والابتداء، و«في»

في «باب فضل الصلاة لوقتها ».قال ابنُ حجر: «قوله: (لوقتها) اللام للاستقبالِ؛ مثل: قوله تعالى:(فَطلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ)(١) أي: مستقبلات عدَّتَهُنَّ. وقِيل: للابتداء؛ كقوله تعالى: (أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ)(٢) وقيل: بمعنى (في) أي: في وقتها »(٣).

---

(١) سورة الطلاق ، الآية :١ .

(٢) سورة الإسراء ، الآية : ٧٨ .

(٣) ٢/ ١٤ .

الواو

اهتمَّ علماءُ العربيةُ بذكر أقسامِ الواو، واستقراءِ دلالاتِها(١)؛ لما لها من أهميةٍ في الكشف عن دقائق المعاني، وتوضيح المقاصد.

فالواو المفردةُ لها أقسامٌ كثيرة، بلغتْ خمسة عشر، أشار إلى ذلك ابنُ هشام(٢).

القسم الأوَّلُ أن تكونَ للعطفِ. وهي أمُّ حروفِ العطف؛ لكثرةِ استعمالها ودورها فيه. وتدلُّ – عند جمهور العلماءِ – على مطلقِ الجمع، إلاَّ أنَّ بعضَهم ذهب إلى أنَّها قد تخرجُ عن مطلق الجمعِ إلى أوجهٍ؛ منها: أن تأتيَ بمعنى «أو»(٣) وهو ماذهبَ إليه ابنُ حجر في شرحه للحديث(٤): «من أسلفَ في تمر فَلْيُسلِفْ في كيل معلوم ووزن معلوم».

فقال: «قوله: (ووزن معلوم) الواو بمعنى (أو) والمرادُ اعتبارُ الكيل فيما يُكال، والوزن فيما يُوزن»(٥).

وفي شرحه للحديث(٦): «فأمَّا الرجلُ الذي هي عليه وزرٌ؛ فهو رجلٌ ربطها فخرًا ورياءً ونِواءً لأهلِ الإسلامِ».

قال: «قوله: (ونِواءً لأهلِ الإسلامِ) بكسر النُّونِ والمدِّ؛ هو مصدر، تقول ناوأتُ

---

(١) ينظر على سبيل المثال :معاني الحروف للرماني :٥٩ –٦٤ ، والصاحبي لابن فارس :١٥٥ – ١٥٨، والمخصص لابن سيده :٤٧/١ – ٤٨ ، ورصف المباني للمالقي ٤٧٣ –٥٠٢، والمغني لابن هشام :٤٦٣ – ٤٨٢ .

(٢) ينظر المغني :٦٣ .

(٣) ينظر رصف المباني للمالقي :٤٨٨، والمغني :٤٦٨ .

(٤) رقمه :٢٢٣٩ .

(٥) ٥٠١/٤ ، باب السَّلَم في كيل معلوم .

(٦) رقمه : ٢٨٦٠ .

العدوَّ مناوأةً. وأصلُه من ناء؛ إذا نهضَ. ويُستعملُ في المعاداةِ». ثمَّ قال: «والظاهرُ أنَّ الواوَ في قوله: (ورياء ونِواء) بمعنى (أو) لأنَّ هذه الأشياءَ قد تفترقُ في الأشخاصِ، وكلٌّ واحدٍ منها مذمومٌ على حِدَتِه»(١).

---

(١) ٦/٦٧، باب الخيل لثلاثة.

أو

حرفٌ من حروفِ العطف، ذكر له كثيرٌ من أهل اللغةِ معانيَ انتهتْ إلى اثني عشر(١).

وقد استنبط ابنُ حجر بعضَ معانيها فمن ذلك:

١ - مجيئها بمعنى الواو، و «بل»

في الحديث(٢): «وتوكَّل اللَّهُ للمجاهد في سبيلِهِ بأن يتوفَّاهُ أن يُدْخِلَهُ الجنَّة أو يرجعَهُ سالمًا مع أجر أو غنيمةٍ».

ذكر ابنُ حجر روايةً أخرى لهذا الحديث؛ وهي بالواو عوضًا عن «أو» ثم قال: «فإن كانت هذه الرِّواياتُ محفوظةً تعيَّنَ القول بأنَّ (أو) في الحديث بمعنى الواو؛ كما هو مذهب نحاة الكوفيين، لكنْ فيه إشكالٌ صعبٌ؛ لأنَّه يقتضي من حيثُ المعنى أن يكونَ الضمانُ وقع بمجموعِ الأمرين لكلِّ من رجع، وقد لا يتَّفقُ ذلك، فإنَّ كثيرًا من الغزاة يرجعُ بغير غنيمة»(٣).

و في الحديث(٤): «فوجدنا به بضعًا وثمانين ضربةً بالسَّيفِ، أو طعنةً برمح، أو رميةً بسهمٍ».

قال: «أو - هنا - للتَّقسيم، ويحتملُ أن تكونَ بمعنى الواو»(٥).

أقول: ذهب الكوفيونَ والأخفشُ والجرمي إلى أنَّ «أو» تكون بمعنى الواو، كما ذهب الكوفيونَ، وأبو علي الفارسي، وابنُ جنِّي إلى أنَّها تأتي للإضرابِ

---

(١) ينظر الصاحبي: ١٧٠، ورصف المباني: ٢١٠، ومغني اللبيب: ٨٧.

(٢) رقمه: ٢٧٨٧.

(٣) ٦/١١، باب أفضل الناس مؤمن مجاهد بنفسه وماله في سبيل الله.

(٤) رقمه: ٢٨٠٥.

(٥) ٦/٢٨، باب قول اللَّه - عزَّوجل-(من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا اللَّه عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر ومابدَّلوا تبديلاً)[الأحزاب: ٢٣].

مطلقًا؛ أي: بمعنى بل(١).

أمَّا البصريونَ فلم يُجيزوا ذلك؛ وحجَّتُهم أنَّ «الأصلَ في (أو) أن تكونَ لأحد الشيئينِ على الإبهام؛ بخلاف الواو، وبل؛ لأنَّ الواوَ معناها: الجمعُ بين الشيئين، وبل معناها الإضرابُ؛ وكلاهما مخالفٌ لمعنى (أو) والأصلُ في كُلِّ حرفٍ أن لا يدلَّ إلاَّ على ما وُضِعَ له، ولا يدلّ على معنى حرفٍ آخر»(٢).

ونلحظ من الأمثلة السابقةِ أنَّ ابنَ حجر يميلُ إلى مذهب الكوفيين في أنَّ «أو» تكون بمعنى الواو، وبمعنى «بل» ويستندُ في هذا على رواياتِ الحديث؛ لأنَّها تُقوِّي ذلك المعنى، وتُؤيِّده.

٢ - بمعنى إلاَّ أنْ

في الحديث(٣): «فكلُّ واحدٍ منهما بالخيار مالم يتفرَّقا وكانا جميعًا،أو يُخيِّرْ أحدُهما الآخرَ».

قال ابنُ حجر «قوله: (أو يُخَيِّرْ أحدُهما الآخرَ) بإسكانِ الرَّاءِ من (يخيِّرْ) عطفًا على قوله (مالم يتفرقا) ويُحتمل نصبُ الرَّاءِ على أنَّ (أو) بمعنى إلاَّ أنْ»(٤).

٣ -للتنويع

و في الحديث(٥): «ألا صلُّوا في الرِّحالِ في اللَّيلةِ الباردة، أو المَطيرةِ في السَّفرِ».

قال: «وقوله: (أو) للتنويع لا للشَّكِّ»(٦).

---

(١) ينظر الصاحبي :١٧٠ -١٧٣ ، والإنصاف :٤٧٨/٢ -٤٨٤ ، ورصف المباني:٢١٠ ، والمغني: ٨٧ فما بعدها.

(٢) ينظر الإنصاف :٤٨٠/٢ -٤٨١ .

(٣) رقمه:٢١١٢ .

(٤) ٣٩١/٤ ، باب إذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع فقد وجب البيع .

(٥) رقمه :٦٣٢ .

(٦) ١٣٤/٢، باب الأذان للمسافرين....

نلحظ أنَّ ابنَ حجر استخدمَ مصطلحَ «التنويع» محلَّ مصطلح «الإباحة»الذي اشتُهرَ استخدامُه عند كثيرٍ من العلماء(١)، حيث ذكروا أنَّ «أو» تكونُ للإباحةِ إذا وقعتْ بعد الطَّلبِ، وأنّ للمكلَّفِ المخاطبِ أن يجمعَ بين الشيئينِ في الإباحةِ، وليس له ذلك في التَّخـييـرِ. وسـياقُ الحديثِ السـابق يقـوِّي لدينا أنَّ ابنَ حـجـر أرادَ بـ«التنويع» الإباحةَ؛ لإمكانيةِ الجمع بين اللَّيلةِ الباردة والمَطيرةِ في جواز الصلاة في الرحال.

(١) ينظر الصاحبي :١٧٠، ورصف المباني :٢١٠، والمغني: ٨٨ .

لو(١)

كان من عادة ابن حجر إذا تناول قضيَّةً لغويةً أن يضع بين يدي القارئ حشداً هائلاً من أقوالِ العلماء؛ وهذا يدلُّ على سعةِ اطلاعه، ولا يكتفي بذكر الآراءِ؛ بل تكونُ له مناقشات وترجيحات من ذلك:

قال: «قوله: (باب ما يجوزُ من اللَّوِّ) قال القاضي عياض: يريدُ ما يجوزُ من قول الرَّاضي بقضاءِ اللَّهِ: لو كان كذا لكان كذا. فأدخل على (لو) الألفَ واللامَ التي للعهدِ وذلك غيرُ جائزٍ عند أهلِ العربيَّة؛ لأنَّ (لو) حرفٌ وهما لا يدخلانِ على الحروف، وكذا وقع عند بعض رواةِ مسلم: إيَّاكَ واللَّوَّ فإنَّ اللَّوَّ من الشيطان. والمحفوظُ: (إيَّاكَ ولو فإنَّ لو) بغير ألف ولام فيهما. قال: ووقع لبعض الشعراء تشديد واو (لو) وذلك لضرورة الشعر انتهى.

وقال صاحبُ المطالع: لمَّا أقامها مُقامَ الاسم صرفَها فصارتْ عنده كالنَّدم والتَّمني، وقال صاحبُ النِّهاية: الأصلُ (لو) ساكنة الواو، وهي حرفٌ من حروفِ المعاني، يمتنعُ بها الشيءُ لامتناعِ غيرِه غالبًا، فلمَّا سمِّيَ بها زِيدَ فيها، فلمَّا أراد إعرابَها أتى فيها بالتَّعريفِ ليكون علامةً لذلك، ومن ثَمَّ شدَّدَ الواوَ .... وقال ابنُ مالك إذا نُسِبَ إلى حرفٍ، أو غيرِه حكمٌ هو للفظه دون معناه، جاز أن يُحكى، وجاز أن يُعربَ بما يقتضيه العاملُ، وإن كانت على حرفين ثانيهما حرفُ لين وجُعلت اسمًا ضُعِّفَ ثانيهما، فمن ثَمَّ قيل في (لَوْ): (لَوّ)، وفي (في): (فيّ). وقال

---

(١) ينظر الكتاب :٣/٣٦ ، والمقتضب للمبرد :٣/٧٦ -٧٧ ، ومعاني الحروف للرماني :١٠١ -١٠٢ ، ورصف المباني للمالقي : ٣٥٨ -٣٦١، والمغني : ٣٣٧ -٣٥٩ .

ابنُ مالك أيضًا: الأداةُ التي حُكمَ لها بالاسميَّةِ في هذا الاستعمالِ إنْ أُوِّلتْ بكلمةٍ مُنِعَ صرفُها إلاَّ إن كانتْ ثلاثيَّةً ساكنةَ الوسط فيجوز صرفُها، وإنْ أُوِّلتْ بلفظ صُرِفَتْ قولاً واحدًا.

قلتُ ووقع في بعض النسخ المعتمدة من رواية أبي ذر عن مشايخه ما يجوزُ من أَنْ لو فجعلَ أصلها (أَنْ لو) بهمزة مفتوحة بعدها نونٌ ساكنة ثم حرف (لو) فأدغمت النونُ في اللام وسُهِّلتْ همزة (أنْ) فصارت تشبه أداةَ التعريفِ.

وذكر الكرماني أنَّ في بعض النسخ (ما يجوزُ من لو) بغير ألفٍ ولام ولا تشديد على الأصلِ. والتقديرُ: ما يجوزُ من قول (لو) ثم رأيتُهُ في شرح ابن التين كذلك فلعلَّهُ من إصلاحِ بعض الرواةِ لكونه لم يُعرفْ وجهُهُ، وإلاَّ فالنسخُ المعتمدةُ من الصحيح وشروحِهِ متواردة على الأوَّل .... وحكى سيبويهِ أنَّ بعض العرب يهمز (لوا) أي: سواء كانتْ باقيةً على حرفيَّتها، أو سُمِّي بها. وأمَّا حديثُ: «إيَّاكَ ولو فإنَّ لو تفتح عملَ الشيطان» فلا يلزم من جعلها اسم «إنَّ» أن تكونَ خرجتْ عن الحرفية بل هو إخبارٌ لفظي يقع في الاسمِ والفعل والحرف؛ كقولهم حرف عن ثنائي، وحرف إلى ثلاثي هو إخبارٌ عن اللفظِ على سبيل الحكايةِ، وأمَّا إذا أضيفَ إليها الألفُ واللام فإنَّها تصير اسمًا أو تكون إخبارًا عن المعنى المسمَّى بذلك اللفظِ. قال ابنُ بطال(١): لو تدلُّ عند العرب على امتناع الشيء لامتناع غيرِه تقول: (لوجاءني زيدٌ لأكرمتك) معناه: إنِّي امتنعتُ من إكرامك لامتناع

---

(١) هو محمد بن أحمد بن محمد الرُّكبي اليمني، المشهور بابن بطال، أتقن النحو والقراءات واللغة والفقه والحديث . مات سنة بضع وثلاثين وستمائة ينظر بغية الوعاة ١/ ٤٣ .

مجيء زيدٍ، وعلى هذا جرى أكثر المتقدمين.

وقال سيبويهِ: (لو حرف لما كان سيقع لوقوع غيره) أي: يقتضي فعلاً ماضيًا كان يُتوقَّعُ ثبوتُه لثبوت غيره فلم يقعْ، وإنَّما عبَّر بقوله: لما كان سيقع، دون قوله: لما لم يقع، مع أنَّه أخصر، لأنَّ (كان) للماضي و(لو) للامتناع و(لما) للوجوب و(السين) للتوقع. وقال بعضهم: هي لمجرَّدِ الرَّبطِ في الماضي مثل «إنْ» في المستقبل، وقد تجيء بمعنى إنْ الشرطية نحو: (ولأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِن مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ)(١) أي: (وإنْ أعجبتكم).

وتردُ للتَّقليلِ؛ نحو: (التمس ولو خاتمًا من حديد) قاله صاحبُ المطالع ....

وتردُ للعرض نحو: (لو تنزلُ عندنا فتصيبَ خيرًا)، وللحض نحو: (لو فعلت كذا) بمعنى افعل. والأوَّلُ طلبٌ بأدبٍ ولينٍ، والثاني طلبٌ بقوَّةٍ وشدَّة. وذكر ابنُ التين عن الداودي أنَّها تأتي بمعنى (هلا) ومثَّلَ بقوله: (لَوْ شِئْتَ لاتَّخَذْتَ عليه أَجْرًا)(٢). وتُعُقِّبَ بأنَّه تفسير معنى لأنّ اللفظَ لا يساعده.

وتأتي بمعنى التمني نحو: (فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً)(٣) أي: فليتَ لنا.. .. واختلفوا هل هي الامتناعية أشربت معنى التمني، أو المصدرية، أو قسمٌ برأسه، رجَّح الأخيرَ ابنُ مالك ولا يُعكِّر عليه ورودُها مع فعل التمني؛ لأنَّ محل مجيئها للتمني أن لا يصاحبها فعلُ التمني»(٤).

---

(١) البقرة : ٢٢١ .

(٢) الكهف : ٧٧ .

(٣) الشعراء: ١٠٢ .

(٤) ٢٣٨/١٣ -٢٣٩ .

مِنْ

حرفٌ من حروف الجرِّ، ذكر لها علماءُ العربيَّةِ(١) أوجهًا كثيرةً فهي «تأتي على خمسةَ عشرَ وجهًا:

أحدُها: ابتداءُ الغايةِ؛ وهو الغالبُ عليها، حتى ادَّعى جماعةٌ أنَّ سائر معانيها راجعةٌ إليه»(٢).

فمن معانيها:

١ – مجيئُها لابتداءِ الغايةِ في الزَّمانِ

اختلفَ علماءُ العربيَّةِ في دلالة (مِنْ) على ابتداءِ غايةِ الزمان، فذهب الكوفيون، والأخفش، والمبرِّد، وابن دُرُسْتُويه إلى استعمالها في ابتداء الغاية الزَّمانيَّةِ ،أمَّا البصريون فقد خصوها بابتداء الغاية في المكان.

وكذلك ذهبَ ابنُ مالك في شواهدِ التوضيح إلى مجيءِ «مِنْ» في ابتداء غاية الزَّمان مستشهدًا على ذلك بآياتٍ قرآنيةٍ، وأحاديثَ نبويَّةٍ، وبعض أقوال الصحابة، وبعض الأبيات الشعرية. ويستدركُ على الذين منعوا استعمالَها لابتداء الغاية في الزمان قائلاً: «وهو ما خفي على أكثر النحويين فمنعوه تقليدًا لسيبويهِ في قوله: وأمَّا (مِنْ) فتكون لابتداءِ الغاية في الأماكن»(٣) ثُمَّ يعلِّقُ على هذا الرأي فيصفه بأنّه مخالفٌ للنَّقلِ الصَّحيحِ، والاستعمالِ الفصيح.

وأمّا ابنُ حجر فكان يهتمُّ بالسَّماعِ، وصحَّةِ الرِّوايةِ فمتى ثبتت عنده الرِّوايةُ

---

(١) ينظر الصاحبي لابن فارس :٢٧٣ ، وشواهد التوضيح والتصحيح :١٢٩ –١٣٢ ، ورصف المباني للمالقي: ٣٨٨ –٣٩١ ، والمغني:٤١٩ –٤٣١ ، والهمع للسيوطي: ٤/٢١١ –٢٢٠ .

(٢) ينظر المغني :٤١٩ –٤٢٠ ، والهمع : ٤/٢١٢ .

(٣) شواهد التوضيح: ١٢٩ –١٣٠ .

الصحيحةُ أخذ بها وجعلَها حجَّةً على غيرِها من الآراءِ والأقيسةِ والتأويلات، ولذا نجده يجعل الحديثَ حُجَّةً ودليلاً على أنَّ «مِنْ» تأتي لابتداءِ الغاية في الزَّمانِ؛ وبهذا يتَّفقُ مع مذهب الكوفيين وبعضِ النحاة الآخرين؛ لورود كثيرٍ من الشواهدِ على ذلك، من كتابِ اللَّهِ، ومن أحاديثِ المصطفى - صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم - ومن أقوال العرب شعراً ونثراً.

ولنستمع إليه في شرحه للحديث(١): «أرأيتَكُم ليلتَكُمُ هذه، فإنَّ رأس مائةِ سنةٍ منها لا يبقى ممَّنْ هو على ظهر الأرضِ أحد».

قال: «قوله: (منها) فيه دليلٌ على أنَّ (مِنْ) تكون لابتداء الغاية في الزَّمانِ كقول الكوفيين، وقد ردَّ ذلك نحاةُ البصرةِ، وأوَّلوا ما وردَ من شواهده كقوله تعالى: (مِنْ أَوَّلِ يومٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ)(٢) وقول أنس: مازلتُ أحبُّ الدُّباءَ من يومئذٍ، وقوله: مطرنا من الجمعة إلى الجمعة»(٣).

٢ - للتَّبعيض، وبيانيَّة

في الحديث(٤): «من غدا إلى المسجد وراح أعدَّ اللَّهُ له نزلَه من الجنة كلَّما غدا أو راح»

قال ابنُ حجر: «والنُّزُل - بضمِّ النون والزاي- المكان الذي يهيَّأُ للنُّزولِ فيه. وبسكونِ الزاي: ما يُهيَّأُ للقادم من الضيافة ونحوها. فعلى هذا (مِنْ) في قوله: (من الجنَّة) للتبعيض على الأوَّلِ وللتبيين على الثاني»(٥).

---

(١) رقمه: ١١٦ .

(٢) التوبة: ١٠٨ .

(٣) ٢٥٦/١ ، باب السمر في العلم.

(٤) رقمه: ٦٦٢ .

(٥) ١٧٤/٢ ، باب فضل من غدا إلى المسجد ومن راح.

وفي شرح ابنِ حجر للحديث(١): «أوَّلُ ما بُدِئَ به رسولُ اللَّهِ – صلَّى اللَّه عليه وسلَّم – من الوحي: الرؤيا الصالحة في النومِ»

قال: «يُحتملُ أن تكونَ (مِنْ) تبعيضيَّةً؛ أي: من أقسام الوحي، ويُحتمل أن تكونَ بيانيَّةً»(٢).

٣ – لبيان الجنس

في شرح ابنِ حجر للحديث(٣): «فأُتِي رسولُ اللَّهِ ـ صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم ـ بمِخْضَبٍ من حجارة فيه ماء».

قال: « ومِن في قوله (من حجارة) لبيان الجنس»(٤).

٤ – بمعنى الباء

قال ابنُ حجر: «وقوله: (وسيوفنا تقطر من دمائهم) هو من القلب؛ والأصل: ودماؤهم تقطرُ من سيوفنا. ويُحتملُ أن تكونَ (مِن) بمعنى الباء الموحَّدةِ»(٥) .

---

(١) رقمه:٣ .

(٢) ١/٣١ .

(٣) رقمه :١٩٥ .

(٤) ١/٣٦١ ، باب الغسل والوضوء في المخضب .

(٥) ٧/١٣٩ ، باب مناقب الأنصار ، رقم الحديث :٣٧٧٨ .

إلى

استقرأ ابنُ حجر دلالات «إلى» وذكر أنَّها تأتي لمعانٍ عدَّة؛ منها:

١ - للغاية

في الحديث(١): «لعلّه أن يُخفَّفَ عنهما مالم تيبسا».

ذكر ابنُ حجر - في شرحه لهذا الحديث - أنَّ هناك روايةً؛ هي : «إلى أن ييبسا» وذكر أنَّ «إلى» على هذه الرواية تكون للغاية(٢).

٢ - بمعنى «مع»

و في تفسير الآية الكريمة (يا أيُّها الذينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وأَيْدِيَكُم إلى المَرَافِقِ)(٣) قال ابنُ حجر: «وقد اختلفَ العلماءُ: هل يدخلُ المرفقانِ في غسل اليدين أم لا؟

فقال المعظمُ: نعم .... واحتج بعضُهم للجمهور بأنَّ (إلى) بمعنى (مع) كقوله تعالى (وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إلى أَمْوالِكُمْ)(٤) وتُعقِّبَ بأنَّه خلافُ الظاهر، وأُجيبَ بأنَّ القرينةَ دلّتْ عليه وهي كونُ ما بعد (إلى) من جنس ما قبلها»(٥)

٣ - بمعنى الباء

و في تفسير قول الله تعالى (وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وإِذَا خَلَوْا إلى شَيَاطِينِهِمِ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحنُ مُسْتَهْزِئونَ)(٦) قال ابنُ حجر: «وإذا خلوا

---

(١) رقمه: ٢١٦.

(٢) ١/٣٨٢ ، باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله .

(٣) سورة المائدة ، الآية : ٦.

(٤) سورة النساء : الآية : ٢.

(٥) ١/٣٥٠ ، باب مسح الرأس .

(٦) سورة البقرة ، الآية : ١٤ .

إلى شياطينهم - وهم أصحابهم - قالوا: إنَّامعكم.

والنكتةُ في تعدية خلوا بإلى مع أنَّ أكثرَ ما يتعدَّى بالباء.... ويُحتملُ أن يكون ضُمِّنَ (خلا) معنى (ذهب).

وعلى طريقة الكوفيين بأنَّ حروفَ الجرِّ تتناوب؛ فـ(إلى) بمعنى: الباء، أو بمعنى مع»(١).

٤ - بمعنى اللام

و في الحديث(٢): «إذا وُسِّدَ الأمرُ إلى غير أهلِه فانتظرِ الساعةَ».

قال ابنُ حجر: «فقوله: وُسِّدَ؛ أي: جُعِلَ له غيرُ أهلِه وسادًا؛ فتكون (إلى) بمعنى اللام، وأُتيَ بها ليدلَّ على تضمين معنى أُسْنِدَ»(٣).

---

(١) ١١/٨ ، باب قول الله تعالى (وعلّم آدم الأسماء).

(٢) رقمه : ٥٩.

(٣) ١٧٣/١ ، باب من سئل علما وهو مشتغل في حديثه فأتم الحديث ثم أجاب السائل .

ربّ

اخـتلفَ أهل اللغـة في دلالاتِ «ربّ» فـذهب الجـمـهـور إلى أنّ مـعناها التقليل(١)، وشدَّدَ بعضُهم على ذلك؛ فقد نقل صاحبُ اللسان عن الزّجاج قولَه: «من قال: إنّ ربّ يُعنى بها التكثيرُ؛ فهو ضدُّ ما تعرفُه العربُ»(٢).

وذهب آخرون(٣) ومنهم: سيبويهِ، وابنُ مالك إلى أنّها تأتي للتكثيرِ غالبًا.

فسيبويهِ يجعل معنى «كم» الخبريَّة ومعنى «ربَّ» واحدًا(٤). ولا خلافَ في أنَّ معنى «كم» الخبريَّةِ التكثير. وينقل عنه ابنُ مالك هذا الرأيَ ويؤيِّدُه فيه؛ فيقول: «قلتُ: أكثرُ النحويين يرون أنَّ معنى (ربَّ) التقليل .... والصحيحُ أنَّ معناها– في الغالب –التكثير. نصَّ على ذلك سيبويهِ، ودلَّتْ شواهدُ النثر والنظم عليه.

أمَّا نص سيبويه فقوله في باب كم: واعلم أنَّ (كم) الخبريَّة لا تعمل إلاَّ فيما تعمل فيه (ربَّ) لأنَّ المعنى واحد، إلاَّ أنَّ (كم) اسمٌ و(ربَّ) غير اسم. فجعل معنى (ربَّ) ومعنى (كم) الخبرية واحدًا.

ولا خلافَ في أنَّ معنى (كم) التكثير، ولا معارضَ لهذا الكلام في كتابه فصحَّ أنَّ مذهبه كون (ربَّ) للتكثير لا للتقليل.

وامَّا الشواهدُ على صحة ذلك؛ فمنها نثرٌ، ومنها نظمٌ»(٥).

ثم يورد جملةً من الشواهد.

وأمَّا ابنُ حجر فقد كان له موقف متميِّزٌ من دلالة «ربَّ» فهو يرى أنَّها في

---

(١) ينظر المقتضب : ١٣٩/٤ ، والمفصل: ٢٨٦ ، ورصف المباني : ٢٦٦ ـ٢٧١ ، والمغني: ١٧٩ ـ ١٨٤.

(٢) ينظر اللسان : (ربب) ١٥٥١/٣ .

(٣) ينظر المغني: ١٨٠ .

(٤) ينظر الكتاب : ١٥٦/٢ .

(٥) ينظر شواهد التوضيح والتصحيح : ١٠٤ .

الأصل للتقليل لكنَّها قد تُستعملُ في التكثير؛ ففي شرحه لقول النبي– صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم « ربّ مبلَّغٍ أوعى من سامع».

قال: «وربٌّ للتقليل وقد تَرِدُ للتكثير»(١).

وورد الحديثُ السابق – أيضا– في كتاب الحج فاستدرك ابنُ حجر على من قال : إنّ ربَّ فيه للتقليل فقال: «قلتُ: هي في الأصل كذلك، إلاَّ أنّها استُعْمِلَتْ في التكثير بحيث غلبت على الاستعمال الأوَّلِ، لكن يؤيِّد أنّ التقليل ـ هنا ـ مرادٌ أنّه وقع في رواية أخرى – تقدمت في العلم – بلفظ: عسى أن يبلغ من هو أوعى له»(٢).

ويؤكِّدُ ابنُ حجر على أنَّ «ربَّ» للتقليل ولكنَّها قد تَرِدُ للتكثير في استدراكِه على ابنِ مالك؛ حيث قال: «قوله: (فربَّ كاسية) استدلّ به ابنُ مالك(٣) على أنَّ (ربَّ) في الغالب للتكثير؛ لأنَّ هذا الوصفَ للنساء؛ وهنَّ: أكثرُ أهل النَّار، انتهى. وهذا يدلُّ لورودها في التكثير لا لأكثريّتِها فيه»(٤).

---

(١) ١/ ١٩٠ ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم « رب مبلغ أوعى من سامع».

(٢) ٣/ ٦٧٣ ، باب الخطبة أيام منى ، رقم الحديث : ١٧٤١ .

(٣) ينظر شواهد التوضيح : ١٠٤ .

(٤) ١/ ٢٥٤ ، باب العلم والعظة بالليل ، رقم الحديث :١١٥ .

على

تأتي اسمًا، وفعلاً، وحرفًا.

فأمَّا الحرفيّةُ للجرِّ ومعناها: العلو حقيقةً؛ كقول القائل: طلع فلانٌ على السقفِ، أو مجازًا؛ كقولِ اللّهِ تعالى (تلكَ الرُّسُلُ فَضلّنا بَعْضَهُمْ على بَعْضٍ)(١).

وقد تخرجُ عن هذا المعنى إلى معانٍ أُخر ذكرها بعضُ العلماء(٢) كمجيئها بمعنى البـاء، ومِنْ ، واللام؛ وهو مـذهبُ الكوفيين؛ الذين يقولون بتناوبِ حروف الجرِّ، أمّا البصريون فقد تأوّلوا ما جاء من ذلك على التَّضمين. قال السيوطي «والبصريون قالوا: لو كان لها هذه المعاني لوقعت موقعَ هذه الحروفِ، فكنتَ تقولُ: ولِّيت عليه؛ أي: عنه، وكتبتُ على القلم؛ أي: به .... والدِّرهم على الصندوق؛ أي: فيه، وأخذتُ على الكيس، أي: منه. وأوَّلوا ما تقدَّم على التضمين»(٣).

وذهب ابنُ حجر إلى أنّ «على» قد تنوب عن بعضِ حروف الجرِّ وهذه أمثلة ذلك:

١ – مجيئها بمعنى الباء

في شرح ابنِ حجر للحديث(٤): «من مرَّ في شيءٍ من مساجدنا أو أسواقنا بنبل فلْيأخذْ على نصالِها لا يَعْقِرْ بكفِّهِ مسلمًا».

---

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢٥٣.

(٢) ينظر معاني الحروف للرماني: ١٠٧ـ ١٠٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٧/٨، ورصف المباني للمالقي: ٤٣٣ ـ ٤٣٤ ، والمغني: ١٨٩فما بعدها ، والهمع : ١٨٥/٤ ـ ١٨٩ .

(٣) ينظر الهمع :١٨٧/٤ .

(٤) رقمه: ٤٥٢.

قال: «ضُمِّنَ الأخذُ معنى الاستعلاء للمبالغة، أو (على) بمعنى الباء»(١).

وفي شرحه لـ« باب رعي الغنم على قراريط» قال: «على بمعنى الباء»(٢).

٢ - بمعنى «مِنْ»

في شرح ابنِ حجر للحديث(٣): «فبكى عمرُ بنُ الخطاب ثم قال: أعليك - بأبي أنت وأمِّي يارسولَ اللّهِ - أغار؟».

قال: «ويُحتمل أن يكونَ أطلق (على) وأراد (مِنْ) كما قيل: إنَّ حروفَ الجرِّ تتناوب»(٤).

٣ - بمعنى اللام

في شرح ابنِ حجر للحديث(٥): «فإذا فعلوا ذلك عَصموا منِّي دماءَهم وأموالَهم إلاَّ بحقِّ الإسلامِ، وحسابهم على اللّهِ».

قال: «ولفظة (على) مشعرةٌ بالإيجاب. وظاهرُها غيرُ مراد، فإمَّا أن تكونَ بمعنى اللاَّمِ، أو على سبيلِ التَّشبيهِ»(٦).

---

(١) ٦٥٢/١ ، باب المرور في المسجد .

(٢) ٥١٦/٤ .

(٣) رقمه: ٧٠٢٣ .

(٤) ٤٣٤/١٢ ، باب القصر في المنام

(٥) رقمه: ٢٥ .

(٦) ٩٧/١ ، باب (فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلّوا سبيلهم) .

المبحث الثالث

الترادف

تعريفُه وموقفُ العلماء منه:

يُعَرَّفُ الترادفُ على أنَّه: توالي الألفاظِ المفردةِ الدالةِ على شيءٍ واحدٍ باعتبار واحد(١).

وقد وقعَ الخلافُ بين علماء العربيَّةِ في مسألةِ الترادفِ.

فمنهم من يُنكرُه، ويتلمَّسُ فروقًا دقيقةً بين معاني الكلمات المترادفة. إلاَّ أنَّ هذه الفروقَ لا تخلو ـ أحيانًا ـ من التكلُّفِ.

ومنهم مَن يعترفُ بوقوع الترادفِ دون مبالغةٍ في كثرةِ وقوعهِ.

أمّا الفريقُ الثالثُ فقد غالى في وقوع الترادفِ مما أدى ببعضِهم إلى جمع مئات الكلماتِ للمعنى الواحد؛ ليدلِّلَ به على وقوع الترادف. ومن أولئك: العلامة مجدُ الدِّينِ الفيروز آبادي صاحبُ القاموس حيث «ألَّفَ فيه كتابًا سمَّاهُ الروض المَسْلُوف فيما له اسمانِ إلى ألوف.

وأفردَ خلقٌ من الأئمَّةِ كتبًا في أسماء أشياءَ مخصوصةٍ؛ فألَّف ابنُ خالويهِ كتابًا في أسماء الأسدِ، وكتابًا في أسماء الحيَّةِ»(٢).

وعلى ضوء ما سبقَ نرى أنَّ العلماء مختلفون في وقوع الترادفِ بين منكرٍ ومؤيِّدٍ.

فجمهورُ أهلِ اللغة ذهبوا إلى وقوع الترادفِ يقول سيبويه: «اعلم أنَّ من كلامهم اختلافَ اللفظين لاختلافِ المعنيين، واختلافَ اللفظين والمعنى واحد»(٣).

---

(١) ينظر التعريفات للشريف الجرجاني: ٥٦ ، والمزهر: ٤٠٢/١.

(٢) ينظر المزهر : ٤٠٧/١ .

(٣) ينظر الكتاب : ٢٤/١ .

فسيبويهِ ومن تَبِعَهُ كقطربٍ، وابنِ سيده، والفيروز آبادي، يرَوْن أنَّ الألفاظَ قد تختلفُ والمعاني واحدةٌ.

يقولُ ابنُ سيده: «واختلافُ اللفظين والمعاني بعدُ واحدةٌ للحاجة إلى التوسع بالألفاظ»(١).

ونقلَ السيوطي أمثلةً كثيرة مِن كتب مَن قالوا بوقوع الترادف؛ أمثال: أمالي القالي، وأمالي الزجاجي والجمهرة لابن دريد(٢).

أمَّا منكرو الترادف كأحمد بن فارس، وابن الأعرابي، وغيرهما، فهم يرون أنَّ للشيء اسمًا واحدًا وماعدا ذلك فهي صفات .

فهذا أبو علي الفارسي ينكر على ابن خالويهِ أن يكون للسيف أكثرُ من اسمٍ، فيقول: «ما أحفظُ له إلاَّ اسمًا واحدًا؛ وهو السيفُ.

قال ابنُ خالويهِ: فأينَ المهنَّدُ والصارمُ وكذا وكذا؟ فقال أبو عليّ: هذه صفاتٌ، وكأنَّ الشيخ لا يفرِّقُ بين الاسم والصفة»(٣).

ويقول ابنُ فارسٍ: «ويُسمَّى الشيءُ الواحدُ بالاسماء المختلفة؛ نحو: السيف والمهنَّدِ والحُسام. والذي نقوله في هذا: أنَّ الأسمَ واحدُ؛ وهو السيفُ

---

(١) ينظر المخصص:١٣/٢٥٨ .

(٢) ينظر المزهر : ١/٤١٠ ـ ٤١٣.

(٣) المصدر السابق :١/٤٠٥ .

ومابعده من الألقابِ صفاتٌ. ومذهبنا أنَّ كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى»(١).

ويقول ابنُ الأعرابيِّ في تعليلِه إنكار الترادف: «كلُّ حرفين أوقعتهما العرب على معنًى واحدٍ؛ في كلٍّ واحد منهما معنًى ليس في صاحبِه، ربَّما عرفناه فأخبرنا به، وربما غَمُضَ علينا فلم نُلزمِ العربَ جهله»(٢).

---

(١) ينظر الصاحبي : ١١٤ .

(٢) ينظر الأضداد للأنباري : ٧ .

موقفُ ابنِ حجر من الترادف:

ذهب ابن حجر إلى وقوع الترادف؛ وهو - بهذا - موافقٌ لمذهب أكثرِ أهل اللغة. وكانَ يصرِّحُ بذلك - حينًا - كما جاء في شرحه الحديث النَّبي صلَّى اللَّهُ عليه وسلم: «أنا أعلمُكم باللَّهِ» فقال: «قوله: (أنا أعلمكم) كذا في رواية أبي ذرٍّ؛ وهو: لفظُ الحديث لذي أورده في جميع طرقه. ثم ذكر رواية أخرى «أعرفكم» فقال: «وكأنَّه مذكور بالمعنى حملاً على ترادفهما هنا»(١).

وقال : «قوله: (لأعطينَّ الرايةَ غداً، أو ليأخذنَّ غدًا) هو شك من الرواي.... والراية بمعنى اللواء.... وقد صرَّح جماعةٌ من أهل اللغة بترادفهما»(٢).

وحينًا يكتفي بذكر الألفاظ المترادفة ثم يقول: هي بمعنى كذا - في إشارة إلى الترادف - مثل: «قوله: (هصر ظهره) بفتح الهاء والصاد المهملة؛ أي: أماله، وفي رواية الكشميهني (حنى) بالمهملة والنون الخفيفة؛ وهو بمعناه»(٣).

وفي الحديث(٤): «فعلِقَتِ النَّاسُ يسألُونَهُ»

قال ابنُ حجر: «قوله: (فعلقت) بفتح العين وكسر اللام الخفيفة بعدها قاف، وفي رواية الكشميهني (فطفقت) وهو بوزنه ومعناه»(٥).

---

(١) ٨٩/١ ، رقم حديث الباب : ٢٠ .

(٢) ٥٤٥/٧ ، باب غزوة خيبر ، رقم الحديث : ٤٢١٠ .

(٣) ٣٢٢/٢ ، باب استواء الظهر في الركوع .

(٤) رقمه : ٢٨٢١ .

(٥) ٤٢/٦ ، باب الشجاعة في الحرب والجبن .

وفي الحديث(١): «مَنْ أعتَقَ شرِكًا له في مملوك فعليه عِتقُهُ كلّه».

يذكر ابنُ حجر روايتين أُخريين لهذا الحديث هما: «شِقْصًا» و«نصيبًا» ثم يعقِّبُ على ذلك بقوله: «والكلُّ بمعنًى»(٢).

ويستشهد بذكر آيات من القرآن الكريم على الترادف؛ ففي شرحه لقول الإمام البخاري: «بابُ قول المحدِّث حدَّثَنا، أو أخبرَنا، وأنبأنا» قال: «فدلَّ ذلك على أنَّ التَّحديثَ، والإخبارَ، والإنباءَ عندهم سواء؛ وهذا لا خلافَ فيه عند أهلِ العلم بالنسبة للغة، ومن أصرحِ الأدلَّةِ فيه قوله تعالى:(يَوْمَئذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا)(٣) وقوله تعالى: (ولايُنَبِّئُك مِثْلُ خَبِيرٍ)(٤).»(٥) .

---

(١) رقمه : ٢٥٢٣ .

(٢) ٥/١٨١ ، باب من أعتق عبداً بين اثنين ، أو أمة بين شركاء .

(٣) الزلزلة : ٤ .

(٤) سورة فاطر : ١٤ .

(٥) ١/١٧٥ .

المبحث الرابع
المشترك اللفظي

تعريفه وموقف العلماء منه:

عرّف العلماء المشتركَ اللفظي، فقال صاحب اللسان « واسم مشترك: تشترك فيه معانٍ كثيرةٌ كالعين ونحوها فإنّه يجمع معاني كثيرة »(١).

وحدّه الشريفُ الجرجاني بقوله: « المشترك: ما وُضع لمعنى كثير، بوضع كثير، كالعين؛ لاشتراكه بين المعاني . ومعنى الكثرة ما يقابلُ الوحدة، لا ما يقابل القلّةَ»(٢).

وقال السيوطي: « وقد حدَّه أهلُ الأصول بأنَّه اللفظُ الواحدُ الدَّال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السّواء عند أهل تلك اللغة»(٣).

وقد اختلف العلماء في وقوع المشترك فطائفةٌ يرون أنَّه ظاهرةٌ لغويَّة؛ لورود ذلك في كثير من الألفاظ ومن هذه الطائفة سيبويه حيث يقول: « اعلم أنَّ من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين»(٤).

ثم يقول: « واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك: وجدت عليه من المَوْجِدة، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة وأشباه ذلك كثير»(٥).

---

(١) ينظر اللسان (شرك) ٢٢٤٩/٤ .
(٢) ينظر التعريفات للجرجاني : ٢١٥ .
(٣) ينظر المزهر : ٣٦٩/١ .
(٤) ينظر الكتاب :٢٤/١ .
(٥) المصدر نفسه :٢٤/١ .

وتابع سيبويهِ في ذلك كثيرٌ من العلماء؛ مثل ابن فارس في قوله:«وتُسمَّى الأشياءُ الكثيرةُ بالاسم الواحد، نحو:عين الماء، وعين المال، وعين السحاب»(١). وكذالك سار على هذا النهج ابنُ جنِّي(٢)، وابنُ سيده(٣) والسيوطي(٤)، وغيرهم.

وفريق آخر غالى في القول بوقوع المشترك حتى جعلَه واجبا، قال السيوطي: « والأكثرون ـ أيضًا ـ على أنَّه واقع؛ لنقل أهل اللغة ذلك في كثير من الألفاظ. ومن الناس مَن أوجبَ وقوعَه. قال:لأنّ المعاني غيرُ متناهيةٍ والألفاظ متناهية، فإذا وُزِّع لزم الاشتراك»(٥).

موقف الحافظ ابن حجر من المشترك:

ذهب الحافظ ابن حجر إلى أنَّ المشترك ممكنٌ وواقعٌ؛ وهو في هذا يوافق مذهبَ جمهور أهل اللغة. حيث قال في شرحه لقول الإمام البخاري «باب حسن العهد من الإيمان»:

«وأمَّا لفظُ العهدِ فيطلق بالاشتراك بإزاء؛ منها:الزمانُ، والمكانُ، واليمينُ، والذِّمَّةُ، والصّحةُ، والميثاقُ، والإيمانُ، والنصيحةُ، والوصيَّةُ، والمطرُ، ويُقال له العِهَاد

---

(١) الصاحبي :١١٤ .

(٢) ينظر الخصائص :٩٣/٢ .

(٣) ينظر المخصص :٢٥٩/١٣ .

(٤) ينظر المزهر : ٣٦٩/١ .

(٥) المصدرالسابق نفسه :٣٦٩/١ .

أيضًا»(١).

وفي حديث عائشة(٢) ـ رضي الله عنها ـ: « كان النَّبيُّ ـ صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم ـ يعجبه التَّيَمُّنُ في تنعلِّه وترجُّله، وطهوره وفي شأنه كلِّه».

قال ابنُ حجر: « المراد بقول عائشة (يعجبه التَّيمُّنُ) إذ هو لفظٌ مشترك بين الابتداء باليمين وتعاطي الشيءِ باليمين، والتبرُّكِ وقصدِ اليمين»(٣).

وفي الحديث(٤):«اشترى رجل من رجل عَقارًا له».

قال ابنُ حجر: « قوله: (عَقَارًا) العَقار في اللغة: المنزِلُ، والضَّيْعةُ. وخصَّه بعضُهم بالنخل(٥). ويُقال للمتاع النفيس الذي للمنزل عَقَارًا أيضًا.... والمعروفُ في اللغة أنَّه مقولٌ بالاشتراك على الجميع؛ والمرادُ به ـ هنا ـ الدَّار»(٦).

كما عدَّ ابنُ حجر الأضدادَ نوعًا من المشترك ـ وهو ما ذهبَ إليه بعضُ أهل اللغة(٧) فقد جاء في حديث(٨) أبي هريرة: « لايبولنَّ أحدُكم في الماء الدائم الذي لا يجري».

---

(١) ١٠/٤٥٠ ، باب حسن العهد من الإيمان ، رقم حديث الباب ٦٠٠٤ . وينظر هذه المعاني في اللسان (عهد) ١/٣١٤٨ ـ ٣١٥١ .

(٢) رقمه : ١٦٨ .

(٣) ١/٣٢٤ ، باب التَّيمن في الوضوء والغسل .

(٤) رقمه : ٣٤٧٢ .

(٥) في اللسان « عقر » ٤/٣٠٣٧ « والعَقْر والعَقَار المنزل والضيعة ؛ يقال : ماله دار ولا عَقار وخصّ بعضهم بالعَقار النَّخل » .

(٦) ٦/٥٩٩ .

(٧) عرَّف السيوطي في المزهر ١/٣٨٧ الأضداد بقوله: « هو نوع من المشترك ».

(٨) رقمه : ٢٣٩ .

قال ابن حجر: «قوله (الذي لا يجري) قيل: هو تفسير للدائم وإيضاح لمعناه .... وقال ابن الأنباري(١): الدائم من حروف الأضداد؛ يُقال:للساكن، والدائر .... وعلى هذا فقوله: (الذي لايجري) صفة مخصِّصة لأحد معنيي المشترك»(٢).

وكان ابنُ حجر يذكر ـ أحيانًا ـ المعاني المختلفة للَّفظِ الواحد دون أن يصرِّحَ بلفظ المشترك؛ فمن ذلك قوله: « والوحي لغةً: الإعلام في خفاء، والوحي أيضًا: الكتابةُ، والمكتوبُ، والبعثُ، والإلهام، والأمر، والإيماءُ، والإشارة، والتصويتُ شيئًا بعد شيء. وقيل:أصله: التفهيم، وكلُّ ما دللتَ به من كلام، أو كتابة، أو رسالة، أو إشارة فهو وحْي»(٣).

ومجملُ القولِ: فإنَّ ابنَ حجر يصرِّح بوقوع المشترك في بعض الألفاظ ويكتفي أحيانًا بذكر المعاني المختلفة للَّفظةِ الواحدةِ، معتمدًا في ذلك على المرويِّ من لغات العرب. وهذا من المشترك أيضًا وإن لم يشر إليه صراحةً إضافة إلى أنَّهُ يرى أنَّ التضادَ ماهو إلا من قبيل المشترك اللفظي؛ إذ إنَّ اللفظَ يؤدي معنيين مختلفين.

---

(١) هو محمد بن القاسم ذكر ذلك في كتابه الأضداد : ٨٣ .

(٢) ٤١٣/١ ، باب البول في الماء الدائم .

(٣) ١٤/١ ، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم .

المبحث الخامس
الأضداد

يُعرِّفُ السيوطي الأضداد بقوله: « هو نوع من المشترك»(١).

ويمكن أنْ يضافَ إلى هذا التعريف ـ للتَّفريق بين المشترك والتضاد ـ أن نقولَ: متى وصل التباينُ في معنيين مُشترِكين في لفظٍ واحدٍ إلى درجة التقابل والتناقض عُدَّ ذلك اللفظُ من الأضداد؛ كـإطلاق كلمة « الجَوْن» على الأسود والأبيض، و«الجَلَل» على الحقير والعظيم.

فالسوادُ نقيضُ البياض وبين هذين المعنيين تباينٌ يصل إلى درجة التقابل والتضاد ولكنَّهما اشتركا في لفظٍ واحدٍ دلَّ على المعنيين معًا.

وقد ذهب جمهور العلماء إلى القول بوقوع الأضداد، وعدُّوا ذلك ضربًا من ضروبِ التعبير عند العرب؛ وذلك « لأنَّ المعاني غير متناهيةٍ والألفاظ متناهيةٌ»(٢)، وألفوا في ذلك كتبًا؛ مثل(الأضداد) للأصمعي، والسِّجستاني وقُطرب، والأنباري، كما قال بوقوع التضاد ابن السِّكيت، والمبرِّد، وأبو زيد الأنصاري، والقالي، والجوهري، وثعلب(٣).

وهناك من أنكر الأضدادَ، وتأوَّل ماورد منها في اللغة، وأشهر من تزعَّم هذا الرأيَ «ابنُ درستوريه» وله كتاب في ذلك أسماه: إبطال الأضداد(٤).

إلاَّ أنَّ الأنباري يطلعُنا على رأي فريقٍ ثالثٍ قال بوجود الأضداد؛ ولكنَّه جعل

---

(١) ينظر المزهر: ٣٨٧/١.

(٢) المزهر: ٣٦٩/١ .

(٣) المصدر السابق :٣٨٨/١ ـ ٣٩٥.

(٤) المصدر السابق نفسه: ٣٩٦/١.

ذلك منقصةً للعرب، ودليلاً على قلَّةِ بلاغتهم، فقال: «هذا كتاب ذكر الحروف التي تُوقعها العربُ على المعاني المتضادَّة فيكون الحرفُ منها مؤديًا عن معنيين مختلفين، ويظنُّ أهلُ البدع والزيغ، والإزْرَاء بالعرب، أنَّ ذلك كان منهم لنقصان حكمتِهم، وقلَّةِ بلاغتهم، وكثرة الالتباس في محاوراتهم، وعند اتصالِ مخاطباتِهم.... فإذا اعتور اللفظةَ الواحدة معنيانِ مختلفانِ لم يعرفِ المخاطَبُ أيَّهما أراد المخاطِبُ»(١). ثم انبرى بعد ذلك للردِ على أصحابِ هذا الرأي، ذاكرًا أنَّ كلام العرب يصحِّحُ بعضه بعضًا، ولايُعرف معنى الخطاب منه إلاَّ باستيفائه، فجاز وقوع اللفظة على المعنيين المتضادين؛ لأنَّها يتقدّمُها ويأتي بعدها ما يدلُّ على خصوصية أحد المعنيين(٢).

والقول بوقوع الأضداد هو الرأي الذي نرتضيه، وهو ميزة لهذه اللغة يدلُّ على اتساعها في طرق التعبير، وليس كما ادّعى بعضُهم؛ لكنّ هذا التضاد واقع في المفردات لا التراكيب؛ أي: في المعجم، أمّا في الواقع اللغوي والاستعمال فلا.

ونأتي إلى الحافظِ ابنِ حجر فنجده من القائلين بوقوع الأضداد في اللغة؛ وهذا هو الرأي الراجح؛ الذي تؤيِّدُه الشواهدُ الكثيرةُ والذي ذهبَ إليه جمهورُ أهل اللغة.

فمن ذلك قوله: « وتفسير التهجُّدِ بالسهر معروفٌ في اللغة؛ وهو من الأضداد. يُقال: تهجَّدَ إذا سهِر، وتهجَّدَ إذا نام»(٣).

---

(١) ينظر الأضداد للأنباري : ١.

(٢) المصدر السابق :٢ .

(٣) ٣/ ٥ ، باب التهجد بالليل ، وقوله عزَّ وجل (ومن الليل فتهجد به نافلة لك) .

وفي شرحه لكثير من الألفاظ لم يصرِّح بأنَّها من المتضادَّات، غير أنَّ رأيَه؛ وهو وقوع التضاد في اللغة يظهر في تفسيره لدلالات الألفاظ.

فقد جاء في الحديث(١): « لا تبيعوا الذَّهبَ بالذَّهبِ إلاَّ مثْلاً بمثْلٍ، ولا تُشِفُّوا بعضَها على بعضٍ».

فقال: « قوله (ولاتُشِفُّوا) بضمٍّ أوَّله وكسر الشين المعجمة، وتشديد الفاء؛ أي:تفضلوا؛ وهو رباعي من أَشَفَّوالشِّف ـ بالكسر ـ الزيادة، وتُطلق على النقص»(٢).

وقال: « والبيوع: جمع بيع، وجُمِع لاختلاف أنواعه. والبيعُ نقل مُلْكٍ إلى الغير بثمن، والشراء: قبوله. ويُطلقُ كلُّ منهما على الآخر»(٣).

خلاصةُ القول:

عدَّ ابنُ حجر «التهجُّدَ» من الأضداد؛ حيث ذكر ذلك صراحة؛ وهو ما أشار إليه كثير من أهل اللغة(٤)، ولم يصرِّحْ بوقوع التضادّ في(أشفَّ)، و(باع) و(اشترى) إلاَّ أنَّ تفسيرَه لها يبيِّن أنَّها ـ في نظره ـ متضادَّةٌ وإن لم يذكر ذلك.

وقد عدَّها الأنباري(٥)، وغيره من المتضادات.

---

(١) رقمه : ٢١٧٧ .

(٢) ٤/٤٤٥ ، باب بيع الفضة بالفضة.

(٣) ٤/٣٣٦ ، كتاب البيوع .

(٤) ينظر على سبيل المثال الأضداد للأنباري : ٥٠ ، والصحاح (هجد) ٢/٥٥٥ .

(٥) ينظر الأضداد للأنباري : ٧٢ ، ٧٣ ، ١٦٦ .

المبحث السادس
مخالفةُ ظاهر اللَّفظِ معناه

لايتمُّ فهمُ أسرارِ لغةِ العرب، والوقوفُ على دقائقها، وحقيقةِ دلالات ألفاظِها، إلاَّ بمعرفةِ سنن العرب في كلامهم، ومذاهبِهم المختلفة في الإفصاح عن معانيهم.

كما لا يتمُّ معرفةُ هذه السنن، وتلك الطرائق؛ التي سار عليها العربُ في شعرهم، ونثرهم، إلاَّ ببذلِ الجهْدِ في دراسة اللُّغةِ، واستقراءِ واستنباطِ تلك الظواهر اللُّغويَّةِ.

فمن مذاهبِ التَّعبيرِ عند العربِ استخدامُهم لألفاظٍ وأساليبَ يخالفُ ظاهرُها معناها؛ منها:

١ - الدعاءُ لا يُرادُ به الوقوعُ

وهذا الأسلوبُ من الدُّعاء يأتي لأغراضٍ كثيرةٍ، ذكرها العلماءُ. منها: الذَّم، والزَّجرُ، والتَّعجُّبُ، وغيرُ ذلك.

يقول ابنُ قتيبة: «بابُ مخالفة ظاهر اللَّفظِ معناهـ.

من ذلك الدعاءُ على جهة الذَّم لا يُرادُ به الوقوعُ: كقوله عزَّ وجلَّ: (قُتِلَ الخَرَّاصُونَ)(١) و(قُتِلَ الإنْسَانُ مَا أَكْفَرَه)(٢) .... وقد يُرادُ بهذا - أيضًا - التَّعجُّبُ من إصابة الرَّجلِ في منطقه، أو في شِعْرِه، أو رَمْيِه، فيُقالُ: قاتَلَه اللَّهُ ما أَحْسنَ ما قال.... ولِلَّه دَرّه.... وكذلك قولُهم: هوتْ أمُّهُ، وهَبِلَتْهُ، وثَكِلَتْهُ»(٣).

ويقول ابنُ فارس: «فمن سنن العربِ في كلامهم مخالفةُ ظاهر اللَّفظِ معناه؛ كقولهم عند المدح: (قاتله اللَّهُ ما أَشْعَرَه) فهم يقولون هذا ولا يُريدونَ وقوعَه .... ومنه قولهم: هَوَتْ أُمُّهُ، وهَبِلَتْهُ، وثَكِلَتْهُ»(٤)، وقال ابنُ الأثير: «وقوله: (تربتْ يداك)

---

(١) سورة الذاريات، الآية: ١٠.
(٢) سورة عبس: ١٧.
(٣) تأويل مشكل القرآن: ٢٧٥ ـ ٢٧٧.
(٤) ينظر الصاحبي: ٣٢٤.

أكثرُ العلماءِ على أنَّ هذا اللَّفظَ إنَّما يُقالُ في الدُّعاء بالخير، والتَّعجُّبِ في الغالب، كمايُقال: للَّه دَرُّك، ولِلَّه أبوك.

وقد تكرَّرتْ هذه اللَّفظةُ في الحديث، وفي كلام العرب، وأكثرُ ما يُرادُ بها الدُّعاء والتعجب، وإن كان أصلُها خلافَ ذلك؛ لأنَّ تَرِبَ الرَّجلُ: إذا افتقرَ؛ كأنَّه لصق بالتُّرابِ»(١).

وفي اللسان: «وتَرِبَ الشَّيءُ، بالكسر: أصابه التُّرابُ .... وفي الحديث: أنَّ النّبي– صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم – قال: تُنكحُ المرأةُ لمِيْسمِها ولمالِها ولحسبِها فعليكَ بذات الدِّين تربتْ يداكَ .... ويرون ـ والله أعلم ـ أنَّ النَّبي– صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم – لم يتعمَّدِ الدَّعاءَ عليه بالفقر، ولكنَّها كلمةٌ جاريةٌ على أَلْسُنِ العرب يقولونها وهم لا يُريدونَ بها الدَّعاءَ على المخاطبِ ولا وقوعَ الأمر بِها.... وكثيراً تَرِدُ للعرب ألفاظٌ ظاهرُها الذَّمُّ وإنَّما يُريدون بها المدحَ؛ كقولهم: لا أبَ لك، ولا أمَّ لك، وهوتْ أُمُّه، ولا أرضَ لك، ونحو ذلك»(٢).

وحين نجد ابنَ حجر ينبِّه على كثيرٍ من هذه الظواهر اللُّغوية فإنَّ ذلك عائدٌ إلى معرفته بطرق التعبير عند العرب.

ولم يقتصر جهدُه على ذكر الشواهدِ التي وردتْ في كتبِ اللُّغة، بل استَقْرَأَ كثيراً منها في شرحِه للحديث النَّبويِّ الشريف. وهذه أمثلة ذلك:

جاء في الحديث(٣) قولُ أمِّ سلمةَ – رضي اللَّهُ عنها – «يارسولَ اللَّهِ وتحتلمُ المرأةُ» فقال لها الرسولُ – صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم: نعم تربتْ يمينُكِ».

قال ابنُ حجر: «قوله: (تَرِبَتْ يمينُكِ) أي: افتقرتْ وصارت على التراب؛ وهي

(١) ينظر منال الطالب في شرح طوال الغرائب: ٣٤.

(٢) ينظر اللسان (ترب) ١/٤٢٤.

(٣) رقمه: ١٣٠.

من الألفاظ؛ التي تُطلق عند الزَّجرِ ولا يُرادُ بها ظاهرُها»(١).

وفي الحديث(٢): «فأخبرتُ ابنَ عباس - رضيَ اللَّهُ عنه - قال: أوليسَ تلك صلاةَ النَّبي- صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم - لا أُمَّ لك».

قال ابنُ حجر: «قوله: (لا أُمَّ لك) هي كلمةٌ تقولُها العربُ عند الزَّجرِ، وكذا قوله في الرِّواية التي بعدها (ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ) فكأنَّهُ دعا عليه أن يفقدَ أُمَّهُ، أو أن تفقدَهُ أُمُّهُ، لكنَّهم قد يُطلقون ذلك ولا يُريدون حقيقتَه»(٣).

وقال: «وويلٌ: كلمةٌ تُقالُ لمن وقع في هَلَكةٍ .... وقيلَ: هي كلمةٌ تدعم بها العربُ كلامَها، ولا تَقصدُ معناها؛ كقوله: لا أمَّ لكَ»(٤).

وفي الحديث(٥): «وحاضتْ صفيَّةُ بنتُ حُيَيٍّ، فقال النَّبيُّ - صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم - عَقْرى حَلْقى، إنَّكِ لحابِستُنا».

قال ابنُ حجر: «قوله: (عَقْرى حَلْقَى) بالفتح فيهما ثم السُّكون وبالقصر بغير تنوينٍ في الرواية، ويجوزُ في اللُّغةِ التنوينُ .... لأنَّ معناه الدُّعاءُ بالعقر والحلق، كما يُقالُ: سَقْيًا ورعْيًا ونحو ذلك من المصادرِ؛ التي يُدعى بها. وعلى الأوَّلِ هو نعتٌ لا دعاءٌ.

ثمَّ معنى عقرى: عَقَرَها اللَّهُ؛ أي: جرحها، وقيلَ: جعلَها عاقرًا لا تلدُ، وقيل: عَقَرَ قومَها.

ومعنى حلْقى: حلق شعرَها؛ وهو زينةُ المرأةِ، أو أصابَها وجعٌ في حلقِها، أو

---

(١) ٢٧٧/١، باب الحياء في العلم.

(٢) رقمه: ٧٨٧.

(٣) ٣١٧/٢، باب إتمام التكبير في السجود.

(٤) ٦٢٩/٣، باب ركوب البدن.

(٥) رقمه: ١٧٦٢.

حلق قومَها بشؤْمِها؛ أي: أهْلَكَهم».

ثم يقولُ: «فهذا أصلُ هاتين الكلمتين، ثم اتَّسعَ العربُ في قولهما بغيرِ إرادةِ حقيقتِهما كما قالوا: قاتَلَهُ اللَّهُ، وتربتْ يداه، ونحو ذلك»(١).

وقال: «قوله: (ويلُ امِّهِ) بضمِّ اللاَّم ووصلِ الهمزة وكسر الميم المشدَّدة؛ وهي كلمةُ ذمٍّ تقولُها العربُ في المدح ولا يقصِدونَ معنى ما فيها من الذَّمِّ؛ لأنَّ الوَيلَ: الهلاكُ فهو كقولهم: لأُمِّهِ الويل»(٢).

وقال: «وفيه إطلاقُ الدّعاءِ بلفظٍ لا يَقْصِدُ الدّاعي إيقاعَه بالمدعوِّ به؛ لأنَّ قولَ عائشةَ (أرغم اللَّهُ أنفَكَ) أي: ألصقه بالترابِ، ولم تُردْ حقيقةَ هذا، وإنَّما جرت عادةُ العربِ بإطلاقِ هذه اللَّفظةِ في موضع الشماتةِ بمَن يُقالُ له»(٣).

وفي مقدَّمة فتح الباري المسمَّاة: «هدي الساري» لخَّصَ ابنُ حجر بعضًا من أسبابِ استعمالِ مثل هذه الألفاظ؛ فقال: «قوله: (تربَ جبينُه) أي: قُتلَ؛ لأنَّ القتيلَ يقعُ على وجهِهِ ليتربَ؛ وظاهرهُ الدّعاءُ عليه بذلك، ولا يُقصَدُ ذلك، وكذلك قوله: (تربتْ يداك) أي: افتقرتْ، فامتلأتْ تُرابًا. وقيلَ المرادُ: ضعفَ عقلُكَ بجهلك بهذا، وقيلَ : افتقرْتَ من العلم، وقيل: معناه استغنيتَ. يُقالُ: هي لفظة القبط استعملها العربُ، واستُبْعِدَ.

والرَّاجحُ أنَّه شيءٌ يُدعمُ به الكلامُ، تارةً للتَّعجُّبِ، وتارةً للزَّجرِ، أو التَّهويلِ، أو الإعجابِ؛ وهو كويل امِّهِ، ولا أبالكَ، وعَقْرى حَلْقى»(٤).

---

(١) ٦٨٩/٣، باب إذا حاضت المرأة بعدما أفاضت.

(٢) ٤١٢/٥، باب الشروط في الجهاد ، والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط، رقم الحديث: ٢٧٣١، ٢٧٣٢.

(٣) ٥٨٨/٧، باب غزوة مؤتة من أرض الشام ، رقم الحديث: ٤٢٦٣.

(٤) هدي الساري: ٩٧.

٢ -استعمالُ صيغةٍ مكانَ أخرى

ونعني به: تناوب الصِّيغِ في الدلالات؛ كمجيءِ «فاعل» بمعنى «مفعول» مثل: ماءٌ دافقٌ؛ أي: مدفوقٌ، وسرٌّ كاتمٌ؛ أي: مكتومٌ.

ومن ذلك: وضعُهم «مفعولاً» بمعنى «فاعل» كقوله تعالى: (حِجَابًا مَسْتُورًا)(١) أي: ساترًا.

قال الأخفش: «وقال (حِجَابًا مَسْتُورًا) لأنَّ الفاعلَ قد يكون في لفظ المفعولِ؛ كما تقول: إنَّك مشؤومٌ علينا، وميمونٌ، وإنَّما هو شائمٌ، ويامنٌ؛ لأنَّهُ مِن شَأَمَهُمْ، ويَمَنَهُمْ. والحجابُ هاهنا هو الساترُ»(٢).

وتحت باب «مخالفة ظاهر اللَّفظِ معناه» أورد ابنُ قتيبة كثيرًا من الشواهدِ على تناوبِ الصِّيغِ؛ مثل: مجيءِ المفعول به على لفظ الفاعل، و فَعِيل بمعنى مُفْعِل، وبمعنى فاعل، والفاعل على لفظ المفعول، و إقامة المفعول مقام المصدر(٣).

وأفرد ابنُ فارس لهذا الأسلوب بابًا أسماه: «باب التعويض» ذكر فيه كثيرًا من الصِّيغ جرى التناوبُ بينها فقال: «من سنَنِ العربِ التَّعويض؛ وهو: إقامةُ الكلمة مُقَامَ الكلمة» ثم ذكر أمثلةً لإقامةِ الفعلِ الماضي مُقَامَ الرَّاهن، والمصدر مقام الأمر، والفاعل والمفعول مُقَام المصدر، و«فَعِيل» في موضع «مُفْعَل» ومفعول بمعنى فاعل(٤).

وذكر ابنُ سيده كثيرًا من الشواهد لهذه الظاهرة؛ تحت قوله: «باب فاعل في

---

(١) سورة الإسراء، آية: ٤٥.

(٢) ينظر معاني الأخفش: ٢/٦١٣.

(٣) ينظر تأويل مشكل القرآن: ٢٩٦ ـ ٢٩٨.

(٤) ينظر الصاحبي: ٣٩٤ ـ ٣٩٧.

معنى مفعول»(١)، وقوله: «فعول بمعنى مفعول»(٢) وقوله: «ومما جاء فيه فعيل بمعنى مفعول قولهم: طفلةٌ فطيمٌ: مفطومةٌ»(٣) وقوله: «اعلم أنَّ مُفْعِلاً في النُّعوت بمنزلةِ فاعل»(٤).

وذكر السيوطي أمثلةً كثيرةً على هذه الظاهرة(٥).

ونأتي إلى الحافظِ ابنِ حجر فنجده يشيرُ إلى هذه الظاهرة كثيراً؛ لأهمِّيتها في تحديد الدِّلالة في كثير من الصيغ؛ وهذه نماذج لذلك:

أ- فعيل بمعنى فاعل

جاء في الحديث(٦): «إنَّ أبا بكر رجلٌ أسيفٌ».

قال ابنُ حجر: «قوله: (أسيف) بوزن: فعيلٌ؛ وهو بمعنى (فاعل) من الأسف؛ وهو شدَّةُ الحُزنِ. والمُرادُ أنَّهُ رقيقُ القلب»(٧).

وفي الحديث(٨): «فجاء الخبرُ في أَوَّلِ النهار».

ذكر ابنُ حجر روايةً أخرى له هي: «الصريخ» بدل «الخبر» ثم قال: «وهو فعيلٌ بمعنى: فاعل؛ أي: صرخ بالإعلام بما وقع منهم»(٩).

---

(١) المخصص: ١٥/٧٠.

(٢) المصدر السابق: ١٦/١٤٩.

(٣) المصدر السابق: ١٦/١٥٨.

(٤) المصدر السابق: ١٦/١٢٩.

(٥) ينظر المزهر: ١/٣٣٥، ٣٣٧، و٢/٨٩، ٢٤٦، ٢٧٤.

(٦) رقمه: ٦٦٤.

(٧) ٢/١٧٩، باب حدّ المريض: أن يشهد الجماعة.

(٨) رقمه: ٢٣٣.

(٩) ١/٤٠٥، باب أبوال الإبل والغنم والدوابّ ومرابضها.

وقال: «والخليل (فعيل) بمعنى: (فاعل) وهو من الخُلَّةِ بالضمِّ؛ وهي: الصداقةُ، والمحبة؛ التي تخلَّلت القلبَ»(١).

وقال في «باب كسب البَغِيِّ والإماء»: «والبَغِيّ- بفتح الموحَّدةِ وكسر المعجمة، وتشديد الياء - بوزن (فَعيل) بمعنى: فاعلة، أو مفعولة»(٢).

ب - فعيل بمعنى: مفعول، وفعيلة بمعنى: مفعولة

في تفسيرِ كلمةِ السعير في قول اللَّهِ تعالى (إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا إِنَّمَا يَدْعُو حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ)(٣).

قال ابن حجر: «وهو فَعِيلٌ بمعنى مفعول»(٤).

وقال: «قوله: (ثمَّ بيعوها ولو بضَفيرٍ) بفتح الضاد المعجمة غير المشالة ثم فاء؛ أي: المضفور؛ فعيل بمعنى: مفعول»(٥).

وفي الحديث(٦): «سألت النَّبيَّ - صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم - عن صيد المِعْراض قال: ما أصابَ بحدِّه فكلْهُ، وما أصابَ بعرضِهِ فهو وقيذٌ».

ذكر ابنُ حجر تفسيراتٍ كثيرةً للمعراض؛ منها: أنَّهُ سهم لا ريشَ له ولا نصل، ومنها أنَّهُ نصلٌ عريضٌ، ثمَّ قال: «وقيذٌ بالقاف وآخره ذال معجمةٌ وزن: عظيم؛ فعيل بمعنى مفعول؛ وهو: ما قُتِلَ بعصا، أو حجر، أو ما لا حدَّ له»(٧).

---

(١) ٤٤٨/٦، باب قول الله تعالى (واتخذ الله إبراهيم خليلا) [النساء ١٢٥].

(٢) ٥٣٨/٤.

(٣) سورة فاطر، الآية: ٦.

(٤) ٢٥٤/١١.

(٥) ١٦٩/١٢، باب إذا زنت الأمة ، رقم الحديث: ٦٨٣٧، ٦٨٣٨

(٦) رقمه: ٥٤٧٥.

(٧) ٥١٥/٩.

وجاء في الحديث(١): «عَمَدتْ إلى مدٍّ من شعيرٍ جَشَّتْهُ وجعلتْ منه خطيفةً».

قال ابنُ حجر: «قوله: (جشّته) بجيم وشين معجمة؛ أي: جعلته جشيشًا. والجشيش: دقيقٌ غيرُ ناعم.

ثم قال: « قوله: (خطيفةً) بخاء معجمة وطاء مهملة وزن عصيدة ومعناه .... وهي فعيله بمعنى: مفعولة»(٢).

وقال: «قوله: (يمرُقُون من الدين مروقَ السهم من الرَّمِيَّة) بكسر الميم وتشديد التحتانية فعيلة بمعنى: مفعولة، فأدخلت فيها الهاءُ، وإن كان فعيلُ بمعنى مفعولٍ يستوى فيه المذكرُ والمؤنثُ؛ للإشارة لنقلها من الوصفيَّةِ إلى الاسميَّةِ، وقيل إنَّ شرطَ استواء المذكر والمؤنَّثِ أن يكونَ الموصوفُ مذكورًا معه، وقيل: شرطُهُ سقوط الهاءِ من المؤنثِ قبل وقوع الوصف؛ تقول: خذ ذبيحتك؛ أي: الشاة التي تريدُ ذبحها، فإذا ذبحتها قيل لها حينئذ: ذبيح»(٣).

وقال في حديثه عن الفرائض: «جمعُ فريضةٍ؛ كحديقة وحدائق. والفريضةُ: فعيلةٌ بمعنى مفروضةٌ؛ مأخوذةٌ من الفَرْضِ؛ وهو القطعُ»(٤).

جـ ـ فاعل بمعنى مفعول

جاء في الحديث(٥): «وأعطاني من كُلِّ رائحة زوجًا».

ذكر ابنُ حجر روايةً أخرى للحديث هي «ذابحة» بدل «رائحة» فقال: «في رواية لمسلم: ذابحة بمعجمة ثُمَّ موحدةٍ ثم مهملةٍ ؛أي: مذبوحة؛ مثلُ: (عيشةٍ

---

(١) رقمه: ٥٤٥٠.

(٢) ٤٨٧/٩، باب من أدخل الضيفان عشرة عشرة، والجلوس على الطعام عشرة عشرة.

(٣) ٣٠٢/١٢ ـ ٣٠٣، باب قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجة عليهم، رقم الحديث: ٦٩٣١.

(٤) ٥/١٢.

(٥) رقمه: ٥١٨٩.

راضيةٍ)؛ أي: مرضيّة. فالمعنى: أعطاني من كلِّ شيءٍ يُذبحُ زوجًا»(١).

وفي شرحِهِ لباب القائلةِ بعد الجمعة قال: «أي بعدَ صلاةِ الجمعة، وهي النومُ في وسط النهار عند الزوالِ وما قاربه من قبل، أو بعد. قِيلَ لها قائلةٌ؛ لأنَّها يحصلُ فيها ذلك، وهي فاعلةٌ بمعنى مفعولة؛ مثل: (عيشةٍ راضيةٍ)(٢).

ويُقالُ لها ـ أيضًا ـ القيلولة»(٣).

د ـ فِعْلٌ ، وفَعْلٌ بمعنى: مفعول

وفي شرح ابنِ حجر للحديث(٤): «حِبُّ رسول اللّهِ صلّى اللّهُ عليه وسلّم» قال: «بكسر المهملة بمعنى محبوب؛ مثل قِسم؛ بمعنى مقسوم»(٥).

وفي باب: «من أسرع في مشيهِ لحاجةٍ أو قصد» قال: «قوله: أو قصد؛ أي: لأجلِ قصد شيءٍ معروف. والقصد - هنا - بمعنى: المقصود؛ أي: أسرع لأمرٍ مقصودٍ»(٦).

هـ ـ فعولة بمعنى مفعولة

جاء في الحديث(٧): «فإذا بلغتْ ستا وأربعين إلى ستين ففيها حِقَّة طروقةُ الجملِ».

قال ابنُ حجر: (حِقَّة) بكسر المهملة وتشديد القاف والجمع: حِقاق بالكسر والتخفيف. وطَروقةُ بفتح أوَّله؛ أي: مطروقة؛ وهي: فعولةٌ بمعنى: مفعولة؛ كحلوبةٍ بمعنى محلوبةٍ. والمرادُ أنَّها بلغت أن يطرقَهَا الفحلُ»(٨).

---

(١) ٩/١٨٤، باب حسن المعاشرة مع الأهل.

(٢) سورة الحاقة ، الآية: ٢١ (فهو في عيشة راضية).

(٣) ١١/٧٢. (٤) رقمه: ٦٧٨٨.

(٥) ١٢/٩٦، باب كراهية الشفاعة في الحد إذا رفع إلى السلطان.

(٦) ١١/٦٩. (٧) رقمه: ١٤٥٤.

(٨) ٣/٣٧٥، باب زكاة الغنم.

خلاصةُ القول

١ – من أساليبِ العربِ الشائعةِ: المخالفةُ بين ظاهر اللَّفظِ ومعناه؛ وهو أمر نُبِّهَ عليه في كثيرٍ من كتبِ اللُّغة.

وهذه الظاهرةُ يمكنُ أن يؤلَّفَ فيها كتابٌ قائمٌ بذاته؛ لسعتِها وتنوُّعِها، وأهمِّيتِهافي تفسير دلالات النصوص، ومعرفة ما تخرجُ إليه الأساليبُ من معانٍ بلاغيةٍ مختلفةٍ، كما أن لها صلة أيضًا بالأبنية .

٢ – أنواعُ المخالفةِ بين ظاهر اللَّفظِ ومعناه كثيرةٌ، منها: ما ذُكرَ كالدُّعاءِ؛ الذي لا يُرادُ به الوقوع، وإنَّما يخرجُ إلى معانٍ: كالزجر، والذَّمِّ، والتَّعجبِ أ.هـ.

ومنها: التناوبُ بين الصيغِ في الدلالة.

ومنها: مجيء الكلام على مذهب الاستفهام وهو تقريرٌ، أو تعجُّبٌ، أو توبيخٌ.

ومنها أن يأتيَ الكلام على لفظِ الأمرِ وهو تهديدٌ، أو تأديبٌ، إلى غير ذلك من القضايا التي نبه عليها بعضُ العلماء(١).

٣ – تنبيه ابنُ حجر لهذه الظاهرة، واستقرأ لها شواهدَ كثيرةً من أساليبِ الحديث النَّبويِّ الشريفِ.

---

(١) ينظر على سبيل المثال: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: ٢٧٩ فما بعدها.

الفصل السادس

آراؤه

ويشتمل هذا الفصل على تمهيد وأربعة مباحث:

المبحث الأول: اختياراته.

المبحث الثاني: ترجيحاته.

المبحث الثالث: موقفه من السماع.

المبحث الرابع: مآخذه.

تمهيد

من يقرأ شرح ابنِ حجر أحاديثِ المصطفى ـ صلَّى اللَّهُ عليه وسلم ـ يلحظ مدى سعةِ اطلاعِ علامتنا على اللغة، واستحضاره لها، ومعرفتِه بدقائقها، وأسرارها؛ وهو في ذلك يستدلُّ للمعنى اللغوي بالقرآنِ الكريم، والحديث النَّبوي الشريفِ، والفصيحِ من كلام العرب: شعرًا ونثرًا، ويشيرُ إلى نكتٍ لغويةٍ، ويحرر بحوثًا متكاملةً في كثيرٍ من قضايا اللغة، حتى أصبحَ مرجعا لدى كثيرٍ من معاصريه، فهذا أحد تلاميذه «شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي» يصفه بقوله: «ونظر في لغة العرب ففاق في استحضارها حتى لقد رأيت النَّواجي[1] يأتي إليه في كل شهر بما يقف عليه من ذلك وشِبْهه فيراجعه فيه، فيزيح عنه إشكاله، ويرشده إلى فهمه بديهة » [2].

ويقول النَّواجي في ابن حجر:

وكم صادَ الشريد من المعاني ... وذلَّله على مَنْ يألفونا [3]

ويصفه بقوله:

هو سيبويه زمانِهِ وعلومهِ ... عينُ الخليلِ لنحوها تتشوَّفُ

فأبوعبيد لو تأخر عنه لم ... يُنسب إليه في الغريب مصنَّفُ

ولو ابن عصفور رآه لطار من ... فرح وعاد إليه وهو يرفرفُ [4].

ولم يكن مجرّدَ صدى لمن سبقوه يردد ماقالوا، بل كانت له آراء، وتعليقاتٌ

---

(١) هو العلامة فخر الأدباء شمس الدين محمد بن حسن النواجي ، توفي سنة ٨٥٩هـ، ينظر الجواهر والدرر: ٤٣٧/١، والأعلام : ٨٨/٦ .

(٢) الجواهر والدرر: ٧٨/١.

(٣) المصدر السابق: ٤٢١/١.

(٤) المصدر السابق: ٤٣٨/١.

على كثير من القضايا والآراء، يبينُ الصحيحَ منها، ويفسر كثيراً من المشكلات ويعلِّلُ لها، ويستدرك على بعض أئمة اللغة ويردُّ عليهم بعد أنْ يستوعبَ آراءهم ، ويطَّلِعَ على مصنّفاتهم بما يدهش العقل حقّا

المبحث الأول: اختياراته

وهي تمثل آراء اختارها، واجتهدَ فيها، وله فيها مذهبٌ قد يتَّفقُ مع غيره وقد يختلفُ.

وهذه الآراء تنوعت، واختلفت لتشمل علومَ العربيَّة كلَّها .

وأعرض ـ هنا ـ بعضاً من هذه الآراء المتنوعة ؛ لأنَّها جميعًا ـ وإنْ اختلفتْ ـ تصبُّ في نهرٍ واحدٍ هو اللغة، ولأنَّ هذه الآراءَ الشاملةَ لكثيرٍ من علوم العربيَّة تقفنا على شخصيةِ ابنِ حجر، وسعة علمه بهذه اللغة وبعلومها.

وهذه نماذج من ذلك:

١ـ أقلُّ الجمع ثلاثةٌ:

اختلف العلماءُ في أقلِّ الجمع على مذهبين: فذهب جمهورُهم إلى أنَّ أقلَّ الجمع ثلاثةٌ، وذهب بعضُهم إلى أنَّ أقلّه اثنان(١)، واختار ابنُ حجر في هذه المسألةِ رأيَ الجمهور؛ فقال: «وأمَّا اشتراطُ ثلاثةٍ في صلاةِ الخوفِ مع قوله تعالى(فلتقمْ طائفةٌ منهم معكَ)(٢) فذاك لقوله تعالى: (ولْيأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ)(٣) فذكره بلفظِ الجمعِ وأقلُّه: ثلاثةٌ على الصحيح»(٤).

---

(١) ينظر شرح الكوكب المنير لابن النجار: ٣/١٤٤، والصاحبي: ٣٠٧ ـ ٣٠٨، وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ٣/١٦٩٠.

(٢) سورة النساء، الآية: ١٠٢.

(٣) سورة النساء، الآية: ١٠٢.

(٤)١/١٠٧.

٢ ـ الحينُ يُطلَقُ على كثيرِ الوقت وقليلِه:

اختلف أهلُ اللغة في دلالة الحين؛ فمنهم من يرى أنَّهُ اسمٌ مبهمٌ يصلح لجميع الأزمانِ، ومنهم من خصَّه بأربعين سنةً ،أو سبعِ سنين، أو سنتين، أو ستة أشهرٍ، أو شهرين، أو غدوة أو عشية(١).

أمَّا ابنُ حجر فقد اختار أنَّ الحين يطلق على كثير الوقت وقليلِه حيث قال: «قوله (أحيانًا) جمعُ حينٍ يُطلقُ على كثير الوقت وقليلِه. والمرادُ به ـ هنا ـ مجرَّدَ الوقت، فكأنَّهُ قال: أوقاتًا يأْتيني»(٢).

واختيار ابنُ حجر لهذا الرأيِ جاء بعد اطلاعه على أقوال العلماء فقال: «والأحيانُ: جمع حينٍ؛ وهو اسمٌ مبهمٌ يقع على القليل والكثير من الزمان على المشهور، وقيل: الحين ستةُ أشهر، وقيل: أربعون سنة. وحديثُ الباب يقوي المشهور»(٣).

٣ ـ مجيء الشينِ والسِّينِ في اللفظ الوحد بمعنى ـ ليس مطَّردًا:

جاء في الحديث(٤) «عطس رجلانِ عند النبي ـ صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم ـ فشمَّتَ أحدَهما ولم يشمِّتِ الآخرَ».

قال ابنُ حجر في شرحه للحديث: «وقال ابنُ الأنباري: كل داع بالخير

---

(١) ينظر (حين) في اللسان: ١٠٧٣/٢، والقاموس المحيط: ١٥٣٩.

(٢) ٢٧/١، رقم الحديث: ٢.

(٣) ٥١/٢، باب وقت المغرب، رقم الحديث: ٥٦٠.

(٤) رقمه: ٦٢٢١.

مشمِّتٌ ـ بالمعجمة وبالمهملة ـ والعربُ تجعل الشينَ والسينَ في اللفظ الواحد بمعنًى أ.هـ»

ثم يعلِّقُ ابنُ حجر على كلام ابنِ الأنباري بقوله: «وهذا ليس مُطَّرداً، بل هو في مواضعَ معدودةٍ»(١).

وماذهبَ إليه ابنُ حجر من أنَّ مجيءَ السين والشين في اللفظ الواحد بمعنى واحدٍ ليس مطَّرداً هو الصحيح؛ إذ إنَّ ذلك متوقفٌ على سماعهِ في ألفاظ بعينها، فلا يُعقل ـ مثلاً ـ أن نقولَ: إنَّ السماع والشماع بمعنى، أو السائبة والشائبة، أو السَّمع والشَّمع، إلى آخره.

٤ ـ «المهيمن» أصلٌ بنفسهِ:

اختلف أهلُ اللغة في أصل «مهيمن» فذهب المبرِّد، والزجاج، والزَّجاجي، وأبو علي الفارسي إلى أنَّ أصله: «مُؤَيمن» أُبدلَ من الهمزة هاء(٢)، وذهب الجوهريُّ والفيروز آبادي إلى أنَّ أصله «مُؤَأْمِن» قُلبتِ الثانيةُ ياءً كراهةَ اجتماعِهما، ثم قلبت الهمزةُ الأولى هاءً(٣).

أما ابنُ حجر فيرى أنَّه أصلٌ بنفسهِ حيث قال: «والحقُّ أنَّه أصلٌ بنفسه ليس مبدلاً من شيءٍ. وأصلُ الهيمنةِ: الحفظُ والارتقاب. تقول: هَيْمَنَ فلانٌ على فلانٍ إذا صار رقيباً عليه فهو مهيمن»(٤).

٥ ـ الاعتماد على أصول دلالة الألفاظ:

مذهبُ ابنِ حجر عدمُ إغفالِ أصولِ دلالات الألفاظ؛ فهو يعتمدُ عليها عند

---

(١) ١٠/٦١٧، باب الحمد للعاطس.

(٢) ينظر اشتقاق أسماء الله للزجاجي: ٢٢٨، واللسان (أمن) ١/١٤١، وفتح القدير للشوكاني: ٢/٧٠.

(٣) ينظر الصحاح (أمن) ٥/٢٠٧١، والقاموس المحيط: ١٦٠٠.

(٤) ٨/١١٩.

شـرح الكلمـات، ويستـحسـنُ مذهبَ من يحـافظون على ذلك، فيقـول: «قوله (قد قَشَبَني ريحُها) بقافٍ وشين معجمة مفتوحتين مخفَّفًا ـ وحُكِيَ التشديدُ ـ ثم موحدة. قال الخطابي(١): قشبه الدخانُ إذا ملأ خياشيمَه وأخذ يكظمُه. وأصلُ القشب: خلطُ السُّمِّ بالطعام يُقال: قشبه إذا سمَّه، ثم استُعملَ فيما إذا بلغ الدخانُ والرائحةُ الطيبةُ منه غايتَه.... وقال الداودي: معناه: غيَّر جلدتي وصورتي. قلتُ: ولا يخفى حسنُ قول الخطابي، وأمَّا الداودي فكثيرًا ما يفسِّرُ الألفاظَ الغريبةَ بلوازمها، ولا يحافظُ على أصول معانيها»(٢)

٦ ـ دلالة «العِرض»:

يرى ابنُ حجر أنَّ كلمة «العِرض» تحملُ دلالةً عامَّةً؛ وهي موضع المدح والذَّم من الإنسان؛ فقال: «والغرضُ منه بيانُ تحريم العِرض؛ وهو موضعُ المدح والذَّمِّ من الشخص أعمُّ من أن يكونَ في نفسِه، أو نسبِه، أو حسبِه. وقال ابنُ قتيبة(٣): عِرضُ الرجل بدنُه ونفسُه لاغير؛ ومنه: استبرأَ لدينه وعرضه. قلتُ: ولا حجَّةَ فيه لما ادَّعاه من الحصر؛ ويدلُّ للأوَّل قول حسان (٤):

فإنَّ أَبي ووالدَه وعِرضي   لِعِرْضِ محمدٍ منكم وِقَاءُ

يُخاطب بذلك من كان يهجو النَّبيَّ صلَّى اللَّه عليه وسلَّم»(٥).

والرأيُ الذي ذهب إليه ابنُ حجر هو رأي جمهور أهلِ اللغة؛

---

(١) ينظر غريب الحديث للخطابي: ٢/١٠٩.

(٢) ١١/٤٦٧، باب الصرط جسر جهنم، رقم الحديث: ٦٥٧٣.

(٣) ينظر أدب الكاتب: ٣٠ ـ ٣١.

(٤) البيت في ديوانه: ٧٦.

(٥) ١٠/٤٧٩، باب الحب في الله.

كابن الأثير(١) وثعلب(٢)، وغيرِهم.

٧ ـ دلالة «الزَّعم» على القول المحقّق والباطل:

انقسمت آراءُ أهلِ اللغة في دلالة «الزَّعم» إلى ثلاثةِ مذاهب: المذهبُ الأول يرى أصحابُه أنَّه يُطلق على القول يكون حقًّا ويكونُ باطلاً، وخصَّه آخرون بالقول الذي لا يُوثقُ به، وذهب فريقٌ ثالث إلى أنَّ كلمة «الزَّعم» تُطلقُ على مايُشكُّ فيه من الأقوال لا يُدرى أحقٌّ هي أو باطل(٣).

أمَّا ابنُ حجر فقد اختار المذهبَ الأوَّل حيث نقل عن القرطبي قولهِ: «والزَّعم القول الذي لايُوثقُ به قاله ابنُ السِّكيت(٤) وغيرُه» ثم استدرك على هذا الرأيِ فقال: «قلتُ: وفيه نظر؛ لأنَّ الزَّعم يُطلقُ على القولِ المحقَّقِ أيضًا»(٥).

٨ ـ العدد إذا أُبهِمَ جاز تذكيرُه وتأنيثُه:

إذا لم يُذكرِ المميِّزُ للعدد بعدَه، فكان مُبهمًا فإنَّه يجوز تذكيرُه وتأنيثه؛ هذا ما ذهبَ إليه ابنُ حجر؛ حيث قال: «قوله (الشهداء خمسٌ) كذا لأبي ذرٍّ .....، وللباقين (خمسةٌ) وهو الأصلُ في المذكر، وجاز الأوَّلُ؛ لأنَّ المميِّزَ غيرُ مذكور»(٦).

---

(١) ينظر اللسان (عرض) ٤/٢٨٨٧ ـ ٢٨٨٨.

(٢) ينظر الفصيح: ٢٨٦.

(٣) ينظر (زعم) في اللسان ٣/١٨٣٤، والمصباح المنير: ٩٦، والقاموس المحيط: ١٤٤٣.

(٤) في الصحاح (زعم) ٥/١٩٤٢ « قال ابن السكيت : ويقال للأمر الذي لا يوثق به مَزْعَمٌ؛ أي يزعم هذا أنه كذا».

(٥) ١/١٨٣، باب ما جاء في العلم.

(٦) ٢/١٦٣، باب فضل التهجير إلى الظهر، رقم الحديث: ٦٥٣.

وجاء في الحديث(١) « ثم يبعث اللَّهُ مَلَكًا فيُؤمرُ بأربعٍ: برزقِه وأجلِه، وشقيٌّ أو سعيد».

قال: «قوله: (فيؤمر بأربعةٍ) في رواية الكشميهني (بأربعٍ) والعدد إذا أُبهِم جاز تذكيرُه وتأنيثُه»(٢).

٩ ـ إذا ضُمِّنَ الفعلُ معنى فعلٍ آخر أخذ حكمَه:

يعلِّلُ ابنُ حجر يعلّل ابنُ حجر لما ورد من الأفعال متعدّيا وهو لازم، ولما ورد لازمًا وهو متعدٍّ فيقول: «قوله: (فَفَظِعتُهما وكرهتُهما) بفاء ، وظاء مشالةٍ مكسورة بعدها عينٌ مهملة، يُقال: فَظُعَ(٣) الأمرُ فهو فَظِيعٌ؛ إذا جاوز المقدارَ.... وجاء ـ هنا ـ متعدِّيًا(٤)، والمعروفُ فَظُعْتُ به، وفَظُعْتُ منه فيحتمل التعدية على المعنى؛ أي: خِفتُهما»(٥).

ويقول في موضع آخر: «وقوله: (آتى إليَّ النَّبيُّ صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ) بالمَدِّ؛ أي: أعطى، ثمَّ ضُمِّنَ (أعطى) معنى: أهدى، أو أرسل؛ لذلك عداه بـ(إلى)؛ وهي بالتشديد»(٦).

إنَّ ما ذهب إليه ابنُ حجر من القول بالتضمينِ يُعدُّ توجيهًا صائبًا يتوافق

---

(١) رقمه: ٦٥٩٤.

(٢) ٤٩١/١١.

(٣) الفعل (فظع) من باب ظرف. ينظر الصحاح: ١٢٥٩/٣، واللسان: ٣٤٣٧/٥.

(٤) في اللسان (فظع) ٣٤٣٨/٥ « ومنه الحديث: أُريتُ أنّه وُضِعَ في يديّ سواران من ذهب فَفَظِعتُهما هكذا رُوِي متعديا حملا على المعنى».

(٥) ٦٩٥/٧، باب قصة الأسود العنسي، رقم حديث الباب: ٤٣٧٩.

(٦) ٤٢٣/٩، باب كسوة المرأة بالمعروف، رقم الحديث: ٥٣٦٦.

مع حيويَّةِ هذه اللغة، ومرونتها، واتساعِ العرب في كلامهم، وعلى ضوء هذا نستطيعُ أن نُفسِّر كثيرًا من النصوصِ ـ دون الحاجةِ إلى تكلُّفٍ في التأويل ـ التي جاءتْ فيها الأفعالُ اللازمة متعديةً، أو تلك التي عُدِّيَت بأحرفٍ لاتتعدى بها في الأصل.

وهذا التوجيه ذهب إليه كثيرٌ من علماء العربيَّةِ، فهذا ابن جني يقول: «اعلمْ أنَّ الفعلَ إذا كان بمعنى فعلٍ آخر، وكان أحدُهما يتعدَّى بحرفٍ، والآخرُ بآخر فإنَّ العربَ قد تتسعُ فتوقع أحد الحرفين موقعَ صاحبه إيذانًا بأنَّ هذا الفعلَ في معنى ذلك الآخر.... ووجدتُ في اللغة من هذا الفن شيئًا كثيرًا لا يكاد يُحاط به؛ ولعلّه لو جُمِع أكثرُه لا جميعه لجاء كتابًا ضخمًا؛ وقد عرفتَ طريقَه فإذا مرَّ بك شيءٌ منه فتقبَّلْه وأْنَس به؛ فإنَّه فصلٌ من العربية لطيفٌ، حسنٌ يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها»(١).

ويجعل «ابنُ هشام» التضمينَ سببًا من أسباب تعديةِ الأفعالِ اللازمة(٢).

١٠ـ التنكيرُ للتعظيم:

لا يغفلُ ابنُ حجر السِّياقَ لتحديد الدلالات، والوقوفِ على دقائق العربيَّةِ وأسرارِها؛ ففي شرحه الحديث(٣) «من يردِ اللَّهُ به خيرًا يُفَقِّهْهُ في الدِّين» قال: «ونُكِّر (خيرًا) ليشملَ القليلَ والكثيرَ. والتنكيرُ للتعظيم؛ لأنَّ المقام يقتضيه»(٤).

وفي شرحه الحديث(٥) «خير الصدقةِ ماكان عن ظهر غنًى» قال:

---

(١) الخصائص: ٣٠٨/٢، ٣١٠.

(٢) ينظر المغني: ٨٩٧ ـ ٨٩٩.

(٣) رقمه: ٧١.

(٤) ١٩٨/١، باب «من يرد الله به خيرا يُفقِّهه في الدين».

(٥) رقمه: ١٤٢٦.

«والتنكير في قوله (غنىً) للتعظيم؛ هذا هو المعتمدُ في معنى الحديث»(١).

في النَّصين السابقين رأى ابنُ حجر أنَّ التنكيرَ في «خيراً»، و«غنًى» جاء للتعظيم والتكثير؛ لأنَّ المقامَ والسِّياقَ يقتضيان ذلك.

والاختيارُ الذي ذهب إليه يبينُ لنا معرفتَه بعلومِ العربيَّةِ المختلفة؛ لأنَّ الحديثَ عن التنكيرِ ودلالاتِه أمرٌ تناولَه علماءُ البلاغة، فذكروا أنَّه يأْتي للتعظيم، والتَّحقير، والتكثير، والإفراد، والتقليل، وبيان الجنس(٢).

وتحديدُ أحد هذه المعاني يعود إلى السِّياقِ ومقتضى المقام، ثم إلى دقّةِ المتأمِّلِ في النص، وبراعتِه في تحديد المعنى المُراد.

١١ ـ توجيهُ الحديث(٣) «إنَّ اللَّهَ ورسولَه حرَّمَ بيعَ الخمرِ».

ذكر ابنُ حجر روايةً أُخرى هي: «حرما» ثم قال: «والتحقيق: جوازُ الإفراد في مثل هذا، ووجهه الإشارةُ إلى أنَّ أمرَ النَّبي ناشيءُ عن أمر اللَّهِ؛ وهو نحو قوله: (واللَّهُ ورسولُهُ أحقُّ أن يُرْضُوه)(٤) والمختارُ في هذا أنَّ الجملةَ الأولى حُذفتْ لدلالة الثانيةِ عليها. والتقديرُ عند سيبويهِ(٥): واللَّهُ أحقُّ أن يُرضُوه، ورسولُه أحقُّ أن يُرضوه؛ وهو كقول الشاعر:

---

(١) ٣/٣٤٧، باب لا صدقة إلاّ عن ظهر غنًى.

(٢) ينظر الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني: ١/١٢٦، والبلاغة العربية في ثوبها الجديد للدكتور بكري شيخ أمين: ١/١٤٤، وخصائص التراكيب للدكتور محمد أبوموسى: ١٦٣ فما بعدها.

(٣) رقمه: ٢٢٣٦.

(٤) سورة التوبة، الآية: ٦٢.

(٥) ينظر الكتاب: ١/٧٥ ـ ٧٦.

نحن بما عندنا وأنتَ بما عندك راضٍ والرأيُ مختلِفُ(١).

وقيل: أحقُّ أن يُرضوه خبرٌ عن الاسمين؛ لأنَّ الرسولَ تابعٌ لأمرِ اللَّهِ»(٢).

قلتُ: ذكرَ العلماءُ توجيهاتٍ كثيرةً لإفرادِ الضمير في الآية؛ منها: أنَّ إفرادَ الضمير في (يُرضُوه) جاء للتعظيمِ للجناب الإلهي بإفرادِه بالذكر، ومنها: أنَّهُ لا فرقَ بين إرضاءِ اللَّهِ وإرضاءِ الرسول، ومنها: أنَّ الجملةَ الأولى حُذفتْ لدلالة الثانيةِ عليها(٣) وهذا التوجيهُ الأخيرُ هو الذي اختاره ابنُ حجر .

١٢ ـ يتعدي «عليكم» بالباء؟

في شرح ابنِ حجر للحديث(٤) «وعليكم بالسكينةِ» أجاز تعديةَ «عليكم» بالباء على الرَّغم من تعديه بنفسه، وردَّ على من استشكل ذلك بقوله: «واستشكل بعضُهم دخولَ الباء، قال: لأنَّه متعدٍّ بنفسِه كقوله تعالى (عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ)(٥) وفيه نظر؛ لثبوتِ زيادة الباء في الأحاديثِ الصحيحةِ كحديث (عليكم برخصةِ اللَّهِ) وحديث (فعليه بالصومِ فإنَّهُ له وِجاء) وحديث (فعليك بالمرأة) .....، وحديث (عليك بعيبتك) قالته عائشةُ لعمر، وحديث (عليكم بقيام الليل) وحديث (عليك بخويصة نفسك) وغير ذلك. ثم إنَّ الذي علَّلَ به هذا المعترضُ غيرُ موفٍ بمقصوده؛ إذ لا يلزمُ من كونه يجوزُ أن يتعدى بنفسه

---

(١) هذا الشاهد من الأبيات المختلف في عزوها فقد نُسب في الكتاب: ١/٧٥ لقيس بن الخطيم، وفي مجاز القرآن لأبي عبيدة: ١/٧٥ لعمرو بن امرىء القيس، وفي الإنصاف: ١/٩٥ لدرهم بن زيد الأنصاري.

(٢) ٤/٤٩٦، باب بيع الميتة والأصنام.

(٣) ينظر إعراب القرآن للنحاس: ٢/٢٢٤، وفتح القدير للشوكاني : ٢/٥٤٧.

(٤) رقمه: ٦٣٦.

(٥) سورة المائدة، الآية: ١٠٥.

امتناع تعديه بالباء، وإذا ثبت ذلك فيدل على أنَّ فيه لغتين واللَّهُ أعلم»(١).

١٣ ـ توجيهُ الحديث «لا يموتُ لمسلم ثلاثةٌ من الولد فيلجَ النار إلاَّ تحلة القسم».

كعادة ابن حجر في إعماله الفكرَ، وعدم التسليم بكلام من سبقوه نجده ـ هنا ـ ينقل قول «الطِّيبي» ومن تابعوه ـ في توجيه «فيلجَ النَّارَ» ثم يستدرك عليهم فيقول:«قوله: (فيلجَ النَّارَ) بالنَّصب؛ لأنَّ الفعل المضارع يُنصب بعد النَّفي بتقدير (أنْ) لكن حكى «الطِّيبي» أنَّ شرطه أن يكون بين ما قبل الفاء وما بعده سببيَّة ولا سببيَّةَ هنا؛ إذ لا يجوز أن يكونَ موتُ الأولاد ولا عدمُه سبباً لولوج من ولَدَهم النَّارَ. قال: وإنمَّا الفاء بمعنى الواو التي للجمع. وتقديره: لايجتمعُ لمسلم موتُ ثلاثةٍ من ولده، وولوجُه النار، لا محيدَ عن ذلك إن كانت الروايةُ بالنصب؛ وهذا تلقاه جماعةٌ عن الطيبي وأقرُّوه عليه؛ وفيه نظر؛ لأنَّ السببيَّةَ حاصلة بالنظر إلى الاستثناء؛ لأنَّ الاستثناءَ بعد النفي إثباتٌ. فكأنَّما المعنى: أنَّ تخفيفَ الولوجِ مسبَّبٌ عن موت الأولاد؛ وهو ظاهر؛ لأنَّ الولوجَ عامٌ، وتخفيفه يقع بأمور منها موت الأولاد بشرطه، وما ادعاه من أنَّ الفاء بمعنى الواو التي للجمع فيه نظر»(٢).

وهناك كثير من القضايا والآراء، التي سبق إيرادُها مفصَّلةً في ثنايا هذا البحث، أو التي سيأتي الحديثُ عنها لاحقًا. وقد وجدتُ أنَّهُ من المفيد أنْ أشيرَ إليها ـ هنا ـ إشارةً موجزةً؛ لما لذلك من أهميةٍ في ربط أجزاء البحث، وتسهيل

---

(١) ٢/١٣٩، باب لا يسعى إلى الصلاة وليأتِ بالسكينة والوَقار .

(٢) ٣/١٤٧ ـ ١٤٨، باب فضل من مات له ولد ، رقم الحديث: ١٢٥١.

الأمر على القارئ. فمن هذه الآراء:

ذهب ابنُ حجر إلى أنَّ المشهورَ في «فواعل» أن يكونَ جمع «فاعلة» من الصفات؛ كـ«خوالف» جمع «خالفة» ثم ذكر أنَّه قد يأتي «فواعل» جمعًا لـ«فاعل» صفة لمذكرٍ عاقل، مثل: فارسٍ وفوارسَ، وهالكٍ وهوالكَ، إلاَّ أنَّه وصف ذلك بالشذوذ. وبعد إيراده لآراء بعض العلماء في هذا الشأن ختم كلامَه باستنتاج قاعدة تكون الضابطَ في جمع «فاعل» على «فواعل»، فقال: «قلتُ: فظهر أنَّ الضابطَ في هذا أن يُؤمنَ اللبسُ، أو يكثُرَ الاستعمالُ، أو تكونَ الهاءُ للمبالغة، أو يكونَ في ضرورة الشعر. واللَّهُ أعلم»(١).

وذكر الاختلافَ في «إذًا» هل تكتبُ بالألف، أو بالنون، وهل هي اسم أم حرف؟.

فالقائلون بحرفيتها _ وهم الجمهور _ اختلفوا فمنهم مَن قال: هي بسيطةٌ، ومنهم من قال مركبة من «إذا» و«إنْ».

وقد ذهب ابنُ حجر إلى أنَّها حرفٌ وليستْ مركبةً وأنَّ كتابتها بالألف(٢).

كما ذهب إلى أنَّ «مِنْ» تأتي لابتداء الغاية في الزمان(٣).

ويرى أنَّ الفعلَ المضارعَ قد يستعملُ موقعَ الفعل الماضي، ووصف ذلك بأنَّه استعمالٌ شائع(٤).

كما ذهب إلى أنَّ «إنما» قد تستعملُ موضعَ النفي والاستثناء (٥).

---

(١) ينظر ص ١٢٠ _ ١٢١ . والخزانة:١/٢٠٥.

(٢) ينظر ص ١١٤ _ ١٢٠.

(٣) ينظر ص ٢٩٤ .

(٤) ينظر ص ١٢٢ .

(٥) ينظر ص ٣٤٤

وذهب إلى أنَّ حروفَ الإعراب في الأسماءِ الستة حركاتٌ أُشبعتْ(١).

ويرى أنَّ سببَ الإبدالِ اختلافُ اللغات، ولكنه لا يُغفلُ أن يكونَ للتقارب الصوتي دورٌ في ذلك(٢).

كما أجازَ إقامةَ الضمير المنفصل مكانَ المتَّصلِ؛ لورودِ شواهدَ لذلك في الحديث النبوي الشريف(٣).

ويرى أنَّ بقاءَ ألف «ما» الاستفهاميةِ ـ في بعض المواضع ـ مع تقدُّم حروف الجرِّ عليها سببُه إشباعُ فتحة الميم(٤)، لكنه وصف ذلك بالقلَّة(٥).

ويرى أنَّ لغةَ «أكلوني البراغيثُ» قد ثبتتْ نقلاً وصحتْ استعمالاً(٦).

ولم يخطئْ ورودَ الأسماء الستةِ بالألف في حالات الرفعِ والنصبِ والجرِّ، وإنَّما وصفَ مثلَ ذلك بأنَّه جاء على اللغة القليلة(٧).

وفسَّر وجودَ بعض الشواهدِ على كتابةِ المنونِ المنصوبِ بغير ألف بأنَّها جاءتْ على اللغة الرَّبعيَّةِ(٨).

ولم يخطِّئْ، أو يتأوَّلْ الشواهدَ الواردةَ على الجزم بـ«لن» وإنَّما وصفها

---

(١) ينظر ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

(٢) ينظر ص ١٧١ ـ ١٨٦ .

(٣) ينظر ص ٣٤٦ .

(٤) ينظر ص ١٣٢ ـ ١٣٣ .

(٥) الفتح: ٢/١١٠.

(٦) ينظر ص ٣٥٠ ـ ٣٥١ .

(٧) ينظر ص ٣٦٠ .

(٨) ينظر ص ٣٦١ ـ ٣٦٢ .

بأنَّها جاءتْ على اللغة القليلة(١).

ومن مآخذه على بعض العلماء أنَّه لايُقال فيما جازَ حذفُه لابدَّ من إثباتِهِ(٢).

وردَّ على من أنكر دخولَ نون الوقايةِ على الأسماءِ وعلَّلَ لذلك بأنَّه لغةٌ(٣).

كما ردَّ على مَنْ أنكر ثبوتَ الهاء في النعوت الخاصة بالمؤنث، ووصفَ ذلك بأنَّه جائز لكنَّه رجَّحَ الحذفَ(٤).

---

(١) ينظر ص ٣٦٣ ـ ٣٦٤ .

(٢) ينظر ص ٣٩١ .

(٣) ينظر ص ٣٨٢ .

(٤) ينظر ص ٣٨٣ ـ ٣٨٤ .

المبحث الثاني
ترجيحاته

كما كان لابنِ حجر اختيارات، ومناقشات سبق إيضاحُ كثيرٍ منها، نجدُ له ترجيحاتٍ يبديها بعد عرضِ آراء من سبقوه، ولايصدُرُ في ذلك عن هوى، أو تعصبٍ، وإنَّما يعتمدُ على الحجة، والمنطق، والرواية، ومعرفته بخصائص اللغة.

وهذه الترجيحات تؤكِّدُ إعمالَه الفكرَ في كلِّ ما يتناولُه؛ فلم يكن مجرَّدَ ناقلٍ لكلام من سبقوه.

فمن شواهدِ ذلك:

١ ـ توجيه الإخبار بظرف الزَّمانِ عن الجثةِ

ذهب النحويون إلى أنَّ ظرفَ الزمان لا يكونُ خبرًا عن الجثة وتأوّلوا ما وردَ من نصوص. فقد جاء في الحديث: «اليهودُ غدًا والنصارى بعد غدٍ» نقلَ ابنُ حجر عن عياض، وابن مالك، والقرطبي تقديرَهم لذلك، ثم اختارَ رأي عياض وابن مالك ورجَّحه على رأي القرطبي؛ فقال: «قال القرطبي: غدًا ـ هنا ـ منصوبٌ على الظرف؛ وهو متعلق بمحذوف؛ وتقديره: اليهود يعظمون غدًا، وكذا قوله (بعد غد) ولا بدَّ من هذا التقدير؛ لأنَّ ظرفَ الزمان لايكون خبرًا عن الجثة.انتهى. وقال ابن مالك: الأصل أن يكونَ المخبَرُ عنه بظرف الزمان من أسماء المعاني كقولك: غدًا للتأهب، وبعد غدٍ للرحيل، فيُقدَّرُ ـ هنا ـ مضافان يكون ظرفا الزمان خبرين عنهما؛ أي: تعييدُ اليهود غدًا، وتعييدُ النصارى بعدَ غدٍ.أ.هـ. وسبقَهُ إلى نحو ذلك عياض؛ وهو أوجه من كلام القرطبي»(١).

---

(١) ٤١٤/٢، باب فرض الجمعة، رقم الحديث: ٨٧٦.

٢ ـ دلالة «الرّف»:

رجَّحَ ابنُ حجر تفسيرَ الجوهري لـ«الرَّف» لأنَّه أقرب للمراد من الحديث «إلاَّ شطرَ شعير في رفٍّ لي فأكلتُ منه» فقال: «قوله (في رفٍّ لي) قال الجوهري(١): الرَّفُ شِبْهُ الطاق في الحائط، وقال عياضٌ: الرَّفُ خشبٌ يرتفع عن الأرض في البيت يُوضع فيه ما يُرادُ حفظُه. قلتُ: والأوَّلُ أقربُ للمراد»(٢).

٣ ـ أصلُ خُوفة «خيفة»:

معرفةُ ابنِ حجر بمصطلحاتِ علم التصريف عند المتقدمين والمتأخِّرين تقفنا على مدى رسوخ قدمه في هذا العلم، وما انتصاره ـ هنا ـ لأبي عبيدة إلا دليلٌ على ذلك. فلنستمعْ إليه وهو يقول: «قال أبو عبيدة في قوله تعالى (فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً)(٣) أي: فأضمر منهم خيفة؛ أي: خوفًا(٤)، فذهبت الواوُ فصارت ياءً من أجل كسرة الخاء. قال الكرماني: مثلُ هذا الكلام لا يليقُ بجلالة هذا الكتاب أن يُذكرَ فيه.انتهى. وكأنَّهُ رأى فيه مايُخالفُ اصطلاح المتأخرين من أهل علم التصريف؛ فقال ذلك حيثُ قالوا ـ في مثل هذا ـ أصل: (خِيفة) خوفة؛ فقُلبتِ الواوُ ياءً لكونها بعد كسرة. وما عرف أنَّهُ كلام أحد الرؤوسِ العلماءِ باللسان العربي؛ وهو أبو عبيدة معمر بنُ المثنى البصري»(٥).

---

(١) ينظر الصحاح (رفف) ٤/١٣٦٦.

(٢) ١١/٢٨٥، باب فضل الفقر، رقم الحديث: ٦٤٥١.

(٣) الذاريات: ٢٨.

(٤) ينظر مجاز القرآن لأبي عبيدة: ٢/٢٢٧.

(٥) ٦/٤٩٠ ـ ٤٩١.

٤ ـ دلالة ثبج البحر:

الحديثُ عن اطلاع ابنِ حجر على كتب اللغة ومعرفته باختلافِ آراء علمائها؛ يُعدُّ من نافلة القول، ووسط تلك الآراء والمناقشات تظهر شخصيتُه المستقلَّةُ في رأي يُبديه، أو استدراك يلحظُه، أو ترجيحٍ لرأي يميلُ إليه.

فمن ذلك قوله: «والثَّبج ـ بفتح المثلثة والموحدة ثم جيم ـ ظهر الشيءِ؛ هكذا فسَّره جماعةٌ، وقال الخطابي: متنُ البحر وظهره(١)، وقال الأصمعيُّ: ثَبَج كلِّ شيءٍ وسطه، وقال أبو علي في أماليه: قيل: ظهره، وقيل: معظمه، وقيل: هوله، وقال أبو زيد في نوادره: ضَرَبَ ثبجَ الرجلِ بالسيف؛ أي: وسطه، وقيل: ما بين كتفيه.

والراجحُ أنَّ المرادَ ـ هنا ـ ظهرهُ.... والمراد أنَّهم يركبون السفنَ التي تجري على ظهره. ولما كان جرْيُ السفن ـ غالبًا ـ إنما يكون في وسطه قيل: المُراد وسطه وإلاَّ فلا اختصاصَ لوسطه بالركوب»(٢).

٥ ـ دلالة «بَلْه»:

جاء في الحديث(٣) «أعْدَدْتُ لعبادي الصالحين ما لا عينٌ رأتْ ولا أذنٌ سمعتْ ولا خطرَ على قلب بشر، ذخرًا من بَلْهِ ما أُطْلِعتم عليه».

من التوجيهات التي ذكرها ابنُ حجر لـ«بَلْه» الواردةِ في الحديث: ماذهبَ إليه ابنُ مالك(٤) من أنَّها تأتي اسمَ فعلٍ بمعنى: اتْرُكْ، وتُستعملُ مصدرًا

---

(١) قال الخطابي في كتابه غريب الحديث: ٢٨٢/١ «وثبج كل شيءٍ وسَطُهُ» وعلى هذا يبدو أنّ الخطابي تفسيرًا آخر لهذه اللفظة عاد إليه ابنُ حجر.

(٢) ٧٦/١١، باب من زار قوما فقال عندهم ، رقم الحديث: ٦٢٨٢.

(٣) رقمه: ٤٧٨٠.

(٤) ينظر شواهد التوضيح: ٢٠٥.

بمعنى: التَّرْكِ مع ندور دخول «مِنْ» عليها زائدة، وقول الأخفش «بلْه» هنا مصدر، وماأورده صاحب(١) المغني أنَّ «بلْه» استُعملتْ معربةً مجرورة بـ«مِنْ» وأنَّها بمعنى «غير».

ولكنَّ منهج ابن حجر يعتمِد في استقراءِ الدلالات على النظر في السياق ومنه يُصدرُ حكمَه؛ وهذا ـ في رأيي ـ منهج سليم؛ لأنَّه لا يعتمدُ على الأحكام المسبقة؛ وإنَّما فيه إعمال للفكر، و يبدو ذلك واضحًا في تعقيبِه على التوجيهات السابقة بقوله «قلتُ: وأصحُّ التوجيهات لخصوص سياق حديثِ الباب ....أنَّها بمعنى (غير) وذلك بيِّنٌ لمن تأمَّلَه»(٢).

فيبدو واضحًا ـ هنا ـ ترجيحُ رأي ابنِ هشام على رأيي الأخفش وابن مالك. وإن لم يصرح بذلك.

---

(١) ينظر مغني اللبيب: ١٥٦.

(٢) ٣٧٦/٨، باب (فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين).

المبحث الثالث
موقفه من السَّماع

السَّماع أصلٌ مهمٌّ من أصول اللغة، واشترطوا فيه أن يكونَ نقلاً موثوقًا به، فإذا توفر ذلك كان سندًا وحجَّة.

ومصادر السَّماع هي: القرآنُ الكريمُ، والحديثُ النَّبويُّ الشريف، وكلام العرب شعرًا ونثرًا. وفيما يلي بيانُ موقفِ ابنِ حجر من هذه المصادر:

أولاً: القرآنُ الكريم:

القرآنُ الكريمُ هو كلام اللَّهِ الذي لايأتيه الباطلُ من بين يديه ولا مِنْ خلفه، أنزله اللَّهُ بلسان عربي مبين (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعلَّكُم تَعْقِلُونَ)(١) وقوله تعالى (وهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لسانًا عَربيًّا)(٢).

وقد اتَّفقَ العلماءُ على أنَّه أوثقُ المصادر التي وصلت خاليةً من التحريفِ، ومن عبث الوضاعين. ولم تتكلَّمِ العربُ بأجود منه؛ فهو «مُفجِّرُ العلومِ ومنبعُها.... أودعَ فيه سبحانَه وتعالى علمَ كلِّ شيءٍ، وأبانَ فيه كلَّ هدى وغي، فترى كُلَّ ذي فن منه يستمدُّ، وعليه يعتمد. فالفقيهُ يستنبطُ منه الأحكامَ، ويستخرجُ حكمَ الحلال والحرام. والنحوي يبني منه قواعدَ إعرابِه، ويرجعُ إليه في معرفة خطأ القولِ وصوابِه، والبيانيُّ يهتدي به إلى حسن النظام، ويعتبر مسالك البلاغة في صوغ الكلام»(٣).

وانطلاقًا من هذا فقد أخضعَ ابنُ حجر قضايا اللغة للقرآن الكريم وجعلَه حجةً في وضع القواعد، واستشهد بقراءاتِه المختلفة؛ وهو بهذا يميل إلى مذهب

---

(١) سورة يوسف، الآية: ٢.

(٢) سورة الأحقاف، الآية: ١٢.

(٣) الإتقان في علوم القرآن: ١/٣.

أهل الكوفة، ويأخذُ بأصولهم العامةِ المبنيةِ على احترام السماعِ ولو كانَ قليلاً والقياس عليه، وينتهج موقفًا ثابتًا يعتمد على تحري الروايةِ الصحيحة وجعلِها حجَّةً على ما يخالفُها. والأمثلةُ التاليةُ توضح لنا ذلك:

١ ـ إضافةُ الجمع إلى المثنى:

قال ابن حجر: « وإضافةُ لفظِ الجمع إلى المثنى كثيرٌ مسموع؛ كقوله تعالى(فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا)(١)»(٢).

قلتُ: قد علَّلَ «الشوكاني» استعمالَ الجمع ـ هنا ـ مكانَ التثنية بقوله: «وقال قلوبُكما ولم يقل: قلباكما؛ لأنَّ العربَ تستكره الجمع بين تثنيتين في لفظٍ واحد»(٣).

٢ ـ استعمال «إنَّما» موضع النفي والاستثناء:

قال ابنُ حجر: «وقد وقع استعمالُ إنما موضع استعمال النفي والاستثناء؛ كقوله تعالى (إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُم تَعْمَلُونَ)(٤)»(٥).

٣ ـ ورود «مفاتح» و«مفاتيح»:

قال ابنُ حجر: «قوله: (باب وعنده مفاتحُ الغيب لا يَعلمُها إلاَّ هو) المفاتِحُ: جمع مِفتح ـ بكسر الميم ـ الآلة التي يُفتح بها؛ مثل: مِنْجل ومناجل؛ وهي لغةٌ قليلةٌ في الآلة والمشهور: مِفْتاح ـ بإثباتِ الألفِ ـ وجمعه: مَفاتيح ـ بإثبات

---

(١) سورة التحريم: ٤.

(٢) ٣٣١/٤، باب زيارة المرأة زوجها في اعتكافه.

(٣) ينظر فتح القدير: ٣٥١/٥.

(٤) سورة الطور، الآية: ١٦، والتحريم، الآية: ٧.

(٥) ١٨/١، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلم.

اليـاء. وقـد قـرئ بهـا في الشـواذّ. قـرأ ابنُ السَّمَيـفع (وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الغَيبِ)(١)»(٢).

قلتُ: استشهادُ ابنِ حجر بالقرآن الكريم بقراءاته المختلفةِ كثيرٌ جدًا؛ وهو أمرٌ واضح لا يحتاج إلى بيان ، ولذا اقتصرتُ على هذه الأمثلة.

ثانيًا: الحديث النبوي الشريف أُوتِيَ رسـول اللَّهِ ـ صلَّى اللَّهِ عليـه وسلَّم ـ جـوامعَ الكلم، فكانَ أفصحَ العرب على الاطلاق؛ وهو من قبيلة قريش صاحبةِ اللغة النموذجية؛ التي عليها بنى اللغويون جُلَّ قواعدهم.

والمنهجُ الحقُّ يقتضي أن يتقدَّمَ الحديثُ على سائر كلام العرب للاحتجاجِ به في اللغة؛ فهو أبلغُ كلامٍ بعد القرآنِ الكريم، وانطلاقًا من ذلك فإنَّ ابنَ حجر ذهب إلى الاستشهاد بالحديث النَّبوي الشريفِ برواياتِه المختلفةِ؛ وهو بذلك يتَّفقُ مع جمهورِ الكوفيين، ويوافقُ أصولَهم العامَّةَ.

ولم يقفْ عند مجرَّدِ الاستشهادِ بالحديث، بل جعله حجَّةً على غيرِه من أقيسةِ النحويين، وتأويلاتهم، فمتى تعارضتْ روايةٌ صحيحةٌ للحديث مع قاعدةٍ نحويةٍ، أو لغويةٍ قدَّمَ الروايةَ، واحتجَّ بها على غيرِها، ولا يجيزُ الاعتراضَ على الحفَّاظِ الثقاتِ لمجرَّدِ الظنِّ.

فهاهوذا يصرِّحُ بدفاعِه عن روايةٍ خُطِّئتْ بقوله: «وإنَّما أطلتُ في هذا الموضع(٣) لأنَّني منذُ طلبتُ الحديثَ ووقفتُ على كلام الخطابي وقعتْ عندي منه نفرةٌ؛ للإقدام على تخطئةِ الروايات الثابتةِ، خصوصًا ما في الصَّحيحين، فما

---

(١) سورة الأنعام: ٥٩. وينظر القراءة في البحر المحيط: ٤/١٤٤.

(٢) ٨/١٤١.

(٣) ينظر ص ١١٩ ـ ١٢٠ .

فمازلتُ أتطلَّبُ المخلصَ من ذلك إلى أن ظَفرتُ بما ذكرتُه»(١).

ونورد هنا بعضَ الأمثلةِ التي تبيِّنُ استشهادَه بالحديث النَّبوي الشريفِ:

١ ـ إقامةُ الضَّميرِ المنفصل مقامَ المتَّصلِ

ذهب كثيرٌ من النحويين إلى أنَّ كلَّ موضع أمْكنَ أن يُؤْتى فيه بالضَّميرِ المتَّصل لا يجوزُ العدول عنه إلى المنفصل(٢) إلاَّ لضرورةٍ.

أمَّا ابنُ حجر فقد أجازَ مجيءَ الضَّميرِ المنفصل موضع المتَّصلِ وحجَّتُه في ذلك ورودُه في الحديث النَّبويِّ الشريفِ؛ فقد جاء في الحديث «إنَّ أتقاكم وأعلَمَكم باللَّهِ أنا» قال ابنُ حجر: «وفي رواية .... (واللَّهِ إنَّ أبرَّكُم، وأتقاكمَ أنا) ويُستفادُ منه إقامةُ الضَّميرِ المنفصلِ مقامَ المتَّصلِ؛ وهو ممنوعٌ عند أكثر النحاة إلاَّ للضرورة »(٣).

٢ ـ الثُّدْيُ يُطلقُ في الرجل والمرأة:

جعل ابنُ حجر الحديثَ حجَّةً على من زعم أنَّ الثَّدْيَ يختصُّ بالمرأة دونَ الرجل؛ فقد جاء في الحديث(٤) «رأيت الناسَ يُعرضون عليَّ وعليهم قُمُصٌ، منها ما يبلغ الثُّدِيَّ».

قال: «وقوله: (الثُّدِيّ) بضم المثلَّثة وكسر الدال المهملة وتشديد الياء التحتانية: جمع ثَدْيٍ ـ بفتح أوله وإسكان ثانيه والتخفيف ـ وهو مُذكَّرٌ عند

---

(١) ٧/٦٣٦، رقم الحديث: ٤٣٢١.

(٢) ينظر على سبيل المثال الكتاب: ٢/٣٦١ ـ ٣٦٢، وشرح ابن عقيل: ١/٩٩ ـ ١٠٥.

(٣) ١/٩١، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «أنا أعلمكم بالله» رقم الحديث: ٢٠.

(٤) رقمه: ٢٣.

معظم أهل اللغة(١) وحُكِيَ أنَّهُ مؤنَّثٌ. والمشهورُ أنَّهُ يُطلق في الرجل والمرأة، وقيل يختصُّ بالمرأة؛ وهذا الحديث يردُّه»(٢).

٣ ـ كسفتْ وانكسفتْ: بمعنى

جعل ابنُ حجر الحديثَ ردًا على القزَّاز، والجوهري اللذين أنكرا «انكسفت» فقال: «قوله: (فانكسفت) يُقالُ: كَسَفَتِ الشَّمس ـ بفتح الكاف ـ وانكسفت: بمعنى. وأنكر القزَّازُ (انكسفت) وكذا الجوهريُّ(٣) حيث نسبَه للعامَّة، والحديثُ يردُّ عليه»(٤).

٤ ـ تعدية «عَيَّرَ» بالباء:

وجَعل الحديثَ حجَّةً على من قال: إنَّ «عَيَّرَ» لا يتعدَّى بالباء فقال: «قوله: (أعَيَّرْتَه بأمِّه) .... وفي قوله (بأمِّه) ردٌّ على من زعم أنهَّ لا يتعدَّى بالباء، وإنَّما يُقال: عيَّرتَه أمَّهُ» (٥).

---

(١) قال ابن فارس في المقاييس ١/٣٧٣: « الثاء والدال والياء: كلمة واحدة؛ وهي ثدي المرأة. والجمع أثْدٍ .... ثم فُرِّق بينه وبين الذي للرجل فقيل في الرجل الثُّنْدُوءة»، وقال الجوهري في الصحاح (ثدا) ٦/٢٢٩١: « الثدي يذكر ويؤنث، وهو للمرأة والرجل أيضا والجمع أثدٍ وثديٌّ» وذكر ابنُ منظور في اللسان (ثدى) ١/٤٧٤ أنَّ كثيرًا من أصحاب المعاجم يقولون بتذكير الثدي وتأنيثه وأنه يطلق على الرجل والمرأة.

(٢) ١/٩٣، باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال.

(٣) ينظر الصحاح (كسف) ٤/١٤٢١.

(٤) ٢/٦١٢، باب الصلاة في كسوف الشمس ، رقم الحديث: ١٠٤٠.

(٥) ٥/٢٠٧، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم « العبيد إخوانكم فأطعموهم مما تأكلون» ، رقم الحديث: ٢٥٤٥.

قلتُ: جعل «الجوهريُّ» تعديتَه بالباء من كلام العامَّة فقال: «وعَيَّره كذا من التعيير. والعامةُ تقول: عيَّرَه بكذا»(١).

ولكنَّنا نتَّفقُ مع ابنِ حجر فيما ذهب إليه؛ لوجود شواهدَ لذلك من الحديث الشريف.

٥ ـ «العِصابة» تُطلق على كلِّ ما يُشدُّ به الرأسُ وغيرُه:

ويجعل ابنُ حجر الحديثَ حجَّةً وشاهدًا على أنَّ كلمة «عِصابة» تُطلق على ما يُشدُّ به الرأسُ وغيرُه؛ وهو بذلك يردُّ على من خصَّصها بما يُشدُّ به الرأس فقط؛ فقال: «قوله: (وعليه عِصابة) بكسر أوَّله؛ وهي: ما يُشدُّ به الرأس، وقيل: في الرأس بالتاء، وفي غير الرأس يُقال: عِصابٌ فقط. وهذا يردُّه قوله في الحديث الذي أخرجه مسلم: عصب بطنَه بعِصابة»(٢).

قلتُ: هذا وغيره دليلٌ على استقلاليَّةِ ابنِ حجر بالرأي، وموقفِه الثابت في تقديمه رواياتِ الحديثِ الصحيحةَ على كلام أهل اللغة. فقد جاء تخصيصُ العِصابة بالرأس في الصحاح «والعِصابة: العمامة وكلُّ ما يُعصب به الرأسُ»(٣) وفي اللسان «والعِصابة: العمامة، وكلّ ما يُعَصَّبُ به الرأس... وكلُّ ما عُصِبَ به كَسْرٌ، أو قَرْحٌ من خرقة أوخَبِيبَةٍ فهو عِصابٌ له»(٤).

٦ ـ إطلاقُ لفظ «الرؤيا» على ما يُرى بالعين:

ذكر البخاريُّ روايةً عن ابن عباس أنَّهُ فسّر الآية الكريمة (ومَا جَعَلْنَا

---

(١) الصحاح (عير) ٢/٧٦٤.

(٢) ٧/١٥٣، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: « اقبلوا من محسنهم وتجاوزوا عن مسيئهم».

(٣) ينظر الصحاح (عصب) ١/١٨٣.

(٤) اللسان (عصب) ٤/٢٩٦٤.

الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلاَّ فِتْنَةً لِلنَّاسِ)(١) فقال: «هي رؤيا عينٍ أُريها رسولُ اللَّهِ ـ صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ ليلةَ أُسرِيَ به».

فقال ابنُ حجر: «واستُدِلَّ به على إطلاق لفظ (الرؤيا) على ما يُرى بالعين في اليقظةِ، وقد أنكره (الحريري) تَبَعًا لغيره وقالوا: إنَّما يُقال رُؤيا في المنام، وأمَّا التي في اليقظة فيُقال: رُؤية.

وممَّن استعملَ (الرؤيا) في اليقظة المتنبي في قوله:

.... ورؤياكَ أَحلى في العيونِ من الغُمضِ(٢)

وهذا التفسيرُ يردُّ على من خطَّأه»(٣).

٧ ـ «مِنْ» تأتي لابتداء الغاية في الزَّمان:

ذكر ابنُ حجر أنَّ «مِنْ» قد تأتي لابتداءِ الغايةِ في الزمان، وشاهدُه في ذلك ما جاء في الحديث النبوي الشريف (٤) .

---

(١) سورة الإسراء، الآية: ٦٠. وممّن نسب إلى ابن عباس تفسير (الرؤيا) في الآية بأنَّها رؤيا عين ابنُ كثير في تفسيره: ٤٩/٣، والشوكاني في فتح القدير: ٢٤٤/٣.

(٢) البيت بتمامه:

مضى الليل والفضل الذي لك لا يمضي و رؤياك أحلى في العيون من الغُمْضِ

وهو في ديوانه بشرح العكبري: ٢١٩/٢.

(٣) ٢٥٠/٨، باب (وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس) رقم الحديث: ٤٧١٦. وممن خطَّأ المتنبي العكبريُّ فقال في شرحه للديوان ٢١٩/٢: « والرؤيا تُستعمل في المنام خاصة .... إلا أنَّه ذَهبَ بالرؤيا إلى الرؤية، كقوله تعالى (وما جعلنا الرؤيا التي أريناك) فإنه لم يرد بها رؤيا المنام .... وقال أبو الفتح الرؤيا في المنام . وأمَّا في العين فلا أعرفها».

(٤) ينظر ص ٢٩٣ ـ ٢٩٥ .

وهكذا يجعلُ ابنُ حجر روايةَ الحديث مقدَّمةً على غيرِها من التأويلاتِ، والتفسيراتِ، فمتى تعارضتِ الروايةُ الصحيحةُ مع أيِّ رأيٍ لغويٍّ جُعلتْ حجَّةً عليه. كما رأينا في الأمثلة السابقة، وكاستدراكه على القاضي عياض بقوله:

« قلتُ: هو توجيهٌ حسنٌ لو ساعدتْهُ الروايةُ»(١).

وفي شرحه الحديث(٢) «اقْتُسِمَ المهاجرون قرعةً، فطار لنا عثمانُ بن مظعون».

قال: «(فطارلنا) أي: وقعَ في سهمِنا. وذكره بعضُ المغاربة بالصَّاد (فصار لنا) وهو صحيحٌ من حيثُ المعنى إن ثبتتِ الروايةُ»(٣).

وجاء في الحديث(٤) «فقال بعضُهم لبعض: سلوه عن الرُّوح، فقال: ما رابكم إليه».

قال ابنُ حجر: «قوله: (ما رابكم إليه) كذا للأكثر بصيغة الفعل الماضي

---

(١) ٢٢٤/١، باب الغضب في الموعظة والتعليم إذا رأى ما يكره، رقم الحديث: ٩٠.

(٢) رقمه: ١٢٤٣.

(٣) ١٣٩/٣، باب الدخول على الميت بعد الموت إذا أدرج في كفنه.

(٤) رقمه: ٤٧٢١.

من الرَّيبِ. ويُقال فيه: رابَه كذا، وأرابَه كذا(١) بمعنى .... وقال الخطابي: الصواب ما أرابكم بتقديمِ الهمزة وفتحتين من الأَرَبِ؛ وهو الحاجة» ثم يعلِّقُ ابنُ حجر على كلام الخطابي قائلاً: «وهذا واضح المعنى لو ساعدتْهُ الروايةُ»(٢).

وكان ابنُ حجر شديدَ التَّمسُّكِ بالروايةِ، لا يجيزُ الاعتراضَ على الحفَّاظ لمجرد الظنِّ، والاحتمالات؛ كقوله: «قوله: (إلى جبريل ننعاه). قيل: الصوابُ إلى جبريلَ نعاه.... والأَوَّلُ موجَّهٌ فلا معنى لتغليط الرواة بالظنِّ»(٣).

ونخلصُ إلى أنَّ ابنَ حجر يشترط لتأويلات اللغويين، وتوجيهاتهم أن تكونَ متَّفقةً مع رواية الحديث وإلاَّ فالروايةُ مقدَّمةٌ على آراء أهلِ اللغة. وهذا هو المنهجُ الصحيحُ الذي نرتضيه؛ لأنَّ الحديثَ يلي القرآنَ الكريمَ في الاستدلال به؛ وذلك لتوثيقِ نصوصِهِ، ولحرمتِه: فهو المصدرُ الثاني للتَّشريعِ الإسلامي. ولم تعهدِ العربيَّةُ بعد القرآنِ الكريم بيانًا أبلغَ ولا أصحَّ من الحديث النَّبويِّ الشريفِ.

أمَّا مانعو الاستشهاد بالحديث فإنَّهم يستندون إلى أمرين؛ أحدهما: أنَّ منه ماهو مرويٌّ بالمعنى، والآخر من أئمَّةِ النَّحو المتقدمين من لم يستشهدوا به.

---

(١) في الصحاح (ريب) ١٤١/١ «ورابني فلان؛ إذا رأيت منه ما يريبك وتكرهه. وهذيل تقول: أرابني».

(٢) ٢٥٤/٨، باب (ويسألونك عن الروح).

(٣) ٧٥٦/٧، باب مرض النبي صلى الله عليه وسلم ووفاته ، رقم الحديث: ٤٤٦٢.

والجوابُ على ذلك: «ورُدَّ الأوَّلُ ـ على تقدير تسليمه ـ بأنَّ النقل بالمعنى إنَّما كان في الصَّدرِ الأوَّلِ قبل تدوينه في الكتب، وقبل فسادِ اللغة. وغايتُه: تبديل لفظٍ بلفظٍ يصحُّ الاحتجاج به، فلا فرق. على أنَّ اليقين غير شرط، بل الظنُّ كافٍ.

ورُدَّ الثاني بأنَّه لا يلزمُ من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به، والصوابُ جواز الاحتجاج بالحديث للنَّحوي في ضبط ألفاظِه، ويلحق به ماروُي عن الصحابةِ»(١).

وما ذكره الأقدمون من أنَّه قد حدث تبديل وتغيير في ألفاظ الحديث لا يكونُ مانعًا مِنَ الاستشهادِ به؛ فغلبة الظَّنِّ تكفي بأنَّ المنقولَ عن النَّبي صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم ـ لم يُبدَّلْ(٢).

---

(١) ينظر خزانة الأدب : ٩/١ ـ ١٠.

(٢) ينظر المصدر السابق : ١٤/١.

ثالثًا: الشعر

الشعرُ ديوان العرب؛ حيث كانوا يتبارون في تجويدِه، وتحسينه؛ فهو صناعتُهم التي أتقنوها، وتباهَوْا في إجادتها.

وقد استشهد ابنُ حجر بالشعر على كثيرٍ من القضايا اللغويَّةِ كغيره من علماء العربيَّة؛ وهذه بعض النماذج:

١ ـ التيمُّمُ لغةً القصد:

في تفسير ابنِ حجر للتَّيمُّمِ ذكر أنَّه في اللغة يدلُّ على القصد(١) وعزَّزَ قوله هذا بالاستشهاد على ذلك؛ فقال: «والتيمُّم في اللغة:القصد، قال امرؤ القيس(٢):

تيمَّمْتُها من أَذْرِعَاتٍ وأَهْلُها   بِيَثْرِبَ أدْنى دَارِها نظرٌ عالي

أي: قصدتُها»(٣).

٢ ـ استعمال «إنَّما» موضع استعمال النفيِ والاستثناء:

استشهد ابنُ حجر على ذلك بقوله: «ومن شواهده قول الأعشى(٤):

ولستَ بالأكثرِ منهم حصًى   وإنَّما العزَّةُ للكاثرِ

---

(١) ينظر الصحاح (يمم) ٢٠٦٤.

(٢) البيت في ديوانه ص ٣١ وهو من الشواهد النحوية، وروايته في الديوان وفيما اطلعتُ عليه من المصادر: «تنوَّرتها» وعلى هذا فلا شاهد فيه لابن حجر. ينظر الكتاب: ٢٣٣/٣، ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٤٢٦/٣، والخزانة: ٥٦/١.

(٣) ٥١٥/١، باب التيمم.

(٤) البيت في ديوانه:٩٤ وهو من شواهد الخصائص: ١٨٥/١، والمغني: ٧٤٤، والخزانة: ٢٥٠/٨. وقد استشهد به بعض العلماء على جواز اجتماع (ال) و (من) في اسم التفضيل . أما ابن حجر فقد دلَّل به على قضية أخرى هي استعمال (إنما) موضع النفي والاستثناء.

يعني: ما ثبتتِ العزَّةُ إلاَّ لمن كان أكثرَ حصًى»(١).

٣ ـ الأثرُ بقيَّةُ العُمْرِ:

قال ابنُ حجر: «والأثرُ ـ هنا ـ بقيَّةُ العُمْر. قال زهير(٢):

والمرْءُ ما عاشَ ممْدودٌ له أَمَلٌ   لا ينتهي الطرفُ حتى ينتهي الأثرُ»(٣).

٤ ـ إطلاقُ القول على الظنِّ:

ذكر ابنُ حجر أنَّ القولَ يُطلق على الظنِّ واستشهدَ على ذلك بالشعر؛ فقال: «والقول: يُطلق على الظنِّ؛ قال [عُمَرُ بنُ أبي ربيعة](٤):

أمَّا الرَّحيلُ فدونَ بعدَ غدٍ   فمتى تقولُ الدَّارَ تجْمَعُنا

أي: تظنُّ»(٥).

قلتُ: إجراءُ فعلِ القول مجرى فعل الظنِّ لغة منسوبة إلى بني سُلَيْم(٦). وقد وصفها ابنُ مالك بالشهرة فقال: «وأمَّا قوله صلّى اللَّه عليه وسلَّم: (ما تقولُ ذلك يبقي من درنه) ففيه شاهدٌ على إجراءِ فعل القولِ مجرى فعل الظنِّ، على اللغة المشهورةِ.... وأشرتُ بقولي: على اللغة المشهورة إلى لغة سُلَيم، فإنَّهُم يجرون أفعالَ القول كلَّها مجرى ظن بلا شَّرط»(٧) وقال: «وبنو سُلَيم يجرون

---

(١) ١/١٨ ـ ١٩، باب كيف كان بدء الوحي.

(٢) ليس في ديوانه صنع الأعلم وهو في اللسان (أثر) وروايته: «لا ينتهي العمرُ».

(٣) ٤/٣٥٣، باب من أحبَّ البسط في الرزق، رقم الحديث: ٢٠٦٧.

(٤) في الفتح ٤/٣٢٤: « قال الأعشى» ولعلّ ذلك من خطأ النساخ. والبيت في ديوان عمر بن أبي ربيعة: ٤٣٤، وفي اللسان (قول) ٥/٣٧٧٩. ونسب أيضًا إلى عمر بن أبي ربيعة، وهو في الخزانة ٢/ ٤٣٩ .

(٥) ٤/٣٢٤، باب اعتكاف النساء ، رقم الحديث: ٢٠٣٣.

(٦) ينظر اللسان (قول) ٥/٣٧٧٩.

(٧) شواهد التوضيح: ٩١ ـ٩٢.

القولَ مجرى الظنِّ سواء كانَ فعلاً ماضيًا، أو مضارعًا، أو أمرًا، أو اسمَ فعل، أو مصدرًا»(١).

٥ ـ العِرض؛ هو موضعُ المدح والذَّمِّ من الشَّخصِ:

ذكر ابنُ حجر أنَّ «العِرض» هو موضع المدح والذم في الإنسان؛ وهو أعمُّ ـ عنده ـ من أن يكونَ في النفسِ، أو النسب، أو الحسب. واعترضَ على ابنِ قتيبة حيث حصره في البَدَنِ والنفسِ؛ فقال: «وهو موضعُ المدح والذَّمِّ من الشخص، أعمُّ من أن يكونَ في نفسِه، أو نسبه، أو حسبِه. وقال ابنُ قتيبة(٢): عِرضُ الرجلِ بدنُه ونفسُه لا غير؛ ومنه: استبرأ لدينه وعرضه. قلتُ: ولا حجَّةَ فيه لما ادَّعاه من الحصرِ. ويدلُّ للأوَّلِ قولُ حسان(٣):

فإنَّ أبي ووالدَه وعرضي لعِرض محمدٍ منكم وقاءُ

يخاطبُ بذلك من كان يهجو النَّبيَّ صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم»(٤).

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٢/٥٦٧.

(٢) في اللسان (عرض) ٤/٢٨٨٨: «وقال ابن قتيبة: عرض الرجل نفسه وبدنه لاغير».

(٣) البيت في ديوانه: ٧٦.

(٤) ١٠/٤٧٩، باب الحب في الله.

رابعًا: موقفه من الاحتجاج بلغات العرب:

وضع النحاة، واللغويون قواعدَهم على الشائع من كلام العربِ، ثم اختلفت مواقفُهم من النماذج التي خالفت قواعدَهم؛ فمنهم من وصفَها بالرَّداءةِ، ومنهم مَن وصفها بالشذوذ، ومنهم من درج على التوسع في الأقيسةِ حتى تستوعبَ جُلَّ لغات العرب؛ وهذا الأخيرُ هو مذهبُ أهل الكوفة؛ وهو المنهج الذي سار عليه ابنُ حجر فكان يحتجُّ باللغات ولا يخطِّئُها مادامتْ قد وردتْ في قراءةٍ قرآنيةٍ، أو في روايةٍ من روايات الحديثِ الصحيحة، أو في الفصيحِ من كلام العرب شعرًا ونثرًا.

وكانَ يحتجُّ باللغاتِ المخالفةِ للشائع والمشهور من قواعد اللغويين، والنحويين مع وصفه إياها بالقلَّةِ، أو النُّدور، وأحيانًا قليلة بالشذوذِ.

معنى مصطلحات القلَّة والندور والشذوذ

لا يوجدُ تفريقٌ دقيقٌ بينها سواء في معاجم اللغة، أو في كتب النحوِ. فمصطلح النُّدور في المعاجم نجد له عدَّةَ أسماء ومعانٍ؛ منها : الغريبُ الخارج عن المعتاد(١) ومنها: الشذوذُ، ومنها: القِلَّةُ(٢).

ومصطلحُ القلَّةِ يعني خلافَ الكثرة(٣).

والشذوذُ يعني: ما كانَ مخالفًا للقياسِ من غير النَّظرِ إلى قلّةِ وجوده وكثرته(٤).

---

(١) أسرار البلاغة (ندر) ٦٢٥.

(٢) اللسان (ندر) ٤٣٨٢/٦.

(٣) اللسان (قلل) ٣٧٢٦/٥.

(٤) التعريفات للجرجاني: ١٢٤.

وقيل: هو ما خالفَ بقيَّةَ بابه فلم يكن مطَّردًا(١).

وقيل: الشاذ يُقسّم إلى ثلاثةِ أضربٍ:

١ ـ ما شذَّ عن بابه وقياسه، ولم يشذَّ في الاستعمال؛ مثل: استنوق ، واستحوذ.

٢ ـ ما شذَّ في الاستعمالِ ولم يشذَّ في القياس؛ كالماضي من يدعُ.

٣ ـ ما شذَّ عن القياس والاستعمال(٢) مثل: ثوب مبيوع.

ممَّا سبق يتَّضحُ لنا أنَّه قد يُطلق مصطلحُ القلَّةِ ويُرادُ به النُّدورُ، أو الشذوذُ. وقد يُطلق مصطلحُ الشاذِّ ويُرادُ القليلُ النَّادرُ.

إذًا فألفاظُ النُّدورِ، والقلَّةِ، والشذوذِ مترادفةٌ، على الرَّغم من محاولات بعض العلماء التفرقةَ بينها؛ كصنيع «الجُرجاني» حيث قال: «والفرقُ بين الشاذِّ، والنَّادر، والضَّعيفِ هو أنَّ الشَّاذَ يكونُ في كلام العربِ كثيراً لكن بخلاف القياس. والنادرُ هو الذي يكونُ وجودُه قليلاً لكن يكون على القياس. والضَّعيفُ هو الذي لم يصل حكمُه إلى الثبوتِ»(٣).

ونخلُصُ إلى أنَّ ابنَ حجر في استخدامه هذه المصطلحاتِ لا ينتقصُ لغةً من اللُّغات، ولا يخطِّئُها، فلم يكن ذلك منهجَهُ، وإنَّما يعنى بالقلَّةِ، أو النُّدور، أو الشذوذِ: أنَّ اللغةَ الموصوفة بذلك أقلُّ وروداً من غيرِها في كلام العربِ. ودليلُنا على ذلك :

١ ـ أنَّ المصطلحاتِ السابقةَ كما رأينا عند العلماءِ لا تعني في مجملِها

(١) الخصائص: ٩٧/١.

(٢) ينظر الأصول لابن السراج: ٥٧/١، والخصائص: ٩٧/١.

(٣) التعريفات للجرجاني: ١٢٤.

انتقاصاً للكلام الموصوفِ بها.

٢ ـ أنّ ابنُ حجر يحترمُ السَّماعَ كثيرًا، ويحتجُّ باللغاتِ المخالفةِ للقياس، والشائع، والمشهور، لكنَّه يرى أنَّها ليستْ جميعًا على درجةٍ واحدةٍ من الشهرة، والفصاحة؛ يتجلَّى ذلك في قوله في مواضع كثيرةٍ: «وهو على اللغة الفصحى».

وهذه النماذجُ توضح لنا ذلك:

لغةُ أكلوني البراغيثُ

يأبى ابنُ حجر التأويلاتِ، والتقديراتِ التي ذهب إليها بعضُ النحاةِ في تفسير وتخريج تلك الشواهدِ؛ التي وردتْ فيها الأفعالُ متَّصلةً بعلامة التثنيةِ، أو الجمع، أو نونِ النسوة مع إسنادها إلى الاسمِ الظاهر؛ وهو ما يُعرفُ بلغة: «أكلوني البراغيثُ». وحجَّتُه في ذلك أنَّها لغةٌ ثبتتْ نقلاً، وصحَّتِ استعمالاً، وأنَّ الأصلَ عدم التقدير.

وقد اتَّفقَ في ذلك مع مذهبِ جمهور الكوفيين؛ فقال: «وقد تكلَّفَ بعضُ النحاةِ ردَّ هذه اللغة إلى اللغة المشهورةِ؛ وهي أن لا تلحقُ علامة الجمع ولا التثنية ولا التأنيث في الفعل إذا تقدم على الاسماء، وخرَّجَ لها وجوهًا، وتقديراتٍ في غالبها نظر، ولايُحتاج إلى ذلك بعد ثبوتِها نقلاً، وصحَّتِها استعمالا واللَّهُ أعلم»(١).

والشواهدُ التي ذكرها ابنُ حجر لهذه اللغةِ كثيرةٌ، وكان حكمُه عليها، وعلى أمثالِها من اللغات؛ التي تُخالف المشهورَ حكمًا منطقيًا: يجيزُها، ويرفضُ التأويلاتِ، والتقديراتِ التي تُحاول ردَّها إلى اللغة المشهورةِ. ولكنَّه مع إجازتِهِ إياها يصفُها بالقلة؛ كقوله: «في رواية أبي ذرٍّ (وكنَّ النساءُ) وهي على اللغة القليلة»(٢).

وما ذهب إليه ابنُ حجر إزاءَ هذه اللغة، هو الرأيُ الذي نرتضيه؛ لأنَّها لغةٌ ثبت نقلُها عن طيِّيءٍ، وبلحارث بنِ كعب، وأزد شنوءة، وكنانة، ولأنَّ لها أدلةً

---

(١) ٩/١٦٦، باب حسن المعاشرة مع الأهل.

(٢) ٢/٥٣٥، باب التكبير أيام منى، وإذا غدا إلى عرفة.

سماعيةً كثيرةً في القرآن الكريمِ، والحديثِ النبوي الشريفِ، وفي كلام العرب شعرًا ونثرًا(١)، كما أنَّ اللغاتِ على اختلافِها حجَّةٌ(٢).

إعرابُ الأسماءِ السِّتة:

ورد في بعض رواياتِ الحديث الشريفِ استعمالُ بعض الأسماءِ الستة بالألفِ في الحالات الثلاث: الرفعِ، والنَّصبِ والجرِّ؛ وهذا خلافُ القاعدة المبنيَّةِ على اللغة الشائعة؛ وهي: علامةُ الرفعِ في الأسماءِ الستة الواوُ، وعلامةُ النَّصبِ الألفُ، وعلامةُ الجرِّ الياءُ. فكيفَ عالج ابنُ حجر هذه الرواياتِ المخالفةَ للقاعدةِ؟

لقد سلك منهجًا ثابتًا يعتمدُ على معرفتِه الواسعةِ بلغات القبائل، وتوجيه ما يُخالفُ قواعدَ اللغويين، والنحويين على ضوء ذلك. ولنستمعْ إليه وهو يقول: «قوله: (أبا فلان) كذا للأكثر، قال عياضُ: هو منادى بكنيتِه. قلتُ وليس كذلك لما سأذكرُه، وإنَّما خاطبتْ عائشةُ عروةَ بقولها: (ألا يعجبُك) وذكرتْ له المتعجَّبَ منه فقالت: (أبا فلان). وحقُّ السِّياقِ أن تقولَ: (أبو فلان) بالرفع على أنَّه فاعل؛ لكنَّهُ جاء هكذا على اللغةِ القليلة»(٣).

قلتُ: أراد باللغةِ القليلةِ لغةَ بني الحارث بن كعب، وكنانة؛ وهي القصر في ثلاثة أسماء: «أب»، و«أخ»، و«حم». ومعنى القصر: إثباتُ الألفِ في آخرها في جميع أحوالها(٤).

---

(١) ينظر معاني القرآن للفراء: ١/١٨٣ ـ ١٨٥، وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ٢/٥٨٠ ـ ٥٨٣، والهمع: ٢/٢٥٧.

(٢) ينظر المزهر: ١/٢٥٧.

(٣) ٦/٦٦٩، باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم.

(٤) ينظر شرح المفصل : ١/٥٣، وشرح ابن عقيل: ١/٥٢، والهمع: ١/١٢٨، والنحو الوافي لعباس حسن: ١/١١١ ـ ١١٣.

حذفُ نون الرفعِ بدون ناصب، أوجازم:

ذكر ابنُ حجر رواياتٍ لأحاديثَ نبويةٍ وردتْ بحذف نونِ الرَّفع بلا ناصبٍ ولاجازم، وأشار إلى أنَّها لغة، ولم يخطِّئْها كما فعل بعضُ النحويين، بل علَّلَ لها بأنَّها جاءتْ لطلب الخفَّة(١).

الوقوفُ على المنَّون المنصوب بالسكون:

ذكر ابنُ حجر رواياتٍ لبعض الأحاديثِ جاءتْ بحذف الألفِ من الأسماءِ المنوَّنةِ المنصوبة؛ وهذا خلافُ المشهور، إلاَّ أنَّ ابنَ حجر يظل ثابتًا على موقفه المبني على احترام السَّماعِ حتى لو كانَ مخالفًا للمشهور من قواعد اللغويين والنحويين. ويعلِّلُ لهذه الروايات بأنَّها جاءتْ على اللغةِ الرَّبيعةِ. ولم ينتقصْ من هذه اللغة، أو يقلل من شأنها فقد وردت شواهدُ لها في رواياتٍ صحيحة؛ ففي شرحه: «ويجعلون المحرَّمَ صفرَ» قال «كذا هو في جميع الأصول من الصحيحين».

ثمَّ قال: «والمشهورُ عن اللغةِ الرَّبيعة كتابةُ المنصوب بغير ألفٍ»(٢).

وجاء في الحديث(٣): «وكان لي أخٌ يُقال له: أبو عمير، قال: أحْسَبُه فطيمًا».

قال ابنُ حجر: «في بعض النسخ (فطيم) بغير ألف؛ وهو محمولٌ على طريقةِ مَن يكتبون المنصوبَ بلا ألف»(٤).

---

(١) ينظرص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(٢) ٣/٤٩٨، باب التمتع والقران والإفراد بالحج، رقم الحديث: ١٥٦٤.

(٣) رقمه: ٦٢٠٣.

(٤) ١٠/٥٩٨، باب الكنية للصبي وقبل أن يولد للرجل.

وجاء في الحديث(١): «غزونا مع النَّبيِّ ـ صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ ـ سبعَ غزوات، أو ستًّا».

ذكر ابنُ حجر روايةً أُخرى «أوست» بغير تنوين(٢)، ثم نقلَ توجيهَ ابنِ مالك لهذه الروايةِ بأنَّها جاءتْ على اللغةِ الرَّبيعة(٣).

وفي الحديث(٤): «تزوجتَ يا جابر؟ قلتُ: نعم. قال: بكرًا أم ثيِّبًا. قلتُ: ثيِّب».

قال ابنُ حجر: «وقوله في الجواب:(قلت: ثيبٌ) بالرفع على أنَّ التقدير ـ مثلاً ـ التي تزوجتُها: ثيِّبٌ. قيل: وكان الأحسن النَّصب على نسق الأوَّلِ؛ أي: تزوجتُ ثيِّبًا.

قلتُ: ولايمتنع أن يكونَ منصوبًا فكُتِبَ بغير ألفٍ على تلك اللغةِ»(٥).

ونخلُصُ من هذا إلى أنَّ جمهورَ العرب يقفون على المنصوبِ المنوَّنِ بالألفِ، فيقولون: «رأيتُ خالدًا» لكنَّ ابنَ حجر ذكر بعض الأحاديثَ ورد فيها الوقوفُ على المنوَّنِ المنصوب بغير ألفٍ، وخرَّجَ ذلك على أنَّها جاءتْ على لغة ربيعة؛ وهي الوقوفُ على المنونِ المنصوبِ بالسكون فيقولونَ: «رأيتُ خالدْ».

(١) رقمه: ٥٤٩٥.

(٢) ٩/٥٣٦، باب أكل الجراد.

(٣) قال ابن مالك في شواهدالتوضيح ٤٩: «إلاّ أنّه كُتب على اللغة الربيعية فإنهم يقفون على المنون المنصوب بالسكون ، فلا يحتاج الكاتب على لغتهم إلى ألف».

(٤) رقمه: ٦٣٨٧.

(٥) ١١/١٩٤، باب الدعاء للمتزوج.

وقد ذكر هذه اللغةَ بعضُ العلماءِ(١).

الجزم بـ«لن»:

جاء في الحديث(٢): «ولن تعدوَ أمرَ اللَّهِ فيك».

قال ابنُ حجر: «ولبعضهم: (لن تعد) بالجزم؛ وهولغةٌ؛ أي: الجزمُ بـ(لنْ). والمرادُ بأمرِ اللَّهِ: حكمُه»(٣).

الشائعُ أنَّ «لنْ» تعملُ النَّصبَ في الفعل المضارع، ولكن وردتْ روايةٌ للحديث جُزم الفعلُ فيها بـ«لنْ» فوصف ابنُ حجر ذلك بأنَّه لغة. وفي موضع آخر من «فتح الباري» يظهرُ موقفُ ابنِ حجر من هذه اللغة حيثُ ذكر روايةً لحديثٍ آخرَ فقال: «ووقع عند كثير من الرواة: (لنْ تُرَعْ) بحرف (لن) مع الجزم» ثم وصف ذلك بقوله: «وهي لغةٌ قليلةٌ»(٤).

وقد تحدّث ـ أيضًا ـ عن الجزم بـ«لن» بعضُ العلماء (٥).

وكما أطلعتنا الأمثلة السابقة على احتجاج ابن حجر للغات، فإننا ـ هنا ـ نذكر بعض الأمثلة على وصفه لبعض اللغات بالشذوذ أو الندور، وقد عرفنا ـ من قبل ـ أنَّ ابن حجر يُطلق هذه المصطلحاتِ على اللغات التي تجيء مخالفةً لما عليه الكثرة؛ مثل: «قوله: «(فوقصتْهُ، أو قال: فأوقصَتْهُ) شك من الرواي. والمعروفُ ـ عند أهل اللغةِ ـ الأوَّلُ، والذي بالهمز شاذٌ. والوقص: كسر

---

(١) ينظر الخصائص: ٢/ ٩٧، وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ٤/ ١٩٨٠، و شرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٧٢، و شرح الألفية لابن الناظم: ٨٠٧ .

(٢) رقمه: ٤٣٧٣.

(٣) ٧/٦٩١، باب وفد بني حنيفة وحديث ثمامة.

(٤) ١٢/٤٣٧، باب الأمن وذهاب الروع في المنام.

(٥) ينظر رصف المباني: ٣٥٧. والمغني ٣٧٥ .

العنق»(١).

ومثل: «قوله: (بابُ أمْرِ النَّبي صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم اليـهودَ بيع أَرَضِيهم) كذا في رواية أبي ذرٍّ بفتح الرَّاء، وكسرالضاد المعجمة: جمع أَرْضٍ؛ وهو شاذ؛ لأنَّهُ جُمِع جمع سلامة ولم يبق مفردُه سالمًا؛ لأنَّ الرَّاء في المفردِ ساكنةٌ وفي الجمع محرَّكةٌ»(٢).

وقوله: «والربا: مقصور، وحُكِي مدُّه؛ وهو: شاذ»(٣).

وصفه بعضَ اللغات بالفصاحةِ، والشهرةِ :

تتفاوتُ لغاتُ القبائلِ العربيَّةِ في فصاحتِها، وكثرةِ استعمالها. فليستْ جميعُها على درجةٍ واحدةٍ من الشهرةِ، أو الكثرة.

وكانت لغةُ قريش أفصحَ هذه اللغات، وأشهَرها. فقد «أجمع علماؤنا بكلام العرب، والرُّواةُ لأشعارهم، والعلماءُ بلغاتِهم وأيامِهم ومحالِّهم: أنَّ قريشًا أفصحُ العربِ ألسنةً، وأصفاهم لغةً.... وكانتْ قريشٌ مع فصاحتِها، وحسنِ لغاتها، ورِقَّةِ ألسنتِها إذا أتتْهم الوفودُ من العرب، تخيَّروا من كلامهم وأشعارهم أحسنَ لغاتهم، وأصفى كلامهم»(٤).

وتفاوتُ هذه اللغات هو الأمرُ الذي دفع كثرًا من اللغويين ـ وبخاصَّةٍ أهل البصرة ـ إلى الاستشهادِ بلغات بعض القبائل دونَ غيرها، يقول السيوطي: «كانت قريشٌ أجودَ العرب انتقادًا للأفصحِ من الألفاظِ، وأسهلِها على اللسان عند النُّطق، وأحسنها مسموعًا، وأبينها إبانةً عمًّا في النفس، والذين عنهم نُقلت

---

(١) ١٦٣/٣، باب الكفن في ثوبين ، رقم الحديث: ١٢٦٥.

(٢) ٤٨٨/٤.

(٣) ٣٦٦/٤، باب قول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة).

(٤) ينظر الصاحبي لابن فارس: ٣٣.

اللغةُ العربيَّةُ وبهم اقتدي، وعنهم أُخذَ اللسانُ العربيُّ من بين قبائل العرب هم: قيسٌ، وتميمٌ، وأسدٌ؛ فإنَّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخِذَ ومعظمه، وعليهم اتُّكلَ في الغريب، وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يُؤخذْ من غيرهم من سائر قبائلهم»(١).

إلاَّ أنَّ الكوفيين أخذوا بما رُوي عن قبائلَ لم يكنِ البصريون يحتجُّون بها؛ مثل: لخمٍ، وجذام، وغسان، وقضاعة.

وعلى الرّغم من أنّ ابن حجر يتوسع في الاحتجاجِ باللغات المختلفة ولا يخطِّئُها، أو ينتقصُها ـ كما عرفنا ذلك من قبل ـ لم يحكم على جميع لغاتِ القبائل بأنَّها على درجةٍ واحدةٍ من الشهرة، أو الفصاحة. فهو يرى أنَّ هناك لغةً فصحى، ولغةً أشهرَ من لغةٍ ،والأمثلة التالية توضح ذلك:

قال: «قوله: (ثم قال هَلُمَّ) القائل هو بلال؛ وهو على اللغةِ الفصحى في التعبير بها للمفرد والجمع»(٢).

وفي موضع آخر نسبَ هذه اللغة التي وصفها بالفصحى إلى أهلَ الحجاز؛ قال: «قوله: (فقال رسولُ اللَّه ـ صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم ـ هَلُمِّي يا أمَّ سُلَيمٍ ما عندك) كذا لأبي ذرٍّ... ولغيره: (هَلُمَّ) وهي لغةٌ حجازية. هَلَمَّ ـ عندهم ـ لا يُؤنَّثُ، ولا يُثنى، ولا يُجمع»(٣).

---

(١) المزهر: ٢١١/١.

(٢) ٥٤٣/٢، باب موعظة الإمام النساء يوم العيد ، رقم الحديث: ٩٧٩.

(٣) ٦٨٣/٦، باب علامات النبوة ، رقم الحديث: ٣٥٧٨.

قلتُ: وقد أشار كثيرٌ من علماء(١) العربيّةِ إلى أنَّ أهلَ الحجاز يستعملون «هَلُمَّ» في جميع الأحوالِ: للذكر، والأنثى، والواحد، والاثنين، والجماعة من الرجال والنساء على لفظٍ واحدٍ لا تظهرُ فيه علامةُ تثنيةٍ ولا جمعٍ.

وقال: «واللغة الفصحى تأنيثُ الخمر، وأثبت أبو حاتم السِّجستاني، وابنُ قتيبة، وغيرُهما جوازَ التذكير. ويُقال لها الخمرةُ أثبته فيها جماعةٌ من أهل اللغة؛ منهم الجوهري(٢). وقال ابنُ مالك في المثلث(٣): الخمرة هي الخمر في اللغة»(٤).

وقال: «قوله: (باب غسل المذي والوضوء منه) أي: بسببه. وفي المذي لغات؛ أفصحها: بفتح الميم وسكون الذال المعجمة وتخفيف الياء، ثم بكسر الذال وتشديد الياء»(٥).

نخلُص إلى أنَّ منهج ابنِ حجر يقوم على الاحتجاج بجميع اللغات، ولكنَّه مع ذلك يذهب إلى أنها ليستْ على درجةٍ واحدة من الفصاحة. وهذا هو الرَّأيُ الراجح في نظري لما يلي:

١ ـ ليس من المنطقِ أن نجعلَ لغةً حجَّةً على أخرى مادام أنَّ اللغتين لقبيلتين عربيتين.

---

(١) ينظر الكتاب: ٥٢٩/٣، والصاحبي: ٢٧٩، والصحاح: ٢٠٦٠/٥، والمخصص: ٨٧/١٤.

(٢) ينظر الصحاح (خمر) ٦٤٩/٢.

(٣) ينظر إكمال الأعلام بتثليث الكلام: ١٩٩/١.

(٤) ٣٤/١٠ ـ ٣٥، باب قول الله تعالى (إنّما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون).

(٥) ٤٥١/١.

٢ _ كلُّ لغةٍ لها ضربٌ من القياسِ الخاصِّ بها، فكيف نقول: إنَّ هذه اللغةَ موافقةٌ للقياس، وتلك مخالفةٌ له؟.

٣ _ مع قبولنا الاحتجاجَ بجميع اللغاتِ لا يمنعُ أن نُقوِّيَ واحدةً على أخرى، أو نُطلقَ عليها الفصحى؛ بسببِ شيوعها، وسعتها في الرواية، وبالتالي قوَّتها في القياس؛ وهو الأمرُ الذي نبَّه عليه كثيرٌ من علماء العربيَّة(١) فمن ذلك قولُ ابنِ جني:

«باب اختلاف اللغات وكلّهاحجَّةٌ

اعلم أنَّ سعةَ القياس تبيح لهم ذلك، ولاتحظرُه عليهم؛ ألا ترى أنَّ لغةَ التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلُها القياسُ، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك؛ لأنَّ لكلٍّ واحدٍ من القومين ضربًا من القياس يُؤْخَذُ به، ويُخْلَدُ إلى مثله. وليس لك أن تردَّ إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنَّها ليستْ أحقَّ بذلك من رَسيلتها. لكنَّ غاية مالك في ذلك أن تتخيَّرَ إحداهما، فتقوِّيها على أُختها، وتعتقد أنَّ أقوى القياسين أقبلُ لها، وأشدُّ أُنسًا بها. فأمَّا ردّ إحداهما بالأخرى فلا. أوَلا ترى إلى قول النَّبي صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم (نزل القرآنُ بسبع لغاتٍ كلّها كافٍ شافٍ).

هذا حكمُ اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين، أو كالمتراسلتين. فأمَّا أن تقلَّ إحداهما جداً وتكثرَ الأخرى جداً فإنَّك تأخذ بأوسعهِما روايةً، واقواهما قياساً»(٢)

---

(١) ينظر المزهر: ١/٢٥٧ فما بعدها.

(٢) الخصائص: ٢/١٠.

المبحث الرابع
مآخذُه

لم يكنِ ابنُ حجر مجرَّدَ ناقل لآراء من سبقوه، وإنَّما كانَ يقفُ موقفَ الناقد البصير.

فيذكر آراء العلماء، ويناقشها، ويستدرك عليها. وهو مع ذلك لم يكنْ متعصبًّا لمدرسة بعينها؛ وهذه أمثلة من مآخذه التي تبين ذلك :

مآخذُه على الهروي(١) (ت٤٠١ هـ)

نقل ابنُ حجر تفسيراتٍ بعض أهل اللغة لدلالة «اللغو» ثم اعترضَ على أبي عبيد الهروي بقوله: «وأغربَ أبو عبيد الهروي في الغريب، فقال: لغا تكلَّم، كذا أطلق. والصواب التقييد»(٢).

قلتُ: وقد قيَّدَ كثيرٌ من العلماء «اللغوَ» بالكلام الباطل، أو بما لا يُعتدُّ به من القول(٣) وهذا يُؤيِّدُ ما ذهبَ إليه ابنُ حجر.

وفسَّرَ الدبَّاء بقوله: «هو القرع، وقيلَ: خاص بالمستدير منه» ثم استدركُ على أبي عبيدٍ الهروي فقال: «وكلام أبي عبيدٍ الهروي يقتضي أنَّ الهمزةَ زائدةٌ فإنَّهُ أخرجه في (دبب) وأمَّا الجوهريُّ(٤) فأخرجه في المعتلِّ على أنَّ همزتَه منقلبة؛ وهو أشبه بالصواب»(٥).

---

(١) هو أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الباشاني، صاحب الغريبين، توفي سنة ٤٠١ ينظر بغية الوعاة: ١/ ٣٧١، والأعلام ١/ ٢١٠

(٢) ٢/٤٨١، باب الإنصات يوم الجمعة، رقم الحديث:٩٣٤.

(٣) ينظر الصحاح (لغا) ٦/٢٤٨٣، واللسان ٥/٤٠٤٩، وعمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ لأحمد بن يوسف السمين: ٥٢٠.

(٤) ينظر الصحاح (دبى) ٦/٢٣٣٣.

(٥) ٩/٤٣٦، باب الأكل مما يليه.

مآخذه على الحربي(١) (ت٢٨٥هـ)

ومن مآخذه عليه مايلي:

جاء في الحديث(٢): «ليس الكذَّاب الذي يُصلح بين النَّاس فيَنمِي خيراً أو يقول خيراً».

قال ابنُ حجر: «قوله: (فيَنمِي) بفتح أوَّله وكسر الميم؛ أي: يُبلِّغُ. تقول: نَميتُ الحديثَ أنميه إذا بلَّغْتَه على وجه الإصلاح وطلب الخير، فإذا بلَّغْتَه على وجه الإفساد والنميمة قلتَ: نمَّيتُه - بالتشديد - كذا قاله الجمهور(٣). وادَّعى الحربيُّ أنَّه لا يُقال: إلاَّ نمَّيْتُهُ بالتشديد، وقال: ولو كان يَنمِي - بالتخفيف - للزم أن يقول (خير) بالرفع. وتعقَّبَهُ ابنُ الأثير بأنَّ (خيراً) انتصب بـ(ينمي) كما ينتصب بقال». ثم يُعلِّق على كلام الحربي بقوله: «وهو واضحٌ جداً يُستغربُ من خفاء مثلِه على الحربي»(٤).

---

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم الحربي. له عدة مصنفات؛ منها اتباع الأموات، وإكرام الضيف، وكتاب التفسير، ودلائل النبوة، وغريب الحديث؛ وهذا الأخير هو الذي تردَّد ذكره في «الفتح» كثيراً. ينظر أخباره في: إنباه الرواة ١/١٩٠ - ١٩٢، وبغية الوعاة : ١/٤٠٨، ومقدمة تحقيق كتابه غريب الحديث.

(٢) رقمه: ٢٦٩٢.

(٣) في الصحاح (نما) ٦/٢٥١٦: «قال الأصمعي: نَمَيْتُ الحديث مخففانَمْيًا، إذا بلَّغته على وجه الإصلاح والخير، وأصله الرفع. ونمَّيْتُ الحديث تنمية ، إذا بلغته على وجه النميمة والإفساد» وينظر اللسان (نما) ٦/٤٥٥٢.

(٤) ٥/٣٥٢، باب ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس.

مآخذه على الخطابي(١) (ت٣٨٨هـ)

من مآخذه على الخطّابي:

في باب «خروج النساء إلى البِراز» ذكر الخطابي - فيما نقلَه عنه ابنُ حجر - أنَّ أكثرَ الرواةِ يقولونه بكسر أوَّلِه، ثم خطّأ ذلك فقال: «وهو غلط؛ لأنَّ البِراز - بالكسر - المبارزة في الحرب».

وكعادة ابنِ حجر في استدراكه، ومناقشته لأقوالِ من سبقوه، ولسعة اطلاعِه على دقائق اللغةِ، وقدرتِه على التماس المخارج والتوجيهات لروايات الحديث يقول: «قلتُ: بل هو موجَّهٌ لأن يُطلق - بالكسر - على نفس الخارج. قال الجوهري(٢): البِرازُ: المبارزةُ في الحرب. والبِرازُ - أيضًا - كنايةٌ عن ثُفْلِ الغِذاءِ؛ وهو الغائط. والبَراز - بالفتح - الفضاء الواسع. انتهى. فعلى هذا من فتح أرادَ الفضاء، فإنْ أطلقَه على الخارج فهو من إطلاق اسم المحلِّ على الحالِّ.... ومن كسر أراد نفس الخارج»(٣).

وذهب ابنُ حجر إلى أنَّ العاجَ نابُ الفيل، واستدرك على الخطابي في تفسيره بظهر السُّلَحْفَاةِ البحريَّة(٤).

---

(١) أبوسليمان : حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البُسْتي، من أهل بُست مدينة من بلاد كابل. حافظ فقيه، محدث، له عدة مصنفات، منها: أعلام السنن في شرح صحيح البخاري، وغريب الحديث، ومعالم السنن في شرح سنن أبي داود، وتعدُّ هذه الكتب من المصادر التي اعتمد عليها ابنُ حجر في الفتح وكانت له عليها مآخذ واستدراكات. توفي في بست سنة ٣٨٨هـ. ينظر إتحاف القاري: ١١٩.

(٢) نص ما نقله ابنُ حجر عن الجوهري في الصحاح (برز) ٣/٨٦٤.

(٣) ١/٢٩٩ - ٣٠٠.

(٤) ينظر ص ٩٨ .

وفرَّق ابنُ حجر في دلالة كلمة «شوهاء» فرأى أنَّها صفةٌ محمودةٌ في الفرس، ولكنَّها قبيحةٌ في النساء، واستدلَّ على ذلك بما قاله بعضُ علماء العربيَّة. أمَّا الخطابيُّ فقد ذهب إلى تفسير الشوهاء بالحسناءِ دون أن يُفرِّقَ بين صفة المرأة والفرس، وهذا سببُ استدراكِ ابنِ حجر عليه؛ وذلك في شرحه للحديث(١) «فإذا امرأة تتوضَّأُ إلى جانب قصر».

قال ابنُ حجر: «وأغربَ ابنُ قتيبة وتبعه الخطابي فزعم أنَّ قوله (تتوضأ) تصحيفٌ، وتغيير من الناسخ، وإنَّما الصوابُ امرأة شوهاء.... ثم أخذ الخطابيُّ في نقل كلام أهلِ اللغة في تفسير الشوهاء، فقِيل: هي الحسناء، ونقله عن أبي عبيدة».

ثم يأتي استدراك ابن حجر فيقول: «وإنَّما تكون حسناءَ إذا وُصِفَتْ بها الفرسُ، قال الجوهري(٢): فرس شوهاء صفةٌ محمودة. والشوهاء: الواسعة الفم؛ وهو مستحسنٌ في الخيل. والشوهاءُ من النساء: القبيحةُ كما جزم به ابنُ الأعرابي وغيرُه»(٣).

---

(١) رقمه: ٣٦٨٠.

(٢) ينظر الصحاح: (شوه) ٢٢٣٨/٦.

(٣) ٥٥/٧، باب مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

مآخذه على الجوهري(ت ٤٠٠ هـ)

من مآخذ ابنِ حجر على الجوهريِّ ما يلي:

جاء في الحديث(١) «يا بني سلمة ألا تحتسبون آثارَكم».

قال ابن حجر: «قوله: «يا بني سلِمة» بكسر اللاَّمِ؛ وهم بطنٌ كبيرٌ من الأنصار ثم الخزرجِ، وقد غفلَ القزَّازُ (٢)وتبعه الجوهريُّ(٣) حيث قال: ليس في العرب سلِمة ـ بكسر اللام ـ غير هذا القبيل. فإنَّ الأئمَّةَ الذين صنَّفوا في المؤتلفِ والمختلف ذكروا عدداً من الأسماء كذلك»(٤).

وكان ابنُ حجر في مآخذِه يعتمدُ على الحجَّةِ القويَّة، والروايةِ الصحيحةِ. ففي شرحه لحديث(٥) أبي هريرة ـ رضي اللَّهُ عنه ـ «كنا عند رسولِ اللَّهِ صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم فانكسفتِ الشمسُ.... فقال صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم: إنَّ الشمسَ والقمرَ لا ينكسفانِ لموت أحد».

قال: «قوله: (فانكسفت) يُقال: كَسفت الشمس ـ بفتح الكاف ـ وانكسفت: بمعنى. وأنكر القزَّازُ انكسفت، وكذا الجوهري(٦)؛ حيثُ نسبه للعامَّةِ. والحديثُ يردُّ عليه. وحُكِيَ: كُسفت ـ بضمِّ الكاف ـ وهونادرٌ»(٧).

---

(١) رقمه: ٦٥٥.

(٢)هذا تجوز في العبارة من ابن حجر، لأن القزاز توفي سنة ٤١٢، أي: بعد الجوهري بحوالي اثني عشر عاماً.

(٣) ينظر الصحاح (سلم) ٥/١٩٥٠.

(٤) ٢/١٦٤، باب احتساب الآثار .

(٥) رقمه: ١٠٤٠.

(٦) ينظر الصحاح (كسف) ٤/١٤٢١.

(٧) ٢/٦١٢، باب الصلاة في كسوف الشمس.

وينقل ابنُ حجر عن الجوهري فيقول: «قال الجوهريُّ(١): الفَصُّ ـ بفتح الفاء ـ والعامَّة تكسرها».

ثم يستدركُ عليه قائلاً: «وأثبتها غيره لغة، وزاد بعضُهم الضَّمَّ، وعليه جرى ابنُ مالك(٢) في المثلث»(٣).

ويذكرُ تعريفَ الجوهري لكلمة «المعاريض» فيقول: «والمعاريضُ والمعارض بإثبات الياء، أو بحذفها .... جمعُ معراضٍ من التعريض بالقول. قال الجوهري(٤): هو خلافُ التصريح؛ وهو التورية بالشيء عن الشيء».

ولكنَّ ابنَ حجر يرى أنَّ تعريفَ الجوهري غير دقيقٍ، يبدو ذلك من استدراكِه بقوله: «والأَوْلى أن يُقالَ: كلامٌ له وجهان يُطلقُ أحدُهما والمرادُ لازمُه»(٥).

---

(١) ينظر الصحاح (فصص) ١٠٤٨/٣.

(٢) ينظر الإعلام بتثليث الكلام: ١٤/١.

(٣) ٣٣٤/١٠، باب فصِّ الخاتم.

(٤) ينظر الصحاح (عرض) ١٠٨٧/٣

(٥) ٦١٠/١٠، باب المعاريض مندوحة عن الكذب.

٣ ـ مآخذه على القزاز (ت٤١٢هـ)

من مآخذه على القزّاز:

جاء في الحديث(١) « فقال:ابغني أحجاراً أستنفضْ بها ».

قال ابنُ حجر: «قوله: (أستنفضْ) بفاء مكسورة وضاد معجمة مجزوم؛ لأنَّهُ جوابُ الأمر، ويجوزُ الرفع على الاستئناف».

ثم نقلَ عن القزَّازِ ما يُوحي بتخطِئَتِهِ الرواية؛ فقال: «قال القزَّازُ: قوله أستَنْفِضْ أستفْعِل من النَّفض؛ وهو أن تهزَّ الشيءَ؛ ليطير غبارُه. قال: وهذا موضعُ استنظف؛ أي: بتقديم الظاء المشالة على الفاء، ولكن كذا روي. انتهى».

و سعة اطلاعِ ابنِ حجر على أقوالِ أهل اللغة مكَّنتْه من إيجاد مخرج للرواية، والاستدراك على القزَّاز؛ فقال: «والذي وقع في الرواية صوابٌ، ففي القاموس(٢): استنفضه: استخرجه، وبالحجر استنجى»(٣).

وجاء في الحديث(٤) «وهو شابٌّ أعْزبُ».

قال ابنُ حجر: «قوله: (أعزب) بالمهملةِ والزاي؛ أي: غير متزوِّج.

والمشهور فيه: عَزِبٌ ـ بفتح العين وكسر الزاي(٥)ـ والأوَّلُ: لغة قليلة(٦)

---

(١) رقمه: ١٥٥.

(٢) في القاموس المحيط (نفض) ٨٤٦« واستنفضه: استخرجه، وبعث النفيضة، وبالحجر استنجى» .

(٣) ١/٣٠٧ ـ ٣٠٨، باب الاستنجاء بالحجارة.

(٤) رقمه: ٤٤٠.

(٥) ذكر أصحاب المعاجم فتح الزاي في (عزب) فلا أدري على ماذا اعتمد ابن حجر في ذكر الكسر. ينظر الصحاح (عزب) ١/١٨٠، واللسان ٤/٢٩٢٣، والمعجم الوسيط ٢/٥٩٨.

(٦) جاء في اللسان (عزب) ٤/٢٩٢٣«ولا يقال رجل أعزب وأجازه بعضهم».

مع أنَّ القزَّازَ أنكرها»(١).

ومن مآخذ ابن حجر على القزَّاز قوله: «وقد غَفَلَ القزَّازُ، وتَبِعَهُ الجوهريُّ حيثُ قال: ليس في العرب سلِمة ـ بكسر اللام ـ غيرُ هذا القبيل. فإنَّ الأئمَّةَ الذين صنَّفوا في المؤتلفِ والمختلَفِ ذكروا عدداً من الأسماء كذلك»(٢).

و جاء في الحديث(٣) «فلم ينس شيئًا». قال: «ونقل ابنُ التين أنَّه وقع في روايةٍ (فلن ينسَ) بالنُّونِ وبالجزم، وذكر أنَّ القزَّاز نقل عن بعض البصريين : أنَّ منَ العرب من يجزمُ بـ(لن) قال: وما وجدتُ له شاهداً، وأقرَّه ابنُ التين ومن تَبِعه».

ويستدرك ابنُ حجر: على القزَّاز فيقول: «وقد ذكر غيرُه لذلك شاهداً؛ وهو قول الشاعر:(٤)

لن يخبِ اليومَ من رجائك مَنْ حرَّك من دون بابك الحلقهْ»(٥).

---

(١) ٦٣٨/١، باب نوم الرجال في المساجد.

(٢) ١٦٤/٢، باب احتساب الآثار .

(٣) رقمه: ٧٣٥٤.

(٤) البيت من شواهد المغني: ٣٧٥ على الجزم بلن . كما أشار إلى الجزم بلن المالقي في رصف المباني: ٣٥٧، فقال: « واعلم أنَّ من العرب من يجزم بلن تشبيها لها بلم لأنها للنفي مثلها وأنّ النون أخت الميم في اللغة؛ ولذلك تبدل منها».

(٥) ٣٣٥/١٣، باب الحجة على من قال إنّ أحكام النبي صلى الله عليه وسلم كانت ظاهرة.

مآخذه على الداودي(١)

من مآخذ ابنِ حجر على الداودي ما يلي:

في شرحه لـ«ايمُ اللّهِ» قال: «وحكى ابنُ التين عن الداودي قال: ايمُ اللّهِ معناه: اسمُ اللّهِ، أُبدل السينُ ياءً».

ثمَّ علَّقَ على ذلك بقوله: «وهو غلطٌ فاحشٌ؛ لأنَّ السينَ لا تبدلُ ياءً»(٢).

وجاء في الحديث(٣): «ويبقى رجلٌ مقبل بوجهِهِ على النَّار فيقول: ياربِّ قَد قشبني ريحها».

نقل ابنُ حجر تفسيراتِ بعض العلماء لكلمة «قشبني» منها قوله: «قال الخطابي(٤): قشبَه الدخانُ إذا ملأ خياشيمَه وأخذ يكظمُه. وأصلُ القَشْبِ: خلطُ السُّمِّ بالطَّعام. يُقال: قَشَبَهُ، إذا سمَّه، ثم استُعمل فيما إذا بلغ الدخانُ والرائحةُ الطيبةُ منه غايتَهُ.... وقال الداودي: معناه غيَّرَ جلدي وصورتي».

ثم استدرك على ذلك فقال: «قلت: ولا يخفى حسنُ قولِ الخطابي، وأمَّا الداودي فكثيراً ما يفسِّرُ الألفاظَ الغريبة بلوازمها، ولايحافظُ على أصول معانيها»(٥).

يهتمّ ابنُ حجر بأصول دلالات الألفاظِ، ولا يكتفي بالسِّياق وحدَه في

---

(١) هو أبو جعفر أحمد بن سعيد الداودي، له شرح على الجامع الصحيح للبخاري، ينظر: اتحاف القاري: ٦٣، ومعجم المصنفات الواردة في فتح الباري: ٢٣٢.

(٢) ١١/٥٣١، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: « وايم الله».

(٣) رقمه: ٦٥٧٣.

(٤) ينظر قول الخطابي في كتابه غريب الحديث: ٢/١٠٩.

(٥) ١١/٤٦٧، باب السراط جسر جهنم.

تفسير الغريب. وهو ـ في رأيي ـ حسنٌ؛ لما لهذين العنصريين: أصل دلالة اللفظ، والسياق من أهمية في تحديدالمعنى المرادِ.

ومن استدراكه على الداودي قوله: «الصخب بفتح المهملة والمعجمة بعدها موحدة: الصياح والمنازعة برفع الصوت. والنَّصب بفتح النون والمهملة بعدها موحدة: التعب. وأغربَ الداودي فقال: الصَّخَبُ: العيبُ، والنصَبُ: العوج؛ وهو تفسيرٌ لا تساعدُ عليه اللغة»(١).

قلتُ: ويؤيِّدُ ما ذهبَ إليه ابنُ حجر في تفسير الصَّخب: مجيئُه في معاجمِ اللغة بمعنى الصياح والجلبة(٢)، وكذلك مجيء النَّصْبِ في المعاجم بمعنى التَّعب والإعياء(٣).

ومن مآخذه قوله: «والعَناق ـ بفتح العين وتخفيف النون ـ الأنثى من ولد المعْزِ عند أهل اللغة(٤)، ولم يصبِ الداودي في زعمه أنَّ العَنَاق هي التي استحقَّتْ أن تحمِلَ، وأنَّها تُطلقُ على الذكر والأنثى»(٥).

---

(١) ١٧٢/٧، باب تزويج النبي صلى الله عليه وسلم خديجة وفضلها رضي الله عنها.

(٢) ينظر الصحاح (صخب) ١٦٢/١، واللسان ٢٤٠٧/٤.

(٣) ينظر الصحاح (نصب) ٢٢٥/١، واللسان: ٤٤٣٤/٦.

(٤) الصحاح (عنق) ١٥٣٤/٤، واللسان: ٣١٣٥/٤.

(٥) ١٦/١٠، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لأبي بردة ضحّ بالجذع من المعز.

ونقل ابنُ حجر بعضَ التفسيرات لكلمة «الباذق»؛ منها: أنَّه الخمر إذا طُبِخ.

ثم أخذَ على الداودي تفسيره إيّاه بأنَّه يشبه الفُقَّاع(١) فقال: «وأغربَ الداودي فقال: إنَّه يشبه الفُقَّاع إلاَّ أنَّه ربما اشتد وأسكر. وكلامُ من هو أعرفُ منه(٢) بذلك يخالفه»(٣).

وفسَّر ابنُ حجر «النِّواء» بكسر النون والمدّ بالناقةِ السمينة، وردَّ على من أورده بالقصر فوصف ذلك بالخطأ، ثم نقل عن الداودي تفسيره «النِّواء» بالخِباء، فعلّق على هذا التفسير بقوله: «وهذا أفحش في الغلط»(٤).

قلتُ: تفسيرات المعاجم لـ«النِّواء» تؤيّد ما ذهب إليه ابن حجر(٥).

---

(١) في الصحاح (فقع) ١٢٥٩/٣ «والفُقَّاع: الذي يشرب» وفي اللسان (فقع) ٣٤٤٨/٥ «والفقاع: شراب يتخذ من الشعير سُمِّي به لما يعلوه من الزبد».

(٢) جاء في اللسان (بذق) ٢٣٨/١ «الباذِق والباذَق: الخمر الأحمر .... وقال أبو عبيد: الباذِق والباذَق كلمة فارسيَّة عُرِّبت فلم نعرفها؛ قال ابن الأثير: وهو تعريب باذه. وهو اسم الخمر بالفارسية».

(٣) ٦٥/١٠، باب الباذق، ومن نهى عن كل مسكر من الأشربة.

(٤) ٢٣٠/٦، باب فرض الخمس.

(٥) ينظر الصحاح (نوى) ٢٥١٧/٦، واللسان: ٤٥٩٠/٦.

مآخذه على السهيلي (ت٥٨٣ هـ)

في الحديث(١) الذي يرويه عبدالله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ «أنَّ عمر ابنَ الخطاب بينما هو قائمٌ في الخُطبة يوم الجمعة إذْ دخل رجلٌ.... فناداه عمرُ: أيُّ ساعةٍ هذه؟ قال: إنِّي شُغِلْتُ .... فلم أزدْ أنْ توضأْتُ. فقال: والوضوءَ أيضًا؟».

ذكر ابنُ حجر رواية لكلمة «الوضوء» بالنصب، ووجَّهَها، فقال: «وقوله (والوضوء) في روايتنا بالنَّصب، وعليه اقتصر النووي في شرح مسلم؛ أي: والوضوءَ أيضًا اقتصرتَ عليه، أو اخترتَه دون الغسل؟ والمعنى: ما اكتفيتَ بتأخير الوقتِ وتفويت الفضيلة حتى تركتَ الغسل، واقتصرتَ على الوضوء».

ثم استدركَ على السهيلي بقوله: «وأغرب السهيلي فقال: اتَّفق الرواةُ على الرفع؛ لأنَّ النصبَ يخرجه إلى معنى الإنكار، يعني: والوضوء لا يُنكر. وجوابُه ماتقدَّم»(٢).

وجاء في الحديث(٣) «ولا نلبس ثوبًا مصبوغًا إلا ثوبَ عَصْبٍ».

قال ابنُ حجر في تفسير وضبط كلمة عَصْب «بمهملتين مفتوحة ثم ساكنة ثم موحدة، وهو بالإضافة، وهي برود اليمن يعصبُ غزلُها؛ أي: يُربطُ ثمَّ يُصبغ، ثم يُنسج معصوبًا، فيخرج موشى؛ لبقاء ما عُصِبَ به أبيضَ لم يُصبغ».

ثم وصف بعضَ التفسيرات لكلمة «عَصْب» بالغرابة، ومنها تفسير السهيلي فقال: «وأغربُ منه كلامُ السهيلي؛ لأنَّه فسَّر كلمة (عصب) بأنَّها نباتُ

---

(١) رقمه: ٨٧٨.

(٢) ٤١٩/٢، باب فضل الغسل يوم الجمعة.

(٣) رقمه: ٥٣٤١.

لا يَنْبُتُ إلاَّ باليمن»(١).

والحقُّ أنَّ ما ذهبَ إليه ابنُ حجر هو الرَّاجح، يؤيِّدُه في ذلك ما جاء في المعاجم من تفسير للعَصْب(٢).

---

(١) ٩/٤٠١، باب القُسْط للحادة عند الطهر.

(٢) جاء في المحكم (عصب) ١/٢٨٠ « والعصب : ضرب من برود اليمن ، يعصب غزله؛ أي يدرج ثم يصبغ ثم يحاك» وينظر اللسان (عصب) ٤/٢٩٦٥.

مآخذه على ابن التين(١) (ت٦١١هـ)

المآخذ اللغوية التي أخذها ابنُ حجر على ابنِ التين كثيرةٌ؛ منها:

أنكر ابنُ التِّين دخولَ نون الوقاية على الأسماء المعربة المشابهة للفعل، واحتجَّ ابنُ حجر بأنَّ دخولَها قد سُمِع في بعض اللغات، فقال: «زعم ابنُ التِّين أنَّه وقع عنده (وأنَّ اللَّهَ مبرئني) بنون قبل الياء وبعد الهمزة، وقال: وليس ببيِّن؛ لأنَّ نونَ الوقاية تدخل في الأفعالِ؛ لتسلمَ من الكسر. والأسماءُ تُكسر فلا تحتاج إليها. انتهى».

ثمَّ استدرك ابنُ حجر:فقال «والذي وقفنا عليه في جميع الروايات (مبرئي) بغير النون. وعلى تقدير ما ذكرَ فقد سُمِعَ مثلُ ذلك(٢) في بعض اللغات»(٣).

كما ذهب ابنُ التين إلى أنَّ الصوابَ في العربيَّة حذفُ نون الوقاية مع اسم الفاعل في حالة الإضافة، فاستدرك عليه ابنُ حجر قائلاً: «قوله: (إني سائلكم عن شيء، فهل أنتم صادقوني عنه) كذا وقع في هذا الحديثِ في ثلاثةِ مواضع. قال ابنُ التين: ووقع في بعض النسخ: (صادقيَّ) بتشديد الياء بغير نون؛ وهو: الصواب في العربيَّة؛ لأنَّ أصلَه: صادقوني فحُذِفَتِ النونُ للإضافةِ فاجتمع حرفا علَّةٍ.... فقُلِبت الواوُ ياءً وأُدغِمت، و مثله: (ومَا أَنْتُمْ بمُصْرِخِيَّ)(٤)،

---

(١) ينظر ترجمته في ص ٨٣ .

(٢) أشار إلى ذلك ابنُ مالك في شواهد التوضيح: ١١٨،١٣ ـ ١١٩، وابن هشام في المغني: ٤٥٠ ـ ٤٥١.

(٣) ٣٢٣/٨، رقم الحديث: ٤٧٥٠.

(٤) سورة إبراهيم، الآية: ٢٢.

وفي حديثِ بدءِ الوحي: (أو مُخرِجيَّ هم) انتهى».

وجاء استدراك ابنِ حجر هكذا: «وإنكارُه الرواية من جهةِ العربية ليسَ بجيِّدٍ. فقد وجَّهها غيرُه. قال ابنُ مالك(١): مقتضى الدليل أنَّ تصحبَ نون الوقاية اسمَ الفاعل، وأفعلَ التفضيل، والأسماءَ المعربة المضافة إلى ياء المتكلِّم؛ لتقيَها خفاءَ الإعراب؛ فلمَّا منعت ذلك كانت كأصلٍ متروك، فنبَّهوا عليه في بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل، كقول الشاعر(٢):

وليس الموافيني ليرتدَّ خائبًا فإنَّ له أضعافَ ماكان أمَّلا

ومنه الحديث: «غير الدجال أخوفني عليكم». والأصل فيه: أخوف مخوفاتي عليكم، فحُذفَ المضافُ إلى الياء، وأُقيمتْ هي مُقامَه، فاتَّصل (أخوف) بها مقرونة بالنون؛ وذلك أنَّ أفعل التفضيل شبيه بفعل التعجُّبِ.

وحاصل كلامه: أنَّ النونَ الباقية هي نون الوقاية، ونون الجمع حُذِفت كما تدلُّ عليه الروايةُ الأخرى بلفظ: صادقيَّ»(٣).

يورى ابنُ حجر أنَّ النعوتَ الخاصَّةَ بالمؤنث يجوز فيها إثباتُ الهاء لكنَّ حذفَها أرجح؛ ولذلك عقَّبَ على ابن التين الذي يرى أنَّ إثباتَها خطأٌ فقال في شرحه لقول البخاري «باب الكحل للحادَّة»: «كذا وقع من الثلاثي ولو كانَ من الرباعي لقال: المحِدَّة. قال ابنُ التِّين: الصوابُ: الحادّ بلاهاء؛ لأنَّه نعتٌ للمؤنثِ،

---

(١) ينظر شواهد التوضيح: ١١٨.

(٢) لم أقف على اسمه، والبيت من شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك: ١١٨، والمغني: ٤٥١، ويروى «ليرفد» بدل «ليرتد».

(٣) ١٠/٢٥٦، باب ما يذكر في سمِّ النبي صلى الله عليه وسلم، رقم الحديث: ٥٧٧٧.

كطالق، وحائض. قلتُ: لكنَّهُ جائز فليس بخطأ وإن كان الآخرُ أرجح»(١).

قلتُ: ذكر جمهور أهل اللغة أنَّ الصفاتِ الخاصةَ بالمؤنث لا تدخلُها التاء؛ لاستغنائها عنها(٢).

وما ذهبَ إليه ابنُ حجر من جواز إثبات التاء في مثل هذه الصفاتِ مع ترجيحه لحذفها، يمكن تعليله بالآتي:

إنَّ التاءَ في صفات المؤنثِ واجبةٌ في الأصل، وإنَّما حُذفتْ من الصفاتِ الخاصَّةِ بالمؤنث؛ لأمنِ اللبس بالمذكر. فإنْ أُثبتتْ هذه التاء فلا يُعدُّ ذلك خطأً؛ لأنَّها جاءت على الأصلِ لتأكيدِ التأنيث ولاسيَّما أنَّنا نجدُ لذلك شواهدَ من كلام العرب حتى وإنْ عُدّتْ من الضرورات الشعريَّة.

يقول القزَّازُ القيرواني معلِّلاً وجود التاء في هذه الصفات: «وإنَّما فعلوا ذلك إرادة البيان، كما قالوا: هذه فرسةٌ وعجوزةٌ فأثبتوا الهاء؛ إرادة البيان في التأنيث.

ومنه قول الآخر:

رأيتُ ختونَ العامِ والعامِ قَبْلَه   كحائضةٍ يُزنى بها غيرِ طاهرِ

فقال: كحائضةٍ والوجه: كحائضٍ؛ لأنَّه صفة للمؤنَّثِ لا يشركُها فيه المذكَّرُ»(٣).

ويقول ابنُ مالك: «وقد تجيءُ في لفظٍ خاص بالمؤنث لتأكيد تأنيثه»(٤).

---

(١) ٩/٤٠١.

(٢) ينظر الفصيح لثعلب: ٣٠٧، وأدب الكاتب لابن قتيبة: ٢٩٥، والمذكر والمؤنث للأنباري: ١/١٦٣، وشرح الكافية الشافية لا بن مالك: ٤/١٧٣٧، والمزهر: ٢/٢٠٦ فما بعدها.

(٣) ينظر ما يجوز للشاعر في الضرورة: ٢٧٥ ـ ٢٧٦.

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية: ٤/١٧٣٦.

وفي تفسير ابنِ حجر لقول اللَّهِ تعالى (وإذَا أَرَدْنا أن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا القَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا)(١).

ذهب إلى أنَّ (أَمَر)بفتح الميم: تأتي بمعنى: كثَّر، واستدرك على ابنِ التين إنكارَه لذلك؛ فقال: «وأنكر ابن التين فتح الميم في(أَمَرَ) بمعنى كَثَّرَ، وغَفَلَ في ذلك ومن حفظَه حجَّةٌ عليه»(٢).

قلتُ: وقد أشار إلى مجيءِ (أَمَرَ) بمعنى: كَثَّرَ: كثيرٌ من العلماء(٣). وهذا يعزِّزُ استدراكَ ابنِ حجر على ابنِ التِّين، ويبيِّنُ سعةَ اطلاعه على أقوال أهل العلم.

وجاء في الحديث(٤): «استقبلهم النَّبي ـ صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم ـ على فرس عُرْيٍ».

قال ابنُ حجر في ضبطه لكلمة عُرْيٍ: «بضمِّ المهملة وسكون الراء؛ أي: ليس عليه سَرْجٌ ولا أداة، ولايُقال في الآدميين إنَّما يُقال: عريان، قاله ابنُ فارس(٥)، قال: وهي من النوادر.انتهى»

ثم يشير إلى ضبط ابنِ التين كلمة «عري» بقوله: «وحكى ابنُ التين أنَّه ضُبِطَ في الحديث بكسر الراء وتشديد التحتانية» ثم استدرك عليه فقال:

---

(١) سورة، الإسراء: ١٦.

(٢) ٨/٢٤٧، باب (وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها).

(٣) ينظر المجاز لأبي عبيدة معمر بن المثنى: ١/٣٧٣، والصحاح للجوهري (أمر) ٢/٥٨١، وعمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ للسمين: ٢٤، وفتح القدير للشوكاني: ٣/٢٠٧.

(٤) رقمه: ٢٨٦٦.

(٥) ينظر معجم مقاييس اللغة (عروى) ٤/٢٩٧.

«وليس في كتب اللغة ما يساعده»(١).

قلتُ: وهذا من الأدلة على سعةِ اطلاع ابن حجر على كتب اللغة، ومعرفته بدقائقها؛ إذ لم أجدْ في حدود ما اطَّلعتُ(٢) عليه مَنْ ضَبَطَ كلمة «عُرْي» بكسر الراء وتشديد التحتانية كما حكى ابنُ التين.

وجاء في الحديث(٣): «فما زلتُ أجد بردَهُ على كبدي فيما يُخال إليَّ حتى الساعة».

ذهب ابنُ حجر إلى أنَّ «يُخال» الواردةَ في الحديث هي بمعنى: يُخيَّلُ(٤)، وتعجَّبَ من تخطئة ابنِ التين لـ«يُخال» فقال: «قال ابنُ التين: صوابُه: فيما يُخيَّلُ إليَّ ـ بالتشديد ـ لأنَّهُ من التَّخيُّل. قال اللَّهُ تعالى:(يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى)(٥). قلتُ: وأقرَّه الزَّركشي(٦) ، وهو عجيبٌ فإنَّ الكلمةَ صوابٌ، وهو بمعنى يُخيَّلُ. قال في المحكم: خال الشيءَ يَخالُه: يظنُّه، وتَخيَّلَه: ظنَّه»(٧).

---

(١) ٦/٨٢، باب ركوب الفرس العُرْي.

(٢) ينظر معجم مقاييس اللغة (عروى) ٤/٢٩٧، والصحاح (عرا) ٦/٢٤٢٤، وأساس البلاغة للزمخشري(عري) ٤١٧، واللسان (عرا) ٤/٢٩٢٠.

(٣) رقمه: ٥٦٥٩.

(٤) ويؤيد ما ذهب إليه ورود (خال) وتخيَّل بمعنى في كثير من المعاجم . ينظر على سبيل المثال: الصحاح (خيل) ٤/١٦٩٢ ـ ١٦٩٣، واللسان (خيل) ٢/١٣٠٤.

(٥) سورة طه، الآية: ٦٦.

(٦) هو محمد بن بهادر بن عبدالله، له تصانيف كثيرة، توفي سنة ٧٩٤هـ ينظر الأعلام: ٦/ ٦٠ .

(٧) ١٠/١٢٦، باب وضع اليد على المريض.

من مآخذه على أبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)

في شرح ابن حجر حديث: «بعِثْتُ أنا والساعة كهاتين». قال: «قال: أبو البقاء العكبري في إعراب المسند: الساعة - بالنصب - والواو فيه بمعنى (مع) قال: ولو قُرِئَ بالرفع لفسد المعنى؛ لأنَّه لا يُقال: بُعِثت الساعةُ، ولا هو في موضع المرفوع؛ لأنَّها لم توجدْ بعد. وأجازَ غيرُه الوجهين».

ثم يعقِّب ابنُ حجرقائلاً: «قلتُ: والجوابُ عن الذي اعتلَّ به أبو البقاء: أولاً: أن يُضَمَّنَ (بعثتُ) معنًى يجمع إرسال الرسول ومجيء الساعة؛ نحو: (جئت). وعن الثاني بأنَّها نُزِّلتْ منزلةَ الموجود مبالغة في تحقيقِ مجيئها»(١).

وفي شرح ابنِ حجر حديث(٢): «آية الإيمان حبُّ الأنصار».

قال: «ووقع في إعراب الحديث لأبي البقاء العكبري: (إنَّهُ الإيمان) بهمزة مكسورة ونون مشدَّدة وهاء، والإيمانُ مرفوعٌ. وأعربه فقال: إنَّ للتَّأكيدِ، والهاء ضميرُ الشأن، والإيمانُ مبتدأ ومابعدَه خبر، ويكون التقدير: إنَّ الشأنَ الإيمان حبُّ الأنصار».

ثم استدرك ابنُ حجر على أبي البقاء فقال: «وهذا تصحيفٌ منه، ثم فيه نظر من جهةِ المعنى؛ لأنَّه يقتضي حصر الإيمان في حبِّ الأنصار، وليس كذلك»(٣).

---

(١) ٣٥٥/١١، رقم حديث الباب: ٦٥٠٣.

(٢) رقمه: ١٧.

(٣) ٨٠/١، باب علامة الإيمان حبّ الأنصار.

مآخذه على الصاغاني(١) (ت٦٥٠هـ)

ومن مآخذه على الصاغاني مايلي:

قال ابنُ حجر: «قال الصاغانيُّ: الأسودان يُطلق على التمر والماء. والسواد للتمر دونَ الماء فنُعتا بنعت واحدٍ تغليبًا، وإذا اقترن الشيئانِ سُمِّيا باسم أشهرهما».

ثم استدرك على الصاغاني بكلام لطيف فقال: «قلتُ: وفيه نظر، وقد تقعُ الخِفَّةُ، أو الشرفُ موضعَ الشهرة؛ كالعُمَرَين، لأبي بكرٍ وعمرَ، والقمرينِ للشمس والقمر»(٢).

---

(١) هو الحسن بن محمد بن الحسن الصَّاغاني . ولد بمدينة لاهور سنة ٥٧٧هـ ، كان عالما باللغة وله فيها تصانيف كثيرة؛ منها: العباب، ومجمع البحرين؛ وهذان الكتابان هما اللذان ورد ذكرهما في «الفتح» وبخاصة «العباب» وكذلك من مصنفاته: التكملة على الصحاح، والشوارد في اللغات، والأضداد وغيرها، ينظر بغية الوعاة: ٥١٩/١ ـ ٥٢٠، والأعلام للزركلي: ٢١٤/١.

(٢) ٢٩٩/١١، باب كيف كان عيش النبي صلى الله عليه وسلم.

مآخذه على ابنِ مالك (ت٦٧٢هـ)

يرى ابنُ مالك أنَّ «رُبَّ» تأتي في الغالب للتكثير. لكنَّ ابنَ حجر استدرك عليه بأنَّها في الأصل للتّقليلِ وقد تردُ للتَّكثيرِ أحيانًا(١).

وفي شرح ابن حجر للحديث(٢): «أعدَدْتُ لعبادي الصالحين مالا عينٌ رأتْ، ولا أذنٌ سمعت، ولا خطر على قلب بشرٍ، ذُخرًا من بَلْهِ ما أُطْلِعتُم عليه».

ذكر توجيهاتٍ لـ«بَلْهِ» في الحديث؛ منها: ما ذهبَ إليه ابنُ مالك(٣) من أنَّها تأتي اسمَ فعلٍ بمعنى: اتْركْ، وتستعمل مصدرًا بمعنى: التَّركِ. لكنَّ ابنَ حجر استدرك على ذلك بقوله: «قلتُ: وأصحُّ التوجيهات لخصوصِ سياق حديث الباب.... أنَّها بمعنى غير(٤) وذلك بيِّنٌ لمن تأمَّله واللَّهُ أعلم»(٥).

وهذا يبينُ أنَّ لابنِ حجر منهجًا يعتمده في استقراء الدلالات يقومُ على النَّظر في السياق، ومن خلاله يُصدر حكمَه؛ وهو - في رأيي - منهجٌ صائب؛ لأنَّه لا يعتمدُ على الأحكام المسبقةِ، وإنَّما فيه إعمالٌ للفكر، ونظرٌ إلى سياق النَّصِ المرادِ شرحُه.

---

(١) ينظر ص ٢٩٨

(٢) رقمه: ٤٧٨٠.

(٣) ينظر شواهد التوضيح: ٢٠٥.

(٤) وقد نقل ابن هشام تفسيرات لـ(بَلْه) منها: مجيئها بمعنى غير، ينظر المغني: ١٥٦.

(٥) ٨/٣٧٦، باب (فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين).

مآخذه على الكرماني(١) (ت٧٨٦هـ)

من مآخذِ ابن حجر على الكرماني جزمُه بأنَّ همزةَ «البتة» همزةُ قطعٍ. فقد جاء في الحديث(٢): «وقال بعضُهم: نهى عنها البتة».

قال ابنُ حجر: «تنبيه: قوله: (البتة) معناه: القطع، وألفُها ألفُ وصل. وجزمَ الكرمانيُّ بأنَّها ألفُ قطعٍ على غير القياس».

ثمَّ استدرك عليه قائلاً: «ولم أرَ ما قالَه في كلام أحدٍ من أهلِ اللغة(٣). قال الجوهري(٤): الانبتاتُ: الانقطاعُ. ورجل مُبتٌّ؛ أي: مُنْقَطَعٌ به. ويُقالُ: لا أفعلُهُ بَتَّةً، ولا أفعلُهُ البَتَّةَ، لكل أمرٍ لا رجعةَ فيه. ونصبُه على المصدر. انتهى. ورأيتُه في النسخ المعتمدةِ بألفِ وصلٍ. والله أعلم.»(٥).

إنَّ جهودَ ابنِ حجر في اللغة لم تكن مقصورةً على بعض علوم العربيَّة، بل كان له باع في كلِّ فن من فنونها، يعرف أصولَه، وقواعده، ويُدلي بآرائه القائمةِ على الحجة، والدليل. ففي شرحه لقول أبي هريرة ـ رضي الله عنه: «لما قدمتُ

---

(١) هو شمس الدين أبو عبدالله: محمد بن يوسف بن علي الكرماني ، أصله من كَرْمان ، بلدة بين فارس وخراسان. فقيه، أصولي، محدث، نحوي، كانت ولادته سنة ٧١٧هـ ، وتوفي وهو عائد من الحج إلى بغداد سنة ٧٨٦هـ .

من أشهر مؤلفاته كتاب الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري؛ وهو الكتاب الذي عاد إليه ابن حجر كثيراً في الفتح؛ ومنه جاءت مآخذه اللغوية على الكرماني، ينظر اتحاف القاري: ٢٤١، ومعجم المصنفات الواردة في فتح الباري: ٢٤٤.

(٢) رقمه: ٤٢٢٠.

(٣) الأمر مختلف فيه بين العلماء؛ فمنهم من يقول: إنها همزة قطع، ومنهم من يقول: إنها همزة وصل، ومنهم من يجيز الهمزتين.

(٤) ينظر الصحاح (بتت) ١/٢٤٢.

(٥) ٧/٥٥٢، باب غزوة خيبر .

على النَّبي _ صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم _ قلتُ في الطريق:

ياليلةً من طولها وعنائها   على أنَّها من دارةِ الكفر نجَّتِ».

قال: «قوله في الشعر: (ياليلةً) كذا في جميع الروايات. قال الكرماني: ولا بدَّ من إثبات فاء، أو واوٍ في أوَّلِه ليصير موزونًا». ثم استدرك عليه قائلاً: «وفيه نظر؛ لأنَّ هذا يُسمَّى في العروض الخَرْمُ _ بالمعجمة المفتوحة والراء الساكنة _ وهو أن يُحذفَ من أوَّلِ الجزء حرفٌ من حروف المعاني. وما جاز حذفُهُ لا يُقال: لا بدَّ من إثباتِه؛ وذلك أمرٌ معروفٌ عند أهله»(١).

(١) ١٩٣/٥، باب إذا قال لعبده هو لله ونوى العتق، والإشهاد في العتق.

من مآخذه على شيخه ابنِ الملقِّن(١) (ت ٨٠٤هـ)

في الحديث(٢): «لا يحلُّ لامرأةٍ تُؤْمنُ باللَّهِ واليوم الآخر أن تُسافرَ مسيرةَ يوم وليلة ليس معها حُرمةٌ».

قال ابنُ حجر: «تنبيه: قال شيخُنا ابنُ الملقِّن .... الهاء في قوله: (مسيرة يوم وليلة) للمرة الواحدة، والتقديرُ: أنْ تُسافر مرةً واحدةً مخصوصةً بيوم وليلة». ثم استدرك على شيخِهِ في إعراب «مسيرة» قائلاً: «ولا سلفَ له في هذا الإعراب. ومسيرة إنَّما هي مصدر: سَارَ كقوله: سيراً؛ مثل: عاشَ مَعِيشةً وعَيْشاً»(٣).

---

(١) هو سراج الدين عمر بن علي بن أحمد بن الملقن، الأندلسي أصلا، القاهري مولدا ووفاة، من أكابر علماء الحديث والفقه وتاريخ الرجال، له عدد من المصنفات منها: التذكرة في علوم الحديث، وغريب كتاب الله العزيز، وطبقات المحدثين ، والتوضيح لشرح الجامع الصحيح، وغير ذلك، وهو أحد شيوخ الحافظ ابن حجر كما صرح بذلك في «الفتح». ينظر أخباره في الأعلام: ٥٧/٥، وإتحاف القاري: ١٩٨.

(٢) رقمه: ١٠٨٨.

(٣) ٦٦٢/٢، باب في كم يقصر الصلاة.

الخاتمة

الحمد للَّهِ الذي بفضله ونعمته تتمُّ الصالحات، وأصلي وأسلِّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وأسأل الله ـ تبارك وتعالى ـ أن يختم لي ولوالدي وللمؤمنين جميعًا بخاتمة طيبة، ويورثنا الجنة دار المؤمنين.

وبعد؛ فإني صحبتُ في رحلتي مع هذا البحث أحاديثَ المصطفى صلّى اللّه عليه وسلَّم، فكانت رحلة ممتعةً مع جوامع الكلم وقمة الفصاحة والبلاغة من أفصح العرب.

كما عشتُ مع أمير المؤمنين في الحديث الحافظِ ابن حجر فأفدتُ من علمه، وسبحتُ في بحر معارفه، فتبيَّن لي أنّه لم يكن أميرًا في الحديث فقط فقد كان مع ذلك إمامًا في علوم كثيرة ومنها علوم العربية.

ولأنّني قد ذيَّلتُ كلَّ مبحث بخلاصته، فلم يبق أمامي إلاّ التذكير ببعض أهم النتائج:

أوّلاً: أوضح هذا البحثُ أنَّ ابنَ حجر توسّعَ في العلوم والفنون المختلفة، فكما لُقّبَ بأمير المؤمنين في الحديث فقد كان إمامًا في العربيَّة؛ وهذا دأبُ سلفِنا الصالح إذا برز أحدهم في فن من فنون العلم فإنَّ ذلك لا يطغى على بقية الفنون الأخرى، وبخاصةٍ أنَّ الفقهَ في علوم العربية كان من الشروط الواجب توافرها في الفقيه والمحدِّث والمفسِّر.

ثانيًا: بيّن هذا البحث سعة اطلاع ابن حجر على علوم العربية ومعرفته بدقائقها وأسرارِها، فقد حرّرَ في كتابه (فتح الباري) مباحث متكاملة متعمّقةً في قضايا لغويةٍ مختلفةٍ.

ثالثًا: لم يكن ابنُ حجر صدى لمن سبقوه فكانت له آراءٌ في كثير من القضايا اللغوية تعتمد على الرواية الصحيحة والحجة والفهم الصحيح وترفض التكلّف والتأويل دون دليل .

رابعًا: توصَّل هذا البحث إلى أنّ ابن حجر يخضع القواعد النحوية والقضايا اللغوية للقرآن الكريم بقراءاته المختلفة وللحديث النبوي الشريف؛ فهو صاحبُ منهج يحترمُ السّماع ويتعجَّبُ ممن يقدمون على تخطئة الرواة دون دليل .

خامسًا: أوضح هذا البحثُ أنّ ابن حجر لا يخطِّيء اللغات وإنْ خالفت الشائعَ والمشهور من قواعد وأقيسة النحويين.

سادسًا: توصَّلَ البحثُ إلى أنَّ (فتح الباري) يمكن أن يُستخلصَ منه معجمٌ لغويٌّ؛ لأنَّ ابنَ حجر حَرَصَ على ضبط كلِّ مفردة غريبة ضبطًا لا يحتملُ اللَّبسَ مبيِّنًا معناها، وتطور دلالتها والتنبيه على الأبنية المختلفة فيها مع الإشارة إلى المشهور من تلك الأبنية التي مردها إلى اختلاف اللغات.

سابعًا: يحوي البحث ثروةً كبيرة من شواهد الحديث النبوي الشريف في قضايا لغوية كثيرة لعلّ كثيراً من هذه الشواهد غير مذكور في كتب اللغويين والنحويين بخاصة.

ثامنًا: لم يكن ابن حجر متعصبًا لمدرسة بعينها فكان يتوسع في الاحتجاج بالحديث واللغات المختلفة وإن خالفت أقيسةَ النحويين وهو بهذا يعد أقرب إلى منهج الكوفيين.

الفهارس

١- فهرس الآيات القرآنية

٢- فهرس الحديث والآثار

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

٣ ـ فهرس الأشعار والأرجاز

٤ ـ فهرس اللغة

(أ)

(ب)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

٥ ـ فهرس الأعلام

٦ ـ فهرس القبائل والطوائف ونحوها

٧ ـ فهرس المصادر والمراجع

ـ الإبدال، لابن السكيت، بتحقيق الدكتور حسين محمد شرف، مراجعة الأستاذ علي النجدي ، الهيئة العامة لشؤون، المطابع الأميرية، القاهرة ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

ـ ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ومنهجه وموارده في كتابه الإصابة، للدكتور شاكر محمود عبد المنعم، دار الرسالة للطباعة ، بغداد(بدون تاريخ).

ـ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، للبناء، رواه وصححه وعلق عليه علي محمد الضباع، دار الندوة الجديدة ، بيروت.

ـ إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري، لمحمد عصام الحسني، الطبعة الأولى، اليمامة، دمشق ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

ـ الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي، الطبعة الرابعة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨م .

ـ أدب الكاتب، لابن قتيبة، بتحقيق محمد الدالي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

ـ أساس البلاغة، لجار الله الزمخشري، دار الفكر، بيروت (بدون تاريخ).

ـ أسرار البلاغة (في علم البيان)، للإمام عبد القاهر الجرجاني، صححه وعلق عليه محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١م .

ـ اشتقاق أسماء الله، لأبي القاسم الزجاجي، بتحقيق الدكتور عبد الحسين المبارك، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٦هـ

ـ الاشتقاق، لأبي سعيد عبدالملك بن قريب الأصمعي، بتحقيق الدكتور سليم النعيمي، مطبعة أسعد، بغداد ١٩٦٨م .

ـ الاشتقاق، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، بتحقيق عبد السلام هارون، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٨هـ .

ـ الاشتقاق، لعبدالله أمين، الطبعة الأولى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٣٧٦هـ .

ـ إصلاح المنطق، لابن السكيت، بتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة .

ـ الأصوات اللغوية، للدكتور إبراهيم أنيس، الطبعة الخامسة دار وهدان، ١٩٧٩م .

ـ الأصول في النحو، لابن السراج، بتحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

ـ الأضداد، لمحمد بن القاسم الأنباري، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

ـ إعراب القرآن، لأبي جعفرالنحاس، بتحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، الطبعة الثانية، عالم الكتب ١٤٠٥هـ .

ـ الأعلام، لخير الدِّين الزركلي، الطبعة السادسة، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٤م .

ـ الأفعال، لأبي عثمان السرقسطي، بتحقيق الدكتور حسين محمد شرف، والدكتور مهدي علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة ١٣٩٥ إلى ١٣٩٨هـ .

ـ الأفعال، لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع، الطبعة الأولى، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد ١٣٦٠ ـ ١٣٦١هـ .

ـ الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش، بتحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق ١٤٠٣هـ .

ـ إكمال الإعلام بتثليث الكلام، لمحمد بن عبدالله بن مالك، رواية محمد أبي الفتح الحنبلي، بتحقيق سعد بن حمدان الغامدي، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، جدة ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .

ـ إنباء الغُمر بأنباء العُمر، للحافظ ابن حجر، بتحقيق الدكتور حسن حبشي، القاهره ١٣٨٩ إلى ١٣٩٢ هـ .

ـ إنباه الرّواة على أنباه النحاة، للقفطي، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي القاهرة و مؤسسة الثقافية بيروت ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، بتحقيق محمد محيي الدِّين عبد الحميد، دار الفكر (بدون تاريخ) .

ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، بتحقيق محمد محيي الدِّين عبد الحميد، الطبعة السادسة دار الندوة الجديدة، بيروت ١٩٨٠م .

ـ الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني، بتحقيق الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، الطبعة الخامسة، دار الكتاب اللبناني ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني، الطبعة الأولى، مطبعة دار السعادة، القاهرة ١٣٤٨هـ .

ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار الفكر ١٣٩٩هـ ـ١٩٧٩م .

ـ البلاغة العربية في ثوبها الجديد، (علم المعاني) للدكتور بكري شيخ أمين، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين ١٣٩٩هـ .

ـ تأويل مشكل القرآن، لأبي عبيد الهروي، شرحه ونشره سيد أحمد صقر، الطبعة الثانية، دار التراث، القاهرة ١٣٩٣هـ .

ـ التبصرة والتذكرة، لأبي محمد الصيمري، بتحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى، الطبعة الأولى، دار الفكر دمشق ١٤٠٢هـ ـ١٩٨٢م .

ـ التعريفات ، للشريف علي بن محمد الجرجاني، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .

ـ تفسير ابن كثير، للإمام أبي الفداء اسماعيل بن كثير، الطبعة الأولى، دار الفكر ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

ـ تفسير البحر المحيط، لأبي حيان ، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .

ـ تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، بتحقيق عبد السلام محمد هارون وآخرين، القاهرة ١٩٦٤ إلى ١٩٦٧م .

ـ التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعد الداني، عني بتصحيحه اوتوبرتزل، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .

ـ جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م

ـ الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الجزء الأول، بتحقيق الدكتور حامد عبد المجيد والدكتور طه الزيني، القاهرة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

ـ الحجة في لقراءات السبع، لابن خالويه، بتحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، الطبعة الثانية، دار الشروق ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م .

ـ حجة القراءات، لابن زنجلة، بتحقيق سعيد الأفغاني، الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

ـ حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، لجلال الدِّين السيوطي، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م .

ـ خزانة الأدب، للبغدادي، بتحقيق عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ومكتبة الخانجي، ودار الرفاعي، القاهرة والرياض ١٤٠٣هـ ـ ١٤٠٦هـ .

ـ الخصائص، لابن جني، بتحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.

ـ خصائص التراكيب، للدكتور محمد أبو موسى، الطبعة الثانية، دار التضامن ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

ـ دراسات في فقه اللغة، للدكتور صبحي الصالح، الطبعة الثانية عشرة، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٩م .

_ درة الغواص في أوهام الخواص، للحريري، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار النهضة، مصر .

_ دلالة الألفاظ، للدكتور إبراهيم أنيس، الطبعة السادسة، دار المعارف ١٩٨٦م .

_ ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري، بتحقيق مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي .

_ ديوان الأعشى (ميمون بن قيس)، دار صادر، بيروت .

_ ديوان امرئ القيس، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، دار المعارف، مصر .

_ ديوان حسان بن ثابت، بتحقيق الدكتور سيد حنفي حسنين، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة .

_ ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار صادر، بيروت .

_ ديوان الفرزدق، دار صادر بيروت .

_ رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي، بتحقيق الدكتور أحمد محمد الخرّاط، الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق ١٤٠٥هـ _ ١٩٨٥م .

_ الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، لأبي حاتم الرّازي، بتحقيق حسين الهمداني، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٥٧م .

_ سر صناعة الإعراب، لابن جني، بتحقيق الدكتور حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق ١٤٠٥هـ _ ١٩٨٥م .

ـ شذا العرف في فن الصرف، للشيخ أحمد الحملاوي، المكتبة التجارية، مكة المكرمة .

ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت .

ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي .

ـ شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، بتحقيق الدكتور عبد الحميد السيِّد، دار الجيل، بيروت .

ـ شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، بتحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م .

ـ شرح الكافية الشافية، لابن مالك، بتحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

ـ شرح الكوكب المنير، لابن النجار، بتحقيق الدكتور محمد الزحيلي، والدكتور نزيه حماد، دار الفكر، دمشق ١٤٠٢هـ إلى ١٤٠٨هـ .

ـ شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت .

ـ شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، المكتبة العربية، حلب ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م .

ـ شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة الأعلم الشنتمري، بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الثالثة، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٤٠٠هـ .

- شعر النابغة الجعدي، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي، دمشق ١٣٨٤هـ .

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٣هـ .

- الصاحبي، لأحمد بن فارس، بتحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة .

- الصِّحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، للجوهري، بتحقيق أحمد عبد الغفورعطار، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت .

ظاهرة الإبدال اللغوي، للدكتور علي حسين البواب، الطبعة الأولى دار العلوم ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- علم اللغة العام (الأصوات)، للدكتور كمال بشر، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٠م .

- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، لشهاب الدين السمين، بتحقيق محمود محمد السيد الدغيم، الطبعة الأولى، دار السيد ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، للجرجاني، مع شرح الشيخ خالد الأزهري، بتحقيق الدكتور البدراوي زهران، الطبعة الأولى دار المعارف، القاهرة .

ـ العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، الجزء الأول، بتحقيق الدكتور عبدالله درويش، مطبعة العاني، بغداد١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٧م ،بقية الأجزاء بتحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، دار الرشيد العراق ١٩٨٢م .

ـ غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، عناية ج. برجستراسر، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

ـ غريب الحديث، لأبي سليمان الخطابي، بتحقيق عبد الكريم العزباوي، وخرّج أحاديثه عبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر، دمشق ١٤٠٢ إلى ١٤٠٣هـ .

ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، قام بشرحه وتصحيح تجاربه وتحقيقه محب الدين الخطيب، ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، وراجعه قصى محب الدين الخطيب، الطبعة الثانية دار الريان للتراث، مصر ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م .

ـ فتح القدير (الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير)، لمحمد ابن علي الشوكاني، وثق أصوله وعلق عليه سعيد محمد اللحام، دار الفكر، بيروت ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م .

ـ الفصيح، لثعلب ، بتحقيق الدكتور عاطف مدكور، دار المعارف، القاهرة

ـ فعلت وأفعلت، لأبي إسحاق الزجاج، بتحقيق ماجد حسن الذهبي، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق .

ـ فعلت وأفعلت، لأبي حاتم السجستاني، بتحقيق الدكتور خليل إبراهيم العطية، جامعة البصرة ١٩٧٩م .

ـ في أصول الكلمات، للدكتور محمد يعقوب تُركستاني، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م .

ـ القاموس المحيط، للفيروز آبادي، بتحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت .

ـ الكامل، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة .

ـ الكتاب، لسيبويه، بتحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، عالم الكتب ١٤٠٣هـ .

ـ الكشاف، للزمخشري، دار المعرفة، بيروت .

ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون، لحاجي خليفة، دار الفكر ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

ـ اللامات، لأبي القاسم الزجاجي، بتحقيق مازن المبارك، الطبعة الثانية، دار الفكر، دمشق ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥.

ـ لسان العرب، لابن منظور، بتحقيق عدد من الأساتذة، دار المعارف، القاهرة .

ـ اللهجات العربية في التراث، للدكتور أحمد علم الدِّين الجندي، الدار العربية للكتاب، ليبيا ـ تونس ١٣٩٨هـ .

ـ ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز القيرواني، بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، والدكتورصلاح الدين الهادي، مطبعة المدني، مصر.

ـ مباحث في علوم القرآن، لمناع القطان، الطبعة السابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

ـ مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، بتحقيق الدكتور محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة .

ـ المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، لابن سيده، بتحقيق مجموعة من الأساتذة، مطبعة البابي الحلبيِّ، القاهرة ١٣٧٧هـ إلى ١٣٩٢هـ .

ـ مخارج الحروف وصفاتها، لابن الطحان، بتحقيق الدكتور محمد يعقوب تركستاني، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .

ـ المخصص، لابن سيده، بتحقيق لجنة إحياء التراث، دار الآفاق الجديدة، بيروت (بدون تاريخ) .

ـ المذكر والمؤنث، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، بتحقيق الدكتور طارق الجنابي، الطبعة الثانية، دار الرائد العربي، بيروت ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

ـ المزهر في علوم اللغة وآدابها، للسيوطي، بتحقيق محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، و دار الفكر، بيروت .

ـ مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، المكتبة العتيقة، تونس .

ـ المصباح المنير، لأحمد بن محمد الفيومي، مكتبة لبنان .

ـ معاني الحروف، لأبي الحسن الرماني، بتحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي، الطبعة الثانية، دار الشروق، جدة ١٤٠١هـ .

معاني القرآن، للأخفش، بتحقيق الدكتور عبد الأمير محمد أمين، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

ـ معاني القرآن، للفراء، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٠م .

ـ معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٣٩٩هـ .

ـ معجم المصنفات الواردة في فتح الباري، لأبي عبيدة مشهور بن حسن و أبي حذيفة رائد بن صبري، الطبعة الأولى، دار الهجرة ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م .

ـ معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، بتحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .

ـ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الطبعة الثانية، مطابع دار المعارف بمصر ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م .

ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، بتحقيق الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ومراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت ١٩٧٩م .

ـ المفصل في علم العربية، للزمخشري، الطبعة الثانية، دار الجيل، بيروت.

ـ المقتضب، للمبرد، بتحقيق محمدعبد الخالق عضيمة، القاهرة ١٣٨٦هـ.

ـ الممتع في التصريف، لابن عصفور، بتحقيق الدكتور فخر الدِّين قباوة، الطبعة الرابعة، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .

ـ منال الطالب في شرح طوال الغرائب، لابن الأثير، بتحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة .

ـ المنصف، لابن جني، بتحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م .

ـ النحو الوافي، لعباس حسن، الطبعة الخامسة، دار المعارف، مصر .

النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، مراجعة علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت .

ـ النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، بيروت ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م .

ـ هدي الساري (مقدمة فتح الباري)، لابن حجر ، الطبعة الثانية، دار الريان للتراث، القاهرة ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م .

ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون والدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت ١٣٩٤هـ إلى ١٤٠٠هـ .

ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، بتحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت .

٨ ـ فهرس الموضوعات

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة